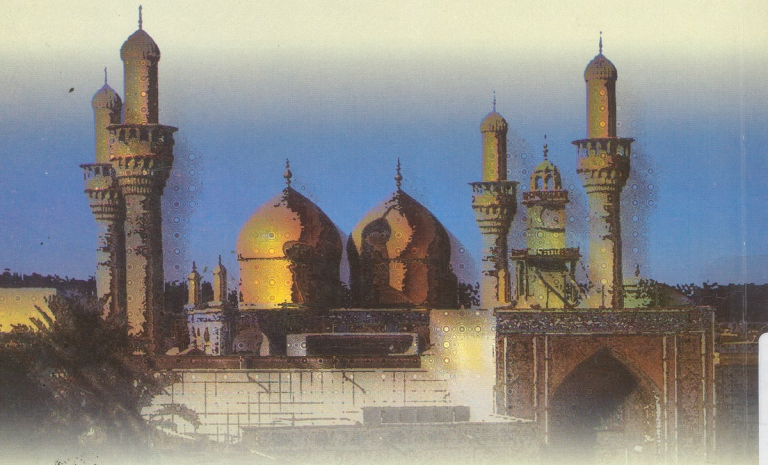


أحمد الكاتب

تطور الفكر السياسي الشيعي

من الشورى إلى ولاية الفقيه



مكتبة مذبولي
Madbouli Bookshop

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers



**تطور
الفكر السياسي الشيعي
من الشورى إلى ولاية الفقيه**



تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه

نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت
"الإمام محمد بن الحسن العسكري"
حقيقة تاريخية؟.. أم فرضية فلسفية؟

أحمد الكاتب



الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة
تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي
والتسجيل على أشرطة أو أقراص قرائية أو أي وسيلة نشر أخرى
أو حفظ المعلومات، واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر

ISBN 9953-29-872-6

الطبعة الثالثة

1426 هـ - 2005 م

دار الشورى - لندن

E-Mail: DarAlshora@ALKATIB.CO.UK

Ahmad@ALKATIB.CO.UK

WWW.ALKATIB.CO.UK

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



توزيع

الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

عين التينة، شارع شارع المنفي توفيق خالد، بناية الرم،

هاتف: 785107 - 785108 - 860138 (961-1)

فاكس: 786230 (961-1) م.ب: 13-5574 - بيروت - لبنان

البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611)

المحتويات

9	مقدمة الطبعة الثالثة.....
45	مقدمة الطبعة الأولى.....

الجزء الأول

نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت

53	الفصل الأول: الشورى نظرية أهل البيت (ع).....
69	الفصل الثاني: من الشورى إلى.. الحكم الوراثي.....
85	الفصل الثالث: بواكر الفكر الإمامي.....
103	الفصل الرابع: أركان نظرية الإمامة.....
119	الفصل الخامس: نظرية الإمامة في مواجهة التحديات.....
151	الفصل السادس: التطور الإثنا عشري.....

الجزء الثاني

"الإمام محمد بن الحسن العسكري"

حقيقة تاريخية؟.. أم فرضية فلسفية؟

165	المدخل: عصر الحيرة!.....
175	الفصل الأول: أدلة وجود الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري).....
225	الفصل الثاني: مناقشة النظرية (الاثني عشرية).....
297	الفصل الثالث: كيف نشأت نظرية المهدي الثاني عشر؟.....
329	الخاتمة.....
333	المصادر.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تُخْرُصُونَ﴾ (يونس 36).

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ
إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى﴾
(النجم 23).

﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ الظَّنُّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ
شَيْئاً﴾ (النجم 28).

مقدمة الطبعة الثالثة¹

هل يوجد ميرر واقعي وجدي للتمايز بين المسلمين اليوم؟

وهل يوجد معنى حيوي للفرق بين الشيعة والسنة؟

وهل يوجد مفهوم حقيقي ومعاصر لمصطلحي: "الشيعة" و"السنة"؟

أم ان هذه مفاهيم ومصطلحات تاريخية قديمة وجوفاء؟ وان الأمة الإسلامية اليوم قد تجاوزت الخلاف التاريخي القديم الذي حدث بين المسلمين في القرون الأولى حول شروط الخلافة ومواصفات الخليفة ومن هو أحق بها. وذلك بعد مضي أربعة عشر قرناً على ذلك الخلاف، وعدم وجود مصاديق خارجية لأهل البيت أو الأئمة المعصومين الذين قال الشيعة الإمامية بانحصار الحق الشرعي في الخلافة بهم، من جهة، وكذلك انقراض الخلفاء العباسيين أو العثمانيين الذين قال السنة بحقهم في الخلافة، من جهة أخرى.

وإذا كان ثمة في التاريخ السحيق معنى معقول للخلاف الذي حدث بين المسلمين الأوائل حول الخلافة، فإن ذلك الخلاف، لاشك، قد انطوى مع الزمن، ولم يعد له أي معنى جدي أو حيوي معاصر، ولم يعد يتمثل اليوم سوى في بعض المخلفات والقشور والعادات والطقوس والرواسب التاريخية.

ومن هنا فإن الأمة الإسلامية - شيعة وسنة - بأمس الحاجة اليوم لمراجعة ذلك الخلاف التاريخي ودراسته بدقة من أجل التخلص من رواسيه السلبية، والتحرر من مخلفاته التي قد لا تزال تشدخ الوحدة النفسية للمسلمين.. أو تـؤجج بعض المعارك الوهمية بينهم.

1. هذه المقدمة تلخيص للجزء الثالث من كتاب (تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه) والذي يتحدث عن تطور الفكر السياسي الشيعي في عصر الغيبة، وقد أثرنا تلخيصه ونشره في المقدمة، في هذه الطبعة.

وفي الحقيقة ان كلا من الشيعة والسنة بحاجة إلى دراسة الأسس والعناصر التي كونت كلا من المذهبين السياسيين التاريخيين "التشيع" و"التسنن" وملاحظة التطورات الجذرية التي طرأت على المذهبين عبر التاريخ، ومعرفة العناصر المنقرضة والمظاهر المتبقية.. لعلهم يدركون أنهم لا يتمسكون اليوم سوى بأسماء وهمية وشعارات فارغة.. وأن الخلاف الجوهرى بينهما قد ذهب مع التاريخ.

إن المشكلة تكمن في رؤية كل فريق للفريق الآخر بعيون تاريخية واعتمادا على التراث القديم، بدلاً من النظر إلى واقع الطرف الآخر اليوم ومدى وعيه والتزامه بالنظريات القديمة التي كونت المذهب. وتشتد هذه النظرة التاريخية الخاطئة المخالفة للواقع، خصوصاً لدى الجماعات السلفية من الشيعة والسنة التي تعيش في التاريخ وترفض الحياة في العصر الراهن. وإذا ما تسنى لهذه الجماعات ترجمة نظراتها السلبية إلى مواقف متشنجة مع الآخر، فإنها قد تنجح في إثارة وتعزيز العصبية المضادة.

وبعيداً عن الجدل الطائفي العقيم الذي لم يستطع ولن يستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، فإن من الأجدى القيام بالنقد الذاتي ومراجعة الفكر السياسى الموروث وتصحيحه، من أجل بناء نظام سياسى جديد أكثر عدلاً وحرية واستقراراً. إذ لا يستطيع أحد ان يدعي أن الأمة الإسلامية اليوم بكل فرقها وطوائفها تعيش حياة سياسية أفضل وأرقى من الآخرين.

انطلاقاً من هذه الرؤية قمت قبل أكثر من عشر سنوات بمراجعة الفكر السياسى الشيعى، الذي كنت أؤمن به وأدعو اليه، وقد اكتشفت بعد عملية المراجعة التي استغرقت منى عدة أعوام، أن كثيراً من الأفكار الشائعة والتي كنت أؤمن بها ما هي إلا أفكار دخيلة وطارئة لا تمت بصلة إلى مذهب أهل البيت. وأن فكر أهل البيت أو الشيعة الأوائل هو أقرب إلى الفكر الإسلامى العام الذي كان يدور حول مبدأ الشورى. وفي دراسة أخرى قمت بها لاحقاً، اكتشفت ان الفكر السياسى السني هو الآخر فكر مستحدث، وأنه لا يمت إلى السلف الأول بصلة. واكتشفت في نفس الوقت ان المسلمين جميعاً سنة وشيعة قد تخلوا عملياً عن كثير من الأفكار الخاطئة التي تسربت إليهم عبر القرون، وأنهم قد يشتركون في تبني نظريات سياسية جديدة ومعاصرة مشتركة، بحيث لم يعد يجوز ان نطلق عليهم

التسميات الطائفية القديمة التي كانت نتاج ظروف خاصة بائدة.

وسوف أقوم هنا باستعراض الفكر الشيعي الإمامي الاثني عشري، الذي ولد في القرن الثاني الهجري، وتطور مع الزمن، ثم وصل إلى طريق مسدود في منتصف القرن الثالث الهجري، ليسلك بعد ذلك طريقاً طويلاً من الانحدار والنهوض امتد حوالي ألف عام، وليصل بعد ذلك إلى مستوى عال من التقدم ويختلف جذرياً مع الفكر القديم. وما يهمنا جداً الآن هو تعزيز الإنجازات الديمقراطية التي حققها هذا الفكر، وإزالة العقبات والشوائب والمخلفات التي لا تزال تلعب أدواراً سلبية في تقدمه نحو الأمام.

النظرية الإمامية

من المعروف ان مصطلح "الشيعية" أطلق في القرن الأول الهجري على أتباع الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مقابل شيعية معاوية أو آل أبي سفيان. وربما أريد منه: الذين يفضلون علياً على غيره من الصحابة. أما مصطلح "الإمامية" فقد أطلق في القرن الثاني على الشيعة الذين قالوا باشتراط العصمة والنص في الإمام، وان أئمة أهل البيت أحق من غيرهم بالإمامة. وأما مصطلح "الاثني عشرية" فقد أطلق في القرن الرابع الهجري على الشيعة الذين قالوا بولادة وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) واستمرار حياته إلى يوم الظهور.

وقد كان موضوع النظرية الإمامية سياسي بالدرجة الأولى، ويدور حول شروط الإمامة بمعنى الرئاسة والحكم والخلافة، وطبيعتها وانحصارها في البيت العلوي الحسيني، في مقابل النظريات الشيعية والسنية الأخرى التي كانت تختلف مع الإمامية حول اشتراط العصمة والنص، أو اشتراك سائر البيوت العلوية أو الفاطمية أو الهاشمية أو القرشية في الحق في الخلافة، وقيامها على أساس الشورى والاختيار.

وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة النظرية الإمامية، وفيما إذا كانت تمثل رأي عامة الشيعة أو رأي فريق خاص وصغير منهم، فإن تلك النظرية وصلت إلى طريق مسدود بوفاة الإمام الحسن العسكري دون خلف، أو غيبة الإمام الثاني عشر

- على القول بولادته - حيث لم يعد هؤلاء الشيعة يمتلكون إماماً ظاهراً يقود حركتهم الاجتماعية أو يؤسس لقيام دولتهم، في حين ظل العباسيون مستمرين في السلطة، وكذلك الشيعة الإسماعيلية الذين نجحوا في إقامة الدولة الفاطمية في شمالي أفريقيا، أو الشيعة الزيدية الذين أسسوا عدة دول لهم في اليمن وطبرستان. ولذلك دخل الشيعة الإمامية الاثني عشرية منذ ذلك الحين في مرحلة أسموها (الانتظار) ويعنون به: انتظار الإمام الغائب (الثاني عشر). وقد اتسمت تلك المرحلة بالسلبية السياسية المطلقة حيث حرموا الثورة وإقامة الدولة إلا بعد ظهور الإمام المعصوم المنصوص عليه من الله، وعطلوا كل ما يتعلق بالدولة من أمور، كحجاية الخمس والزكاة وإقامة الحدود، وصلاة الجمعة، ورفضوا حتى نظرية ولاية الفقيه باعتبارها تفتقد إلى شروط الإمامة من العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية.²

فقد قال الشيخ محمد بن أبي زينب النعماني (توفي سنة 340هـ): "إن أمر الوصية والإمامة بعهد من الله تعالى وباختياره، لا من خلقه ولا باختيارهم، فمن اختار غير مختار الله وخالف أمر الله سبحانه، ورَدَّ مورد الظالمين والمنافقين الحالين في ناره". وأورد سبع عشرة رواية حول وجوب التقية والانتظار وتحريم الخروج في (عصر الغيبة).³

2. لمزيد من التفصيل راجع: الفصل الأول من الجزء الثالث من كتابنا هذا، والنشور في الطبقات السابقة، والذي قمنا باختصاره هنا.

3. النعماني، الغيبة، ص 57 و201 وكان من تلك الروايات التي اعتمد عليها محمد بن أبي زينب النعماني في تنظيره لفكرة الانتظار، هي ما رواه عن أبي جعفر الباقر (ع) انه قال:

- الزم الأرض، لا تحركن يدك ولا رجلك أبداً حتى ترى علامات اذكركها لك.. وإياك وشذاذ آل محمد، فإن لآل محمد وعلي راية ولغيرهم رايات، فالزم الأرض ولا تتبع منهم رجلاً أبداً حتى ترى رجلاً من ولد الحسين معه عهد النبي ورايته وسلاحه.. فالزم هؤلاء أبداً وإياك ومن ذكرت لك.

- أوصيك بتقوى الله وإن تلزم بيتك وتقع في دماء هؤلاء الناس، وإياك والخوارج منا فإنهم ليسوا على شيء ولا إلى شيء.

- انظروا إلى أهل بيت نبيكم فإن ليدوا فاليدوا، وإن استصرخوكم فانصروهم، توجروا، ولا تستبقوهم فصرعكم البلية.

- كل راية ترفع قبل راية المهدي فصاحبها طاغوت يعبد من دون الله.

- كل بيعة قبل ظهور القائم فإنها بيعة كفر ونفاق وخديعة.

- والله لا يخرج أحد منا قبل خروج القائم إلا كان مثله كمثل فرخ طار من وكره قبل أن يستوي جناحاه فأخذه الصبيان فعبثوا به.

وقال الشيخ الصدوق (توفي سنة 381 هـ): "التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الإمامية وفارقه.. والتقية واجبة لا يجوز تركها إلى ان يخرج القائم، فمن تركها فقد دخل في نهي الله عز وجل ونهي رسوله والأئمة (ع) ويجب الاعتقاد ان حجة الله في أرضه وخليفته على عباده في زماننا هذا هو القائم المنتظر ابن الحسن.. ويجب ان يعتقد انه لا يجوز ان يكون القائم غيره بقي في غيبته ما بقي، ولو بقي عمر الدنيا لم يكن القائم غيره".⁴

ومن هنا فقد رفض المتكلمون الإماميون الأوائل دعوة المعتزلة والشيعة الزيدية، إلى تبني نظرية (ولاية الفقيه) في ظل (الغيبية الكبرى)، استنادا إلى فقدان الفقيه للعصمة والتعيين من الله، وتعارض نظرية (ولاية الفقيه) مع نظرية (الإمامة الإلهية).⁵

وعلى رغم أن الشيعة الإمامية الاثني عشرية كانوا يعيشون في القرنين الرابع والخامس، في ظل الدولة البويهية الشيعية، إلا أنهم لم يستطيعوا إنتاج نظرية عصرية سياسية تلي متطلبات الحياة، وأصروا على تكريس نظرية (الانتظار) السلبية وترديدها في مختلف كتبهم الفكرية والفقهية. وحتى عندما قامت الدولة الصفوية في القرن العاشر الهجري، فإن قسما من الشيعة ظل يتمسك بموقف الانتظار السلبي للإمام الغائب المنتظر، كلازمة من لوازم نظرية (الإمامة الإلهية)، ويرفض الانخراط في الدولة الصفوية، بالرغم من تأييد الشيخ علي الكركي بناء على نظرية (نيابة الفقهاء العامة عن الإمام الغائب) والتي أجاز لنفسه على ضوءها إضفاء نوع من الشرعية على الدولة الصفوية. حيث كان ذلك القسم يرى في المحاولة الصفوية - الكركية انقلابا على أهم أسس النظرية الإمامية، من حيث اشتراط العصمة والنص في الإمام (الرئيس) واستلابا واغتصابا لنور الإمام المعصوم (المهدي المنتظر الغائب).⁶

4. الصدوق، الهداية، ص 47.

5. انظر المبحث الثاني من الفصل الأول من الجزء الثالث من كتاب: تطور الفكر السياسي الشيعي، حول الموقف السلبي من الاجتهاد وولاية الفقيه.

6. وكان يقود ذلك التيار الشيخ إبراهيم القطيفي، الذي أفنى بحزمة صلاة الجمعة خلافا للشيخ الكركي الذي أفنى بإباحتها. وألف رسالة خاصة في حرمة الخراج في الرد على الشيخ الكركي، اسمها: (السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة الحاج) وأيده في ذلك المقدس الارديلي الذي كتب (تعليقات على خراجية المحقق الثاني).

وتجلى ذلك الموقف السليبي من إقامة الدولة في (عصر الغيبة) في القرن الثالث عشر الهجري أيضاً في موقف الشيخ محمد حسن النجفي صاحب (جواهر الكلام)، والذي عاصر الأيام الأخيرة للدولة العثمانية، ولكنه لم يفكر في الثورة عليها وإقامة دولة شيعية خاصة في العراق، رغم إيمانه بنظرية ولاية الفقيه إلى درجة كبيرة، نظراً لأنه كان يؤمن بعدم إمكانية إقامة الدولة في عصر (الغيبة) وإلا لظهرت دولة الحق وخرج الإمام المهدي، الذي لم يخف إلا بسبب الخوف على نفسه. ولذلك توصل النجفي إلى ضرورة الانتظار، وعدم جواز إقامة الدولة الإسلامية في عصر الغيبة، بل عدم إمكانية. ⁷

وقد انعكست نظرية الانتظار السليبي للإمام الغائب (الثاني عشر) على موقف الشيعة الإمامية الاثني عشرية من: (قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مما أدى إلى نشوء ظاهرة الانسحاب السياسي عند قطاع واسع من الشيعة الإمامية، وضعف المشاركة الشعبية في التغيير الاجتماعي، وقد تمثل ذلك بصورة جلية في إحجام عدد من الفقهاء الذين تسلموا زمام المرجعية الشيعية العامة عن خوض العمل السياسي أو التصدي للظلمة والطواغيت. ⁸

كما انعكست نظرية (الانتظار) التي التزم بها أولئك العلماء، أيضاً، على مسألة إقامة الحدود في (عصر الغيبة)، حيث اشترطوا إقامتها بظهور الإمام المهدي الغائب. ⁹

وكاد إجماع الشيعة الإمامية الاثني عشرية ينعقد عبر التاريخ على حرمة الجهاد الابتدائي في (عصر الغيبة). فقد اشترط الشيخ الطوسي في: (المبسوط) في

7. حيث قال في كتاب القضاء من (جواهر الكلام): "لم يأذنوا (الأئمة) لهم (الفقهاء) في زمن الغيبة بعض الأمور التي يعلمون عدم حاجتهم إليها كجهاد الدعوة المحتاج إلى سلطان وجيوش وأمراء ونحو ذلك مما يعلمون قصور اليد فيها عن ذلك ونحوه، وإلا ظهرت دولة الحق".

8. راجع المبحث الثالث من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، الموقف من عملية الإصلاح الاجتماعي.

9. راجع المبحث الرابع من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، الموقف من إقامة الحدود. وقد قال الشيخ الطوسي في: (النهاية ص 284): "أما إقامة الحدود.. فليس يجوز لأحد إقامتها إلا لسلطان الزمان المنصوب من قبل الله تعالى أو من نصبه الإمام لإقامتها، ولا يجوز لأحد سواهما إقامتها على حال".

وجوب الجهاد: ظهور الإمام العادل الذي لا يجوز لهم القتال إلا بأمره، ولا يسوغ لهم الجهاد دونه، أو حضور من نصبه الإمام للقيام بأمر المسلمين، وقال بعدم جواز مجاهدة العدو متى لم يكن الإمام ظاهراً ولا من نصبه الإمام حاضراً، وقال: "إن الجهاد مع أئمة الجور أو من غير إمام خطأ يستحق فاعله به الإثم، وإن أصاب لم يؤجر وإن أصيب كان مأثوماً". واستثنى من ذلك حالة الدفاع عن النفس وعن حوزة الإسلام وجميع المؤمنين إذا دهم المسلمين عدو يخاف منه على بيضة الإسلام.¹⁰

وإضافة إلى تلك الجوانب السياسية التي علقها الفقهاء الذين آمنوا بنظرية (الانتظار) في عصر الغيبة، فقد علقوا أيضاً الجوانب الاقتصادية التي ترتبط بالدولة، كالزكاة والخمس والأنفال والخراج وما شابه.. إلا أنهم لم يعطلوا قانون الزكاة بالمرة، ولكنهم عطلوا بعض موارد صرفها، وهي الموارد التي تتعلق بشؤون الدولة و(الإمام) فقد أجازوا لمن وجبت عليه الزكاة أن يتولى إخراجها من ماله وتوزيعها بنفسه، وذلك عند فقد الإمام والنائبين عنه، وتعذر إيصالها إليه. واسقطوا سهم المؤلفة قلوبهم وسهم (سبيل الله) والعاملين عليها من مصارف الزكاة.¹¹

ومع سقوط نظرية الدولة في الفكر السياسي الشيعي الاثني عشري، وتحريم إقامتها في (عصر الغيبة) تعامل الفقهاء مع موضوع الزكاة من ثلاثة جوانب، فأوجبوا الزكاة من ناحية، وأمروا المكلفين بإخراجها وتوزيعها بأنفسهم لعدم وجود الإمام الشرعي، من ناحية ثانية، واسقطوا حصص العاملين عليها والمؤلفة قلوبهم والجهاد، من ناحية أخرى.

هكذا فعل ابن حمزة في (الوسيلة إلى نيل الفضيلة)، وهكذا قال ابن إدريس في (السرائر) وهكذا أفقى المحقق الحلي نجم الدين جعفر بن الحسن في (شرائع الإسلام)

10. الطوسي، المبسوط، ص 281، لمزيد من التفصيل راجع البحث الخامس من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى.

11. لمزيد من التفصيل راجع البحث السادس من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، الموقف من الزكاة.

و(المختصر النافع) والمقداد بن عبد الله السيوري الحلي في: (كتر العرفان في فقه القرآن).

وبالرغم من رعاية المحقق الكركي للدولة الصفوية الشيعية، وإعطاء الشاه (طهماسب) الإجازة في الحكم نيابة عنه باعتباره نائباً عن الإمام المهدي، إلا أنه التزم بنظرية: (التقية والانتظار) واسقط في (جامع المقاصد) سهم المؤلفات قلوبهم والساعي والغازي حال الغيبة، إلا مع الحاجة إلى الجهاد.

أما في موضوع الأنفال التي ينص القرآن الكريم على أنها لله وللرسول، فيعتقد الشيعة الإمامية أنها للإمام القائم مقامه من بعده، خالصة له كما كانت خالصة للرسول (ص) في حياته، ولا يحق لأحد أن يعمل في شيء من الأنفال إلا بأذن الإمام العادل، فمن عمل فيها بأذنه فله أربعة أخماس المستفاد منها وللإمام الخمس. ولما كان (الإمام العادل) في المصطلح الإمامي يعني: (الإمام المعصوم المعين من قبل الله تعالى) وأنه منذ وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260 هـ هو (الإمام الثاني عشر المهدي محمد بن الحسن العسكري) الذي ولد سنة 255 هـ وغاب بعد ذلك إلى اليوم، فإنه يصبح: المالك الحقيقي للأنفال، وكذلك المالك الحقيقي للخمس، وهو قانون خاص غير الزكاة يفرضه الشيعة على المغنم والأرباح أيضاً، ويعتقدون أن عليهم تقديمه لله وللرسول وللإمام ولليتامى والمساكين وأبناء السبيل من بني هاشم، وأن سهم الله والرسول وذو القربى يجب تقديمه للإمام (الذي يمثل ذوي القربى) والذي هو اليوم (الإمام المهدي المنتظر) كما يجب إعطاؤه الأسهم الثلاثة الأخرى: أسهم اليتامى والمساكين وأبناء السبيل، لكي يوزعها على الأصناف الثلاثة من بني هاشم.¹²

وقد أدى الالتزام بنظرية (الانتظار) إلى الوقوع في أزمة حادة في موضوع الخمس والأنفال في (عصر الغيبة)، فمن جهة: أن الإمام المهدي هو الشخص الوحيد صاحب الخمس والأنفال، والذي يحق له استلامها وتوزيعها، ومن جهة أخرى: لا سبيل إلى الوصول إليه لأداء حقوقه، كما لا توجد أية نصوص منه في

12. راجع: الطوسي، النهاية، ص 265.

مسألة توزيعها والتصرف فيها في ظل الغيبة. ومن هنا فقد احتار الفقهاء في حكم الخمس والأنفال، وقال الشيخ المفيد في: (المقنعة): " قد اختلف قوم من أصحابنا في ذلك عند الغيبة، وذهب كل فريق منهم إلى مقال: فمنهم من يسقط فرض إخراجها، لغيبة الإمام، وما تقدم من الرخص فيه من الأخبار. وبعضهم يوجب كثره، ويتأول خبراً ورد: (إن الأرض تظهر كنوزها عند ظهور الإمام، وإنه (ع) إذا قام دلّه الله على الكنوز فيأخذها من كل مكان). وبعضهم يرى صلة الذرية وفقراء الشيعة على طريق الاستصحاب. وبعضهم يرى عزله لصاحب الأمر، فإن خشي إدراك الموت قبل ظهوره وصّى به إلى من يثق به في عقله وديانته حتى يسلم إلى الإمام، ثم إن أدرك قيامه.. وإلا وصّى به إلى من يقوم مقامه في الثقة والديانة، ثم على هذا الشرط إلى أن يظهر إمام الزمان. وهذا القول عندي أوضح من جميع ما تقدم، لأن الخمس حق لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته ربما يجب الانتهاء إليه فوجب حفظه إلى وقت إيايه، والتمكن من إيصاله إليه أو وجود من انتقل بالحق إليه، ويجري ذلك مجرى الزكاة التي يعدم عند حلولها مستحقها فلا يجب عند ذلك سقوطها، ولا يحل التصرف فيها على حسب التصرف في الأملاك، ويجب حفظها بالنفس أو الوصية إلى من يقوم بإيصالها إلى مستحقها من أهل الزكاة من الأصناف". وأضاف: "إنما اختلف أصحابنا في هذا الباب لعدم ما يلجأ إليه من صريح الألفاظ".¹³

وقد أدت هذه الحيرة والغموض في موضوع الخمس في (عصر الغيبة) إلى ظهور عدد من الأقوال الغريبة المنافية للعقل والقرآن من قبيل إسقاط الخمس أو دفنه في الأرض أو إلقائه في البحر أو عزله والوصية به إلى يوم ظهور المهدي، وهو الرأي الذي اختاره المفيد وفقهاء آخرون عبر التاريخ، بينما ذهب فقهاء آخرون إلى تحليل الخمس وإباحته للشيعة في (زمان الغيبة)..¹⁴

وكانت صلاة الجمعة هي المعقل الأخير الذي تأثر بنظرية (الانتظار) وذلك

13. المفيد، المقنعة، ص 46.

14. لمزيد من التفصيل راجع البحث السابع من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة. وراجع أيضاً: جواهر الكلام للشيخ محمد حسن النجفي، كتاب الخمس، ص 156 و 164.

في أعقاب سقوط الدولة البويهية في أواسط القرن الخامس الهجري. ولم يكن ليحدث في أمر هذه الصلاة العظيمة من جديد لولا التفسير الذي راج عند بعض الفقهاء الإمامية، حول كلمة: "الإمام" أو "الإمام العادل" حيث حصروا معناها بـ: "الإمام المعصوم". ولما كانوا يقولون: ان الإمام المعصوم غائب في هذا العصر، وان من شروط إقامة صلاة الجمعة حضور الإمام أو إذنه، فقد قال أولئك الفقهاء بافتقاد أحد شروط صلاة الجمعة، وهو إذن الإمام المعصوم المهدي المنتظر. ونتيجة لذلك قالوا بجرمة أو بعدم وجوب صلاة الجمعة في (عصر الغيبة).¹⁵

وقد سار كثير من الفقهاء اللاحقين بعد ذلك، وإلى يومنا هذا، على خطى أولئك العلماء الذين اشترطوا العدالة في الإمام وفسروا كلمة (الإمام العادل) بالإمام المعصوم (المهدي المنتظر)، وانتهوا إلى تعطيل صلاة الجمعة في عصر الغيبة، انسحاما مع نظرية (الانتظار) التي تحرم إقامة الدولة الإسلامية لغير الأئمة المعصومين المعيّنين من قبل الله تعالى.

إذن فقد أدت نظرية (الانتظار للإمام المهدي الغائب) - كما رأينا في الصفحات السابقة - إلى غيبة الشيعة الإمامية أنفسهم عن مسرح الحياة السياسية، وذلك بتحريم العمل السياسي وإقامة الدولة في (عصر الغيبة)، مما أدى بكثير من العلماء إلى التراجع عن الفكر الإمامي المتصلب والتخلي عن نظرية الانتظار المتشددة، وكانت أول خطوة في هذا الطريق هي فتح باب الاجتهاد.

وكان الاجتهاد محرما في الفكر الإمامي الذي كان يحصر العمليات التشريعية الجديدة في (الأئمة المعصومين). ولذلك فقد كانت المدرسة الإمامية القديمة اخبارية تحرم الاجتهاد خارج النصوص، وظلت هكذا إلى فترة طويلة بعد (الغيبة)، وكان منتهى العمل (الاجتهادي) يدور داخل النصوص والترجيح فيما بينها ومعرفة العام والخاص والمطلق والمقيد وما شابه، وكانت فتاوى العلماء، كعلي بن بابويه الصدوق، مجرد نصوص روايات معتبرة لديهم.

15. لمزيد من التفصيل راجع البحث الثامن من الفصل الأول من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

ولكن بعد القول بغيبة (الإمام الثاني عشر) ومرور مدة طويلة على انقطاع الاتصال بـ: "مصدر العلم الإلهي" وحدثت مسائل جديدة تستوجب الإجابة عليها، بدأ موقف الإمامية من (الاجتهاد) يتطور.. ويتغير، واضطروا لفتح باب الاجتهاد والقول بجواز القياس. وكان أول من قال بذلك في أواسط القرن الرابع هو الحسن بن عقيل العماني، المعاصر للكليني، ثم جاء الشيخ المفيد في بداية القرن الخامس الهجري ليمارس (الاجتهاد) مع تلميذه السيد المرتضى والشيخ الطوسي ويؤسسوا بذلك المدرسة الأصولية التي شقت طريقها في الحياة منذ ذلك الحين.¹⁶

وقد كان فتح باب الاجتهاد خطوة كبيرة للخروج من الأزمة، وملأ الفراغ التشريعي الذي حدث للشيعة الإمامية بعد وفاة الإمام الحسن العسكري وغيبة أو افتقاد الإمام الثاني عشر، وذلك في ظل القول بمحصر العمل التشريعي بالأئمة المعصومين الذين يرتبطون بمصادر العلم الإلهي الحقيقي، وعدم جواز اللجوء إلى الطرق الظنية والإمارات كالقياس والاجتهاد وما شابه، لمعرفة الأحكام الشرعية. وقد أدى فتح باب الاجتهاد بالشيعة إلى التحرر من نظرية (التقية والانتظار) وإعادة النظر في كثير من أبواب الفقه المعطلة بسبب نظرية (الغيبة)، وملاحقة التطورات والإجابة على المسائل الحادثة، كما أدى إلى حدوث تطورات جذرية في الفكر الإمامي والتخلي عن اشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في الإمام، والقول بجواز الحكومة لغير المعصوم أو وجوبها، واستنباط نظرية (ولاية الفقيه) وغيرها من النظريات التي أعادت الشيعة إلى مسرح الحياة.

والى جانب العمل العظيم الذي قام به الفقهاء الإمامية في مطلع القرن الخامس الهجري، وهو فتح باب الاجتهاد، قاموا أيضاً باستنباط نظرية أو فرضية كان لها دور كبير في مستقبل الفكر السياسي الإمامي، وهي: (فرضية النيابة الواقعية للفقهاء عن الإمام المهدي). خاصة في مجال القضاء، حيث فتحت هذه الفرضية نافذة تطورت مع مرور الزمان وأدت إلى تخلي الإمامية عن شرط العصمة والنص في الإمام، وبالتالي التخلي عن الالتزام بنظرية (التقية والانتظار للإمام الغائب) والقول بنظرية (ولاية الفقيه).

16. للمزيد من التفاصيل راجع المبحث الأول من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

ومن المعلوم ان القضاء يعتبر من أهم أعمال الدولة، ولما كان الشيعة الإمامية يحصرّون الدولة الشرعية في الدولة التي يقودها (الإمام المعصوم المعين من قبل الله) فإنهم قد حرموا ممارسة القضاء لغير الإمام المعصوم، ولكنهم رَوَوْا عدة روايات تميز للفقهاء الشيعة ممارسة ذلك بالنيابة عن (الأئمة المعصومين). مثل:

1. مقبولة عمر بن حنظلة عن الإمام الصادق (ع) التي يقول فيها: "انظروا إلى رجل منكم قد روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرامنا وعرف أحكامنا فارضوا به حكماً فإني قد جعلته عليكم حاكماً".

2. مشهورة أبي خديجة عن الإمام الصادق أيضاً: "انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من قضايانا فاجعلوه بينكم قاضياً فتحاكموا إليه".

وقد تم استعارة هذه الأذونات العامة الصادرة في عهد حضور الأئمة، والحكم بجواز ممارسة القضاء في عهد (الغيبة) للفقهاء من الشيعة، وذلك للتشابه بين الحالتين وهو عدم سيطرة الأئمة وممارستهم للحكم، وحل الشيعة الإمامية بذلك مشكلة القضاء في عصر الغيبة.

وقد استنبط الشيخ المفيد من تلك الروايات: (فرضية النيابة الواقعية عن الإمام المهدي). فقال في كتاب: (المقنعة، كتاب الحدود): "ان الأئمة قد فوضوا إليهم (الفقهاء) النظر في القضاء مع الإمكان" وأضاف: "ومن تأمر على الناس من أهل الحق بتمكين ظالم له وكان أميراً من قبله في ظاهر الحال، فإنما هو أمير في الحقيقة من قبل (صاحب الأمر) الذي سوغه ذلك وأذن له فيه دون المتغلب من أهل الضلال".¹⁷

وهكذا قال فقهاء آخرون كالقدس الاردبيلي (- 993 هـ) والشيخ جعفر كاشف الغطاء (- 1227 هـ) والشيخ محمد حسن النجفي (- 1266 هـ) بضرورة اقتراض النيابة عن الإمام الثاني عشر الغائب لدى تولي القضاء، وكانت آراؤهم هذه في باب الحدود متميزة عن آرائهم في الأبواب الأخرى التي كانوا يلتزمون فيها بنظرية: (التقية والانتظار)، وكانت وسيلة كبرى ساعدتهم على الخروج من سائر المرافق الأخرى، وكانت "فرضية النيابة الحقيقية" التي اقترح بعض

17. لمزيد من التفصيل راجع المبحث الثاني من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات سابقة.

العلماء افتراضها عند إجبار الحاكم الظالم للفقهاء أو لغيره على إقامة الحدود، قاعدة أساسية لتطوير نظرية (النيابة العامة) و(ولاية الفقيه) فيما بعد.

وإذا كانت نظرية: (التقية والانتظار) تحرم الثورة والدولة في عصر الغيبة، وتحدد - تبعاً لذلك - قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمراتب الدنيا القلبية والإعلامية، وترفض استخدام القوة المؤدية إلى الجرح أو القتل في غياب دولة (الإمام المهدي) الشرعية الوحيدة الممكنة.. فإن الالتزام بهذه النظرية في عصر الغيبة ولمدة طويلة كان يبدو صعباً جداً، ومن هنا فقد تخلّى الشيعة عملياً وتدرجياً عن نظرية: (التقية والانتظار) واخذوا يبنون دولهم المستقلة هنا وهناك. وكان لا بد أن يطور الفقهاء قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويخففوا من الشروط التعجيزية التي تحول دون تنفيذه. وربما كان أول من حاول الخروج من كهف الغيبة في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو السيد المرتضى الذي نقل عنه الطوسي في: (الاقتصاد) قوله بجواز ممارسة القتل والجرح في سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عصر الغيبة بلا حاجة إلى استئذان الإمام.

وقد تبعه بعد ذلك حمزة بن عبد العزيز الديلمي (سالر) ومحمد بن إدريس، صاحب (السرائر) والعلامة الحلبي ويحيى بن سعيد، والمقدس الأردبيلي، والشيخ محمد حسن الفيض الكاشاني، وآخرون.

ومع تبلور نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) أو (ولاية الفقيه) فقد قوي القول بجواز القتل والجرح في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بإذن الفقيه الولي أو "نائب الإمام".

هذا في مجال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما في موضوع الجهاد الابتدائي، فإنه بالرغم من تحرر الفقهاء الشيعة الإمامية من نظرية: (التقية والانتظار) خلال القرون الأخيرة وفي كثير من المجالات، فإن الموقف العام ظل سلبياً ولم يحدث تطور يذكر إلا في السنوات الأخيرة. ولم أجد من يتحدث عن جواز الجهاد في عصر الغيبة سوى السيد محمد الحسيني الشيرازي الذي كان يقول بنظرية (ولاية الفقيه).¹⁸

18. للمزيد من التفصيل راجع المبحث الثالث من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

وقد تقدم الشيعة الإمامية الاثنا عشرية خطوة أخرى إلى الإمام، على طريق التحرر من نظرية انتظار الإمام الغائب (الثاني عشر)، وذلك عبر تطوير حكم الخمس من الإباحة إلى الوجوب. وقد تم الانسحاب من القول بالإباحة في وقت مبكر، خطوة.. خطوة..

وكانت الخطوة الأولى هي القول بوجوب الخمس في عصر الغيبة، مع القول بدفنه أو الاحتفاظ به حتى ظهور المهدي، أو الايصاء به بعد الموت من واحد إلى واحد حتى يوم الظهور.

وكانت الخطوة الثانية هي القول بتسليم الخمس إلى الفقهاء للاحتفاظ به حتى ظهور الإمام المهدي. ثم القول بجواز قيامهم بتوزيعه بأنفسهم على المحتاجين.

وقام الشيخ حسن الفريد (1319 - 1417هـ) بثورة في باب الخمس عندما سلب حق الخمس من الإمام المهدي لغيبته وعدم قيامه بمهام الإمامة، وقال بضرورة قيام واحد من الناس باستلام الخمس وتوزيعه من باب الحسبة، لأنه من الأمور الحسبية التي لا محيص عن وقوعه في الخارج ولم يعين للقيام به في غيبة الإمام شخص أو صنف خاص.¹⁹

ومع تطور نظرية ولاية الفقيه كان لا بد ان يتطور حكم صلاة الجمعة،

19. حيث قال في (رسالة في الخمس ص 83 - 86): "ان مقتضى القاعدة سقوط النصف الذي هو للإمام (ع) إذ لا ريب انه إنما استحق ذلك بحق الرئاسة والإمامة، ولذا ينتقل هذا الحق بموته إلى الإمام الذي يقوم بعده بالإمامة لا إلى ورثته، فإذا غاب عن الناس ولم يبق بالإمامة انتفت رئاسته خارجاً، وينتفي حق بانتفاء موضوعه". وأضاف: "لا إشكال في وجوب إيصال نصف الخمس الذي للإمام (ع) إليه أو إلى وكيله في زمان الحضور... وبعد غيبته ان قلنا بـ: (ولاية الفقيه) على الإطلاق ونيابته العامة عن الإمام، كان للفقيه الولاية على ذلك، وان لم نقل بولايته إلا في باب القضاء والإنشاء فلا بد ان يقوم به واحد من باب الحسبة لأنه من الأمور الحسبية التي لا محيص عن وقوعه في الخارج، ولم يعين للقيام به في غيبة الإمام شخص أو صنف خاص، وليس من الوظائف التي يقوم بها آحاد الناس، بل من الأمور التي لا بد ان يقوم بها الحاكم.. فان الفقيه الجامع للشرائط هو الذي ينبغي ان يقوم به وانه القدر المتيقن ممن يصح منه القيام به وتوزيع الخمس على أهله، فلا بد ان يقوم به الفقيه.. من باب الحسبة، وان شئت قلت: ان للفقيه الولاية على صرف الخمس على أهله، ولكن ولايته على ذلك لم تستفد من الكتاب والسنة بل من دليل الحسبة والضرورة.. يعني: ان الضرورة الدينية هي التي كشفت كشفاً قطعياً عن ولايته على ذلك.. وما ذكرنا يمكن أن يستكشف: ان له ولاية التحليل إذا اقتضت الضرورة ذلك فيما لم يشمل أخبار التحليل.

ويتغير من التحريم إلى الوجوب أو الجواز. فقد حاول عدد من الفقهاء التحرر من نظرية (الانتظار) التي كانت تشترط إذن الإمام المعصوم الغائب، والعودة إلى القرآن الكريم الذي يأمر بإقامتها بصورة مطلقة ولا يشترط لذلك أية شروط، ولا يربطها بالإمام (المعصوم) الغائب.

ورغم ادعاء ابن إدريس الحلبي: إجماع الشيعة الإمامية على تحريم إقامتها في عصر الغيبة. فقد قام عدد من الفقهاء بنقض الموقف السليبي منها، وربما كان المحقق الحلبي أول من حاول الخروج من نظرية (الانتظار) في باب صلاة الجمعة، حيث قال باستحباب إقامتها عند إمكانية الاجتماع.²⁰ وكسر بذلك حاجز الإجماع المدعى على التحريم.

ومع بروز نظرية (نيابة الفقيه العامة) في القرن السابع والثامن الهجريين، وجد بعض العلماء فيها مخرجاً للهروب من نظرية (الانتظار) فقالوا بجواز إقامة الفقهاء للجمعة باعتبارهم نواباً عامين للإمام المهدي. وهو ما مهد السبيل أمام فقهاء آخرين ليقولوا بالوجوب، خاصة بعد قيام الدولة الصفوية في بلاد فارس.

وحاول الشهيد الثاني (- 965 هـ) أن يتحرر من عقدة (إذن الإمام) في وجوب صلاة الجمعة، وأن يمحصر ذلك في زمان حضور الإمام، وأن يسقط ذلك في عصر الغيبة، من الأساس، وانتقد في رسالة له حول ضرورة صلاة الجمعة، حالة التقليد الأعمى وتهدم الدين بالشبهات، وشن هجوماً عنيفاً على الذين يتهاونون في صلاة الجمعة، واشتكى بحرقه وحسرة من القائلين بتحريمها، وقال: "اتفق علماء الإسلام في جميع الإعصار وسائر الأمصار والأقطار على وجوب صلاة الجمعة على الأعيان في الجملة، وإنما اختلفوا في بعض شروطها ... ومع ذلك فالحث على فعلها والأمر به بضروب التأكيد في الكتاب والسنة لا يوجد مثله في فريضة البتة".²¹

وهكذا قام الشهيد الثاني بخطوة كبيرة نحو الأمام في سبيل التحرر من نظرية:

20. المختصر النافع، ص 36.

21. لمزيد من التفصيل راجع البحث السادس من الفصل الثاني من الجزء الثالث من هذا الكتاب.

(الانتظار)، وذلك بتحليله أو إيجابه إقامة صلاة الجمعة في عصر الغيبة حتى لغیر الفقيه.

ومنذ إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، بدء الشيعة الإمامية الاثنا عشرية يقيمون صلاة الجمعة هنا وهناك بشكل واسع.

تطور النظريات السياسية الشيعية في عصر الغيبة

لقد كانت تلك محاولات جريئة للخروج من أزمة: (الانتظار للإمام المهدي) التي وقع بها الإمامية، نتيجة قولهم باشتراط العصمة والنص في الإمام، وافترض وجود الإمام المعصوم الغائب. وقد نجحوا فيها نجاحاً كبيراً حيث استطاعوا فتح باب الاجتهاد والسماح بتنفيذ الحدود وممارسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأداء الخمس والزكاة وإجازة أو إيجاب صلاة الجمعة في (عصر الغيبة)، تلك الأمور التي جملوها في البداية انتظاراً لخروج (الإمام المهدي) "الحاكم الشرعي الوحيد الذي يحق له إقامة الدولة الإسلامية".

وقد كانت تلك المحاولات متفرقة ومتدرجة باباً، باباً، وجزءاً.. فجزءاً.. ولكنها لم ترقَ لتعالج المشكلة من جذورها، حيث لم تبحث موضوع (الإمامة) و(الغيبة) من الأساس. ومع ذلك فقد حاول العلماء تطوير نظرية سياسية بديلة عن الإمامة والإمام المهدي، وذلك بافتراض النيابة الواقعية أو الحقيقية عن الإمام الغائب في مجال الحدود. وقد تطورت هذه النظرية البسيطة الافتراضية التي ولدت في بداية القرن الخامس الهجري لتصبح نظرية سياسية متكاملة في نهاية القرن الرابع عشر تحت اسم (ولاية الفقيه).

نظرية: (النيابة الملكية)

وبينما كانت نظرية (النيابة العامة) تنمو ببطء وبصورة جزئية ومحدودة، على أيدي علماء الحلة وجبل عامل في القرن السابع والثامن الهجريين، كان الواقع الشيعي السياسي يتطور بعيداً عن الفكر الإمامي.. حيث انفجرت ثورة (السريدارية) في نيسابور، وأقامت دولة دامت خمسين عاماً من سنة 738هـ إلى سنة 782هـ، كما قام الشيعة بتأسيس دولة لهم في مازندران وخوزستان وجنوب العراق.

ثم انفجرت حركة جديدة في تبريز على أيدي الصفويين بقيادة إسماعيل بن صفي الدين بن حيدر الذي أعلن قيام الدولة الصفوية سنة 907 هـ، إلا أنه كان يفتقد إلى نظرية سياسية شيعية شرعية. حيث لم تكن نظرية النيابة العامة للفقهاء الافتراضية، قد تطورت بعد إلى مستوى إقامة الدولة.

وعندما أراد الصفويون التحرك العسكري لإقامة دولة خاصة بهم.. وجدوا نظرية الانتظار غير معقولة ولا واقعية، وتشكل حجر عثرة أمام طموحهم وتحركهم.. وبالرغم من أنهم كانوا منذ فترة قد أعلنوا التمسك بالمذهب الإمامي الاثني عشري، إلا أنهم في الحقيقة لم يستوعبوا نظرية (الإمامة الإلهية) التي تشترط العصمة والنص في الإمام، وحولوها إلى نظرية تاريخية، ورفضوها عملياً.. حيث أجازوا لزعمائهم وهم غير معصومين ولا منصوب عليهم من الله، أن يستولوا على الملك ويقوموا بمهام الإمامة تماماً كما فعل الأمويون والعباسيون والعثمانيون. ولم يصعب عليهم الالتفاف على نظرية الانتظار وتجاوزها.

واختلفت تجربة الدولة الصفوية في مرحلتها الأولى (أيام الشاه إسماعيل بن صفي الدين) عن التجارب السياسية الشيعية السابقة كالدولة البويهية والسربدارية والمرعشية والمشعشية، في أن هذه التجارب كانت دولاً سياسية بحتة، أي غير أيديولوجية، بينما حاولت الدولة الصفوية تقلد نفسها كدولة عقائدية ومرتبطة بالأئمة الاثني عشر بصورة روحية غيبية. ولذلك فإنها كانت تشكل تطوراً انقلابياً في الفكر السياسي الشيعي، نقل الشيعة من نظرية الانتظار السلبية الانعزالية إلى سدة الحكم والسلطنة. وقد طور الشاه إسماعيل، أو تطور على يديه، فكر سياسي جديد حاول الالتفاف على فكر (التقية والانتظار) فادعى ذات يوم أنه أخذ إجازة من (صاحب الزمان: المهدي المنتظر) بالثورة والخروج ضد أمراء التركمان الذين كانوا يحكمون إيران، وبينما كان ذات يوم مع مجموعة من رفقاءه الصوفية خارجين للصيد في منطقة تبريز، مروا بنهر، فطالبهم بالتوقف عنده وعبر هو النهر بمفرده ودخل كهفاً.. ثم خرج متقلداً بسيف، وأخبر رفقاءه أنه شاهد في الكهف (صاحب الزمان) وأنه قال له: "لقد حان وقت الخروج وأنه أمسك ظهره ورفع ثلاث مرات ووضع على الأرض

وشد حزامه بيده ووضع خنجرًا في حزامه وقال له: "أذهب فقد رخصتك".²²
وادعى بعد ذلك أنه شاهد الإمام علي بن أبي طالب (ع) في المنام وأنه حشه
على القيام وإعلان الدولة الشيعية. وذلك في محاولة للتحرر من نظرية الانتظار.
وبناء على ذلك فقد كان الشاه إسماعيل يعتبر نفسه "نائب الله وخليفة الرسول
والأئمة الاثني عشر وممثل الإمام المهدي في غيبته".²³

وقد كان بروز التجربة الصفوية نتيجة الفراغ السياسي الذي كان يهيمن
على الشيعة في ظل نظرية الانتظار السلبية الانعزالية، في تلك الأيام.

ولما كانت دعاوى الشاه إسماعيل بالنيابة والخلافة عن الإمام المهدي الغائب
خطيرة، ومنافسة لدور الفقهاء الشيعة، فقد تصدى له الشيخ الحق علي بن الحسين
بن عبد العالي الكركي الذي طور نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي)
من نظرية جزئية محدودة غير سياسية.. إلى نظرية سياسية متقدمة، وادعى بأنه نائب
الإمام المهدي وأنه صاحب الحق الشرعي الوحيد في الحكم. واستطاع أن يؤثر على
الشاه طهماسب بن إسماعيل في دفعه للتسليم بمكانته كنائب عام عن الإمام المهدي،
وطلب الإجازة منه لممارسة السلطة.²⁴

وقد لقي تحالف الشيخ الكركي مع الدولة الصفوية معارضة شديدة من قبل
عدد كبير من العلماء كالشهيد الثاني والمقدس الأردبيلي والشيخ إبراهيم القطيفي
والملا محمد أمين الاسترابادي والملا محمد طاهر القمي، وغيرهم من الفقهاء، وذلك
لأن نظرية (النيابة العامة) لم تكن قد تطورت لتحل محل نظرية: (الإمامة الإلهية)

22. تاريخ الشاه إسماعيل، ص 88، طبع مركز تحقيقات فارس إيران وباكستان، إسلام آباد. وعالم آراي
صفوي، ص 64.

23. راجر سيوري، إيران في العصر الصفوي، ص 26 و 29.

24. يقول السيد نعمة الله الجزائري في صدر كتابه (شرح غوالي الثنائي): " لما قدم الشيخ الكركي آلي
اصفهان وقرّوين في عصر السلطان العادل طهماسب مكّنه من الملك والسلطان وقال له: أنت أحق
بالملك لأنك النائب عن الإمام، وإفّا أكون من عمالك، أقوم بأوامرك ونواهيك وقد أعطى الكركي
الشاه طهماسب إجازة لحكم البلاد بالوكالة عن نفسه باعتباره نائباً عن الإمام المهدي، ولقبه الشاه
بنائب الإمام وعينه (شيخاً للإسلام). ولمزيد من التفصيل راجع: المبحث الثاني من الفصل الثالث من
الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

وإنما كانت لا تزال محدودة وجزئية، وتقتصر على الفتيا وتنفيذ بعض الأمور الاجتماعية والاقتصادية والعبادية.

ومع ذلك فإن نظرية (إجازة الملوك) لم تمنح نظام الحكم الشرعية الكاملة، حيث ظل الفقهاء يعتبرون الملوك غاصبين لحق الإمامة الخاص بالأئمة المعصومين المعيّنين من قبل الله تعالى، وظل عامة الفقهاء حتى الذين تعاونوا مع الدولة الصفوية أو خليفاتها: القاجارية، متأثرين بنظرية (الانتظار) في عدة جوانب. وهذا ما أدى لاحقاً إلى تطورات مختلفة لدى الفقهاء والملوك من أجل تطوير الفكر السياسي وحل عقدة الشرعية المزمنة في الفكر السياسي الشيعي في ظل (الغيبة).

ومع تطور الواقع السياسي الشيعي، ووجود الشك بصحة نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي) بادر بعض الفقهاء إلى الدعوة إلى بناء نظام سياسي مدني معقول، فاقترح السيد محمد باقر السبزواري (1018هـ — 1090 هـ) تأسيس نظام ملكي مستقل، وحاول الالتفاف على نظرية الغيبة والانتظار التي تشترط العصمة والنص في الإمام فقال: "لا يخلو زمان من حجة، ولكن في بعض الأوقات يغيب عن أبصار الناس لأسباب ومصالح، ولكن العالم ليس بعيدها عن ألطافه وبركاته... ونحن الآن في هذه الدورة من الغيبة إذا لا يوجد سلطان عادل وقوي يدير العالم ويحكمه، فإن الأمور تنتهي إلى الفوضى والهرج والمرج وتصبح الحياة غير قابلة للتحمل بالنسبة لكل شخص، لذلك لا بد للناس من الخضوع تحت سيطرة ملك يحكم بالعدل ويتبع سيرة وسنة الإمام".²⁵

رد فعل الإماميين (الإخباريين)

وقد أدى قيام الدولة الصفوية في القرن العاشر الهجري، وتطوير نظرية (النيابة العامة للفقهاء) إلى نظرية سياسية.. أدى ذلك إلى حدوث انشقاق عميق وعنيف في المجتمع الشيعي الإمامي الاثني عشري.. وهو ما عرف بالصراع الاخباري - الأصولي، الذي امتد عدة قرون. ولم يكن هذا الصراع يدور حول أمر جزئي بسيط.. وإنما كان يتعلق بأمر أساسي يدخل في موضوع الهوية

25. حميد عنايت، تفكير نوبين سياسي إسلام، ص 239.

العقائدية.. وكان في حقيقته صراعا بين المحافظين والمجددين.. بين الخط الإمامي المتمسك بنظرية (الانتظار) بالتحديد، وبين الخط الشيعي المتحرر من شروط الإمامة المتصلة كالعصمة والنص، والمتحرر من نظرية (الانتظار).

كان الفكر الإمامي يعطي للإمام مهمتين رئيسيتين هما: التشريع والتنفيذ وقيادة المسلمين، ويحصر مهمة الإمامة في (الأئمة المعصومين المعينين من قبل الله) ولا يميز لأي شخص غيرهم أن يقوم بشيء من ذلك.. وعندما اضطرب بعض العلماء، في القرن الخامس الهجري، إلى فتح باب الاجتهاد، اعتبر الاخباريون (أو الإماميون القدماء) اللجوء إلى الاجتهاد خروجاً عن الخط الإمامي لأنه يهدم ركنا رئيسيا من أركان نظرية الإمامة التي تشترط العلم الإلهي في أحكام الدين، وتختصر عملية التشريع والإفتاء في (الإمام المعصوم العالم من الله). وعندما قام العلماء المتأخرون بالقول بنظرية (النيابة العامة السياسية) اعتبر الاخباريون (أو بالأحرى: الإماميون) العمل السياسي وإقامة الدولة وممارسة مهامها اغتصاباً لسلطات وصلاحيات (الإمام المعصوم) وتهدمياً للركن الثاني الأساسي من أركان نظرية (الإمامة الإلهية) وهو (التنفيذ). ومن هنا كانت معارضة الاخباريين مركزة على قاعدة نظرية الإمامة التي تحرم التشريع والتنفيذ خارج دائرة (الإمام المعصوم) وكان الاخباريون يعتبرون (المجتهدين) وأصحاب نظرية (النيابة العامة أو ولاية الفقيه) خارجين من المذهب الإمامي..

نظرية ولاية الفقيه

شهد القرن الثالث عشر الهجري، وخاصة بعد سقوط الدولة الصفوية، انتعاش المد الأصولي وقيام العلماء هنا وهناك بتطبيق الحدود وممارسة القضاء والإفتاء وتولي أمور الرعية والتصرف في أموال اليتامى والمجانين والسفهاء وتقسيم الخمس والزكوات وممارسة مهمات الحكومة الأخرى.

وهذا ما دل على تطور نظرية (النيابة العامة) من إجازة الملووك إلى تصدي الفقهاء بأنفسهم للحكم، وتجاوز نظرية (الانتظار) والتخلي عنها تماماً.. الأمر الذي دفع الشيخ أحمد بن محمد مهدي النراقي (توفي 1245هـ) إلى طرح النظرية في إطار جديد وشامل أكثر تطوراً، تحت عنوان: (ولاية الفقيه) وليس تحت العنوان

السابق: (النيابة العامة) القائمة على قاعدة نظرية (الغيبة والانتظار)، حيث نظر النراقي إلى واقع قيام الفقهاء بتشكيل حكومات لا مركزية في بلاد شيعية واسعة مما ينفي أدنى مرر لاستمرار نظرية (الانتظار) أو القول بالحدود الاستثنائية بقيام الفقهاء بتغطية بعض الجوانب الجزئية من الحياة، وبحث النراقي في كتابه: (عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام) مشكلة الإمامة أو السلطة والولاية العامة وضرورتها في (عصر الغيبة) وذلك على نفس الأسس الفلسفية والمبادئ التي توجب (الإمامة) للأئمة المعصومين.²⁶

وقد كانت نظرية الشيخ النراقي تتألف من قسمين هما: أولاً: ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وثانياً: حصر الإمامة في الفقهاء.. وبغض النظر عن مناقشة القسم الثاني، فإن القسم الأول من نظريته يرفض القبول بنظرية (الغيبة) وفائدة الإمام الغائب كإمام، ويحتم استمرار الإمامة.. ويؤكد الحاجة الملحة لوجود الإمام الحجة العالم المعلم المهادي والداعي إلى سبيل الله بصورة ظاهرة حيوية متفاعلة مع الأمة.²⁷

ولما كانت نظرية (الإمامة) أو (وجود الإمام الثاني عشر الغائب) تعجز عن تلبية حاجة الأمة المستمرة للإمام فإن النراقي يتخلى مضطراً عن اشتراط العصمة والنص والسلالة العلوية في الإمام، ويأتي بكل أدلة ضرورة الإمامة التي كان يستخدمها المتكلمون الإماميون الأوائل ومن ضمنها حديث الفضل بن شاذان عن الإمام الرضا، الذي يتحدث عن ضرورة الإمامة والعصمة، فيأخذ النراقي الشرط الأول ويلغي (العصمة) ويكتفي بشرط الفقاهاة والعدالة.

ويعتمد النراقي كثيراً على الأدلة العقلية والإطلاقات العامة التي تحتم إقامة الدولة بصورة مستقلة، وليس بالضرورة: بالنيابة العامة عن الإمام المهدي.. إذ إن قيام الفقهاء بمهام الإمامة الكبرى - ولو بالنيابة - يتناقض مع اشتراط العصمة والنص في الإمام، خاصة مع انتفاء ظروف التقية والخوف التي تجبر الإمام على الاختباء.

26. لمزيد من التفاصيل راجع: المبحث الثالث من الفصل الثالث من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

27. النراقي، عوائد الأيام، ج 15، ص 422 و 425 و 137.

ومن هنا يمكن اعتبار نظرية النراقي حول (ولاية الفقيه) تطورا جذريا في الفكر الشيعي السياسي نحو التحرر من نظرية (الإمامة الإلهية) أكثر من التحرر من نظرية (الانتظار).. وإذا كانت نظرية: (ولاية الفقيه) قد تعرضت منذ ذلك الحين إلى مناقشات حامية من قبل عدد من العلماء والمحققين، فأثما نجحت في طرح موضوع (الإمامة) على بساط البحث، وجاء العلماء من بعد ذلك ليلبحثوا المسألة في ضوء الحاجة الماسة والمستمرة إلى الإمامة والقيادة العامة في (عصر غيبة الإمام الذي لا يقوم بمهام الإمامة). كما فعل الشيخ رضا الهمداني (-1310هـ) الذي أسمى نظرية ولاية الفقيه بـ: (القائمقامية) وذهب في: (مصباح الفقيه) إلى: "ثبوت منصب الرئاسة والولاية للفقيه، وكون الفقيه في زمان الغيبة بمنزلة الولاة المنصوبين من قبل السلاطين على رعاياهم في الرجوع إليه، وإطاعته فيما شأنه الرجوع فيه إلى الرئيس".²⁸ وكما فعل الشيخ محمد حسن النائيني في (المشروطة) على أساس استحالة التفاف الأمة حول الإمام المهدي المنتظر الغائب وعدم وجود الأئمة المعصومين، وحاجة الأمة إلى قيادة مشروطة بمجلس منتخب منها.

أما الإمام الخميني فقد مهد لنظرية: (ولاية الفقيه) بالحديث عن ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وقال: "إن ما هو دليل الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر (ع)". وقال: "... أما في زمان الغيبة فالولاية والحكومة، وإن لم تجعل لشخص خاص، لكن يجب بحسب العقل والنقل أن تبقىا بنحو آخر، لما تقدم من عدم إمكان إهمال ذلك، لأنها مما يحتاج إليه المجتمع الإسلامي... والعلة متحققة في زمن الغيبة، ومطلوبية النظام وحفظ الإسلام معلومة لا ينبغي لذي مسكة (عقل) إنكارها".²⁹

الحركة الديمقراطية الإسلامية

وبينما كان الفقهاء الإماميون في النصف الأخير من القرن الثاني عشر الهجري (القرن التاسع عشر الميلادي) يتناقشون حول (ولاية الفقيه) وحدودها السياسية،

28. الهمداني، مصباح الفقيه، ص 161.

29. الخميني، كتاب البيع، ص 461 و462 و466.

فيثبتها بعضهم كالنراقي ويرفضها بعض آخر كالشيخ مرتضى الأنصاري، كان الملوك القاجاريون يعززون من سلطتهم في إيران ويوسعون صلاحياتهم بلا حدود، مما سمح للشاه ناصر الدين (1848م - 1896م) بتوقيع اتفاقية جائزة لحصر بيع وشراء التبنك مع شركة بريطانية استعمارية كادت تؤدي إلى هيمنة بريطانيا على إيران. وهذا ما اضطر مرجع ذلك العصر: (الميرزا محمد حسن الشيرازي) الذي كان يقطن مدينة سامراء في العراق، للإفتاء بجرمة استعمال التبنك بأية صورة زراعة وشراء وبيعا وتدخلنا، وذلك في سنة 1309هـ/1891م. وكان لفتواه هذه اثر كبير جداً في الشعب الإيراني الذي أطاعه بدقه تامة، مما اضطر الشاه ناصر الدين إلى إلغاء امتياز الشركة البريطانية.

وقد فتحت تلك المواجهة ملف شرعية الملكية المستبدية في إيران، فانخرط بعض العلماء المشاركين في حركة إسقاط التبنك، في حركة جديدة متواصلة من أجل تطوير النظام السياسي الإيراني وإصلاحه، وبناء نظام ديمقراطي، وتحديد صلاحيات الملك المطلقة. مجلس شوري منتخب من الشعب، وطالبوا ان يحكم الملك حكما دستوريا (مشروطا) بالبرلمان. وكان على رأسهم الشيخ الآخوند كاظم الخراساني.

واستطاع التيار الديمقراطي الإسلامي، بعد معركة طويلة، ان ينتصر ويقيم أول مجلس برلماني دستوري في إيران سنة 1906م. وقد شكل ذلك تطورا في الفكر السياسي الشيعي الذي لم يكن قد وصل - شعبيا - بعد إلى مرحلة (ولاية الفقيه). وقد أصبح دستور 1906م أساسا لنظام الجمهورية الإسلامية الذي قام سنة 1979م، واستبدل الملك بـرئيس الجمهورية، وأعطى للفقيه (الولي) صلاحيات أكبر، استنادا إلى نظرية (ولاية الفقيه).

وكان هناك من ينادي باستبدال النظام الملكي بالنظام الجمهوري، كالسيد جمال الدين الاصفهانى الذي أعلن خلال الثورة ضد مظفر الدين سنة 1905م: ان نظام الحكم الأقرب للإسلام هو النظام الجمهوري، وأيد ذلك بآيات من القرآن الكريم.³⁰

30. طلال مجنوب: إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية ص 80.

لقد كان الفكر السياسي الشيعي في هذه المرحلة واقعيًا ومتطلعًا نحو الأفضل في تعامله مع مسألة السلطة، فبعد تخليه عن نظرية (الإمامة الإلهية) المثالية التي لم يكن لها وجود في الخارج، ورفضه لوليدتها ولازماتها: نظرية (الانتظار للإمام الغائب) انطلق الفكر الشيعي الذي كان قد قبل بمبدأ قيام الدولة في (عصر الغيبة) منذ العهد الصفوي.. انطلق في هذه المرحلة ليطور نظرية السلطة والدولة ويشرك العلماء ونواب الشعب في إدارة البلاد. وقد عبر هذا الفكر عن نفسه بقلم أحد أبنائه وهو الشيخ محمد حسين النائيني في كتابه: (تنبيه الأمة وتزيتها الملّة) الذي يعتبر قمة الفكر السياسي الشيعي في بداية القرن العشرين..

وقد أكد النائيني على أن أصل الحكومة الإسلامية يقوم على الشورى، وأن السلطة حق من حقوق عامة الناس، وأشار إلى عجز الأمة عن الالتفاف حول الإمام المهدي المنتظر الغائب، وعدم وجود الأئمة المعصومين، مما يفتح الطريق أمام الأخذ بالنظام الديمقراطي أو الشورى.³¹

لم تصمد نظرية (الحكم الملكي الدستوري) التي أقامها الفقهاء الشيعة في إيران طويلاً، فسرعان ما قام الشاه رضا بهلوي بانقلاب عسكري، ونصب نفسه ملكاً على إيران دون استشارة من الفقهاء المراجع، بل قاد حملة شعواء ضد رجال الدين، وهذا ما دفع الفقهاء المراجع إلى مقاومته بشدة.

وفي سنة 1963 قاد الإمام الخميني انتفاضة ضد الشاه محمد رضا بهلوي، انتهت بتسفير الإمام إلى العراق.. وهناك راح الإمام الخميني يلقي دروسه على طلبته ويطور نظرية سياسية جديدة تجمع بين نظرية (النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي الغائب) ونظرية: (ولاية الفقيه) لينقل الفكر السياسي الشيعي من مرحلة إجازة الفقهاء للملوك للحكم باسمهم ووكالة عنهم إلى مرحلة جديدة هي حكم الفقهاء المباشر وممارسة مهمات الإمامة بصورة كاملة. وقد شكلت تلك الدروس القاعدة الفكرية التي قامت عليها الثورة الإسلامية وانتهت بتشكيل (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) عام 1979.

31. لمزيد من التفصيل راجع: البحث السادس من الفصل الثالث من الجزء الثالث من هذا الكتاب، المنشور في طبعات أخرى سابقة.

الخميني ينقد نظرية الانتظار

رفض الإمام الخميني في البداية نظرية (الانتظار للإمام المهدي) التي كانت تهيمن على الفكر السياسي الشيعي حتى وقت قريب، رفضاً مطلقاً، واسقط بالأدلة العقلية الأحاديث التي كانت تحرم العمل السياسي في ظل (الغيبة)، ولم يعبأ بها، وكتب يقول: "بديهي.. ان ضرورة تنفيذ الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي (ص) بل الضرورة مستمرة.. واعتقاد: ان الإسلام قد جاء لفترة محدودة أو لمكان محدود يخالف ضروريات العقائد الإسلامية، وبما ان تنفيذ الأحكام بعد الرسول (ص) وإلى الأبد من ضروريات الحياة، لذا كان وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة المدبرة ضروريا، إذ لولا ذلك لساد الهرج والمرج... فقد ثبت بضرورة الشرع والعقل: ان ما كان ضروريا أيام الرسول (ص) وفي عهد الإمام أمير المؤمنين (ع) من وجود الحكومة لا يزال ضروريا إلى يومنا هذا. ولتوضيح ذلك أتوجه إليكم بالسؤال التالي: قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر عليه ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، وفي طول هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة يعمل الناس خلالها ما يشاءون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج؟ وهل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام؟ هل ينبغي ان يخسر الإسلام من بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟". وأضاف: "ان الذهاب إلى هذا الرأي أسوء في نظري من الاعتقاد بان الإسلام منسوخ، فلا يستطيع أحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يقول: انه لا يجب الدفاع عن ثغور الإسلام والوطن، أو انه يجوز الامتناع عن دفع الزكاة والخمس وغيرهما، أو يقول بتعطيل القانون الجزائري في الإسلام وتجميد الأخذ بالقصاص والديات، إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ الإسلام، ويدعو إلى تعطيل أحكامه وتجميدها، وهو بالتالي ينكر شمول وخلود الدين الإسلامي الخنيف". وخاطب الإمام الخميني الملتزمين بنظرية (الانتظار) قائلا: "لا تقولوا ندع إقامة الحدود والدفاع عن الثغور وجمع حقوق الفقراء حتى ظهور الحجة (الإمام المهدي) فهلا تركتم الصلاة بانتظار الحجة؟!".

ثم استشهد على ضرورة الإمامة في عصر الغيبة، وقال: "ان ما هو دليل

الإمامة بعينه دليل على لزوم الحكومة بعد غيبة ولي الأمر(ع)".³²

وبعد إثبات الإمام الخميني للحاجة المستمرة إلى الإمامة في (عصر الغيبة) وعدم جواز تجديدها انتظارا للإمام المهدي، عقلا ونقلا، توصل إلى ضرورة إقامة الدولة بقيادة من تتوفر فيه خصائص الإمامة من العلم بالقانون والعدالة.

وتحدث الإمام الخميني عن التشابه بين الفقيه والإمام المعصوم فقال: "للفقيه العادل جميع ما للرسول والأئمة (ع) مما يرجع إلى الحكومة والسياسة، ولا يعقل الفرق، لأن الوالي - أي شخص كان - هو مجري أحكام الشريعة والمقيم للحدود الإلهية والأخذ للخراج وسائر الماليات والتصرف فيها بما هو صلاح المسلمين... ومع اقتضاء المصالح يأمرهم الناس بالأوامر التي للوالي ويجب إطاعتهم.. فولاية الفقيه - بعد تصور أطراف القضية - ليست أمرا نظريا يحتاج إلى برهان، ومع ذلك دلت عليها بهذا المعنى الواسع روايات".³³

واعتبر الإمام الخميني الفقهاء أوصياء للرسول (ص) من بعد الأئمة وفي حال غيابهم، وقد كلفوا بجميع ما كلف الأئمة (ع) بالقيام به.³⁴

وكان الإمام الخميني يؤمن نتيجة لبعض الروايات أن ولاية الفقيه ولاية دينية إلهية ويقول: "إن الله جعل الرسول (ص) وليا للمؤمنين جميعا، ومن بعده كان الإمام وليا، ونفس هذه الولاية والحاكمة موجودة لدى الفقيه".³⁵ ويقول: "إذا فُض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمر المجتمع ما كان يليه النبي (ص) منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية والسياسة للناس ما كان يملكه الرسول (ص) وأمير المؤمنين (ع) على ما يمتاز به الرسول والإمام من فضائل ومناقب خاصة... وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروضة تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي (ص) وأمير المؤمنين (ع) من أمر الحكم والقضاء والفصل في المنازعات وتعيين الولاة

32. الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 25 - 26.

33. الخميني، كتاب البيع، ص 467.

34. الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 75.

35. الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 51 - 52.

والعمال وجباية الخراج وتعمير البلاد، غاية الأمر ان تعيين شخص الحاكم الآن مرهون بمن جمع في نفسه العلم والعدل".³⁶

وكان يحصر الحق في إقامة الدولة في (عصر الغيبة) في الفقهاء فقط، ويقول: "الفقهاء العدول وحدهم المؤهلون لتنفيذ أحكام الإسلام وقرار نظمه وإقامة حدود الله وحراسة ثغور المسلمين، وقد فوض إليهم الأنبياء جميع ما فوض إليهم ائمتهم على ما أؤتمنوا عليه".³⁷

الولاية المطلقة

ونظراً لإيمان الخميني بأن ولاية الفقيه مستمدة من الله، فقد طرح بعد حوالي عشرة أعوام من إقامة (الجمهورية الإسلامية في إيران) نظرية (ولاية الفقيه المطلقة) التي لا تحدّها حدود، وجاء في رسالة له إلى رئيس الجمهورية: "ان الحكومة التي تعني الولاية المخولة من قبل الله إلى النبي الأكرم (ص) مقدمة على جميع الأحكام الفرعية الإلهية... ولو كانت صلاحيات الحكومة محصورة في إطار الأحكام الفرعية الإلهية لوجب ان تلغى أطروحة الحكومة الإلهية والولاية المطلقة المفوضة إلى نبي الإسلام (ص) وان تصبح دون معنى.. لا بد ان أوضح: ان الحكومة شعبة من ولاية رسول الله (ص) المطلقة، وواحدة من الأحكام الأولية للإسلام، ومقدمة على جميع الأحكام الفرعية حتى الصلاة والصوم والحج... ان باستطاعة الحاكم ان يعطل المساجد عند الضرورة، وان يخرب المسجد الذي يصبح كمسجد ضرار ولا يستطيع ان يعالجه بدون التخريب. وتستطيع الحكومة ان تلغي من طرف واحد الاتفاقيات الشرعية التي تعقدها مع الشعب، إذا رأها مخالفة لمصالح البلد والإسلام. وتستطيع ان تقف أمام أي أمر عبادي أو غير عبادي إذا كان مضراً بمصالح الإسلام، مادام كذلك. ان الحكومة تستطيع ان تمنع مؤقتاً وفي ظروف التناقض مع مصالح البلد الإسلامي - إذا رأت ذلك - ان تمنع من الحج الذي يعتبر من الفرائض المهمة الإلهية".³⁸

36. الخميني، كتاب البيع، ص 49.

37. الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 70 و 76.

38. صحيفة كيهان، العدد رقم 13223 المؤرخ 16 جمادى الأولى 1408هـ.

وكانت هذه الرسالة تطورا كبيراً في نظرية: (ولاية الفقيه) باتجاه الشمولية والإطلاق، وقفزة كبيرة في توسيع الولاية، وهي تتحدث عن صلاحيات مشاهة لصلاحيات الرسول الأكرم والأئمة المعصومين، للفقيه بحكم منصب الولاية والسلطان. وقد توصل الإمام الخميني إلى ذلك بالجمع بين نظرية (النيابة العامة) ونظرية (ولاية الفقيه) وتطويرهما بحيث تصبحان نظرية واحدة مطلقة.

ان الحديث عن "النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي" في "الغيبة الكبرى" هو فرع لثبوت "النيابة الخاصة" التي ادعاها "الوكلاء الأربعة" في فترة "الغيبة الصغرى". وان القول بذلك يتنى على القول بوجود وولادة "الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري" ووجود غيبتين له، وإذا لم نستطع التأكد من وجود هذا "الإمام" فإن تلك النظرية تتلاشى بالطبع من باب الأولى.

ونظراً للغموض الذي لف موضوع الخلف للإمام العسكري، والحيرة التي عصفت بالشيعية الإمامية الاثني عشرية، والشك الذي أحاط بدعوى النيابة الخاصة عن الإمام الغائب، فإن نظرية النيابة العامة لم تكن معروفة لدى الشيعة الإمامية في بداية "الغيبة الكبرى" التي يقال أنها ابتدأت بعد وفاة "النائب الرابع: علي بن محمد الصيمري". بل ان الشيعة الأوائل (في القرن الرابع) اعتبروا النيابة العامة التي توازي الإمامة أو ولاية الفقيه متناقضة تماماً مع نظرية الإمامة، لأنها تسقط شرطي العصمة والنص في الإمام، وإنما هي نظرية ظنية استنبطها بعض العلماء في وقت لاحق وطوروها عبر التاريخ، ولم يكن لها وجود من قبل. وقد توفي الصيمري سنة 329هـ ولم يتحدث عن "النيابة العامة" بنت شفة، ولو كان لها أي رصيد من الواقع لتحدث عنها "الإمام المهدي" - على فرض وجوده - بدلاً من ان يترك الشيعة يتخبطون قروناً طويلة في ظلمات الحيرة.

ومن هنا فلم يعرف الشيخ الصدوق نظرية النيابة العامة، ولم يشر إليها أبدا بالرغم من روايته لـ: "توقيع" إسحاق بن يعقوب عن العمري عن المهدي: "وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة أحاديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله". وذلك أما للشك بصحة "التوقيع" المروي عن مجهول هو (إسحاق بن يعقوب) واما لعدم دلالة على "النيابة العامة" خاصة وانه يتحدث عن الرجوع إلى

الرواة في ظل "النيابة الخاصة" وفي أيام "السفير الثاني: العمري". وإذا كانت النيابة الخاصة المتصلة - حسب الفرض - بالإمام المهدي محدودة وغير سياسية، فكيف يمكن أن يفهم من "التوقيع" معنى أكبر وأوسع منها؟.

لقد كان أول من تحدث عن تفويض الأئمة للفقهاء في مجال إقامة الحدود فقط هو الشيخ المفيد الذي جاء بعد الغيبة بحوالي مائة وخمسين عاماً، وكان ذلك منه افتراضاً أكثر منه قولاً بيقين، وقد انطلق في محاولته استنباط نظرية (النيابة العامة) من الأحاديث السابقة (مقبولة عمر بن حنظلة ومشهورة أبي خديجة وتوقيع إسحاق بن يعقوب) التي تعطي الإذن لرواة أحاديث أهل البيت بممارسة القضاء من دون الحاجة إلى إذن خاص من الأئمة.

وقد أثار التطور السياسي الكبير الذي حدث في تاريخ الشيعة في العهد الصفوي في القرن العاشر الهجري، والذي نقلهم من مرحلة "التقية والانتظار" إلى مرحلة إقامة الدولة في (عصر الغيبة) بعدما ادعى (الشاه إسماعيل الصفوي) النيابة الخاصة عن الإمام المهدي.. أثار ذلك التطور جدلاً واسعاً في صفوف الفقهاء وفتح الباب واسعاً أمام القول بنظرية "النيابة العامة" وتعزيزها بقوة، ثم تطويرها بعد ذلك نحو حكم الفقهاء بصورة مباشرة على يدي النراقي في منتصف القرن الثالث عشر الهجري.

وقد اعتمد الإمام الخميني في قوله بنظرية (ولاية الفقيه) بصورة رئيسية على روايات عامة عن الرسول الأعظم (ص) مثل (الفقهاء ورثة الأنبياء وحصون الأمة وخلفاء الرسول) واستنتج منها معنى الوراثة والخلافة السياسية والولاية التامة للفقهاء كما كانت للرسول الأعظم (ص) والأئمة من أهل البيت (ع) حسب النظرية الإمامية، وقال: "كما أن الرسول الأعظم جعل الأئمة (ع) خلفاء ونصيهم للخلافة على الخلق أجمعين، جعل الفقهاء ونصيهم للخلافة الجزئية... وتحصل مما مر ثبوت الولاية للفقهاء من قبل المعصومين (ع) في جميع ما ثبت لهم الولاية فيه من جهة كونهم سلطاناً على الأمة".³⁹ ولذلك اعتبر الخميني الفقهاء أكثر من

39. الخميني، كتاب البيع، ص 485.

(نواب للإمام المهدي الغائب) وإنما أيضاً: أوصياء للرسول (ص) من بعد الأئمة، وفي حال غيابهم، وقد كلفوا بجميع ما كلف الأئمة بالقيام به.⁴⁰ واعتبر - بناء على ذلك - ولاية الفقهاء على الناس مجعولة من قبل الله كولاية الرسول والأئمة من أهل البيت، وأما ولاية دينية إلهية.⁴¹

وقد رفض الإمام الخميني الأدلة "العقلية والنقلية" التي قدمها ويقدمها علماء الكلام الإماميون السابقون الذين كانوا يشترطون العصمة والنص والسلالة العلوية الحسينية في الإمام، واستخدم العقل في رفض نظرية الانتظار السلبية المخدرة التي تحرم إقامة الدولة في (عصر الغيبة) إلا للإمام المعصوم الغائب، وضعف عقلياً الأحاديث "المتواترة" والتي كان يجمع عليها الإماميون في السابق، والتي تقول: "إن كل راية ترفع قبل راية المهدي فهي راية ضلالة وصاحبها طاغوت يعبد من دون الله". وقد استخدم المقدمة الإمامية الأولى في "ضرورة وجود إمام في الأرض" لينطلق منها إلى إثبات "ضرورة الإمامة في هذا العصر".

وعلى أي حال فقد كانت نظرية "ولاية الفقيه" التي تحصر الحق في ممارسة السلطة في "الفقهاء" محل نقاش كبير بين العلماء الشيعة. وقد رفضها بعض العلماء المحققين كالشيخ مرتضى الأنصاري (1216 هـ - 1281 هـ) الذي ناقش في (المكاسب) أدلة القائلين بالولاية العامة، وأنكر دلالة الروايات العامة التي يتشبثون بها على الموضوع، وحدد دلالتها في موضوع الفتيا والقضاء فقط، وشكك في صحتها ودلالتها وقال: "لكن الإنصاف بعد ملاحظة سياقها (الروايات) أو صدرها أو ذيلها يقتضي الجرم بأنها في مقام بيان وظيفتهم من حيث الأحكام الشرعية لا كونهم كالأنبيا أو الأئمة (ص) في كونهم أولى بالمؤمنين من أنفسهم... وإن إقامة الدليل على وجوب إطاعة الفقيه كالإمام - إلا ما خرج بالدليل - دونه خسرط القنادر".⁴²

كما رفض السيد أبو القاسم الخوئي نظرية ولاية الفقيه المبتنية على نظرية

40. الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 62 و 75 و 76.

41. الخميني، الحكومة الإسلامية، ص 51 - 52.

42. الأنصاري، المكاسب، ص 173.

(النيابة العامة) وقال: "ان ما استدل به على الولاية المطلقة في (عصر الغيبة) غير قابل للاعتماد عليه، ومن هنا قلنا بعدم ثبوت الولاية له إلا في موردین هما الفتوى والقضاء... ان الأخبار المستدل بها على الولاية المطلقة قاصرة السند والدلالة".⁴³

ان إعطاء الفقيه العادل، وهو بشر غير معصوم ومعرض للخطأ والانحراف، صلاحيات الرسول الأعظم (ص) المطلقة وولايته العامة على النفوس والأموال، والتطرف في ذلك إلى حد السماح للفقيه بتجميد القوانين الإسلامية الجزئية (الشريعة) - كما يقول الإمام الخميني وبعض أنصار ولاية الفقيه في إيران - يلغي الفوارق الضرورية بين النبي المعصوم المرتبط بالسماء وبين الفقيه الإنسان العادي المعرض للجهل والهوى والانحراف، وهذا ما يتناقض تماماً مع الفكر الإمامي القلم الذي رفض مساواة أولي الأمر (الحكام العاديين) في وجوب الطاعة لهم كوجوب الطاعة لله والرسول، وذلك خوفاً من أمرهم بمعصية والوقوع في التناقض بين طاعتهم وطاعة الله.. ومن هنا اشترط الفكر الإمامي العصمة في "الإمام" - مطلق الإمام - ثم قال بوجوب النص، وانحصار النص في أهل البيت وفي سلالة علي والحسين إلى يوم القيامة. فإذا أعطينا الفقيه الصلاحيات المطلقة والواسعة التي كانت لرسول الله (ص) وأوجبنا على الناس طاعته، وهو غير معصوم، فماذا يبقى من الفرق بينه وبين الرسول؟. ولماذا إذن أوجبنا العصمة والنص في الإمامة وخالفنا بقية المسلمين وشجبنا اختيار الصحابة لأبي بكر مع انه كان اقله من الفقهاء المعاصرين؟

ومادام الفقيه إنساناً غير معصوم فإنه معرض كغيره للهوى وحب الرئاسة والحسد والتجاوز والطغيان، بل انه معرض أكثر من غيره للتحول إلى اخطر دكتاتور يجمع بيديه القوة والمال والدين، وهو ما يدعونا إلى تحديد وتفكيك وتوزيع صلاحياته أكثر من غيره، لا ان نجعله كالرسول أو "الأئمة المعصومين"، فإنه عندئذ سيتحول إلى ظل الله في الأرض، ويمارس هيمنة مطلقة على الأمة كما كان يفعل الباباوات في القرون الوسطى.

43. الخوئي، التقيح في شرح العروة الوثقى/كتاب الاجتهاد والتقليد.

إلغاء الدور السياسي للامة

وقد كان لتطور نظرية (ولاية الفقيه) على قاعدة نظرية (النيابة العامة عن الإمام المهدي) المرتكزة على نظرية (الإمامة الإلهية) أثر كبير على طبيعة النظرية ونموها في جانب واحد هو جانب السلطة، دون جانب الأمة، حيث أصبح للفقيه من الصلاحيات ما للإمام (المعصوم) وما للنبي الأعظم (ص) وأصبح الفقيه (منصوباً) و(مَجْعُولاً) و(معيناً) من قبل (الإمام المهدي) و(نائباً) عنه، كما كان (الإمام المعصوم) منصوباً ومَجْعُولاً من قبل الله تعالى، وبالتالي فإنه قد أصبح في وضع (مقلس) لا يحق للامة ان تعارضه أو تنتقده أو تعصي أوامره أو تخلع طاعته، أو تنقض حكمه.

ومن هنا فقد اتخذت فتاوى العلماء وآراؤهم الاجتهادية الظنية صبغة دينية مقدسة، ووجب على عامة الناس غير المجتهدين "تقليد" الفقهاء والطاعة لهم سواء في التشريع أو التنفيذ أو القضاء، وحرمت عليهم مخالفتهم.

وبما ان (الأئمة المعصومين) - حسب نظرية الإمامة الإلهية - معينون من قبل الله تعالى، وان لا دور للامة في اختيارهم عبر الشورى، ولا حق لها في مناقشة قراراتهم أو معارضتها، وان الدور الوحيد المتصور للامة هو الطاعة والتسليم فقط، فقد ذهب أنصار مدرسة ولاية الفقيه المنسوب والمَجْعُول والنائب عن (الإمام المهدي) إلى ضرورة طاعة الأمة وتسليمها للفقيه، ولم يجدوا بعد ذلك أي حق للامة في ممارسة الشورى أو النقد أو المعارضة أو القدرة على خلع الفقيه، أو تحديد صلاحياته أو مدة رئاسته.

وقد ذهب الإمام الخميني في رسالته الشهيرة إلى رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي الخامنائي عام (1408هـ/1988م) إلى قدرة الفقيه الولي على فسخ الاتفاقيات الشرعية التي يعقدها مع الأمة، من طرف واحد، إذا رأى بعد ذلك ان الاتفاقية معارضة لمصلحة الإسلام أو مصلحة البلاد، وأناط بالحاكم وليس بالامة تحديد المصلحة العامة.

وقد كان للتطور التدريجي الطويل الذي امتد أكثر من ألف عام أثره أيضاً

على طبيعة نظرية (ولاية الفقيه) من حيث عدم التكامل والشمول في البحث، واقتصار النظرية على الجانب الرئاسي وإهمال الدور السياسي للامة.

وفي الحقيقة.. ان أساس المشكلة في هذه المسألة المهمة يعود إلى الدمج بين نظرية (النيابة العامة) المستنبطة من بعض الأدلة الروائية الضعيفة وبين نظرية (ولاية الفقيه) المعتمدة على العقل وعلى ضرورة تشكيل الحكومة في (عصر الغيبة) بعيداً عن شروط العصمة والنص الإلهي والسلالة العلوية الحسينية، وان الخلط بين هاتين النظريتين، أو تطوير نظرية (النيابة العامة) إلى مستوى إقامة الدولة أدى إلى جعل الفقيه بمثابة الإمام المعصوم أو النبي الأعظم وإعطائه كامل الصلاحيات المطلقة، وإلغاء الفوارق بين المعصوم وغير المعصوم، بالرغم من قابلية الأخير للجهل والخطأ والانحراف، وهو ما يتناقض مع أساس الفلسفة الإمامية القديمة حول اشتراط العصمة في الإمام.

الشورى.. وولاية الأمة على نفسها

بغض النظر عن مناقشة تفاصيل نظرية "ولاية الفقيه" فإنها تشكل ثورة جذرية على نظرية الإمامة، وذلك لأنها لا تشترط العصمة ولا النص ولا السلالة العلوية الحسينية في الإمام، وتكتفي بالفقه والعدالة، وكذلك تشكل ثورة على نظرية "الانتظار للإمام المهدي" وان كانت تدعي النيابة العامة عنه، وهو ما أدى إلى نهضة الشيعة في العصر الحديث، وقيامهم بتأسيس (الجمهورية الإسلامية) في إيران.

وإذا كان الفكر الإمامي القديم يرفض الشورى، فإن الفكر السياسي الشيعي المعاصر يقوم على الشورى، ويقبل حتى بالنظام الديمقراطي الحديث. وهو ما يعني تحوله جذرياً، وتحلياً عملياً عن نظرية "الإمامة الإلهية" التي كانت تشكل عقدة خلافه مع بقية الشيعة والمسلمين.

ولو كان الفكر السياسي الإمامي يقبل بنظرية (الشورى) من قبل أو يؤمن بنظرية (ولاية الفقيه) لما كان بحاجة إلى افتراض وجود (ولد للإمام العسكري) بالرغم من عدم وجود أدلة علمية تثبت ذلك. ولما كان بحاجة بعد ذلك إلى القول بنظرية (الانتظار) ثم افتراض (النيابة الواقعية) أو (النيابة العامة) لحل إشكالية تحريم

إقامة الدولة في (عصر الغيبة). أما وقد آمن الفكر السياسي الشيعي المعاصر بنظرية (ولاية الفقيه) فهو مطالب بإقامتها على أساس (الشورى) وحق الأمة في السيادة على نفسها وإدارة شؤونها بنفسها. وليس على أساس فرضية (النيابة العامة للفقيهاء عن الإمام المهدي). بل ان الفكر السياسي الشيعي مطالب اليوم بإعادة النظر في فرضية "وجود محمد بن الحسن العسكري" التي تفرعت عن نظرية (الإمامة الإلهية) وحتمية وجود (الإمام المعصوم المعين من قبل الله). فلو قلنا بإمكانية إقامة الدولة الإسلامية تحت قيادة الفقيه العادل أو المؤمن العادل، فإنه لا تبقى بعد ذلك أية حاجة إلى افتراض وجود "إمام معصوم" غائب لا يتفاعل مع الأمة.

وإذا لم نقل بفرضية وجود الإمام الغائب، فإننا لسنا بحاجة إلى افتراض (النيابة الخاصة أو العامة).. ومن ثم فإننا لا نعطي الفقيه من الصلاحيات والسلطات أكثر من دوره الطبيعي الاستشاري، ولا نجعل منه شخصية مقدسة في الفتوى والحكم كشخصية الرسول الأعظم محمد (ص) أو (الأئمة المعصومين).

وإذا تحررنا من نظرية (النيابة العامة)، بعد وضوح ضعفها وعدم صحتها لعدم وجود (المُسْنَب عنه: الإمام المهدي) وعدم ثبوت ولادته، فإننا يمكن أن نقيم أساس الدولة على قاعدة (الشورى) وولاية الأمة على نفسها، بمعنى ان يكون الإمام منتخباً من الأمة، ونائباً من إرادتها، ونائباً عنها، ومقيداً بالحدود التي ترسمها له، وملتزمًا بالصلاحيات التي تعطيها له. وذلك لأن الأدلة العقلية تعطي للامة حق اختيار الحاكم ليحكم بالنيابة عنها، كما تعطيها الحق في ان تهيمن على الإمام وتشرف عليه وتراقبه وتحاسبه، وان تعطيه من الصلاحيات بقدر ما تشاء وحسبما تشاء، وذلك لأن منبع السلطة في غياب النص الشرعي وعدم وجود الإمام المعين من قبل الله تعالى هي الأمة الإسلامية. حيث لا تعطي الأدلة العقلية الحاكم العادي (غير المعصوم) القابل للخطأ والصواب والانحراف والمهذى، من الصلاحيات المطلقة، مثلما تعطي للرسول المرتبط بالله عبر الوحي، ولا تساويه أبداً مع (الإمام المعصوم).

لذا نعتقد، في هذه المرحلة من تطور الفكر السياسي الشيعي، ومن أجل إعادة تصحيح الفكر السياسي الشيعي وبناء علاقات أكثر ديموقراطية بين الأمة والإمام،

ان من الضروري جداً بحث موضوع وجود وولادة (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) وإعادة النظر في الأدلة الفلسفية والنقلية والتاريخية التي تحدثت عن ذلك.. وكذلك إعادة النظر في نظرية الإمامة الإلهية التي تقوم على العصمة والنص وحصر الحق في الحكم في السلالة العلوية الحسينية.

وخصوصاً إذا علمنا ان نظرية الإمامة لم تكن نظرية أهل البيت السياسية، وإنما كانت من صنع المتكلمين الذين اندسوا في صفوف الشيعة في القرن الثاني الهجري، والذين كانوا يخشون من نسبتها إلى الأمة علناً خوفاً من رفضهم، ولذلك كانوا يغلفونها بغطاء من دعاوى التقية، وان نظرية أهل البيت السياسية كانت تقوم على الشورى وحق الأمة في اختيار أئمتها، وأنهم لم يعرفوا مطلقاً شخصاً باسم (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) لأنه ببساطة كان شخصية افتراضية وهمية لا حقيقة لها. تم اختلاقها بعد وفاة الإمام الحسن العسكري.

وإذا كان الشيعة اليوم قد تخلصوا عملياً من نظرية الإمامة ومن فرضية وجود الإمام الثاني عشر، بعد رحلة طويلة من الحيرة والعذاب استمرت ألف عام، وعادوا إلى فكر أهل البيت الأصيل: الشورى، فلا بد ان يتخلصوا نهائياً من كل مخلفات ورواسب نظرية "الإمامة" المثالية والوهمية. ومن أهم تلك الرواسب: الموقف السلي من الشيخين الجليلين الخليفين الراشدين أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما). ذلك الموقف الذي يقوم على أساس الاعتقاد باغتصابهما للخلافة من الإمام علي عليه السلام، حسب نظرية "النص الإلهي" وتعيين النبي الأكرم (ص) له كخليفة من بعده. وما يسببه هذا الموقف من توتر وتشنج وعدااء بين الإمامية وعموم المسلمين.

وفيما يلي قراءة جديدة لنشوء نظرية الإمامة، ولازمتها: فرضية وجود الولد للإمام العسكري، قراءة تلاحظ التباين السافر بين فكر أهل البيت وأقوالهم وأعمالهم، وبين نظريات المتكلمين الإماميين وافتراساتهم المناقضة للعقل والقرآن الكريم.

أحمد الكاتب

لندن شوال 1425 هـ/ 2004

مقدمة الطبعة الأولى

عرف الشيعة الإمامية الاثنا عشرية قيام عدة دول شيعية في التاريخ، ولكن (الجمهورية الإسلامية) التي قامت في إيران، في نهاية القرن الرابع عشر الهجري، كانت أول دولة عقائدية لهم منذ أكثر من ألف عام. ولم تكن لتقوم إلا بعد حدوث عدة تطورات جذرية في الفكر السياسي الشيعي، الذي وقع منذ وفاة الإمام العسكري في منتصف القرن الثالث، تحت سيطرة بعض النظريات السلبية المخدرة، التي أبعدته عن مسرح الحياة قروناً من الزمن. ولكنه ناضل من أجل الخروج من تلك الأغلال السلبية التي شلت حركته واستطاع أخيراً النهوض بنجاح كبير - والحمد لله - عبر أبواب نظرية (ولاية الفقيه).

ونتيجة الرواسب التاريخية المؤسفة لم تكن الصورة الدستورية لنظرية ولاية الفقيه واضحة تماماً أو مبلورة بصورة كاملة، حيث كانت تتعرض للشد والجذب بين نظريتين هما: (النيابة العامة للفقهاء) و(الشورى أو الديمقراطية). ونتيجة لذلك فقد تفجرت عدة صراعات داخل النظام الإسلامي الوليد، كان أهمها الصراع بين رئيس الجمهورية الأول أبو الحسن بني صدر والإمام الخميني، والصراع بين مجلس الشورى ورئيس الوزراء حسين موسوي، والازمة الطويلة بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور حول قانون العمل.. تلك الأزمة التي فجرت عام 1988 خلافاً بين الإمام الخميني ورئيس الجمهورية يوم ذاك السيد علي الخامنائي، وأدت إلى طرح الإمام لنظرية (الولاية المطلقة) التي أعلن فيها قدرة الفقيه الحاكم على تجاوز الدستور والأمة، واعتبار الولاية شعبة من ولاية الإمام المعصوم والنيبي والله، وأنها تضاهي في صلاحياتها صلاحيات الرسول الأعظم..

وهذا ما دفعني لإجراء مراجعة فقهية استدلالية لنظرية (ولاية الفقيه) التي كنت أؤمن بها من قبل، ودراستها من جديد، وقد قمت بهذه الدراسة في عام 1989 وحصلت لدي بعض التفاصيل الجزئية التي اختلفت فيها مع الإمام من حيث

تحديد الصلاحيات والفصل بين السلطات واستناد نظرية ولاية الفقيه على الشورى وإرادة الأمة.

وقبل أن أكتب الدراسة بشكلها النهائي ارتأيت أن أعمل لها مقدمة تاريخية تغطي تاريخ المرجعية منذ بداية (الغيبة الكبرى) وذلك من خلال دراسة كتب الفقه القديمة وتاريخ العلماء الإمامية، لكي أرى من العلماء كان يؤمن بنظرية (ولاية الفقيه)؟ وكيف انعكست على موقفه السياسي؟ وماذا قام به من أعمال؟

وبحمد الله عثرت على مكتبة فقهية شاملة خاصة في مدينة مشهد (خرا سان) تضم أكثر من مائة موسوعة فقهية شيعية منذ بداية (الغيبة الكبرى) إلى الآن، فانكببت على مراجعتها والتحقيق فيها.. فاكتشفت فجأة أن العلماء السابقين لم يكونوا يؤمنون بنظرية ولاية الفقيه، أو بالأحرى لا يعرفونها مطلقاً.. وان بعضهم كتب في الرد عليها، عندما طرحها الشيعة الزيدية كمخرج لأزمة (الغيبة)، كالشيخ عبد الرحمن بن قبة والشيخ الصدوق والعلامة الحلي.. وان أول من كتب فيها مؤيداً هو الشيخ التراقي في (عوائد الأيام) قبل نحو مائة وخمسين عاماً، وان العلماء السابقين كانوا يؤمنون بنظرية (الانتظار للإمام المهدي الغائب) ويحرمون العمل السياسي، أو الثورة، أو إقامة الحكومة وممارسة مهامها في عصر الغيبة. وذلك لفقد شرطَي العصمة والنص في الإمام.

لقد كنت فيما مضى اصطدم في الحوزة في العراق ببعض العلماء الذين يحرمون العمل السياسي أو الاقتراب منه.. وكنت اسمع بعض المشايخ وهو يردد الحديث المعروف: "كل راية قبل ظهور المهدي فهي راية ضلالة وصاحبها طاغوت" ولكني كنت اعتبر هذا الحديث ضعيفاً وغير مهم، ولم أكن أدرك عمق الفكر السليبي الذي كان يخيم على الحوزة ويضرب بمجذوره إلى أعماق التاريخ، ويتمتع بفلسفة كلامية عريضة!

وهنا تساءلت: إذا كانت نظرية ولاية الفقيه حادثة، مؤخراً، وغير معروفة من العلماء السابقين، فماذا يا ترى ترك (النواب الأربعة الخاضعون) من فكر سياسي لعصر (الغيبة الكبرى)؟.

وقررت تبعا لذلك أن أدرس مرحلة (الغيبة الصغرى) وفكر ومواقف (النواب

الأربعة) فوجدتهم يؤمنون كذلك بنظرية (الانتظار) ويتعدون عن العمل السياسي، وهذا ما زاد من حيرتي.. واكتشفت أثناء البحث شبكات تاريخية وعلامات استفهام تدور حول صدق ادعاء (النواب الأربعة) بالنيابة الخاصة عن الإمام المهدي الغائب، ضمن دعاوى أكثر من عشرين (نائباً) كان يدعي ذلك، وإن الشك كان يحوم حولهم جميعاً.

وحاولت بكل جهد أن أفهم ماذا خلف (الإمام المهدي) للشيعة من نظام سياسي في غيبته؟ وهل أشار إلى ذلك؟ أم تركهم سدى؟ ولماذا لم ينص على (المرجعية) أو (النيابة العامة) أو (ولاية الفقيه) أو (الشورى)؟ ولماذا لم يتحدث عن ضرورة قيام دولة شيعية في ظل الغيبة؟ ولماذا لم يفهم العلماء السابقون القريبون من عصره ذلك؟ ولماذا التزموا بنظرية (الانتظار)؟

وقد جرتي بحث موضوع (الغيبة الصغرى) إلى بحث موضوع "وجود الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري" بعد إن وجدت لأول مرة في حياتي أجواءً من الحيرة والغموض تلف القضية تلك الأيام، وعدم وضوح الصورة لدى الشيعة الإمامية الموسوية، الذين تفرقوا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد ظاهر، إلى أكثر من أربع عشرة فرقة، وتشبثوا ذات اليمين وذات الشمال.. مما ولد لدي صدمة أكبر ودفعني لاستقصاء البحث حول الموضوع، مع الإصرار على ضرورة التوصل إلى نتيجة حاسمة وواضحة، والخروج من الحيرة.

وقد تعجبت من نفسي جداً لجهلي بتاريخ الشيعة، إلى الحد الذي لم أقرأ ولم اسمع عن تفاصيل الحيرة ووجود الشك التاريخي حول ولادة الإمام الثاني عشر، مع أنني كنت أتصدى للدعوة والتبشير بالمذهب الإمامي الاثني عشري منذ شبابي، وقد نشأت في الحوزة وكتبت عدة كتب حول أئمة أهل البيت وقرأت أكثر.. وانتبهت حينها إلى غياب درس مادة التاريخ بالمرّة من برامج الحوزة العلمية التي تقتصر على اللغة العربية والفقه والأصول والفلسفة والمنطق..

ولا يوجد لديها حصّة واحدة حول التاريخ الإسلامي أو الشيعي!
وعلى أي حال.. فقد كان البحث في موضوع "وجود الإمام المهدي"

حساساً جداً ويحمل خطورة اجتماعية وسياسية وفكرية، ويمكن أن يقلب كثيراً من الأمور رأساً على عقب، ويشكل منعطفاً استراتيجياً في حياتي وحياة المجتمع. ولم أستطع أن أترك الأسئلة التي ارتسمت أمامي معلقة في الهواء.. إذ لا بد إن أجيب عليها بنعم أو.. لا، ووجدت الأمانة العلمية والمسئولية الرسالية تفرض علي أن أواصل البحث حتى النهاية. وحمدت الله تعالى مرة أخرى.. على أني كنت في إيران معقل الفكر الشيعي الإمامي، فذهبت إلى مكتبات طهران وقم ومشهد، ولم ادع كتاباً قديماً أو حديثاً حول الموضوع إلا ودرسته بدقة وعمق.. وبدلاً من أن ينقشع الغموض ويزول الشك والحيرة، ازدادت الصورة سلبية وغموضاً.. ووجدت بعض العلماء السابقين يصرح بعدم وجود أدلة تاريخية كافية وقاطعة أو معتبرة حول ولادة الإمام المهدي، وأنه يقول بذلك عن طريق الاجتهاد والافتراض الفلسفي والظن والتخمين!!

وهمست إلى بعض الأساتذة في الحوزة بما توصلت إليه من نتائج مذهلة، وسألتهم فيما إذا كان يمتلك أدلة علمية أخرى أقوى على ولادة الإمام المهدي، فنفي الحاجة إلى ذلك، وقال: إن الإيمان بوجود الإمام المهدي ليس بحاجة إلى استدلال علمي أو تاريخي، وإنما يتم عن طريق الغيب، وأنه يشكل جزء من الإيمان بالغيب..! فقلت له: نحن نؤمن بالقرآن الكريم كوحى منزل من الله على رسوله الكريم، وكل ما يتضمن القرآن من إشارات إلى موضوعات غائبة عن حسنا كالיום الآخر والملاحكة والجن والشياطين والأنبياء السابقين، فنحن نؤمن به، ولا يمكن إن نؤمن بعد ذلك بشيء لم يصرح به القرآن الكريم ولا الرسول الأعظم (ص) ولا أهل البيت، ونعتبره جزء من الغيب الذي يجب إن نؤمن به. وعموما نحن نؤمن بالإسلام وبكل ما جاء به الرسول الأعظم، ولا بد أن نمتلك الأدلة والبراهين العلمية، خاصة في موضوع العقيدة، ولا يجوز أن نؤمن بشيء عن طريق الظن والافتراض ودعوى الغيب، وبكلمة أخرى: لا يمكن أن نؤمن بشيء عن طريق غيبي.

ونظراً لخطورة الموضوع، فقد طلب مني ذلك الأستاذ الكبير، أو المرجع الديني، أن أؤجل الكتابة في الموضوع لمدة سنة، وأن أواصل البحث، وأن أكتبه بشدة، ثم أقدم الدراسة مكتوبة إلى العلماء لكي يناقشوها بدقة.. فوعده بذلك..

وعندما أنهيت البحث أرسلت رسالة إلى عدد كبير من العلماء في قم والنجف وطهران ومشهد والبحرين والكويت ولبنان.. اعرض عليهم ما توصلت إليه من نتائج، واطلب منهم مناقشة البحث قبل نشره. ومع أي كنت متيقنا من النتائج التي توصلت إليها، فقد احتملت أن يكون قد غاب عني بعض الأدلة والبراهين التي قد لم اطلع عليها، والتي تثبت ولادة وجود الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري) أعلنت استعدادي للتراجع إذا ما أقنعتني أحد بخطأ ما توصلت إليه، واستعدادي لنشر ما يردني من ردود حتى إذا لم اقتنع بها. وقد استجاب بعض العلماء الأفاضل في قم لدعوتي، وطلبوا الكتاب لمناقشته، بينما رد البعض الآخر بصورة عنيفة ومتشنجة وقرروا المقاطعة والإهمال، واستنكر قسم ثالث أن أقوم بمراجعة "المسلمات الثابتة"، واستغرب قسم رابع من مطالبي بالأدلة على وجود الإمام المهدي واعتبر التشكيك في (وجود الإمام الثاني عشر) مقدمة للتشكيك في النبوة ووجود الله تعالى!

لقد اكتشفت وجود علاقة وثيقة بين موضوع الإمام المهدي ونظرية (الانتظار) السلبية التي كان يلتزم بها العلماء السابقون، والتي كانت تحرم أي نشاط سياسي في عصر (الغيبة) والتي تفسر سرّ اغتيال الشيعة وانعزالهم عبر التاريخ وخروجهم من مسرح الحياة.

وإن الفكر السياسي الشيعي في (عصر الغيبة) كان ولا يزال يركز على نظرية وجود الإمام الثاني عشر (المهدي المنتظر) وولادته من قبل، وقد التزم في السابق، ولفترة طويلة، بنظرية الانتظار، التي لم يتخل عنها تماماً، ولا تزال تفعل فعلها في كثير من جوانب الحياة. وعندما تخلى عن نظرية الانتظار، وقع في مطبّ نظرية (النيابة العامة) و(ولاية الفقيه) التي تعطي للمرجع الديني أو الحاكم صلاحيات مطلقة تشابه صلاحيات الإمام المعصوم أو الرسول الأعظم (ص) وتقضي على إمكانيات مشاركة الأمة في السلطة وإقامة نظام سياسي معتدل.

لذا فاني اشعر بأن المسؤولية الكبرى عن تخلف الشيعة وانحطاطهم في التاريخ تقع على عاتق الأفكار الخاطئة والنظريات الدخيلة التي تسربت عبر المتكلمين إلينا.. وان إصلاح أوضاعنا العامة في الحاضر والمستقبل يتوقف على مراجعة ثقافتنا

وتصحيحها وتنقيتها ومطابقتها مع روح الإسلام وتراث أهل البيت (ع).

وقد قمت في هذه الكتاب ببحث جميع الأدلة التي قدمها ويقدمها المتكلمون والمؤرخون حول (ميلاد ووجود الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) وكانت تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: الدليل العقلي الفلسفي، والدليل التاريخي، والدليل الروائي النقلي. ثم قمت بعد ذلك بدراسة هذه الأدلة وتقييمها والتأكد من صحتها.. ودرست بعد ذلك الآثار السلبية التي ألحقها هذه النظرية بالشيعية الإمامية الاثني عشرية على مدى التاريخ، وسجلت بعد ذلك عمليات الخروج الشيعية من تلك الأزمة المستعصية، ومحاولات الثورة الفقهية والسياسية ضد الفكر السليبي القديم، وتوقفت أخيراً عند المرحلة الأخيرة من تطور الفكر السياسي الشيعي وهي مرحلة (ولاية الفقيه) وتأملت في إيجابياتها وسلبياتها وقدمت في النهاية الصورة المستقبلية التي أرى وأتمنى أن يتقدم إليها الفكر السياسي الشيعي، وهي صورة (الشورى) أو الديمقراطية، وولاية الأمة على نفسها.

أحمد الكاتب

1 رمضان المبارك/1417 هـ

10 كانون الثاني/1997 م

الجزء الأول

نظرية الإمامة الإلهية
لأهل البيت

الشورى نظرية أهل البيت (ع)

كانت الأمة الإسلامية في عهد الرسول الأعظم (ص) وبعد وفاته وخلال العقود الأولى من تاريخها تؤمن بنظام الشورى وحق الأمة في اختيار ولائها وكان أهل البيت في طليعة المدافعين عن هذا الإيمان، والعاملين به، وعندما أصيبت الأمة بتسلط الحكام الأمويين بالقوة، وتداولهم للسلطة بالوراثية، وإلغائهم لنظام الشورى، تأثر بعض الشيعة الموالين لأهل البيت بما حدث فقالوا رداً على ذلك بأحقية أهل البيت من الأمويين بالخلافة، وضرورة تداولها في أعقابهم. ولكن هذه النظرية لم تكن نظرية أهل البيت أنفسهم ولا نظرية الشيعة في القرن الأول الهجري.

وعلى رغم ما يذكر الإماميون من نصوص حول تعيين النبي (ص) للإمام علي بن أبي طالب كخليفة من بعده، إلا أن تراثهم يحفل بنصوص أخرى تؤكد التزام الرسول الأعظم أهل البيت بمبدأ الشورى وحق الأمة في انتخاب أئمتها. تقول رواية يذكرها الشريف المرتضى - وهو من ابرز علماء الشيعة في القرن الخامس الهجري - إن العباس بن عبد المطلب خاطب أمير المؤمنين في مرض النبي (ص) "أن يسأله عن القائم بالأمر بعده، فإن كان لنا بينه وإن كان لغيرنا وصى بنا". وإن أمير المؤمنين قال: "دخلنا على رسول الله (ص) حين ثقل، فقلنا: يا رسول الله.. استخلف علينا، فقال: لا، إني أخاف أن تتفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن أن يعلم الله في قلوبكم خيراً اختار لكم".¹

1. المرتضى، الشافى، ج4، ص 149 وج3 ص295.

ويقول الكليني في (الكافي) نقلاً عن الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع): إنه لما حضرت رسول الله (ص) الوفاة دعا العباس بن عبد المطلب وأمير المؤمنين فقال للعباس: يا عم محمد.. تأخذ تراث محمد وتقضي دينه وتنجز عداته؟.. فرد عليه فقال: يا رسول الله بأبي أنت وأمي إني شيخ كبير كثير العيال قليل المال من يطيقك وأنت تباري الريح. قال فأطرق هنيهة ثم قال: يا عباس أتأخذ تراث محمد وتنجز عداته وتقضي دينه؟.. فقال كردّ كلامه.. قال: أما أبي سأعطيها من يأخذها بحقها، ثم قال: يا علي يا أبا محمد أتُنجز عداة محمد وتقضي دينه وتقبض تراثه؟.. فقال: نعم بأبي أنت وأمي ذاك علي وليّ.²

وهذه الوصية، كما هو ملاحظ، وصية عادية شخصية آنية، لا علاقة لها بالسياسة والإمامة، والخلافة الدينية، وقد عرضها الرسول في البداية على العباس بن عبد المطلب، فأشفق منها، وتحملها الإمام أمير المؤمنين طواعية.

وهناك وصية أخرى ينقلها الشيخ المفيد في بعض كتبه عن الإمام أمير المؤمنين (ع) ويقول إن رسول الله (ص) قد أوصى بها إليه قبل وفاته، وهي أيضاً وصية أخلاقية روحية عامة، وتعلق بالنظر في الوقوف والصدقات.³

وإذا القينا بنظرة على هذه الروايات التي يذكرها أقطاب الشيعة الإمامية كالكليني والمفيد والمرتضى، فإننا نرى أنها تكشف عن عدم وصية رسول الله للإمام علي بالخلافة والإمامة، وترك الأمر شورى، وهو ما يفسر إحجام الإمام علي عن المبادرة إلى أخذ البيعة لنفسه بعد وفاة الرسول، بالرغم من إلحاح العباس بن عبد المطلب عليه بذلك، حيث قال له: "امدد يدك أبايعك، وأتيك بهذا الشيخ من قريش (يعني أبا سفيان) فيقال: إن عم رسول الله بايع ابن عمه فلا يختلف عليك من قريش أحد، والناس تبع لقريش". فرفض الإمام علي ذلك.⁴

2. الكليني، الكافي، ج1، ص 236 عن محمد بن الحسين وعلي بن محمد عن سهل بن زياد عن محمد بن الوليد الصيرفي عن أبان بن عثمان عن أبي عبد الله (ع).

3. المفيد، الأمالي، ص220، المجلس رقم21، والمفيد، الارشاد، ص 188.

4. المرتضى، الشافي، ج3، ص237 كذلك ج2، ص 149.

وقد روى الإمام الصادق عن أبيه عن جده أنه لما استُخلف أبو بكر جاء أبو سفيان إلى الإمام علي وقال له: أرضيتم يا بني عبد مناف أن يلي عليكم تيم؟ ابسط يدك أبايعك، فوالله لأملأها على أبي فضيل خيلاً ورجلاً. فانزوى عنه وقال: ويحك يا أبا سفيان هذه من دواهيك، وقد اجتمع الناس على أبي بكر. ما زلت تبغي للإسلام العوج في الجاهلية والإسلام، والله ما ضُرَّ الإسلام ذلك شيئاً حتى ما زلت صاحب فتنة.⁵

شعور الإمام علي بالأولوية

ويجمع المؤرخون السنة والشيعة على أن الإمام علي بن أبي طالب امتنع من انتخاب أبي بكر في البداية، وامسك يده عن البيعة وجلس في داره لفترة من الزمن، وردَّ على احتجاج قريش في (سقيفة بني ساعدة) بأنهم شجرة رسول الله (ص) بالقول: "انهم احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة".⁶

ويذكر الشريف الرضي في (نهج البلاغة): أن الإمام اشتكى من قريش ذات مرة فقال: "اللهم أني أستعديك على قريش ومن أعانهم فإنهم قد قطعوا رحمي اكفئوا إنائي، واجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري".⁷

وبالرغم من شعور الإمام علي بالأحقية والأولوية في الخلافة، إلا أنه عاد فبايع أبا بكر، وذلك عندما حدثت الردة، حيث مشى إليه عثمان بن عفان فقال له: يا ابن عم انه لا يخرج أحد إلى قتال هؤلاء وأنت لم تبائع، فأرسل إلى أبي بكر أن يأتيه، فأتاه أبو بكر فقال له: "والله ما نفسنا عليك ما ساق الله اليك من فضل وخير، ولكننا كنا نظن أن لنا في هذا الأمر نصيباً استبد به علينا" وخاطب المسلمين قائلاً: "انه لم يجبسنني عن بيعة أبي بكر ألا أكون عارفاً بحقه، ولكننا نرى أن لنا في هذا الأمر نصيباً استبدَّ به علينا" ثم بايع أبا بكر، فقال المسلمون أصبت وأحسنست.⁸

5. المرتضى، الشافعي، ج3، ص252 و237 وابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج1، ص222.

6. الإمام علي، نهج البلاغة، ص98.

7. المصدر نفسه، ص336، خطبة رقم217.

8. المرتضى، الشافعي، ج3، ص242.

ولا شك ان تمتع الإمام علي من المسارعة إلى بيعة أبي بكر كان بسبب انه كان يرى نفسه أولى وأحق بالخلافة، وهو كذلك، أو كان يرى ضرورة مشاركته في الشورى وعدم جواز الاستبداد بما دونه، وقد سأله رجل من بني أسد كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وانتم أحق به؟ فقال: "يا أبا بني أسد.. أما الاستبداد بهذا المقام ونحن الأعلون نسباً والأشد برسول الله نوطاً، فإنها كانت أثرة شحت عليها نفوس قوم وسخت عنها نفوس آخرين".⁹

وقد قال الإمام أمير المؤمنين في الخطبة المعروفة بالشقشقية: "أما والله لقد تقمصها فلان وانه ليعلم أن علي منها محل القطب من الرحي، ينحدر عني السيل ولا يرقى الي الطير، فسدلت دونها ثوبا وطويت عنها كشحها، وطفقت ارتمي بين أن أصول بيد جذاء أو اصبر على طخية عمياء يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير ويكدح فيها مؤمن حتى يلقي ربه، فرأيت أن الصبر على هاتا احجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الخلق شحاً، أرى تراثي نهباً، حتى إذا مضى الأول لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده، فصبرت على طول المدة وشدة المحنة حتى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعة زعم أني أحدهم، فيا لله والشورى متى اعترض الريب في مع الأول منهم حتى صرت اقرن إلى هذه النظائر؟".¹⁰

وهناك رواية أخرى عن زيد بن علي عن الإمام أمير المؤمنين يقول فيها: "بايع الناس أبا بكر وأنا أولى بهم مني بقميصي هذا، فكضمت غيظي، وانتظرت أمري وألزقت كلكلي بالأرض".¹¹

وفي هذه الخطب يشير الإمام علي بن أبي طالب إلى أولويته بالخلافة وأحقية به وان أهل البيت هم الثمرة إذا كانت قريش شجرة رسول الله، ولا يشير إلى مسألة النص عليه من رسول الله أو تعيينه خليفة من بعده. وينقل الكليني رواية عن الإمام محمد الباقر يقول فيها إن الإمام علي لم يدع إلى نفسه وانه أقر القوم على ما صنعوا وكنتم أمره.¹²

9. الكليني، روضة الكافي، ص 231، خطبة 162، والصدوق، علل الشرائع، ج 1، ص 146.

10. الإمام علي، نهج البلاغة، ص 48، خطبة 3.

11. المرتضى، الشافي، ج 3، ص 110.

12. الكليني، روضة الكافي، ص 246.

وإذا كان (حديث الغدير)¹³ يعتبر أقوى نص من النبي بحق أمير المؤمنين فإن بعض علماء الشيعة الإمامية الأقدمين كالشريف المرتضى يعتبره نصاً خفياً غير واضح بالخلافة، حيث يقول: "أنا لا ندعي علم الضرورة في النص، لا لأنفسنا ولا على مخالفينا، وما نعرف أحداً من أصحابنا صرح بادعاء ذلك".¹⁴

ومن هنا فإن الصحابة (رضي الله عنهم) لم يفهموا من حديث الغدير أو غيره من الأحاديث معنى النص والتعيين بالخلافة، ولذلك اختاروا طريق الشورى، وبايعوا أبا بكر كخليفة من بعد الرسول (ص)، مما يدل على عدم وضوح معنى الخلافة من النصوص الواردة بحق الإمام علي، أو عدم وجودها في ذلك الزمان.

13. هناك روايتان لحديث الغدير، واحدة يكاد يتفق عليها المسلمون، وهي التي رواها الإمام أحمد بن حنبل، عن البراء بن عازب، قال: "كنا مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) في سفر فزلنا بغدير خم، فنودي فينا الصلاة جامعة، وكُسح لرسول الله (صلى الله عليه وآله) تحت شجرتين فصلى الظهر واخذ بيد علي (رضي الله عنه) فقال: "الستم تعلمون أي أولي بالمؤمنين من أنفسهم؟" قالوا: بلى. قال: "الستم تعلمون أي أولي بكل مؤمن من نفسه؟" قالوا: بلى. فاحذ بيد علي فقال: "من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه". فلقية عمر بعد ذلك فقال له: هنيئا يا ابن أبي طالب أصبحت وأمست مولى كل مؤمن ومؤمنة.

وقد أخرج الحاكم النيسابوري هذا الحديث، على شرطه مسلم والبخاري، وصححه الألباني. ولكن أهل السنة والشيعة غير الإمامية، ينفون دلالة الحديث على الخلافة، بينما يتبن الشيعة الإمامية هذا المعنى، وإن كان بعضهم يعترف بعدم كونه نصاً جلياً وصريحاً بالخلافة. وهناك رواية أخرى ينفرد بها الشيعة الإمامية، وهي التي ينقلها الأميني في كتابه (الغدير) عن محمد بن جرير الطبري في كتابه (الولاية في طرق حديث الغدير) والتي يخرجها باسناده عن زيد بن أرقم، والتي جاء فيها: "... إن الله تعالى قد أنزل الي: (بلغ ما أنزل اليك من ربك، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته، والله يعصمك من الناس) وقد أمرني جبرئيل عن ربي أن أقوم في هذا المشهد، وأعلم كل أبيض وأسود: أن علي بن أبي طالب أحسى، ووصي وخليفتي والإمام بعدي... فاعلموا، معاشر الناس، ذلك، فإن الله قد نصبه لكم ولياً وإماماً، وفرض طاعته على كل أحد... اسمعوا وأطيعوا فإن الله مولاكم وعلي إمامكم، ثم الإمامة في ولدي من صلبه إلى يوم القيامة... هم: (ويذكر أسماء الأئمة الإثني عشر)... من كنت مولاه فهذا علي مولاه، وموالاته من الله عز وجل أنزلها علي، ألا وقد أدبتي؟ ألا وقد أسمعته؟ ألا وقد أوضحت؟ لا تحل إمرة المؤمنين بعدي لأحد غيره. ثم رفعه إلى السماء حتى صرت رجله مع ركية النبي وقال: معاشر الناس، هذا أخي ووصي وواعي علمي وخليفتي علي من آمن بي... وفي رواية أخرى: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه..."

الأميني، الغدير، ج 1، ص 214 - 216.

14. المرتضى، الشافي، ج 2، ص 128.

الإمام علي والشورى

وما يؤكد كون نظام الشورى دستورا كان يلتزم به الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعدم معرفته بنظام الوراثة الملكية العمودية في أهل البيت، حسبما تقول النظرية الإمامية، هو دخول الإمام في عملية الشورى التي أعقبت وفاة الخليفة عمر بن الخطاب، ومحاجته لأهل الشورى بفضائله ودوره في خدمة الإسلام، وعدم إشارته إلى موضوع النص عليه أو تعيينه خليفة من بعد الرسول، ولو كان حديث الغدير يحمل هذا المعنى لأشار الإمام إلى ذلك، وحاججهم بما هو أقوى من ذكر الفضائل.

لقد كان الإمام علي يؤمن بنظام الشورى، وإن حقّ الشورى بالدرجة الأولى هو من اختصاص المهاجرين والأنصار، ولذلك فقد رفض، بعد مقتل عثمان، الاستجابة للثوار الذين دعوه إلى تولي السلطة وقال لهم: "ليس هذا إليكم... هذا للمهاجرين والأنصار، من أمره أولئك كان أميراً". وعندما جاءه المهاجرون والأنصار فقالوا: "امد يدك نبايعك"، دفعهم، فعاودوه، ودفعهم ثم عاودوه فقال: "دعوني والتمسوا غيري، واعلموا أني إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً". ومشى إلى طلحة والزبير فعرضها عليهما فقال: من شاء منكما بايعته. فقالا: لا.. الناس بك أَرْضَى. وأخيراً قال لهم: فإن أبيتم فإن بيعتي لا تكون سرا، ولا تكون إلا عن رضا المسلمين، ولكن اخرج إلى المسجد فمن شاء أن يبايعني فليبايعني".¹⁵

ولو كانت نظرية النصّ والتعيين ثابتة ومعروفة لدى المسلمين، لم يكن يجوز للإمام أن يدفع الثوار أو ينتظر كلمة المهاجرين والأنصار، كما لم يكن يجوز له أن يقول: "أنا لكم وزيراً خير لكم مني أميراً"، ولم يكن يجوز له أن يعرض الخلافة على طلحة والزبير، ولم يكن بحاجة لانتظاربيعة المسلمين.

وهناك رواية في (كتاب سليم بن قيس الهلالي) تكشف عن إيمان الإمام علي

15. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 3، ص 450.

بنظرية الشورى وحق الأمة في اختيار الإمام، حيث يقول في رسالة له: "الواجب في حكم الله وحكم الإسلام على المسلمين بعدما يموت إمامهم أو يقتل.. أن لا يعملوا عملاً ولا يحدثوا حدثاً ولا يقدموا يداً ولا رجلاً ولا يبدعوا بشيء قبل أن يختاروا لأنفسهم إماماً عفيفاً علماً ورعاً عارفاً بالقضاء والسنة".¹⁶

وعندما خرج طلحة والزبير على الإمام علي، احتج عليهما بالبيعة وقال لهما: "بايعتاني ثم نكتما بيعتي". ولم يشر إلى موضوع النص عليه من رسول الله (ص). وكل ما قاله للزبير فتراجع عن قتاله هو أن ذكره بقول رسول الله (ص) له: "لتقاتلنه وأنت له ظالم".

وقال الإمام علي لمعاوية الذي تمرد عليه: "أما بعد.. فإن بيعتي بالمدينة لزمك وأنت بالشام، لأنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد. وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار إذا اجتمعوا على رجل فسموه إماماً كان ذلك لله رضا".

إذن فقد كانت الشورى هي أساس الحكم في نظر الإمام علي، وذلك في غياب نظرية (النص والتعيين) التي لم يشر إليها الإمام في أي موقف.

وقد كان الإمام علي (ع) ينظر إلى نفسه كإنسان عادي غير معصوم، ويطالب الشيعة والمسلمين أن ينظروا إليه كذلك، ويحتفظ لنا التاريخ برائحة من روائعه التي ينقلها الكليني في (الكافي) والتي يقول فيها: "إني لست في نفسي بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني".¹⁷

ويتجلى إيمان الإمام علي بالشورى دستوراً للمسلمين، بصورة واضحة، في عملية خلافة الإمام الحسن، حيث دخل المسلمون على الإمام علي، بعدما ضربه عبد الرحمن بن ملجم، وطلبوا منه أن يستخلف ابنه الحسن، فقال: "لا، أنا دخلنا على رسول الله فقلنا: استخلف، فقال: لا، أخاف أن تفرقوا عنه كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن أن يعلم الله في قلوبكم خيراً يختار لكم". وسألوا علياً أن

16. كتاب سليم بن قيس الهلالي، ص 182، والمجلسي، بحار الأنوار، ج 8، ص 555 (الطبعة الحجرية).

17. الكليني، روضة الكافي، ص 292 و 293 والمجلسي، بحار الأنوار، ج 74، ص 302.

يشير عليهم بأحد، فما فعل، فقالوا له: إن فقدناك فلا نفقد أن نباع الحسن. فقال: "لا آمركم ولا أنهاركم. انتم ابصر".¹⁸

وقد ذكر الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا (208هـ - 281هـ) في كتاب (مقتل الإمام أمير المؤمنين) عن عبد الرحمن بن جندب عن أبيه قال: قلت: يا أمير المؤمنين، إن فقدناك، ولا نفقدك، نباع للحسن؟.. فقال: "ما آمركم ولا أنهاركم". فعدت فقلت مثلها فردّ علي مثلها.¹⁹

ونقل المجلسي عن الشيخ حسن بن سليمان في (مختصر بصائر الدرجات) عن سليم بن قيس الهلالي، قال: سمعت عليا يقول وهو بين ابنيه وبين عبد الله بن جعفر وخاصة شيعته: "دعوا الناس وما رضوا لأنفسهم وألزموا أنفسكم السكوت".²⁰

وقد قام الإمام أمير المؤمنين (ع) بالوصية إلى الإمام الحسن وسائر أبنائه، ولكنه لم يتحدث فيها عن الإمامة أو الخلافة، وقد كانت وصيته شخصية وروحية وأخلاقية. أو كما يقول الشيخ المفيد: "إن الوصية كانت للحسن على أهله وولده وأصحابه، ووقوفه وصدقائه".²¹

وتلك الوصية هي كما يلي: "هذا ما أوصى به علي بن أبي طالب، أوصى انه يشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له، وإن محمدا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. ثم إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، بذلك أمرت وأنا من المسلمين. ثم إني أوصيك يا حسن وجميع ولدي وأهلي ومن بلغه كتابي: أن تتقوا الله ربكم ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون، واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، فإني سمعت رسول الله (ص) يقول: صلاح ذات البين أفضل من عامة الصيام والصلاة، وإن المعرفة حالقة الدين: فساد ذات البين، ولا قوة إلا بالله. انظروا ذوي أرحامكم فصلوهم يهون عليكم الحساب. والله الله في الأيتام فلا تغيبون أفواههم، ولا يضيعون

18. المرتضى، الشافعي، ج 3، ص 295، والمرتضى، تثبيت دلائل النبوة، ج 1، ص 212.

19. ابن أبي الدنيا، مقتل الإمام أمير المؤمنين، ص 43.

20. المجلسي، بحار الأنوار، ج 7، باب أحاديث تنسب إلى سليم غير موجودة في كتابه.

21. المفيد، الارشاد، ص 187.

بحضرتكم. والله الله في جيرانكم، فلأنهم وصية رسول الله، مازال يوصينا بهم حتى ظننا انه يورثهم. والله الله في القرآن أن يسبقكم في العمل به غيركم. والله الله في بيت ربكم، لا يخلون ما بقيتم، فإنه إن خلا لم تناظروا. والله الله في رمضان فإن صيامه حجة من النار لكم. والله الله في الجهاد في سبيل الله بأيديكم وأموالكم وألستكم. والله الله في الزكاة فإنها تطفئ غضب الرب. والله الله في ذمة نبيكم، فلا يُظلمن بين أظهركم. والله الله فيما ملكت إيمانكم. انظروا فلا تخافوا في الله لومة لائم، يكفكم من أرادكم وبغى عليكم، وقولوا للناس حسنا كما أمركم الله. ولا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيؤتى عليكم شراركم ثم يدعوا خياركم فلا يستجاب لهم. عليكم يا بني بالتواصل والتبادل، وإياكم والتقاطع والتكاثف والتفرق وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله إن الله شديد العقاب، حفظكم الله من أهل بيت، وحفظ نبيكم فيكم، استودعكم الله، اقرأ عليكم السلام ورحمة الله وبركاته".²²

ولذلك لم تلعب هذه الوصية القيمة الروحية والأخلاقية أي دور في ترشيح الإمام الحسن للخلافة، لأنها كانت تخلو من الإشارة إليها، ولم تكن تشكل بديلا عن نظام الشورى الذي كان أهل البيت يلتزمون به كدستور للمسلمين.

الإمام الحسن والشورى

وقد ذكر المؤرخون: انه لما توفي علي (ع) خرج عبد الله بن العباس بن عبد المطلب إلى الناس فقال: إن أمير المؤمنين توفي، وقد ترك خلفا، فإن أحببتم خرج إليكم، وإن كرهتم فلا أحد على أحد. فبكى الناس وقالوا: بل يخرج إلينا.²³ وكما هو ملاحظ فإن الإمام الحسن لم يعتمد في دعوة الناس لبيعته على ذكر أي نص حوله من الرسول (ص) أو من أبيه الإمام علي. وقد أشار ابن عباس إلى منزلة

22. الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا، مقتل الإمام أمير المؤمنين، ص 41 - 42، تحقيق مصطفى القزويني، مركز الدراسات والبحوث العلمية، بيروت.

23. المسعودي، مروج الذهب، ج 2، ص 44 وابن كثير، البداية والنهاية، ج 8، ص 13، وابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ج 4، ص 8 و ج 16، ص 22.

الإمام الحسن عندما ذُكر المسلمين بأنه ابن بنت النبي، وذكر: انه وصي الإمام أمير المؤمنين، ولكنه لم يقل: إن مستند الدعوة للبيعة هو النص أو الوصية بالإمامة. وهذا ما يكشف عن إيمان الإمام الحسن (ع) بنظام الشورى وحق الأمة في انتخاب إمامها. وقد تجلّى هذا الإيمان مرة أخرى عند تنازل الحسن عن الخلافة إلى معاوية، واشترطه عليه العودة بعد وفاته إلى نظام الشورى، حيث قال في شروط الصلح: "... على انه ليس لمعاوية أن يعهد لأحد من بعده، وان يكون الأمر شورى بين المسلمين".²⁴

ولو كانت الخلافة بالنص من الله والتعيين من الرسول، كما تقول النظرية الإمامية، لم يكن يجوز للإمام الحسن أن يتنازل عنها لأي أحد تحت أي ظرف من الظروف، ولم يكن يجوز له بعد ذلك أن يبيع معاوية أو أن يدعو أصحابه وشيعته لبيعته، ولم يكن يجوز له أن يهمل الإمام الحسين وإنما كان يجب أن يشير إليه من بعده.. ولكن الإمام الحسن لم يفعل أي شيء من ذلك وسلك مسلكا يوحى بالتزامه بحق المسلمين في انتخاب خليفتهم عبر نظام الشورى.

الإمام الحسين والشورى

وقد ظل الإمام الحسين ملتزما ببيعة معاوية إلى آخر يوم من حياة الأخير، ورفض عرضا من شيعة الكوفة، بعد وفاة الإمام الحسن، بالثورة على معاوية، وذكر ان بينه وبين معاوية عهدا وعقدا لا يجوز له نقضه. ولم يدع إلى نفسه إلا بعد وفاة معاوية الذي خالف اتفاقية الصلح وعهد إلى ابنه يزيد بالخلافة بعده، حيث رفض الإمام الحسين البيعة له، وأصر على الخروج إلى العراق حيث استشهد في كربلاء عام 61 للهجرة.²⁵

ويصرح الشيخ المفيد بان الإمام الحسين لم يدعُ أحداً إلى إمامته في ظل عهد معاوية. ويفسر ذلك بالتقية والهدنة الحاصلة بينه وبين معاوية والتزام الإمام الوفاء بها حتى وفاة معاوية.²⁶

24. المجلسي، بحار الأنوار، ج 44، ص 65، باب: كيفية المصالحة، من تاريخ الإمام الحسن المجتبى.

25. المفيد، الإرشاد، ص 199.

26. المصدر، ص 200.

ولا توجد أية آثار لنظرية النص في قصة كربلاء، سواء في رسائل شيعة الكوفة إلى الإمام الحسين ودعوته للقدوم عليهم، أو في رسائل الإمام الحسين لهم، حيث يقول الشيخ المفيد: إن الشيعة اجتمعت بالكوفة في منزل سليمان بن صرد الخزاعي فذكروا هلاك معاوية، فحمدوا الله وأثنوا عليه، فقال سليمان بن صرد: إن معاوية قد هلك وإن حسيناً قد تقبض على القوم ببيعة، وقد خرج إلى مكة وانتم شيعة وشيعة أبيه، فإن كنتم تعلمون أنكم ناصروه ومجاهدوه وقاتلوه أنفسنا دونهم فآكبوا إليه واعلموه، وإن خفتم الفشل والوهن فلا تغفروا الرجل في نفسه، قالوا: لا بل نقاتل عدوه ونقتل أنفسنا دونهم. قال فآكبوا إليه، فكتبوا إليه: للحسين بن علي، من سليمان بن صرد والمسيب بن نجبة ورفاعة بن شداد البجلي وحبیب بن مظاهر وشيعة المؤمنين والمسلمين من أهل الكوفة: سلام عليك فانا نحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو.. أما بعد: فالحمد لله الذي قصم عدوك الجبار العنيد الذي انتزى على هذه الأمة فابتزها أمرها وغصبها فيئها وتأمراً عليها بغير رضى منها، ثم قتل خيارها واستبقى شرارها، وجعل مال الله دولة بين جبارتها وأغنيائها، فبعدا له كما بعدت ثمود. انه ليس علينا إمام، فاقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق. والنعمان بن بشر في قصر الإمارة لسنا نجتمع معه في جمعة ولا نخرج معه إلى عيد، ولو قد بلغنا أنك قد أقبلت إلينا أخرجناه حتى نلحقه بالشام إن شاء الله.

فكتب إليهم: من الحسين بن علي إلى الملأ من المؤمنين والمسلمين.. أما بعد فإن هانيا وسعيدا قدما علي بكتبكم، وكان آخر من قدم علي من رسلكم وقد فهمت كل الذي اقتضصتم وذكرتم ومقالة جللكم: أنه ليس علينا إمام فاقبل لعل الله أن يجمعنا بك على الحق والهدى، وإني باعث إليكم أخي وابن عمي وثقتي من أهل بيتي مسلم بن عقيل، فإن كتب إلي انه قد اجتمع رأي ملائكم وذوي الحمى والفضل منكم على مثل ما قدمت به رسلكم، وقرأت في كتبكم فاني أقدم إليكم وشيكا إن شاء الله. فلعمرى ما الإمام إلا الحاكم بالكتاب، القائم بالقسط، الدائن بدين الحق، الخائب نفسه على ذات الله، والسلام.²⁷

27. المفيد، الارشاد، ص 204.

إذن.. فإن مفهوم "الإمام" عند الإمام الحسين لم يكن إلا "الحاكم بالكتاب القائم بالقسط الدائن بدين الحق الحائس نفسه على ذات الله" ولم يكن يقدم أية نظرية حول "الإمام المعصوم المعين من قبل الله" ولم يكن يطالب بالخلافة كحق شخصي له "لأنه ابن الإمام علي أو أنه معين من قبل الله". ولذلك فإنه لم يفكر بنقل "الإمامة" إلى أحد من ولده، ولم يوص إلى ابنه الوحيد الذي ظل على قيد الحياة (علي زين العابدين)، وإنما أوصى إلى أخته زينب أو ابنته فاطمة، وكانت وصيته عادية جداً تتعلق بأموره الخاصة، ولا تتحدث أبداً عن موضوع الإمامة والخلافة.²⁸

ومما يؤكد عدم وجود نظرية "الإمامة الإلهية" في ذلك الوقت، عدم إشارة الإمام علي بن الحسين إليها في خطبته الشهيرة التي ألقاها بشجاعة أمام يزيد بن معاوية في المسجد الأموي عندما أخذ أسيراً إلى الشام، وقد قال في خطبته تلك: "أيها الناس أعطينا سناً وفضلنا بسبع: أعطينا العلم والحلم والسماحة والفصاحة والشجاعة والمحبة في قلوب المؤمنين، وفضلنا بأن منا النبي والصدّيق والطيار أسد الله واسب رسوله وسبطا هذه الأمة". ثم ذكر جده الإمام أمير المؤمنين فقال: "أنا ابن صالح المؤمنين ووارث النبيين ويعسوب المسلمين ونور المجاهدين وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين ومفرق الأحزاب، اربطهم جأشاً وامضاهم عزيمته ذاك أبو السبطين علي بن أبي طالب".

ولم يشر الإمام زين العابدين في خطبته الجريئة هذه إلى موضوع الوصية أو الإمامة الإلهية، أو إلى قانون وراثته الإمامة بالنص. ولم يقل للناس: إنه الإمام الشرعي المفترض الطاعة بعد أبيه الإمام الحسين. وإنما اكتفى بالحديث عن فضل أهل البيت وفضائل الإمام أمير المؤمنين وإنجازاته التاريخية.

اعتزال الإمام زين العابدين

وقد بايع الإمام علي بن الحسين يزيد بن معاوية بعد واقعة الحرة، ورفض قيادة الشيعة الذين كانوا يطالبون بالثأر لمقتل أبيه الحسين، ويعدون للثورة، ولم يدع الإمامة، ولم يتصدّ لها، ولم ينازع عمه محمد بن الحنفية فيها، وكما يقول

28. راجع: الصدوق، الإمامة والبيصرة من الحيرة، ص 198، والصفار، بصائر الدرجات، ص 148 و 198.

الشيخ الصدوق: "فإنه انقبض عن الناس فلم يلق أحدا ولا كان يلقاه إلا خواص أصحابه، وكان في نهاية العبادة ولم يخرج عنه من العلم إلا يسيرا".²⁹

ويتطرف الصدوق جداً وبشكل غير معقول فينقل عن الإمام السجاد: انه كان يوصي الشيعة بالخضوع للحاكم والطاعة له وعدم التعرض لسخطه، ويتهم الثائرين بالمسؤولية عن الظلم الذي يلحق بهم من قبل السلطان.³⁰

انتخاب سليمان بن صرد الخزاعي زعيماً للشيعة

ومن هنا، ونتيجة للفراغ القيادي، فقد انتخب الشيعة في الكوفة، بعد مقتل الإمام الحسين، سليمان بن صرد الخزاعي، زعيماً عليهم، وذلك عندما اجتمعوا إلى خمسة من رؤوسهم، وقام المسيب بن نجية خطيباً فقال: "أيها القوم ولّوا عليكم رجلاً منكم، فإنه لا بد لكم من أمير تفزعون إليه وراية تحفون بها"، وقام رفاعة بن شداد فعقب على كلامه قائلاً: "قلت: ولّوا أمركم رجلاً منكم تفزعون إليه وتحفون برايته، وذلك رأيي قد رأينا مثل الذي رأيته، فإن تكن أنت ذلك الرجل تكن عندنا مرضياً وفينا منتصباً وفي جماعتنا محباً، وإن رأيته ورأى أصحابنا ذلك ولينا هذا الأمر شيخ الشيعة صاحب رسول الله وذا السابقة سليمان بن صرد، المحمود في بأسه والموثوق بحزمه". ثم تكلم عبد الله بن وال، وعبد الله بن سعد، فحمداً وبهما واثناً عليه... فقال المسيب بن نجية: "أصبتم ووقفتم، وأنا أرى مثل الذي رأيتم فولوا أمركم سليمان بن صرد".³¹ وقد قام سليمان بن صرد الخزاعي بقيادة حركة قامت للثأر من قتل الحسين، وعرفت بحركة التوابين.

إمامة محمد بن الحنفية

وعندما قام المختار بن عبيدة الثقفي، بعد ذلك، بحركته في الكوفة، كتب إلى علي بن الحسين يريده على أن يبايع له ويقول بإمامته ويظهر دعوته، وانفذ إليه مالا كثيراً، فأبى أن يقبل ذلك منه، أو يجيبه عن كتابه، فلما يئس المختار منه كتب

29. الصدوق، أكمال الدين، ص 91.

30. الصدوق، الأمالي، ص 396، المجلس 59.

31. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 7، ص 48.

إلى عمه محمد بن الحنفية يريده على مثل ذلك، واخذ يدعو إلى إمامته. وقد استلم محمد بن الحنفية قيادة الشيعة فعلاً، ورعى قيام دولة المختار بن عبيدة الثقفي في الكوفة.

لقد كان أئمة أهل البيت يعتقدون بحق الأمة الإسلامية في اختيار أوليائها، وبضرورة ممارسة الشورى، وإدانة الاستيلاء على السلطة بالقوة. ولعلنا نجد في الحديث الذي يرويه الصدوق عن الإمام الرضا عن أبيه الكاظم عن أبيه جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر عن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن أبيه عن جده رسول الله (ص) والذي يقول فيه: "من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويفضب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه، فإن الله عز وجل قد أذن ذلك"³².. لعلنا نجد في هذا الحديث أفضل تعبير عن إيمان أهل البيت بالشورى والتزامهم بها. وإذا كانوا يدعون الناس إلى اتباعهم والانقياد إليهم فإنما كانوا يفعلون ذلك إيماناً بأفضليتهم وأولويتهم بالخلافة في مقابل "الخلفاء" الذين كانوا لا يحكمون بالكتاب ولا يقيمون القسط ولا يدينون بالحق.

من هنا وتبعاً لمفهوم (الألوية) قالت أجيال من الشيعة الأوائل، وخاصة في القرن الأول الهجري: "إن علياً كان أولى الناس بعد رسول الله لفضله وسابقته وعلمه، وهو أفضل الناس كلهم بعده، وأشجعهم وأورعهم وأزهدهم". وأجازوا مع ذلك إمامة أبي بكر وعمر وعدوهما أهلاً لذلك المكان والمقام، وذكروا: "إن علياً سلم لهما الأمر ورضي بذلك وبايعهما طائعا غير مكره وترك حقه لهما، فنحن راضون كما رضي المسلمون له، ولمن بايع، لا يحل لنا غير ذلك، ولا يسع منا أحداً إلا ذلك، وإن ولاية أبي بكر صارت رشداً وهدياً لتسليم علي ورضاه"³³.

بينما قالت فرقة أخرى من الشيعة: "إن علياً أفضل الناس لقربته من رسول الله ولسابقته وعلمه ولكن كان جائزاً للناس أن يولوا عليهم غيره إذا كان الوالي الذي يولونه مجزئاً، أحبّ ذلك أو كرهه، فولاية الوالي الذي ولوا على أنفسهم

32. الصدوق، عيون اخبار الرضا، ج 2، ص 62.

33. التوبختي، فرق الشيعة، ص 22، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 18.

برضى منهم رشد وهدى وطاعة لله عز وجل، وطاعته واجبة من الله عز وجل".³⁴
وقال قسم آخر منهم: "إن إمامة علي بن أبي طالب ثابتة في الوقت الذي دعا
الناس واطهر أمره".³⁵

وقد قيل للحسن بن الحسن بن علي الذي كان كبير الطالبين في عهده،
وكان وصي أبيه وولي صدقة جده: ألم يقل رسول الله من كنت مولاه فعلي
مولاه؟ فقال: بلى، ولكن والله لم يعن رسول الله بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد
ذلك لأفصح لهم به.³⁶ وكان ابنه عبد الله يقول: "ليس لنا في هذا الأمر ما ليس
لغيرنا، وليس في أحد من أهل البيت إمام مفترض الطاعة من الله" وكان ينفي إمامة
أمير المؤمنين أئمة من الله.³⁷ مما يعني أن نظرية النص وتوارث السلطة في أهل
البيت، لم يكن لها رصيد لدى الجيل الأول من الشيعة. ومن هنا فقد كانت نظرهم
إلى الشيخين أبي بكر وعمر (رضي الله عنهما) نظرة إيجابية، إذ لم يكونوا يعتبرونهما
"غاصبين" للخلافة التي تركها رسول الله شورى بين المسلمين، ولم ينص على أحد
بالخصوص، وهذا ما يفسر أمر الإمام الصادق لشيعة بتوليها.

34. النوبختي، فرق الشيعة، ص 21، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 18.

35. النوبختي، فرق الشيعة، ص 54.

36. ابن عساكر، التهذيب، ج 4، ص 162.

37. الصفار، بصائر الدرجات، ص 153، و156.

الفصل الثاني

من الشورى إلى.. الحكم الوراثي

النظرية الكيسانية

يسجل المؤرخون الشيعة الإمامية الأوائل (النوختي والأشعري القمي والكشي) أول تطور فكري سياسي ظهر في صفوف الشيعة، في عهد الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، على يدي المدعو عبد الله بن سبأ، الذي يقولون: انه كان يهودياً وأسلم، والذي يقول النوختي عنه: انه أول من شهر القول بفرض إمامة علي، وكان يقول في يهوديته يوشع بن نون وصياً لموسى (ع) فقال كذلك في إسلامه في علي بعد رسول الله (ص)، وأظهر البراءة من أعدائه وكاشف مغالفيه واطهر الطعن على أبي بكر وعمر وعثمان والصحابه.¹

وسواء كان (عبد الله بن سبأ) شخصية حقيقية أم أسطورية، فإن المؤرخين الشيعة يسجلون بوادر ظهور أول تطور في الفكر السياسي الشيعي اعتماداً على موضوع (الوصية) الروحية والشخصية، الثابتة من الرسول الأكرم إلى الإمام علي، وإضفاء المعنى السياسي عليها، وذلك قياساً على موضوع (الوصية) من النبي موسى إلى يوشع بن نون، وتوارث الكهانة في أبناء يوشع.

ومع ان هذا القول كان ضعيفاً ومحصوراً في جماعة قليلة من الشيعة في عهد الإمام علي، وان الإمام نفسه قد رفضه بشدة وزجر القائلين به، إلا ان ذلك التيار وجد في تولية معاوية لابنه يزيد من بعده، أرضاً خصبة للنمو والانتشار. ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهته هو عدم تبني الإمامين الحسن والحسين له، واعتزال

1. النوختي، فرق الشيعة، ص 22، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 19، والكشي، الرجال، ومحمد حسن الزين، الشيعة في التاريخ، ص 172.

الإمام علي بن الحسين عن السياسة، مما دفع القائلين به إلى الالتفاف حول محمد بن الحنفية باعتباره وصي أمير المؤمنين أيضاً، خاصة بعد تصديه لقيادة الشيعة في أعقاب مقتل الإمام الحسين. وقد اندس السبئية² في الحركة الكيسانية التي انطلقت للثأر من مقتل الإمام الحسين بقيادة المختار بن عبيدة الثقفي.

وقد ادعى المختار الذي كان يقود الشيعة في الكوفة: ان محمد بن الحنفية قد أمره بالثأر وقتل قتلة الحسين، وانه الإمام بعد أبيه، ولم يكن المختار يكفر من تقدم عليا من الخلفاء كأبي بكر وعمر وعثمان، ولكنه كان يكفر أهل صفين وأهل الجمل.³

ويذكر الأشعري القمي: ان صاحب شرطة المختار (كيسان) الذي حمله على الطلب بدم الحسين ودل على قتلته، وصاحب سره ومؤامراته والغالب على أمره، كان أشد منه إفراطا في القول والفعل والقتل، وانه كان يقول: "إن المختار وصي محمد بن الحنفية وعامله"، ويكفر من تقدم عليا كما يكفر أهل صفين وأهل الجمل.⁴

وبالرغم من سقوط دولة المختار بعد فترة قصيرة، إلا ان الحركة الكيسانية التي التف حول قائدها الروحي محمد بن الحنفية، أخذت تقول: "إن الإمامة في ابن الحنفية وذريته".⁵

ولما حضرت الوفاة محمد بن الحنفية ولى ابنه عبد الله أبا هاشم، من بعده، وأمره بطلب الخلافة إن وجد إلى ذلك سبيلاً، وأعلم الشيعة بتوليته إياهم، فأقام عبد الله بن محمد بن علي وهو أمير الشيعة.⁶ وقد أصبح أبو هاشم قائد الشيعة بصورة عامة في غياب أي منافس له في نهاية القرن الأول الهجري. ثم تشرذمت الحركة الكيسانية من بعده إلى عدة فرق يدعي كل منها انه أوصى إليه. فقد

2. كان اسم السبئية يطلق على الكوفة إلى القبائل اليمنية.

3. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 21 - 22.

4. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 21 - 22.

5. المفيد، الفصول المختارة، ص 240.

6. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج 2، ص 130.

ادعى العباسيون: ان أبا هاشم أوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، وقال له: "إليك الأمر والطلب للخلافة بعدي" فولاه واشهد له من الشيعة رجالاً... ثم مات، فأقام محمد بن علي ودعوة الشيعة له حتى مات. فلما حضرته الوفاة وكى ابنه إبراهيم الأمر، فأقام وهو أمير الشيعة، وصاحب الدعوة بعد أبيه..⁷

وادعى "الجناحيون": ان أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الذي ظهر في الكوفة في أواخر أيام الدولة الأموية وأقام دولة امتدت إلى فارس، وادعى "الحسينيون" انه أوصى إلى زعيمهم محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن، ذي النفس الزكية.

وهذا ما يدل على تطور القول بالوصية من وصية النبي الأكرم العادية والشخصية إلى الإمام علي، إلى القول بالوصية السياسية من النبي إلى علي، ومن علي إلى ابنه محمد بن الحنفية، ومن بعده إلى ابنه أبي هاشم عبد الله، وهو ما أدى إلى اختلاف الفصائل الشيعية المتعددة فيما بينها، في القرن الثاني الهجري، وادعاء كل منها الوصية إليه وحصر الشرعية السياسية فيه.

نظرية الإمام الباقر السياسية

وبينما كانت الحركات الشيعية المختلفة تتأهب للانقضاض على النظام الأموي، والثأر لمقتل الحسين، وتتصارع فيما بينها، دخل المعتزك السياسي والفكري الإمام محمد بن علي الباقر بعد وفاة أبيه السجاد في سنة 95 للهجرة، وقد خاض معركة مريرة لانتزاع قيادة الشيعة من ابن عمه أبي هاشم وأتباعه، وتثبيتها للفرع الفاطمي والبيت الحسيني، واعتبر ادعاء الإمامة دون حق افتراء على الله، حتى وان كان المدعي من ولد علي بن أبي طالب.⁸

7. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج 2، ص 131 - 132، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 65، وتاريخ يعقوبي، ج 3، ص 140، والاصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 126، والمسعودي، اتبيه والاشراف، ص 292.

8. الكليني، الكافي، ج 1، ص 372.

وقد اعتمد الإمام الباقر في الدعوة إلى نفسه، باعتباره أولى من الجميع، للثأر من مقتل جده الإمام الحسين، وبالتالي قيادة الشيعة لتحقيق هذا الهدف، فكان يقول: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا» (الإسراء 17:33) وكان يقول: "إن آية (التي) أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم، وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) قد نزلت في الإمرة، وإن هذه الآية جرت في ولد الحسين من بعده، فنحن أولى بالأمر وبرسول الله من المؤمنين والمهاجرين، وليس لولد جعفر فيها نصيب ولا لولد العباس ولا لأي بطن من بطون بني عبد المطلب، ولا حتى لولد الحسن بن علي.. ما لحمدي فيها نصيب غيرنا".⁹

وفي هذا المجال يروي العياشي أنه قال: "رحم الله عمي الحسن.. لقد غمد الحسن أربعين ألف سيف حين أصيب أمير المؤمنين، وأسلمها إلى معاوية، ومحمد بن علي سبعين ألف سيف قاتلة لو خطر عليهم خطر ما خرجوا منها حتى يموتوا جميعاً، وخرج الحسين صلوات الله عليه فعرض نفسه على الله في سبعين رجلاً.. من أحق بدمه منا؟.. نحن والله أصحاب الأمر وفينا القائم ومنا السفاح والمنصور، وقد قال الله تعالى: «وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا» نحن أولياء الحسين بن علي وعلى دينه".¹⁰

ولكن عبد الله بن الحسن بن الحسن كان ينكر حصر الإمامة في البيت الحسيني، ويقول مستنكراً: "كيف صارت الإمامة في ولد الحسين دون الحسن وهما سيذا شباب أهل الجنة؟! وهما في الفضل سواء، إلا أن للحسن على الحسين فضلاً بالكبر، وكان الواجب أن تكون الإمامة إذن في الأفضل".¹¹

وفي محاولة من الإمام الباقر لتجاوز هذا الخلاف وحسمه، وتعزيز شرعية مطالبته بقيادة الشيعة، يروى أنه كان يعتمد إضافة إلى موضوع "ولاية الدم" على

9. الصدوق، علي بن بابويه، الإمامة والنبوة من الحيرة، ص 178.

10. العياشي، التفسير، ج 2، ص 291.

11. الصدوق، أكمل الدين، ص 210.

موضوع "امتلاكه لسلاح رسول الله" ووراثته من أجداده، حيث كان يقول: "إن السلاح فينا كمثّل التابوت في بني إسرائيل كان حيثما دار فثم الملك، وحيث ما دار السلاح فثم العلم".¹² وأنه كان يتساءل في معرض تفنيد الكيسانية: "ألا يقولون عند من كان سلاح رسول الله؟.. وما كان في سيفه من علامة كانت في جانبيه إن كانوا يعلمون؟".¹³

ويقول محمد بن الحسن الصفار، وهو من أركان الإمامية في القرن الثالث الهجري، إن علي بن الحسين اختص ابنه محمد الباقر، عند وفاته، بسقط كان فيه سلاح رسول الله، وإن اخوته نازعوه عليه، فقال لهم: "والله ما لكم فيه شيء، ولو كان لكم فيه شيء ما دفعه إلي".¹⁴

ويقول الصفار: إن الإمام الباقر كان يشير إلى أحقية الإمام علي بالخلافة استناداً إلى وراثته لسلاح رسول الله، وأنه قد احتج بذلك على أهل الشورى.¹⁵

وكان الإمام الباقر يعتمد أيضاً في طرح إمامته على وراثة الكتب من أبيه. حيث يقول الكليني أنه قد احتج على أخيه زيد بن علي الذي كان يعد للثورة والخروج، ويحاول التصدي لقيادة الشيعة، بموضوع العلم، وأنه سأل زيدا فيما إذا كان يعرف الحلال والحرام، ونهاه عن التصدي للقيادة من دون الاطلاع الكافي على مسائل الحلال والحرام. ويروي الكليني: "أنه قد دخل عليه ذات مرة أخوه زيد، ومعه كتب من أهل الكوفة يدعونه فيها إلى أنفسهم ويخبرونه باجتماعهم ويأمرونه بالخروج، فقال له أبو جعفر: هذه الكتب ابتداء منهم؟ أو جواب ما كتبت بهم إليه ودعوتهم إليه؟. فقال: بل ابتداء من القوم لمعرفتهم بمحقنا وبقرابتنا من رسول الله ولما يجدون في كتاب الله عز وجل من وجوب مودتنا وفرض طاعتنا، ولما نحن فيه من الضيق والظنك والبلاء. فقال له أبو جعفر: إن الطاعة مفروضة من

12. الصفار، بصائر الدرجات، ص 176.

13. المصدر، ص 178.

14. المصدر، ص 180.

15. المصدر، ص 181.

الله عز وجل، وسنة أمضاها في الأولين وكذلك يجريها في الآخرين، والطاعة لواحد منا والمودة للجميع، وأمر الله يجري لأوليائه بحكم موصول وقضاء مفصول وحكم مقضي وقدر واجل مسمى لوقت معلوم، فلا يستخفنك الذين لا يوقنون.. انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا فلا تعجل، فإن الله لا يعجل لعجلة العباد، ولا تسبقن الله فتعجزك البلية فتصرعك.

"فغضب زيد عند ذلك.. ثم قال: ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرخصى ستره وثبط عن الجهاد، ولكن الإمام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذبح عن حريمه..

"فقال أبو جعفر: هل تعرف يا أخي من نفسك شيئا مما نسبتها إليه فتجسيء عليه بشاهد من كتاب الله أو حجة من رسول الله أو تضرب به مثلاً؟.. فإن الله عز وجل احل حلالاً وحرم حراماً، وفرض فرائض وضرب أمثالا وسن سنناً، ولم يجعل الإمام القائم بأمره شبهة فيما فرض له من الطاعة أن يسبقه بأمر قبل محله، أو يجاهد فيه قبل حلوله، وقد قال الله عز وجل في الصيد... فجعل لكل شيء أجلاً ولكل أجل كتاباً، فإن كنت على بينة من ربك ويقين من أمرك وتبين من شأنك فشأنك، وإلا فلا ترومن أمراً أنت منه في شك وشبهة، ولا تتعاط زوال ملكك لم تنقض أكله ولم ينقطع مداه، ولم يبلغ الكتاب أجله، فلو قد بلغ مداه وانقطع أكله وبلغ الكتاب أجله لانقطع الفصل وتتابع النظام ولأعقب الله التابع والمتبوع السذل والصغار، أعوذ بالله من إمام ضل عن وقته فكان التابع فيه اعلم من المتبوع، أتريد يا أخي أن تحيي ملة قوم قد كفروا بآيات الله وعصوا رسوله؟.. أعيزك بالله يا أخي ان تكون غدا المصلوب بالكناسة.

"ثم ارفضت عيناه بالدموع وسالت دموعه، ثم قال: الله بيننا وبين من هتك سترنا وجحدنا حقنا وأفشى سرنا ونسبنا إلى غير جدنا، وقال فينا ما لم نقله في أنفسنا".¹⁶

إن هذا الحوار يرويه الكليني في (الكافي) في القرن الرابع الهجري. ومن المحتمل

16. الكليني، الكافي، ج 1، 257 و305.

أن يكون موضوعاً في وقت متأخر من قبل الإمامية ضد الزيدية، ولكنه، إن صح، فإنه يعبر عن احتجاج الإمام الباقر على أخيه زيد بالعلم، وذلك قبل نشوء نظرية النص أو الوصية في الإمامة.

أما زيد بن علي فقد كان يقول: ليس الإمام منا من جلس في بيته وأرعى ستره وثبط عن الجهاد، ولكن الإمام منا من منع حوزته وجاهد في سبيل الله حق جهاده ودفع عن رعيته وذبح عن حرمة.¹⁷

إذن فإن نظرية الإمام الباقر السياسية كانت تقوم بصورة رئيسية على أعمدة العلم وامتلاك سلاح رسول الله وحق وراثته المظلوم، أكثر مما كانت تقوم على النص الصريح أو الوصية الواضحة، حيث لم تكن نظرية (الإمامة) قد تبلورت لدى الشيعة في بداية القرن الثاني الهجري إلى مرحلة الارتكاز على موضوع النص أو الوصية. وكان عامة الشيعة ذلك الحين يجهلون "حق" الإمام الباقر في الإمامة ولا يكادون يميزون بينه وبين سائر أقطاب البيوت الحسنية والحسينية والعلوية والهاشمية، الذين كانوا يتصدون لقيادة الشيعة ويتنافسون عليها. وقد نجح الإمام محمد الباقر في تكوين قطاع خاص من الشيعة يؤمن بالولاء له، ولكنه سرعان ما تشرذم بعد وفاته، حيث ذهب فريق منهم إلى اتباع أخيه الإمام زيد بن علي، الذي أعلن الثورة ضد الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك اعتماداً على نظرية "أولي الأرحام" حيث قال: "إن أرحام رسول الله أولى بالملك والإمرة" ودعا إلى نصرة أهل البيت، بصورة عامة، وقال: "أنا ندعوكم إلى كتاب الله وسنة نبيه وجهاد الظالمين، والدفع عن المستضعفين وإعطاء المحرومين، وقسم هذا الفياء بين أهله سواء، ورد المظالم، وإقفال المحرم، ونصرنا أهل البيت على من نصب لنا وجهل حقنا".¹⁸

وذهب فريق آخر، بقيادة المغيرة بن سعيد، إلى القول بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن ذي النفس الزكية الذي كان يعد نفسه للخروج ضد الحكم الأموي، بينما ذهب فريق ثالث إلى اتباع الإمام جعفر بن محمد الصادق.¹⁹

17. المصدر.

18. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 3، ص 267 وتفسير فرات ابن ابراهيم الكوفي، ص 149.

19. النونجي، فرق الشيعة، ص 62.

نظرية الإمام الصادق السياسية

وقد استطاع الإمام الصادق أن يثبت إمامته وجدارته في قيادة الشيعة بما كان يتمتع به من خلق رفيع وعلم غزير ومختد كرم. ولم يكن بحاجة ماسة للوصية أو الإشارة إليه لكي يتبوأ ذلك المقام العظيم الذي احتله في المجتمع والتاريخ. ولا توجد في التراث الشيعي أحاديث كثيرة عن موضوع النص عليه أو الوصية له من أبيه في الإمامة، ما عدا رواية تتحدث عن وصية عادية جداً، يرويها الإمام الصادق بنفسه حيث يقول: "إن أبي استودعني على ما هناك فلما حضرته الوفاة قال: ادع لي شهوداً. فدعوت له أربعة من قریش فيهم نافع مولى عبد الله بن عمر، فقال: اكتب: هذا ما أوصى به يعقوب بنيه (يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وאתم مسلمون). وأوصى محمد بن علي إلى جعفر بن محمد، وأمره أن يكفنه في برده الذي كان يصلي فيه الجمعة وإن يعممه بعمامته، وإن يربع قبره ويرفعه أربع أصابع وإن يحل عنه اطماره عند دفنه. ثم قال للشهود: انصرفوا رحمكم الله. فقلت له: يا أبت ما كان في هذا بأن يُشهد عليه؟ فقال: يا بني كرهت أن تُغلب، وإن يقال لم يوصَ إليه فأردت أن تكون لك الحجة.²⁰

وتشير بعض الروايات التي ينقلها الصفار والكليني والمفيد عن الإمام الصادق أنه كان يخوض معركة الإمامة مع منافسيه: عمه زيد وابن عمه ذي النفس الزكية، اعتماداً على موضوع الوصية من أبيه هذه، إضافة إلى موضوع امتلاكه لسلح رسول الله وخاتمته ودرعه ولواءه، ولكن المشكلة كانت تكمن في أن محمد بن عبد الله كان يدعي أيضاً امتلاكه لسلح رسول الله. وهذا ما دفع الإمام الصادق - حسب تلك الروايات - إلى تكذيبه بشدة، والقول: "والله لقد كذب، فوالله ما عنده، وما رآه بواحدة من عينيه قط. ولا رآه عند أبيه. إلا أن يكون رآه عند علي بن الحسين".²¹

ويؤكد الإمام الصادق في رواية أخرى ينقلها الكليني: "إن عندي الجفر

20. الكليني، الكافي، ج 1، ص 307 والمفيد، الارشاد، ص 272.

21. الصفار، بصائر الدرجات، ص 174.

الأبيض.. وعندي الجفر الأحمر، الذي فيه السلاح. وذلك إنما يفتح للدم يفتحه صاحب السيف للقتل، وإن بني الحسن ليعرفون هذا كما يعرفون الليل أنه ليل والنهار أنه نهار.. ولكنهم يحملهم الحسد وطلب الدنيا على الجحود والإنكار. ولو طلبوا الحق بالحق لكان خيرا لهم".²² ويقول في رواية أخرى: "كذبوا والله. قد كان لرسول الله سيفان وفي أحدهما علامة في ميمته، فليخبروا بعلامتهما واسمائهما إن كانوا صادقين. ولكن لا ازري ابن عمي. اسم أحدهما: الرسوم. والآخر مخذم".²³

ولكن المشكلة التي كانت تواجه الإمام الصادق هي عدم استطاعته إظهار السلاح للملأ العام مخافة السلطان، ولذلك فقد طرح دليلا بديلا عن موضوع السلاح هو (الوصية) حيث قال لأحد أصحابه وهو: (عبد الأعلى) الذي سألته عن هذه الإشكالية: "لا يكون في ستر إلا وله حجة ظاهرة". وأشار إلى الوصية السابقة كدليل متمم على الإمام.²⁴

ويظهر من بعض الروايات التي يذكرها الصفار والمفيد: أن موضوع السلاح كان في تلك الفترة أهم موضوع حاسم في معركة الإمامة بين محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن وبين الإمام الصادق، حيث يقول الإمام الصادق: "مثل السلاح فينا كمثل التابوت في بني إسرائيل. كانت بنو إسرائيل في أي بيت وجد التابوت على أبوابهم أوتوا النبوة. ومن صار إليه السلاح منا أوتي الإمامة. ولقد لبس أبي درع رسول الله فخطت عليه الأرض خطيطا. ولبستها أنا وكانت. وقائمنا من إذا لبسها ملأها إن شاء الله".²⁵

وإضافة إلى موضوع السلاح، تشير رواية أخرى إلى دور العلم في تحديد شخصية الإمام. يقول الإمام الصادق فيها موجهها كلامه إلى الشيعة: ولو أنكم إذا

22. الكليني، الكافي، ج 1، ص 240.

23. الصفار، بصائر الدرجات، ص 148.

24. الصفار، بصائر الدرجات، ص 174 - 176 والمفيد، الارشاد، ص 274 - 275 والكليني، الكافي،

ج 1، ص 278 و289.

25. الصفار، بصائر الدرجات، ص 158.

سألوكم (بنو الحسن) وأجبتوهم واحتجوكم بالأمر كان أحب إلي أن تقولوا لهم: انا لسنا كما يبلغكم. ولكننا قوم نطلب هذا العلم عند من هو أهله ومن صاحبه.. وهذا الجفر عند من هو؟ ومن هو صاحبه؟. فإن يكن عندكم فانا نبأيعكم وان يكن عند غيركم فانا نطلبه حتى نعلم".²⁶

ويفهم من هذه الرواية ان بني الحسن كانوا يدعون العلم وحياسة الجفر. كما كانوا يدعون حياسة سلاح رسول الله وكانوا أيضاً يدعون حياسة مصحف فاطمة وذلك كدليل على شرعيتهم وأحقيتهم بالإمامة. ومع غموض محتوى مصحف فاطمة فإن الإمام الصادق ينفي وجوده لدى بني الحسن، ويقول: ان في الجفر الذي يذكرونه لما يسوؤهم لأنهم لا يقولون الحق.. والحق فيه فليخرجوا قضايا علي وفرائضه ان كانوا صادقين. وسلوهم عن الخالات والعمات وليخرجوا مصحف فاطمة فإن فيه وصية فاطمة. ومعه سلاح رسول الله. إن الله عز وجل يقول: ﴿أَتُوبُنِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْل هَٰذَا أَوْ أْتُرَةِ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾²⁷ (الأحقاف 4).

ويتحدث الإمام الصادق عن الميزة التي تؤهله للإمامة فيقول: "أما والله عندنا مالا نحتاج إلى الناس وان الناس ليجتاحون إلينا. إن عندنا الصحيفة: سبعون ذراعاً بخط علي وإملاء رسول الله.. فيها من كل حلال وحرام".²⁸ ويشرح الإمام الصادق العلم الذي كان لديه فيقول انه: "انه وراثه من رسول الله ومن علي بن أبي طالب. علم يستغني عن الناس ولا يستغني الناس عنه".²⁹

ولم تكن قضية الوصية أو السلاح أو العلم لتشكل دليلاً حاسماً في صراع الإمام الصادق مع عمه وابن عمه على قيادة الشيعة، لأنهم كانوا يدعون العلم والسلاح كذلك، ولم يكن يعتقد هو بأن ذلك يشكل حجة شرعية كافية، وإنما مؤشراً مساعداً على دعواه في الإمامة، حيث لم يكن الإمام الصادق يطرح نفسه

26. المصدر.

27. المصدر نفسه.

28. الكليني، الكافي، ج1، ص 241.

29. الصفار، بصائر الدرجات، ص 142.

كإمام مفترض الطاعة من الله، وإنما كزعيم من زعماء أهل البيت، ولذلك فقد استنكر قول بعض الشيعة في الكوفة "انه إمام مفترض الطاعة من الله". وهذا ما تقوله نفس الرواية السابقة، الواردة على لسان سعيد السمان وسليمان بن خالد: إن الإمام الصادق كان جالسا في ثقيفة له إذ استأذن عليه أناس من أهل الكوفة فأذن لهم فدخلوا عليه فقالوا يا أبا عبد الله ان أناسا يأتوننا يزعمون أن فيكم أهل البيت إمام مفترض الطاعة.. فقال: لا. ما أعرف ذلك في أهل بيتي. قالوا: يا أبا عبد الله انهم أصحاب تشمير وأصحاب خلوة وأصحاب ورع. وهم يزعمون: انك أنت هو؟.. فقال: هم أعلم وما قالوا. ما أمرهم بهذا.³⁰

ونتيجة لعدم تمتع الإمام الصادق بميزة "إلهية" خاصة، وعدم معرفة الشيعة في ذلك الزمان بأي نص الهي حوله بالإمامة، فقد تمت الحركة الزيدية بقيادة عمه زيد بن علي الذي فجر ثورة في الكوفة عام 122هـ، والتف الشيعة من بعده حول ابنه يحيى بن زيد الذي قام بثورة أخرى ضد النظام الأموي عام 125هـ.. وبعد فشل هاتين الثورتين بثلاثة أعوام تفجرت ثورة شيعية أخرى واسعة عام 128 للهجرة، بقيادة أحد الطالبين هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار. وهي الثورة التي عصفت بجماهير الشيعة في مختلف مدن العراق وامتدت إلى الماهين وهمدان وقومس واصبهان والري وفارس، وقد كان شعار الثورة: (إلى الرضا من آل محمد) وهي دعوة عموم الشيعة في ذلك الحين، وقد اتخذ عبد الله ابن معاوية من اصبهان مركزا لدعوته وحركته ومناطق نفوذه، وبعث إلى الهاشميين علويين وعباسيين يدعوهم إليه ليساهموا معه في إدارة البلاد التي سيطر عليها فقدم عليه منهم عدد كبير.³¹

وبعد فشل هذه الثورة ذهب الشيعة إلى القول بإمامة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ذي النفس الزكية الذي كان يعد نفسه كمهدي منتظر، وقد بايعه عامة الشيعة بما فيهم العباسيون والسفاح والمنصور.³²

30. المصدر.

31. الكليني، الكافي، ج1، ص 241.

32. النوبختي، فرق الشيعة، ص 62 والمفيد، الارشاد، ص 268، والاصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 167.

نظرية الإمامة العباسية

ولكن العباسيين الذين انتصروا سنة 132هـ وجدوا أنفسهم في حرج شديد، فقاموا بالانسحاب من الفكر الشيعي القديم وتعديل نظريتهم السياسية، وذلك بإعادة صياغة مصدر الشرعية لنظامهم الوليد استنادا على أولوية جدهم العباس بن عبد المطلب في وراثة الرسول من ابن عمه علي بن أبي طالب، وقد خطب أبو العباس السفاح الذي أصبح أول خليفة عباسي ببيع له في الكوفة في 12 ربيع الأول سنة 132 هـ خطبة وصف فيها بني العباس بأنهم حماة الإسلام وأهله وكهفه وحصنه والقوام به والذابين عنه والناصرين له، ثم أشار إلى قرابة العباسيين من الرسول وإن الله خصهم برحم رسول الله وقرابته، ثم تلا عدة آيات قرآنية كريمة هي: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) الأحزاب 33 (قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى) (الشورى 23) و﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء 214) و﴿مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ (الحشر 7) و﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى﴾ (الأنفال 41).. ثم انتقد رأي السبئية الذين كانوا يميلون إلى رأي الكيسانية فقال: وزعمت السبئية الضلال إن غيرنا أحق بالرياسة والخلافة منا فشاهت وجوههم.³³

وقد أشار داود بن علي عم الخليفة أبي العباس في خطبة البيعة لابن أخيه، إلى منبع الشرعية الجديد للدولة العباسية وهي الوراثة من العباس، وقال: "إن المسلمين قد أصبحوا ذمة الله ورسوله والعباس".³⁴

ويذكر المسعودي في (مروج الذهب): أن الراوندية، وهم شيعة ولد العباس من أهل خراسان وغيرهم، كانوا يقولون: إن رسول الله قبض، وإن أحق الناس بالإمامة بعده العباس ابن عبد المطلب، لأنه عمه ووارثه وعصمته لقول الله عز وجل: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ وإن الناس اغتصبوه

33. التوبختي، فرق الشيعة، ص 62.

34. الطبري، ج 6، ص 43، و 83، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 318.

حقه، وظلموه أمره، إلى أن رده الله إليهم. وذلك بالرغم من انه لم يدع الخلافة، وتبرعوا من أبي بكر وعمر وأجازوا بيعة علي بن أبي طالب بإجازة العباس لها، وذلك لقوله: يا ابن أخي هلم إلى أبيك فلا يختلف عليك اثنان، ولقول داود بن علي على منبر الكوفة يوم بويح لأبي العباس: يا أهل الكوفة لم يقيم فيكم إمام بعد رسول الله إلا علي بن أبي طالب، وهذا القائم فيكم، يعني أبا العباس السفاح.³⁵

وقد أكد هذا التعديل النظري، الخليفة العباسي المهدي محمد بن أبي جعفر المنصور، عندما أثبت الإمامة بعد رسول الله للعباس بن عبد المطلب، ودعا الراوندية إليها واخذ يبعثهم عليها، وقال: "كان العباس عمه ووارثه وأولى الناس به، وإن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وكل من دخل في الخلافة وادعى الإمامة بعد رسول الله غاصبون متوثبون بغير حق".³⁶

وعقد المهدي الإمامة والخلافة على أصحابه وأوليائه والأمة، للعباس بن عبد المطلب، بعد رسول الله (ص)، ثم عقدها بعد العباس لعبد الله بن العباس، ثم عقدها بعده لعلي بن عبد الله، المعروف بالسجاد، ثم عقدها بعده لمحمد بن علي بن عبد الله، ثم عقدها لإبراهيم بن محمد المسمى بالإمام، ثم عقدها لأخيه عبد الله بن محمد السفاح ثم عقدها لأخيه عبد الله المنصور والد المهدي.

وقال الراوندية تبعاً لذلك: "إن رسول الله قبض، وإن أحق الناس بالإمامة بعده العباس بن عبد المطلب، لأنه عمه ووارثه وعصبته، لقول الله عز وجل: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض) الأنفال 75. وإن الناس اغتصبوه حقه وظلموه أمره إلى أن رده الله إليهم. وقالوا: لا إمامة في النساء ولا يكون لفاطمة أرث في الإمامة ولا يرث بنو العم وبنو البنت مع العم شيئاً فيكون لعلي ولوليد فاطمة أرث مع العباس في الإمامة، فصار العباس وبنوه أولى بها من جميع الناس".³⁷

وهكذا طور الراوندية نظرية سياسية تقوم على الوراثة والحق النسبي وألغوا الشورى، حيث قالوا: "إن الاختيار من الأمة للإمام باطل خطأ، وإنما لا تجوز إلا

35. المصدران السابقان.

36. المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 252.

37. الأشعري، المقالات والفرق، ص 67.

بعقد وعهد من الماضي إلى من يرتضيه ويستخلف بعده". وقد صنف الجاحظ كتاباً بهذا المعنى واسماه كتاب إمامة ولد العباس يحتاج فيه لهذا المذهب.³⁸

المعارضة الحسنية

وبالطبع فقد رفض محمد بن عبد الله ذو النفس الزكية الذي كان زعيم الشيعة الأكبر في ذلك الحين، النظرية السياسية العباسية الجديدة، كما رفض البيعة للسفاح والمنصور، وكتب رسالة مطولة إلى الأخير جاء فيها: "فإن الحق حقنا، وإنما ادعيتهم هذا الأمر بنا، وخرجتم له بشيعتنا، وحضيتهم بفضلنا، وإن أبانا علياً كان الوصي وكان الإمام فكيف ورثتم ولايته وولده أحياء؟". وكتب المنصور رداً مطولاً على رسالته، جاء فيه: "وأما قولك إنكم بنو رسول الله، فإن الله تعالى يقول في كتابه: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ (الأحزاب 40). ولكنكم بنو ابنته وإنها لقربة قريبة، ولكنها لا تجوز الميراث، ولا ترث الولاية".³⁹

ثم ظهر ذو النفس الزكية في المدينة في أول رجب سنة 145هـ، وأعلن أنه أحق أبناء المهاجرين في تولي الخلافة، وأشار إلى أن جميع الأمصار الإسلامية قد بايعته، وقد حضى ببينة أشرف بني هاشم.⁴⁰

ويروي الأصفهاني في (مقاتل الطالبيين) أن الصادق سمح لابنيه موسى وعبد الله بالانضمام إلى ثورة محمد بن عبد الله في المدينة، وإن محمداً أراد إعفاءهما من المشاركة فيها ولكن جعفر أصرَّ على ذلك كتعبير عن تأييده لحركة ذي النفس الزكية.⁴¹

النظرية الشيعية العامة

لقد كانت قضية الثورة ضد الأمويين تجمع بين مختلف فصائل الحركة الشيعية في أوائل القرن الثاني الهجري، ولم يكن عامة الشيعة يميزون كثيراً بين أئمة أهل البيت، ولذا فقد كانوا ينخرطون في أية حركة يقوم بها أي واحد منهم، وهذا سالم بن أبي

38. الأشعري، المقالات والفرق، ص 21، المسعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 252.

39. الأشعري، المقالات والفرق، ص 67.

40. تاريخ الطبري، ج 6، ص 198، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 5، ص 255.

41. تاريخ الطبري، ج 6، ص 188 - 198 وابن الأثير، ج 5، ص 255 - 257.

حفص، الذي كان أول الدعاة إلى إمامة الصادق بعد وفاة أبيه، ينضم إلى حركة زيد مع مجموعة من أصحابه هم: كثير النوى أبو إسماعيل أو كثير ابن إسماعيل بن نافع النواء، والحكم بن عيينة، وسلمة بن كهيل، وأبي المقدم ثابت الحداد.

وقد كان سليمان بن جرير يقول: ان من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين وكان عالماً زاهداً شجاعاً فهو الإمام. وان علياً هو افضل الناس بعد الرسول وأولاهم بالإمامة، ولكنه سلم إلى الخلفاء الراشدين الثلاثة الأوائل الأمر لهم راضياً، وترك حقه راغباً، فنحن راضون بما رضي، مسلمون بما سلم. وقد اثبت إمامة أبي بكر وعمر، باختيار الأمة حقاً اجتهادياً، وكان يقول: إن الإمامة شورى فيما بين الخلق... وإن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي خطأ لا يلغ درجة الفسق وذلك الخطأ خطأ اجتهادي، غير انه طعن في عثمان للأحداث التي أحدثها، أكفره بذلك، واكفر عائشة والزبير وطلحة لإقدامهم على قتال علي.⁴²

وكان أبو الجارود زياد بن أبي زياد الهمداني الكوفي يوالي الإمام الباقر في البداية ثم انتقل إلى حزب أخيه زيد بن علي، مع مجموعة كبيرة من أصحابه، وبالرغم من انه كان متطرفاً ضد الصحابة الذين يتهمهم بعدم التعرف على الإمام علي لاتتخابه، فإنه كان ينفي وجود نص صريح على الإمام علي بالإمامة، ويقول: انه كان بالوصف دون التسمية. وبناء على ذلك كان الجارودية ينون نظريتهم في الإمامة على أساس التصدي والخروج (الثورة) وليس على أساس النص، ويؤمنون باشتراك ولد الحسن والحسين في الإمامة، ويرفضون تخصيص الحق بالإمامة في أبناء الحسين فقط، وينكرون وجود أية نصوص حول ذلك.⁴³

وقالوا نتيجة لذلك: ان إمامة علي بن أبي طالب ثابتة في الوقت الذي دعا الناس واطهر أمره، ثم كان الحسين بعده إماماً عند خروجه، ثم زيد بن علي.. ثم من دعا إلى طاعة الله من آل محمد فهو إمام.⁴⁴

42. الاصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 277.

43. الأردبيلي الحائري، محمد بن علي، جامع الرواة، ج2، ص 544، والشهرستاني، الملل والنحل، ج 1، ص 160.

44. المفيد، للمسائل الجارودية في تعيين الخلافة والإمامة في ولد الحسين بن علي، ص 2، والمفيد، الثقلان، ص 10.

وقد رفض الجارودية وعامة الزيدية حصر الإمامة في أولاد الحسين، واعتبروا من يقول ذلك خارجاً عن الدين، وقالوا إنها (شورى) في أولادهما جميعاً، وإن الإمامة صارت بعد الحسين باختيار أهل البيت وإجماعهم على رجل منهم ورضاهم به، وخروجه بالسيف.⁴⁵ وقد تطرف الجارودية جداً ضد أئمة الخط الحسيني واتهموا كل من ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخى عليه ستره بالكفر والشرك، وكل من اتبعه في ذلك وكل من قال بإمامته.⁴⁶

ورغم أن الجارودية كانوا أشد الفرق الشيعية تطرفاً في القول بالنص، في بداية القرن الثاني الهجري، إلا أنهم لم يكونوا يقولون بقيام الإمامة بالنص إلى يوم القيامة، بل كانوا يحصرون النص في الإمام علي والحسن والحسين، ويقولون: إن الإمامة بعد ذلك هي شوري في ذرية الإمام علي إلى يوم القيامة، فمن خرج منهم مستحقاً للإمامة فهو الإمام.⁴⁷

ويؤيد هذا قول قسم من الشيعة في ذلك الوقت بانقطاع الإمامة بعد الحسين وإن الأئمة إنما كانوا ثلاثة مسمّين بأسمائهم، استخلفهم رسول الله وأوصى إليهم وجعلهم حججاً على الناس وقواماً بعده واحداً بعد واحد، وعدم الإيمان بإمامة أحد بعدهم.⁴⁸

45. النوبختي، فرق الشيعة، ص 54.

46. النوبختي، فرق الشيعة، ص 48 - 49، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 19.

47. نفس المصادر.

48. النوبختي.

الفصل الثالث

بؤادر الفكر الإمامي

بعد التطور الكيسانى الذى حدث فى صفوف الشيعة فى أواخر القرن الأول الهجرى، والذى كان يقوم على نظرية الوصية من النبى الأكرم للإمام على، وينقلها من بعده إلى الحسن والحسين ثم إلى محمد بن الحنفية، وينقلها بعد ذلك إلى ابنه أبى هاشم عبد الله، ذلك التطور الذى أدى إلى تشعب الحركة الشيعية إلى عدة فرق، حيث أخذ كل فريق يدعى الوصية عن أبى هاشم، مما أدى إلى حدوث صراع داخلى كبير فى صفوف (أهل البيت) الذين انقسموا إلى عباسية وعلوية وطالبية وفاطمية وحسنية وحسينية وزيدية وجعفرية.. بعد هذا التطور، ونتيجة لما آل إليه الشيعة من تشرذم، حدث تطور جديد آخر فى صفوف فريق من الشيعة، فى بدايات القرن الثانى الهجرى، تمثل فى حصر الإمامة فى البيت الحسينى وتعيينه فى واحد منهم هو الأكبر من ولد الإمام السابق وإثبات صفة العصمة والتعيين له من الله.¹

الفكر السياسى الأموى

وربما كان ادعاء العصمة للإمام من أهل البيت رد فعل من بعض الشيعة على قيام الأمويين بتعيين أبنائهم من بعدهم بدعوى الحرص على مصلحة الأمة، كما قال معاوية بن أبى سفيان عند تعيين ابنه يزيد خليفة من بعده "إني أرى هب أن ادع أمة محمد كالضأن لا راعى لها". وادعاء العصمة لأنفسهم، والقول بالصلاحيات المطلقة للخلفاء، ومطالبة المسلمين بالطاعة الشاملة التامة لهم حتى فى معصية الله تعالى.

1. تاريخ الطبرى، ج6، ص 170، وابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج1، ص 151.

ومن المعروف أن الأمويين الذين قاموا بتحويل نظام الشورى الإسلامي إلى نظام وراثي، كانوا يبنون نظريتهم السياسية على عقيدة الجبر والمشيئة الإلهية "ويقولون إن الله اختارهم للخلافة وآتاهم الملك وأنهم يحكمون بقدرته، ويتصرفون بإرادته، وأحاطوا بخلافتهم بماله من القداسة وعظموا أمر الخلافة وفخموا الخليفة وحرموه على النار.. واسبقوا عليهم غير قليل من الصفات والألقاب الدينية.. لأنهم كانوا في نظرهم يمثلون المشيئة الإلهية".²

وقد تجلت هذه العقيدة في قول معاوية بن أبي سفيان عندما دخل الكوفة بعد صلحه مع الإمام الحسن: "إنما قاتلتكم لأنأمر عليكم، فقد أعطاني الله ذلك وأنتم كارهون".³ وقوله لوفد عراقي جاءه إلى الشام: "الأرض لله، وأنا خليفة الله، فما أخذت فلي وما تركته للناس فبالفضل مني.. انه لملك آتانا الله إياه".⁴

وقد قال زياد بن أبيه، والي معاوية على العراق، في خطبته البتراء لأهل البصرة: "أيها الناس انا اصبحنا لكم ساسة وعنكم زادة نسوكم بسلطان الله الذي أعطانا ونذوده عنكم بفيء الله الذي حولنا، فلنا عليكم السمع والطاعة فيما أحببنا ولكم علينا العدل فيما ولينا فاستوجبوا عدلنا وفيئنا بمناصحتكم لنا".⁵

وقال الضحّاك بن قيس الفهري حين خالف أهل العراق دعوة معاوية لعقد العهد لابنه يزيد سنة ست وأربعين: "ما للحسن ولذوي الحسن في سلطان الله الذي استخلف به معاوية في أرضه؟".⁶

وقال يزيد بن معاوية في تأيينه لأبيه: "ان معاوية بن أبي سفيان كان عبدا من عبيد الله أكرمه الله واستخلفه وخوله ومكن له.. وقد قلدنا الله عز وجل ما كان إليه".⁷

2. حسين عطوان، الشورى في العصر الأموي، ص 30.

3. البداية والنهاية، ج 8، ص 131.

4. أنساب الأشراف، ج 4، ص 117.

5. الكامل في التاريخ، ج 3، ص 449.

6. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج 1، ص 169.

7. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج 1، ص 204.

وقال رباح بن زبياع الجذامي لأهل المدينة حين ابطلوا عن بيعة يزيد: "انا لا ندعوكم إلى لحم وجذام وكلب، ولكننا ندعوكم إلى قريش، ومن جعل الله له هذا الأمر واختصه به وهو يزيد بن معاوية".

وقال البلاذري: لما أراد عبد الملك بن مروان الشخوص إلى الشام خطب الناس في الكوفة فعظم عليهم حق السلطان وقال لهم: "هو ظل الله في الأرض" وحثهم على الطاعة والجماعة.⁸

وقد قال الحجاج بن يوسف لأهل العراق: "ان أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان استخلفه الله في بلاده وارتضاه إماماً على عبادته" وكان الحجاج أول من استخدم كلمة (معصوم) في وصف عبد الملك بن مروان، وذلك في رسالة له يقول فيها "لعبد الله عبد الملك أمير المؤمنين وخليفة رب العالمين المؤيد بالولاية، المعصوم من خطئ القول وزلل الفعل، بكفالة الله الواجبة لذوي أمره".⁹

وقال مروان بن محمد في رسالة تهنته إلى الوليد بن يزيد سنة 125هـ: "بارك الله لأمر المؤمنين فيما صار إليه من ولاية عبادته ووراثته بلاده، وكان أمير المؤمنين بمكان من الله حاطه فيه حتى آزره بأكرم مناطق الخلافة فقام بما أراه الله له أهلاً ونحس مستقلاً بما حمل منها، مثبتة ولايته في سابق الزبر بالأجل المسمى وخصه الله بما على خلقه وهو يرى حالاً تم فقلده طوقها ورمى إليه بأزمة الخلافة وعصم الأمور".¹⁰

ويذكر المؤرخون رسالة طويلة للوليد بن يزيد في البيعة تولديه بولاية العهد، ييسط فيها نظرية الأمويين في الخلافة، جاء فيها: "استخلف الله خلفاءه على منهاج نبوته حين قبض نبيه... فتتابع خلفاء الله على ما أورثهم الله من أمر أنبيائه واستخلفهم عليه منه لا يتعرض لهم أحد إلا صرعه الله، ولا يفارق جماعتهم أحد إلا أهلكه الله، ولا يستخف بولايتهم ويتهم قضاء الله فيهم أحد إلا أمكنهم الله منه، وسلطهم عليه وجعله نكالا وموعظة لغيره، وكذلك صنع الله بمن فارق الطاعة

8. البلاذري، أنساب الأشراف، ج 5، ص 354.

9. ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، ج 2، ص 32 والعقد الفريد، ج 5، ص 25.

10. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 7، ص 216.

التي أمر بلزومها والأخذ بها والأثرة لها... فبالخلافة أبقى الله من أبقى في الأرض من عباده واليها صيره... فمن أخذ بحظه منها كان لله وليا ولأمره مطيعا ولرشده مصيبا، وبعاجل الخير وأجله مخصوصا ومن تركها ورغب عنها وحاد الله فيها أضاع نصيبه وعصى ربه وخسر ديناه وآخرته، وكان ممن غلبت عليه الشقوة... والطاعة رأس هذا الأمر وذروته وسنامه وملاكه وزمامه وعصمته وقوامه، بعد كلمة الإخلاص التي ميز الله بها بين العباد، وبترك الطاعة والإضاعة لها والخروج منها والادبار عنها والتبدل بها اهلك الله من ضل وعتا وعنى وغلا وفارق مناهج البر والتقوى... فألزموا طاعة الله فيما عراكم ونالكم وألم بكم من الأمور... وابتغوا القرية إلى الله بما فإنكم قد رأيتم مواقع الله فلاهلها في إعلائه إياهم وافلاجه حاجتهم ودفعه باطل من حادهم وناوأهم وساماهم وأراد إطفاء نور الله الذي معهم"...

ثم تحدث الوليد بن يزيد عن نظام ولاية العهد ووراثه الخلافة، فقال: "أمر هذا العهد من تمام الإسلام وكمال ما استوجب الله على أهله من المنن العظام، ومما جعل الله فيه لمن أجراه على يديه وقضى به على لسانه ووفقه لمن ولاه هذا الأمر عنده افضل الذخر وعند المسلمين أحسن الأثر... فأحمدوا الله ربكم الرؤوف بكم... على الذي دلکم عليه من هذا العهد الذي جعله له سكتنا ومعو لا تطمئنون إليه وتستظلون في افئائه.. ثم إن أمير المؤمنين لم يكن منذ استخلفه الله بشيء من الأمور أشد اهتماماً وعناية منه بهذا العهد لعلمه بمقرئته من أمر المسلمين، وما أراهم الله فيه من الأمور التي يغتبطون فيها ويكرمهم بما يقضي لهم ويختار له ولهم فيه جهده، ويستقضي له ولهم فيه إلهه ووليّه الذي بيده الحكم... فرأى أمير المؤمنين ان يعهد لكم عهدا بعد عهد تكونون فيه على مثل الذي كان عليه من قبلكم في... علم موضع الأمر الذي جعله الله لأهله عصمة ونجاة وصلاحا وحياة... فولى أمير المؤمنين ذلك الحكم بن أمير المؤمنين وعثمان بن أمير المؤمنين من بعده، وهما ممن يرجو أمير المؤمنين ان يكون الله خلقه لذلك وصاغه واكمل فيه أحسن مناقبه من كان يوليه إياه في وفاء الرأي وصحة الدين وجزالة المروءة والمعرفة بصالح الأمور... فبايعوا

للحكم ابن أمير المؤمنين باسم الله وبركته ولأخيه من بعده على السمع والطاعة... فهو الأمر الذي استبطأتموه واستسرعتم إليه وحمدتم الله على إمضائه إياه وقضائه لكم... نسأل الله الذي لا اله إلا هو... أن يبارك لأمر المؤمنين ولكم في الذي قضى به لي لسانه من ذلك وقدر منه، وإن يجعل عاقبته عافية وسرورا وغبطة فإن ذلك بيده ولا يملكه إلا هو".¹¹

وكان مبنى الأمويين في مطالبة المسلمين بطاعة خلفائهم طاعة مطلقة هو قول الله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء 59)، وتفسير الطاعة تفسيرا مطلقاً في المعروف والمنكر.

رد الفعل الشيعي

وهو ما أحدث ردة فعل عند الشيعة الذين كانوا يشكلون المعارضة الرئيسية للأمويين، فقالوا، أولاً، بأولوية أهل البيت في الحكم والخلافة، ثم قال بعضهم بتعيين الله للأئمة، وقال بعض آخر بعصمتهم. وقد التقت هذه المفاهيم التي كانت تتبلور في مطلع القرن الثاني الهجري مع حالة التمزق الذي كان يعصف بالحركة الشيعية والصراع الداخلي على القيادة بين أجنحة أهل البيت المختلفة، فأدى كل ذلك إلى نشوء نظرية (الإمامة الإلهية) لأهل البيت، القائمة على العصمة والنص والتعيين عند فريق منهم.

وكان على رأس القائلين بهذه النظرية:

1. المتكلم المعروف أبو جعفر الأحول محمد بن علي النعمان، الملقب بمؤمن الطاق، الذي ألف عدة كتب في هذا الموضوع، هي كتاب الإمامة وكتاب المعرفة وكتاب الرد على المعتزلة في إمامة المفضل.
2. علي بن إسماعيل بن شعيب بن ميثم التمار أبو الحسن الميثمي، الذي قال عنه الطوسي في (الفهرست): إنه أول من تكلم على مذهب الإمامية وصنف كتاباً في الإمامة وله الاستحقاق والكمال في نفس الموضوع.

11. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 7، ص 221.

3. هشام بن سالم الجواليقي.
 4. قيس الماصر.
 5. حمران بن أعين.
 6. أبو بصير ليث بن البختری المرادي الاسدي.
 7. هشام بن الحكم الكندي، (توفي سنة 197هـ) الذي كتب عدة كتب: هي الإمامة، والرد على هشام بن سالم الجواليقي، والرد على شيطان الطاق، وكتاب التدبير في الإمامة، وإمامة المفضل، والوصية والرد على منكريها، وكتاب اختلاف الناس في الإمامة، والمجالس في الإمامة. وقد قال عنه الشيخ الطوسي في (الفهرست): انه كان ممن فتن الكلام في الإمامة، وهذب المذهب بالنظر، وكان حاذقاً بصناعة الكلام. وقال عنه العلامة الحلي في (الخلاصة): انه أول شخص فتن الحديث في الإمامة والنص والوصية وهذب المذهب بالنظر.
 8. محمد بن الخليل، المعروف بالسكاك، صاحب هشام بن الحكم وكان متكلماً، وخالف هشام في أشياء إلا في اصل الإمامة، له كتب منها كتاب المعرفة، وكتاب الاستطاعة، وكتاب الإمامة، وكتاب: الرد على من أبي وجوب الإمامة بالنص.¹²
- وقد قال هؤلاء المتكلمون: "إن الإمامة مفروضة من الله، وهي في أهل البيت، وإنما متوارثة في ذرية الحسين بصورة عمودية إلى يوم القيامة، وإنما تثبت بالنص أو الوصية أو المعاجز الغيبية". وقد فوجئ زيد بن علي بهذه النظرية عندما ذهب إلى الكوفة ليعد للثورة ضد الحاكم الأموي هشام بن الحكم سنة 122هـ وذلك عندما استدعى مؤمن الطاق لكي يلتحق بحركته الثورية، ولكنه رفض ذلك لأن زياداً "ليس بإمام معين من قبل الله".
- يقول مؤمن الطاق: "ان زيد بن علي بعث إليّ، وهو مستخف، فأتيته فقال

12. الحلي، الخلاصة، ص 93 و178، والمفيد، الارشاد، ص 280، والصدوق، علل الشرائع، ص 203، وراجع أيضاً كتب الرجال للكشي والنحاشي والفهرست للطوسي.

لي: يا أبا جعفر ما تقول إن طرقت طارق منا: أخرج معه؟ ، قال فقلت له: إن كان أباك أو أخاك خرجت معه. قال فقال لي: فأنا أريد أن اخرج أجاهد هؤلاء القوم فاعرج معي، قال قلت: لا.. ما افعل جعلت فداك. قال فقال لي: أترغب بنفسك عني؟ قال قلت له: إنما هي نفس واحدة، فإن كان لله في الأرض حجة فالمتخلف عنك ناجٍ والخارج معك هالك، وإن لا تكن لله حجة فالمتخلف عنك والخارج معك سواء. قال فقال لي: يا أبا جعفر كنت اجلس مع أبي على الخوان فيلقمني البضعة السمينة ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد شفقة علي ولم يشفق علي من حر النار إذ أخبرك بالدين ولم يخبرني به؟ فقلت له: جعلت فداك.. من شفقتني عليك من حر النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني أنا فإن قبلت نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن ادخل النار، كما كتم يعقوب الرؤيا عن بنيه".¹³

ويروي الكشي في: رجاله، رواية مشاهة ولكنه يقول: إن المناظرة جرت في حضور الإمام الصادق، وإن زيد بن علي قد ابتدر مؤمن الطاق بالسؤال: يا محمد بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماماً مفترض الطاعة؟ فأجابه بذلك الجواب، وقال له: كره أن يخبرك أبوك فتكفر، ولا يكون فيك الشفاعة.

ولعل أول وأقوى الحوارات والمناظرات الكلامية التي نشبت حول ضرورة عصمة الإمام هي التي قام بأجرائها هشام بن الحكم، والتي ينقلها لنا الصدوق والمفيد، وهي كما يلي:

يقول المفيد في (الإرشاد): إن هشام بن الحكم أجرى مناظرة مع رجل شامي في حضرة الإمام الصادق على حرف جبل في طرف الحرم، وإن الرجل الشامي قال لهشام: يا غلام سلمي في إمامة هذا يعني أبا عبد الله، فغضب هشام حتى ارتعد ثم قال له:

- أخبرني.. أربك انظر لخلقه أم هم لأنفسهم؟.. فقال الشامي:

- بل ربي انظر لخلقه، قال:

13. الكليني، الكافي، ج 1، ص 174، والطبرسي، الاحتجاج، ج 2، ص 141.

- ففعل لهم في دينهم ماذا؟.. قال:
- كلفهم وأقام لهم حجة ودليلا على ما كلفهم، أزاح في ذلك عليهم، فقال له هشام:
- فما هذا الدليل الذي نصبه لهم؟ قال الشامي:
- هو رسول الله، قال له هشام:
- فبعد رسول الله من؟.. قال:
- الكتاب والسنة، قال له هشام:
- فهل ينفعنا اليوم الكتاب والسنة فيما اختلفنا فيه حتى يرفع عنا الاختلاف ويمكننا من الاتفاق؟.. قال الشامي:
- نعم، قال له هشام:
- فلم اختلفنا نحن وأنت وجئتنا من الشام نخالفنا وتزعم أن الرأي طريق الدين، وأنت تقر بأن الرأي لا يجمع على القول الواحد المختلفين؟. فسكت الشامي كالمفكر، فقال له أبو عبد الله: مالك لا تتكلم؟.. قال:
- إن قلت أنا ما اختلفنا كابر، وإن قلت إن الكتاب والسنة يرفعان عنا الاختلاف أبطلت لأهما يمتلان الوجوه، ولكن لي عليه مثل ذلك، فقال له أبو عبد الله:
- سله تجده مليئا، فقال الشامي لهشام:
- من انظر للخلق رهم أم أنفسهم؟.. فقال هشام:
- رهم انظر لهم، فقال الشامي:
- فهل أقام لهم من يجمع كلمتهم ويرفع اختلافهم ويبين لهم حقهم من باطلهم؟.. قال:
- نعم، قال الشامي:
- من هو؟.. قال هشام:
- أما في ابتداء الشريعة فرسول الله، وأما بعد النبي فغيره، قال الشامي:
- ومن هو غير النبي القائم مقامه في حجته؟.. قال هشام:

- في وقتنا هذا؟ أم قبله؟.. قال:
- بل في وقتنا هذا، قال:
- هذا الجالس، يعني أبا عبد الله، الذي تشد إليه الرحال، ونخبرنا بأخبار السماء وراثته عن أب عن جد. قال الشامي:
- وكيف لي بعلم ذلك؟.. قال هشام:
- سله عما بدا لك، قال الشامي:
- قطعت عذري، فعلي السؤال، فقال له أبو عبد الله:
- أنا أكفيك المسألة يا شامي: أخبرك عن مسيرك وعن سفرك.. خرجت يوم كذا.. وكان طريقك كذا.. ومررت على كذا.. ومررت بك كذا.. فأقبل الشامي كلما وصف له شيئا من أمره يقول صدقت والله.
- وهناك رواية أخرى يذكرها الصدوق حول مناظرة طويلة جرت في وقت متأخر بين هشام وضرار، وعبد الله بن يزيد الاباضي، في مجلس الوزير العباسي يحيى بن خالد البرمكي.

قال ضرار لهشام: كيف تعقد الإمامة؟

فقال هشام: كما عقد الله النبوة.

قال ضرار: فإذا هو نبي؟

قال لا، لأن النبوة يعقدها أهل السماء، والإمامة يعقدها أهل الأرض، فعقد النبوة بالملاحكة، وعقد الإمامة بالنبي، والعقدان جميعا بإذن الله. فقال ضرار: ما الدليل على ذلك؟..

فقال هشام: الاضطراب في هذا.. إذ لا يخلو الكلام في هذا من أحد ثلاثة وجوه: إما أن يكون الله رفع التكليف عن الخلق بعد الرسول فلم يكلفهم ولم يأمرهم ولم ينههم وصاروا بمنزلة السباع والبهائم التي لا تكليف عليها. أو إن الناس قد استحالوا بعد الرسول في مثل حد الرسول في العلم، حتى لا يحتاج أحد إلى أحد فيكونوا كلهم قد استغنوا وأصابوا الحق الذي لا اختلاف فيه. يبقى الوجه الثالث.. وهو أنهم يحتاجون إلى غيرهم، لأنه لا بد من علم يقيمه الرسول لهم لا يسهو ولا

يغلط ولا يحيف معصوم من الذنوب مراً من الخطايا يحتاج إليه ولا يحتاج إلى أحد.
قال: فما الدليل عليه؟.

قال هشام: ثمان دلالات، أربع في نعت نسبه وأربع في نعت نفسه، فأما الأربع التي في نعت نسبه، فإنه يكون معروف الجنس معروف القبيلة معروف البيت، وإن يكون من صاحب الملة والدعوة إليه إشارة. فلم يُرَ جنس من هذا الخلق أشهر من جنس العرب الذين منهم صاحب الملة والدعوة... ولو جاز أن تكون الحجة من الله على هذا الخلق في غير هذا الجنس لأتت على الطالب المرتاد دهر من عصره لا يجده، ولجاز أن يطلب في أجناس من هذا الخلق من العجم وغيرهم، ولكان من حيث أراد الله عز وجل أن يكون صلاح يكون فساد، ولا يجوز هذا في حكمة الله جل جلاله وعدله: أن يفرض على الناس فريضة لا توجد، فلما لم يجر ذلك لم يجر أن يكون إلا في هذا الجنس لاتصاله بصاحب الملة والدعوة، فلم يجر أن يكون من هذا الجنس إلا في هذه القبيلة لقرب نسبها من صاحب الملة وهي قريش، ولما لم يجر أن يكون من هذا الجنس إلا في هذه القبيلة لم يجر أن يكون من هذه القبيلة إلا في هذا البيت لقرب نسبه من صاحب الملة والدعوة، ولما كثر أهل هذا البيت وتشاجروا في الإمامة لعلوها وشرفها ادعاها كل واحد منهم، فلم يجر إلا أن يكون من صاحب الملة والدعوة إشارة إليه بعينه واسمه ونسبه كيلا يطمع فيها غيره..

وأما الأربع التي في نعت نفسه: فأن يكون اعلم الناس كلهم بفرائض الله وسننه وأحكامه حتى لا يخفى عليه منها دقيق ولا جليل، وإن يكون معصوماً من الذنوب كلها، وإن يكون أشجع الناس، وإن يكون أسخي الناس.

فقال عبد الله بن يزيد الاباضي: من أين قلت: انه اعلم الناس؟

قال هشام: لأنه إن لم يكن علماً بجميع حدود الله وأحكامه وشرائعه وسننه لم يؤمن عليه أن يقلب الحدود، فمن وجب عليه القطع حده، ومن وجب عليه الحد قطعه، فلا يقيم لله عز وجل حدا على ما أمر به فيكون من حيث أراد الله صلاحاً يقع فساداً.

قال: فمن أين قلت: انه معصوم من الذنوب؟

قال: لأنه إن لم يكن معصوماً من الذنوب دخل في الخطأ فلا يؤمن أن يكتم على نفسه ويكتم على حميمه وقريبه ولا يحتج الله بمثل هذا على خلقه.

قال: فمن أين قلت: انه أشجع الناس؟

قال: لأنه فئة للمسلمين الذين يرجعون إليه في الحروب، وقال الله عز وجل: (ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله) الأنفال 16، فإن لم يكن شجاعاً فيؤء بغضب الله، ولا يجوز أن يكون من يسوء بغضب من الله عز وجل حجة على خلقه.

قال: فمن أين قلت: انه اسخي الناس؟

قال: لأنه خازن المسلمين فإن لم يكن سخياً تآقت نفسه إلى أموالهم فأخذها فكان خائناً ولا يجوز أن يحتج الله على خلقه بخائن.¹⁴

وينقل الشيخ الصدوق كلمة لهشام بن الحكم عن فلسفة العصمة، عن محمد بن أبي عمير قال: ما سمعت ولا استفدت من هشام بن الحكم في طول صحبتي إياه شيئاً أحسن من هذا الكلام في صفة عصمة الإمام، فإني سألته يوماً عن الإمام: أهو معصوم؟.. قال: نعم، قلت له: فما صفة العصمة فيه، وبأي شيء تعرف؟.. قال: إن جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها: الحرص، والحسد، والغضب، والشهوة، فهذه منفية عنه لا يجوز أن يكون حريصاً على هذه الدنيا، وهي تحت خائمه لأنه خازن المسلمين فعلى ماذا يحرص؟ ولا يجوز أن يكون حسوداً، لأن الإنسان إنما يحسد من هو فوقه وليس فوقه أحد فكيف يحسد من هو دونه؟.. ولا يجوز أن يغضب لشيء من أمور الدنيا إلا أن يكون غضبه لله عز وجل، فإن الله قد فرض عليه إقامة الحدود، وإن لا تأخذه في الله لومة لائم، ولا رافة في دينه حتى يقيم حدود الله عز وجل ولا يجوز أن يتبع الشهوات ويؤثر الدنيا على الآخرة لأن الله عز وجل حبب إليه الآخرة كما حبب إليه الدنيا فهل رأيت أحداً ترك وجهها حسناً لوجه قبيح؟ وطعاماً طيباً لطعام مر؟ وثوباً لنا لثوب خشن؟ ونعمة باقية لدنيا زائلة فانية؟¹⁵

14. الصدوق، أكمال الدين، ص 362 - 368، والمجلسي، بحار الأنوار، ج 11، ص 291.

15. الصدوق، الأمالي، ص 632 - 633 وعلل الشرائع، ص 204.

الإمامة الإلهية

وتقول النظرية الإمامية: إن الإمامة أمر الهي، وإن تعيين الإمام الجديد يتم بتدخل من الله، ولا دخل لإرادة الإمام السابق بذلك. يقول عمرو بن الأشعث انه سمع الإمام الصادق يقول: "لعلكم ترون إن هذا الأمر إلى رجل منا يضعه حيث يشاء، لا والله، انه لعهد من رسول الله مسمى رجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه".¹⁶

ويقول إسماعيل بن عمار: انه سأل أبا الحسن الكاظم عن الإمامة: هل هي فرض من الله على الإمام أن يوصي ويعهد قبل أن يخرج من الدنيا؟ فقال: نعم، فقال فريضة من الله؟ قال: نعم.¹⁷

ويقول يحيى بن مالك: انه سأل الإمام الرضا، عن قول الله عز وجل: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)؟ فقال: "الإمام يؤدي إلى الإمام". ثم قال: "يا يحيى، انه والله ليس منه، إنما هو أمر من الله".¹⁸

هذه هي أهم الفقرات الكلامية الواصلة إلينا من الجيل الإمامي الأول الذي فتح الكلام في الإمامة والعصمة والنص والوصية، كما يقول علماء الرجال الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، كالكشي والنجاشي والصدوق والمفيد والطوسي والحلي، وقد طورها فيما بعد متكلمون آخرون كـ:

1. الفضل بن شاذان بن الخليل الأزدي النيسابوري، الذي توفي في أواسط القرن الثالث الهجري، وألف عدة كتب هي: (مسائل في الإمامة، وكتاب الإمامة الكبير، والخصال في الإمامة، وفضل أمير المؤمنين، وكتاب القائم).

2. والراوندي، صاحب كتاب الإمامة.

3. و ثبيت بن محمد أبو محمد العسكري، صاحب أبي عيسى الوراق، وهو كما يعرفه الحلي: متكلم حاذق، وإن الكتاب الذي يعزى إلى أبي عيسى الوراق له.

4. والفضل بن عبد الرحمن.

16. الصدوق، علي بن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 165.

17. المصدر نفسه.

18. المصدر، ص 166.

5. وأبو سهل إسماعيل بن علي النوبختي، توفي سنة 290 للهجرة.
6. وأبو جعفر عبد الرحمن بن قبة، توفي في أواسط القرن الرابع، صاحب كتاب الإنصاف والانتصاف في الإمامة.
7. الشيخ المفيد محمد بن النعمان، الذي يسمى: شيخ الطائفة الاثني عشرية. توفي سنة 433هـ
8. والشريف المرتضى توفي سنة 441 للهجرة، صاحب كتاب الشافي في الإمامة وغيرها من الكتب.
9. الشيخ الطوسي، توفي سنة 461

وكما يلاحظ، فإن الإمامية ينسبون نظريتهم إلى أئمة أهل البيت عليهم السلام، وبالذات إلى الإمامين محمد الباقر وجعفر الصادق، ولكنهم يقولون إن الأئمة كانوا يسرون لهم بذلك، خلافا لما كانوا يعلنون، أو ينفون، تقية.

فلسفة العصمة

وكانت فلسفة "العصمة" تقوم على مفهوم الإطلاق في الطاعة لأولي الأمر، وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، وذلك مثل الرد على الإمام، ورفض طاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المفهوم الذي كان الحكام الأمويون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم طاعة مطلقة في الخير والشر، على أساسه. وهو ما أوقع فلاسفة الإمامية والمتكلمين في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولى الأمر في الآية الكريمة: (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) النساء 59، وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات.

ومن هنا قال أولئك المتكلمون الإمامية بضرورة أن يكون الإمام (مطلق الإمام) "معصوماً من الله" حتى لا يأمر بمعصية ولا يقع المسلمون في حرج التناقض بين طاعته في ذلك وعصيان الله، أو معصيته وعصيان الله الذي يأمر بطاعته.

يقول الشيخ الطوسي: "مما يدل على أن الإمام يجب أن يكون معصوماً: ما قد ثبت من كونه مقتدى به، ألا ترى انه إنما سمي إماماً لذلك؟. لأن الإمام هو المقتدى

به، ومن ذلك قيل إمام الصلاة لأنه يقتدى به... وأيضاً فقد اجمع المسلمون على أن الإمام مقتدى به في جميع الشريعة، وإن اختلفوا في كفيته، فإذا ثبت أنه مقتدى به في جميع الشريعة وجب أن يكون معصوماً.. لأنه لو كان غير معصوم لم نأمن في بعض أفعاله مما يدعوننا إليه من قتل النفوس واخذ الأموال وما جرى مجراها أن يكون قبيحاً، ويجب علينا موافقته من حيث الاقتداء به، ولا يجوز من الحكيم أن يوجب علينا الاقتداء بما هو قبيح، وإذا لم يجوز ذلك عليه تعالى، دل على أن من أوجب علينا الاقتداء به مأمون منه فعل القبيح، ولا يكون كذلك إلا المعصوم".¹⁹

ويرفض الشيخ الطوسي مفهوم النسبية في الطاعة، ويقول: "فان قيل: فلم أنكرتم أن يكون الاقتداء بالإمام إنمّا يجب فيما نعلمه حسناً، فأما ما نعلمه قبيحاً أو نشك في حاله فلا يجب الاقتداء فيه؟. قيل له: هذا يسقط معنى الاقتداء جملة ويزيله عن وجهه... وللزم أيضاً: أن يكون الإمام نفسه مقتدياً برعيته من هذا الوجه، وفساد ما أدى إلى ما ذكرناه ظاهر".²⁰

ويقول الشيخ المفيد: "إن الدليل على أن الإمام يجب أن يكون معصوماً هو أنه لو جاز عليه فعل الخطيئة، فإن وجب الإنكار عليه سقط محله من القلوب فلا يتبع، والغرض من نصبه اتباعه فينتقض الغرض، وإن لم يجب الإنكار عليه سقط وجوب النهي عن المنكر وهو باطل. وأنه حافظ للشرع فلو لم يكن معصوماً لم تؤمن منه الزيادة والنقصان".²¹

ويقول العلامة الحلي: "قد ذهب الإمامية إلى أن الأئمة كالأنبياء في وجوب عصمتهم عن جميع القبائح والفواحش من الصغر إلى الموت عمداً وسهواً، لأنهم حفظوا الشرع والقوامون به، حالهم في ذلك كحال النبي، ولأن الحاجة إلى الإمام إنما هي للانتصاف من المظلوم عن الظالم ورفع الفساد وحسم مادة الفتن، وإن الإمام لطيف بمنع القاهر من التعدي ويحمل الناس على فعل الطاعات واجتناب المحرمات ويقيم الحدود والفرائض ويؤاخذ الفساق ويعزر من يستحق التعزير، فلو

19. الطوسي، تلخيص الشافي، ج 1، ص 192.

20. المصدر.

21. المفيد، النكت الاعتقادية، 48.

جازت عليه المعصية وصدرت عنه انتفت هذه الفوائد وافتقر إلى إمام آخر وتسلسل".²²

ضرورة وجود العالم الرباني المفسر للقرآن

وبالإضافة إلى قضية الطاعة وضرورة أن يكون الوالي أو صاحب الأمر معصوماً، نظر بعض المتكلمين إلى فلسفة العصمة من زاوية أخرى، وهي ضرورة الحاجة إلى مفسر للقرآن الكريم، تحت دعوى عدم استطاعة المسلمين التعامل مع القرآن والاستفادة منه مباشرة. وقد روى الكليني في (الكافي) أقدم حديث عن هذه الفلسفة، عن منصور بن حازم الذي يقول: "قلت للناس: تعلمون أن رسول الله كان هو الحجة من الله على خلقه؟ قالوا: بلى، قلت: فحين مضى رسول الله من كان الحجة على خلقه؟ فقالوا: القرآن، فنظرت في القرآن فإذا هو يخاصم به المرجئ والقدرى والزنديق الذي لا يؤمن به حتى يغلب الرجال بخصومته، فعرفت أن القرآن لا يكون حجة إلا بقيم، فما قال فيه من شيء كان حقاً، فقلت لهم: من قيم القرآن؟ فقالوا: ابن مسعود قد كان يعلم، وعمر يعلم، وحذيفة يعلم، قلت: كله؟ قالوا: لا، فلم أجد أحداً يقال انه يعرف ذلك كله إلا علياً، فاشهد أن علياً كان قيم القرآن".²³

ثم جاء بقية الفلاسفة والمتكلمين فأضافوا على ذلك ووسعوا الحديث في هذا الإطار. وقال السيد المرتضى: "لا بد من أن يكون الإمام علماً بجميع الأحكام حتى لا يشذ عليه شيء منها، وإلا لزم ذلك أن يكون قد كلف القيام بما لا سبيل له إليه، ويحل ذلك محل تكليف مالا يطاق.. أما الذي يدل على وجوب كون الإمام علماً بجميع الأحكام، فهو انه قد ثبت: أن الإمام إمام في سائر الدين ومتول للحكم في جميعه جليله ودقيقه ظاهره وغامضه، وليس يجوز ان لا يكون علماً بجميع الدين والأحكام".²⁴

وقال الشيخ الطوسي: "قد ثبت انه ليس كل ما تمس الحاجة إليه من الشريعة عليه حجة قاطعة من تواتر أو إجماع أو ما جرى مجراهما، بل الأدلة في كثير من

22. الحلي، نهج الحق وكشف الصدق، ص 164، والحلي، منهاج الكرامة في إثبات الإمامة، ص 51، من الطبعة الحجرية، ومحمد صادق الصدر، الشيعة الإمامية، ص 126.

23. الكليني، الكافي، ص 169.

24. المرتضى، الشافي، ج 1، ص 14 - 15.

ذلك كالتكافؤ.. وإذا ثبت ذلك وكنا مكلفين بعلم الشريعة والعمل بها وجب أن يكون لنا مفزع نصل من جهته إلى ما اختلف أقوال الأمة فيه، وهو الإمام الذي نقوله". وأضاف: "انه قد ثبت أن الإمام إمام في سائر الدين ومتولي الحكم في جميعه: جليله ودقيقه وظاهره وغامضه، وليس يجوز أن لا يكون عالماً بجميع الأحكام، وهذه صفته، لأن المتقرر عند العقلاء قبح استكفاء الأمر وتوليته من لا يعلمه، وإن كان لمن ولوه واستكفوه سبيل إلى علمه بما ولي ومضطرباً به، ولا معتبر بإمكان تعلمه وكونه مخلى بينه وبين طريق العلم، لأن ذلك وإن كان حاصلًا فلا تخرج ولايته من أن تكون قبيحة إذا كان فاقداً للعلم بما فوض إليه".²⁵

واشترط الشيخ الطوسي العلم المسبق عند الإمام بكل شيء، ورفض إمكانية لجوء الإمام إلى طريق الاجتهاد في المستقبل وعند الحاجة، فقال: "فان قيل: لم لا يجوز ان يكون الإمام غير عالم بجميع ما إليه الحكم فيه، غير انه متى احتاج إلى الحكم رجع إلى الاجتهاد، أو إلى أخبار الآحاد، أو إلى استفتاء العلماء، كما يرجع العامي اليهم، أو فرضه التوقف فيما لا يعلمه إلى ان يتبين بعد ذلك بأحد طرق العلم؟.. وكل ذلك يجوز ورود التعبد به. قيل له: هذا كلام من يظن انا إنما قبّحنا ولاية الإمام وهو لا يعلم جميع الأحكام، من حيث لم يكن له طريق إلى العلم، وقد بينا ان وجود الطريق في هذا الموضع كعدمه، إذا كان العلم بما اسند إلى المولى مفقوداً، وانه لا بد من قبح هذه الولاية مع فقد العلم، ولا حاجة بنا إلى الكلام إلى ما عدّوه من وجوه طرق العلم التي يجوز ان يرجع الإمام إليها، لأنه لو ثبت في جميعها انه طريق إلى العلم وموصل إلى المعرفة بالحكم لم يخل بما اعتمدناه، فكيف وأكثر ما أورده السائل لا يوصل عندنا إلى العلم؟. أما القياس وأخبار الآحاد والاجتهاد فقد بينا فيما تقدم: انه لا يجوز التعبد به. واما رجوع العامي إلى العالم فعندنا انه لا يجوز ان يقلد غيره، بل يلزمه طلب العلم من الجهة التي تؤدي إلى العلم، ولو اجزنا ذلك لم يشبه أمره أمر الإمام، لأنه إنما جاز ذلك من حيث لم يكن حاكماً فيه، بل لزمه تقليد العالم والعمل به. ونحن إنما قبّحنا تقلد من ليس بعالم من حيث كان حاكماً في جميع الأشياء فلن نجوز أن يكون غير عالم ببعضها،

25. الطوسي، تلخيص الشافي، ج1، ص 108.

وكذلك لا نجوز - أيضاً - أن نجعل للحكام أن ترجع إلى العلماء ثم تحكم به، كما يجوز مخالفونا، للعلة التي قدمناها سواء".²⁶

الفاضل والمفضول

وإلى جانب العصمة والعلم الرباني الذي رأى الفكر الإمامي ضرورة توافرها في الإمام الذي يجب على المسلمين اتباعه، فقد رأى أيضاً ضرورة توفر شروط أخرى في الإمام، وهي وجوب أن يكون أفضل المسلمين، وعدم جواز إمامة المفضول، وإن يكون أشجع الناس واسخاهم. يقول الشيخ الطوسي: "إن الإمام لا بد أن يكون أفضل من كل واحد من رعيته، بمعنى أنه يجب أن يكون أفضل منهم، بمعنى أنه أكثر ثواباً عند الله تعالى، وأنه يجب أن يكون أفضل منهم في الظاهر في جميع ما هو إمام فيه".²⁷

ويقول: "إن الإمام يجب أن يكون أشجع من رعيته وما يتبع ذلك من صفاته. يدل على ذلك أنه قد ثبت أنه رئيس عليهم فيما يتعلق بجهاد الأعداء.. وذلك متعلق بالشجاعة، فيجب أن يكون أقواهم حالاً في ذلك، لأن من شأن الرئيس أن يكون أفضل من رعيته فيما كان رئيساً فيه، لما قدمناه من قبح تقديم المفضول على الفاضل فيما كان أفضل منه. وأما كونه ممن لا يد فوق يده ولا رئيس عليه، فالمرجع فيه إلى عرف الشرع، لأن اسم "الإمام" فيه لا يطلق إلا على رئيس لا رئاسة عليه.. وأما كونه أعقلهم فالمرجع فيه إلى جودة الرأي وقوة العلم بالسياسة والتدبير".²⁸

ويقول السيد المرتضى: "الذي يدل على أن الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته في الثواب والعلوم وسائر ضروب الفضل المتعلقة بالدين، الداخلة تحت ما كان رئيساً فيه، ما نعلمه وكل العقلاء من قبح جعل المفضول في شيء بعينه إماماً ورئيساً للفاضل فيه.. وإذا ثبت أن الإمام لنا في جميع الدين وعلومه وأحكامه، وجب أن يكون أفضل منا في جميع ذلك".²⁹

26. المصدر، ج 1، ص 236.

27. المصدر، ج 1، ص 199 - 211.

28. المصدر، ج 1، ص 264.

29. المرتضى، الشافي، ج 2، ص 42.

من العصمة.. إلى النص

وبعد تقرير ضرورة اتصاف الإمام، مطلق الإمام، بالعصمة والأفضلية في العلم والشجاعة والسخاء، وعدم جواز إمامة غير المعصوم أو الجاهل أو المفضول، وهو ما لا يوجد طريق للتعرف عليه سوى إرشاد الله تعالى إليه، يقوم الفكر الإمامي بإسقاط الشورى طريقاً لاختيار الإمام، ويحل محلها النص أو الوصية أو المعاجز الغيبية التي تميز الإمام المختار من قبل الله تعالى عن غيره من البشر.

يقول الشيخ المفيد: "إن الإمام يجب أن يكون عالماً بجميع ما يحتاج إليه الأمة في الأحكام، وإن يكون أفضل من كافة رعيته في الدين عند الله. وإذا ثبتت هذه الأصول وجب إبانة الإمام من رعيته بالنص على عينه والعلم المعجز الخارق للعادات، إذ لا طريق إلى المعرفة بمن تجتمع له هذه الصفات إلا بنص الصادق عن الله تعالى أو المعجزة".³⁰

ويقول السيد المرتضى: "إذا ثبت وجوب كون الإمام عالماً بكل الأحكام استحال اختياره ووجوب النص عليه، لأن من يقوم باختياره من الأمة لا يعلم جميع الأحكام فكيف يصح أن يختار من هذه صفته؟ ويقول: وإذا ثبت أن الإمام لنا في جميع الدين وعلومه وأحكامه، وجب أن يكون أفضل منا في جميع ذلك، وفي ثبوت كونه أفضل وأكثر ثواباً وجوب النص عليه، لأن ذلك مما لا طريق إلى معرفته بالاختيار".³¹

ويضيف: "اعلم أن كلامنا في وجوب النص، وأنه لا بد منه ولا يقوم غيره في الإمامة مقامه، تقدم، وذلك كافٍ في فساد الاختيار، لأن كل شيء أوجب النص بعينه فهو مبطل للاختيار، فلا معنى لتكلف كلام مستقل في إفساد الاختيار. واعلم أن الذي نعتمده في إفساد اختيار الإمام هو بيان صفاته التي لا دليل للمختارين عليها ولا يمكن إصابتها بالنظر والاجتهاد، ويختص علام الغيوب تعالى بها كالعصمة والفضل في الثواب والعلم على جميع الأمة، لأنه لا شبهة في أن هذه الصفات لا تستدرك بالاختيار ولا يوقف عليها إلا بالنص... وبيننا أيضاً أنه لا يمكن أن يقال بصحة الاختيار مع اعتبار هذه الصفات.. وقلنا: إن ذلك تكليف قبيح من حيث كان مكلفاً لما لا دلالة عليه ولا إمارة تميز الواجب من غيره".³²

30 المفيد، الثقلان، ص 179.

31 المرتضى، الشافي، ج 2، ص 17 و 42.

32 المرتضى، الشافي، ج 4، ص 6.

أركان نظرية الإمامة

ينتقل الفكر الإمامي من القول "بضرورة العصمة في الإمام، مطلق الإمام، إلى ضرورة النص عليه من الله كطريق وحيد لمعرفة، فيبطل قانون الشورى والانتخاب، ثم يحصر الإمامة في الأئمة المعصومين من أهل البيت، بدءاً من الإمام علي بن أبي طالب والحسن والحسين ثم الأئمة من ذرية الحسين، الذين نصّهم الله تعالى قادة لحلقه إلى يوم القيامة". ويستدل الفكر الإمامي على "عصمة" أهل البيت بالآية الكرعة التي تقول: (إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) الأحزاب 33، وذلك بتفسير معنى "يريد" بالإرادة التكوينية لا التشريعية المؤكدة، حيث يستحيل أن تتخلف إرادة الله بإذهاب الرجس عنهم، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (يس 82). وإخراج نساء النبي من صفوف أهل البيت، وحصرها في الإمام علي وفاطمة وأبنائهما.¹

وقد نقل لنا المؤرخ والمتكلم الإمامي سعد بن عبد الله الأشعري القمي، صورة دقيقة عن هذا الفكر في كتابه: (المقالات والفرق)، حيث يقول:

"إن علي بن أبي طالب إمام ومفروض الطاعة من الله ورسوله، بعد رسول الله (ص) بوجوب. على الناس القبول منه، والأخذ منه، لا يجوز لهم غيره، من أطاعه أطاع الله ومن عصاه عصى الله، لما أقامه رسول الله علماً لهم وأوجب إمامته وموالاته وجعله أولى بهم منهم بأنفسهم، والذي وضع عنده من العلم ما يحتاج إليه الناس، من الدين والحلال والحرام وجميع منافع دينهم ودنياهم ومضارها وجميع

1. القرشي، باقر شريف، حياة الإمام موسى بن جعفر، ج 1، ص 111، والصدر، الشيعة الإمامية، ص 126.

العلوم كلها جليلها ودقيقها، واستودعه ذلك كله، واستحفظه إياه. وانه استحق الإمامة ومقام النبي لعصمته وطهارة مولده وسبقه وعلمه وشجاعته وجهاده وسخائه وزهده وعدالته في رعيته. وان النبي (ص) نصّ عليه وأشار إليه باسمه ونسبه وعينه، قلد الأمة إمامته، وأقامه ونصبه لهم علما، وعقد له عليهم إمرة المؤمنين، وجعله وصيه وخليفته ووزيره في مواطن كثيرة، وأعلمهم أن منزله منه منزلة هارون من موسى إلا انه لا نبي بعده، وإذ جعله نظير نفسه في حياته وانه أولى بهم بعده كما كان هو (ص) أولى بهم منهم بأنفسهم إذ جعله في المباهلة كنفسه بقول الله (وأنفسنا وأنفسكم) آل عمران 61، ولقول رسول الله لبني وليعة: "لتنتهن يا بني وليعة أو لأبعث إليكم رجلاً كنفسي". فمقام النبي لا يصلح من بعده إلا لمن هو كنفسه، والإمامة من أجل الأمور بعد الرسالة، إذ هي فرض من أجل فرائض الله، فإذا لا يقوم الفرائض ولا يقبل إلا بإمام عدل. وانه لا بد مع ذلك من أن تكون تلك الإمامة دائمة جارية في عقبه إلى يوم القيامة، تكون في ولده من ولد فاطمة بنت رسول الله، ثم في ولد ولده منها، يقوم مقامه أبداً رجل منهم معصوم من الذنوب طاهر من العيوب تقي نقي مبرأ من الآفات والعاهات في الدين والنسب والمولد يؤمن منه العمد والخطأ والزلل منصوص عليه من الإمام الذي قبله مشار إليه بعينه واسمه.. وان الإمامة جارية في عقبه على هذا السبيل ما اتصل أمر الله ونهيه ولزم العباد لتكليف².

وقد حاول الإماميون الذين نشئوا في بدايات القرن الثاني الهجري، أن يسحبوا نظريتهم إلى الوراء، ويقرعوا التاريخ الشيعة قراءة جديدة على ضوء نظريتهم القائمة على النصّ، وإلغاء الفكر السياسي الشيعة السابق القائم على الشورى، وبالطبع فقد نسبوا فكرهم إلى أهل البيت وادعوا استقائه منهم، ولذا فقد قال الشيخ المفيد: "اتفقت الشيعة العلوية على أن الإمامة كانت عند وفاة النبي لأمر المؤمنين علي بن أبي طالب، وأنها كانت للحسن بن علي من بعده وللحسين بن علي بعد أخيه، وأنها بعد الحسين في ولد فاطمة عليهم السلام لا يخرج منهم إلى غيرهم ولا يستحقها سواهم، ولا تصلح إلا لهم فهم أهلها دون من عداهم، حتى

2. الأشعري، المقالات والفرق، ص 17.

يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين... وأنها لا تصلح إلا لولد الحسين ولا يستحقها غيرهم، لا تخرج عنهم إلى غيرهم ممن عداهم حتى تقوم الساعة".³

النص بدلاً من الوصية

وخلافاً للفكر الكيساني الذي اعتمد على وصية النبي للإمام علي، فقد اعتمد الفكر الإمامي بصورة رئيسية على موضوع الغدير ورأى فيه دلالة قوية على إرادة المعنى السياسي، والنص بالخلافة. يقول الشيخ المفيد: "إن الرسول أعطى للإمام علي في غدير خم حقيقة الولاية وكشف به عن مماثلته له في فرض الطاعة، والأمر لهم والنهي والتدبير والسياسة والرياسة.. فحكم له بالفضل على الجماعة والنصرة والوزارة والخلافة في حياته وبعد وفاته والإمامة له".⁴

وإضافة إلى ذلك فقد استشهدوا أيضاً بنصوص أخرى حول فضل الإمام علي بن أبي طالب، وأخرى صريحة بالخلافة والإمامة وهي من طرق الشيعة الإمامية. ولكنها كانت موضع تشكيك واتهام بالجعل والاختلاق من قبل الآخرين، الذين كانوا يتهمون الإمامية بتأويل الصحيح منها تأويلاً قسرياً مخالفاً للظاهر وإرادة المعنى السياسي من أحاديث لا تتضمن ذلك. وقد اعترف السيد المرتضى في كتابه (الشافي في الإمامة) بأن أهم حديث نبوي حول النص بالإمامة وهو حديث غدير خم، هو "نص خفي وليس بنص جلي"⁵. إذا حذفنا منه الزيادات المضافة من قبل الإمامية.

وبالرغم من نفي المتكلمين الإمامية لإمامة بعض من ادعوا الإمامة كمحمد بن الحنفية وعبد الله الأفيطح، بعدم وجود نصوص صريحة عليهم بذلك، وقول الشيخ المفيد بعدم جواز إثبات الإمامة لمن لا نص عليه ولا دليل على إمامته، وذلك لأن العصمة لا تعرف إلا بالنص، كما يقول الشيخ المفيد والطوسي⁶، بالرغم من

3. المفيد، المسائل الجارودية، عدة رسائل، ص 166.

4. المفيد، الإفصاح في إمامة علي بن أبي طالب، ص 6.

5. المرتضى، الشافي، ج 2، ص 128.

6. المفيد، الفصول المختارة، ص 262، والطوسي، الغيبة، ص 16 وتلخيص الشافي، ج 4، ص 192.

ذلك.. فإن مؤرخي الإمامية لم يستطيعوا إثبات أي نص حول إمامة الأئمة الآخرين، وخاصة الإمام علي بن الحسين، الذي يشكل حلقة الوصل بين الإمام الحسين، وبين بقية الأئمة إلى يوم القيامة. ولذلك فقد ذهب منظرو فلسفة الإمامة الإلهية، إلى الاعتماد على وسائل أخرى غير النص في إثبات الإمامة للأئمة الآخرين، وهي الوصية والعقل والمعاجز وما إلى ذلك.⁷

العقل بدلاً من النص

ومن هنا، ونظراً لضعف النصوص التي يرويها الإمامية حول إمامة عدد من أئمة أهل البيت، فقد اعتمد المتكلمون الأوائل، بالدرجة الأولى، على العقل في تشييد نظريتهم. يقول الشيخ المفيد: "فإن قال قائل من أهل الخلاف: إن النصوص التي يروونها الإمامية موضوعة، والأخبار بها آحاد، وإلا فليذكروا طرقها أو يدلوا على صحتها بما يزيل الشك فيها والارتباب.. قيل له ليس بضير الإمامية في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر من أخبار النصوص على أئمتهم، ولا يمنع من الحجة لهم بها كونها أخبار آحاد، لما اقترن إليها من الدلائل العقلية فيما سميناه وشرحناه من وجوب الإمامة وصفات الأئمة، لأنها (الأدلة العقلية) لو كانت باطلة على ما يتوهم الخصوم لبطل بذلك دلائل العقول الموجبة لورود النصوص على الأئمة بما بيناه".⁸

ويقول السيد المرتضى: "لنا في الاستدلال على إمامة بقية الأئمة طريقان: الرجوع إلى النقل الظاهر بين الشيعة، الوارد مورد الحجة بنص النبي بحملاً مفصلاً، وما ورد عن أمير المؤمنين ونص كل واحد على من بعده. وأما الطريقة الثانية فهو أن يعتمد في إمامة كل واحد منهم على طريقة الاعتبار، والبناء على الأصول المتقررة في العقول من غير رجوع إلى النقل".⁹

وكذلك يقول أبو الفتح محمد بن علي الكراچكي: "اعلم أيّدك الله أن الله

7. المفيد، الإرشاد، ص 278 - 279 والخلي، نهج الحق، ص 168.

8. المفيد، الرسائل العشر، ص 169، والثقلان، عدة رسائل، ص 180.

9. المرتضى، الشافي، ج3، ص 146.

جل اسمه قد يَسَّرَ لعلماء الشيعة من وجوه الأدلة العقلية والسمعية على صحة إمامة أهل البيت ما يثبت الحجة على مخالفيهم.. فالعقليات دالة على الأصل من وجوب الحاجة إلى الإمام في كل عصر، وكونه على صفات معلومة، كالعصمة مثلاً، لتمييزها عن جميع الأمة، ليست موجودة في غير من أشار إليه، والسمعيات منها القرآن الدال في الجملة على إمامتهم وفضلهم على الأنام".¹⁰

المعجزة بدلاً من العقل

وإذا كانت نظرية الإمامة تقدم بعض النصوص حول الإمام علي بن أبي طالب فإنها تعترف بعدم وجود النصوص على عدد من الأئمة الآخرين، ولذا فإنها تستعين بالوصايا العادية، فتتخذ منها دليلاً بديلاً عن النص، ولكنها تفتقر بعض الأحيان حتى إلى الوصية العادية، فتقول بقيام (المعاجز) مقام النصوص.

وإذا عدنا إلى حوار هشام بن الحكم مع الرجل الشامي، الذي أوردناه في الفصل الثالث، فيمكننا ملاحظة أنه قد بنى قوله بإمامة الصادق على دعوى علم الإمام بالغيب، وقال للرجل الشامي الذي جادله حول الإمامة بمخ: "إن المعجز هو طريق التعرف على الإمام والتأكد من صدق دعواه" ولم يطرح هشام موضوع النص مطلقاً، وذلك قبل أن تتبلور نظرية الإمامة وتقوم على دعوى النص. ولو كان أمر النص معتمداً عند المتكلمين الإمامية الأوائل لطرح هشام دليل النص على إمامة الإمام الصادق، أو أشار إليه، ولكنه لم يتحدث إلا عن دليل المعجز وعلم الإمام بالغيب.

وقد مرّ في طيات النصوص السابقة التي اقتطفناها من بعض العلماء الإشارة إلى دليل المعجز، فقد قال الشيخ المفيد في كتاب (الثقلان) بعد بحث موضوع

10. الكراچي، الاستنصار في النص على الأئمة الأطهار، ص 3، المطبعة العلوية في النجف سنة 1346 هـ، نقلاً عن نسخة مخطوطة منذ سبعة قرون كانت موجودة في مكتبة الميرزا محمد حسن الشيرازي بسامراء، وهي مرفقة مع كتاب آخر في الموضوع نفسه، اسمه: مقتضب الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر، لأحمد بن محمد بن عبد الله بن الحسن بن عياش بن إبراهيم بن أيوب، أبو عبد الله الجوهري، المتوفى سنة 301هـ.

اشتراط العصمة في الإمام: "إذا ثبتت هذه الأصول وجب إثباته الإمام من رعيته بالنص عليه والعلم المعجز الخارق للعادات، إذ لا طريق إلى المعرفة بما تجتمع له هذه الصفات إلا بنص الصادق عن الله تعالى أو المعجز". وقال السيد المرتضى في: (الشافي) بعد بحث موضوع العصمة: "إذا ثبت ذلك وجبت إثباته بالنص أو بالمعجز". وقال الشيخ الطوسي في (تلخيص الشافي): "يجاب النص على الإمام أو ما يقوم مقامه من المعجز الدال على إمامته... ولا بد مع صحة هذه الجملة من وجوب النص على الإمام بعينه، أو إظهار المعجز القائم مقامه عليه". وقال العلامة الحلي في (مفج الحق): "إن طريق تعيين الإمام أمران: النص من الله تعالى أو نبيه أو إمام ثبتت إمامته بالنص، أو ظهور المعجزات على يده".

وفي الحقيقة إن النظرية الإمامية تحتاج إلى موضوع المعاجز، بصورة رئيسية، في عملية إثبات إمامة علي بن الحسين السجاد، الذي يقتصر إلى النص والوصية من أبيه، حيث قتل الإمام الحسين في كربلاء ولم ينص عليه، وإنما أوصى إلى أخته زينب أو ابنته فاطمة، كما يقول الإمام الباقر والصادق. وادعى محمد بن الحنفية الوصية من أبيه الإمام علي، فقاد الشيعة على ضوء ذلك، في ظل انسحاب الإمام السجاد من الساحة السياسية. وتحتاج النظرية الإمامية إلى إثبات إمامة السجاد لكي تثبت الإمامة في ذرية الحسين، وإلا فإن السلسلة تنقطع، وتصبح حجة الكيسانية والحسنية والزيدية الذين تصدوا لقيادة الشيعة عمليا، أقوى من حجة الإمامية.

وهنا ينقل الإماميون حكاية عن تخاصم الإمام السجاد مع عمه محمد بن الحنفية، الذي أنكر وجود أي نص أو وصية عليه وطالبه باتباعه، فطلب السجاد منه أن يحنكها إلى الحجر الأسود، الذي "تكلم بصورة إعجازية وبلسان عربي فصيح فأثبت الإمامة للسجاد وطالب ابن الحنفية بالخضوع له".¹¹ كما يذكر الإماميون، وبالخصوص الراوي أبو بصير، قصصا إعجازية كثيرة عن الإمام محمد الباقر والإمام جعفر الصادق والإمام الكاظم وبقية الأئمة، لكي يغطوا على العجز

11. راجع: كتاب بصائر الدرجات، الصغار القمي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ (المتوفى سنة 290هـ)، ص 502، نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، سنة 1404 هـ، في قم إيران.

في إثبات النصوص، أو تعضيد الوصايا العادية التي لا تشير إلى مسألة الإمامة والخلافة، وتكاد تكون المعاجز هي الدليل الأول والأقوى الذي يقدمه الإماميون في إثبات إمامة عدد كبير من الأئمة.

اتحصار الإمامة في ذرية الحسين

وبعد إثبات الإمامة للحسن والحسين يحاول الإمامية الإجابة عن سبب حصر الإمامة في ذرية الحسين فقط، فكلاهما من العترة ومن أهل البيت ومن أولاد فاطمة وعلي، وقد تصدى أولاد الحسن للإمامة وادعوا لأنفسهم، وذهب بعضهم إلى كون المهدي المنتظر منهم؟.. وكان بعضهم يفضل أولاد الحسن على أولاد الحسين، خاصة وإن الأحاديث التي يستدل بها الإماميون على حصر الإمامة في أهل البيت، كحديث الثقلين، تشمل البيتين العلويين، وقد بنى الجارودية نظريتهم في جواز الإمامة في أبناء الحسن والحسين على ذلك الحديث.¹²

وتحكي رواية ينقلها الخزاز القمي في كفاية الأثر عن جابر بن يزيد الجعفي عن رفض قسم من الشيعة الأوائل لحصر الإمامة في أبناء الحسين، وإن جابر قال للإمام الباقر: إن قوما يقولون: إن الله تبارك وتعالى جعل الإمامة في عقب الحسن والحسين، فقال: "كذبوا والله، أو لم يسمعو الله تعالى يقول: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَلْغِيَّةً فِي عَقِبِهِ﴾ (الزخرف 28)، فهل جعلها إلا في عقب الحسين؟".¹³

وقد ادعى هشام بن سالم الجواليقي انه سأل الإمام الصادق كيف صارت الإمامة من بعد الحسين في عقبه دون ولد الحسن؟.. فقال: "إن الله تبارك وتعالى أحب أن يجعل سنة موسى وهارون جارية في الحسن والحسين، ألا ترى انهما شريكين في النبوة كما كان الحسن والحسين شريكين في الإمامة".¹⁴

ونقل حمران بن أعين عن الإمام الباقر، رواية يقول فيها: "إن الحسن أعمد أربعين ألف سيف حين أصيب أمير المؤمنين، وأسلمها إلى معاوية، وإن الحسين

12. المفيد، الثقلان، ص 10.

13. الخزاز، كفاية الأثر، ص 246.

14. الصدوق، إكمال الدين، ص 416.

خرج فعرض نفسه على الله في سبعين رجلا.. من أحق بدمه منا؟".¹⁵

وتوجد رواية أخرى عن أبي عمرو الزبيري يقول فيها: انه سأل الإمام الصادق عن سر خروج الإمامة من ولد الحسن إلى ولد الحسين، كيف ذلك؟.. وما الحجة فيه؟. فقال له: لما حضر الحسين ما حضره من أمر الله لم يجر أن يردها إلى ولد أخيه، ولا يوصي بها فيهم، يقول الله: (أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) الأنفال 75. فكان ولده اقرب رحما من ولد أخيه، وكانوا أولى بالإمامة، وأخرجت هذه الآية ولد الحسن منها فصارت الإمامة إلى الحسين، وحكمت بها الآية لهم، فهي فيهم إلى يوم القيامة".¹⁶

ولكن يبدو أن هذه التبريرات والتأويلات لم تكن مقنعة ولا قوية، ولذلك فقد ظل الشيعة يتساءلون عن سر حصر الإمامة في ذرية الحسين مع قيام أبناء الحسن بقيادة الشيعة عمليا وتفجيرهم للثورات المختلفة هنا وهناك، يقول الصدوق: إن محمد بن أبي يعقوب البلخي سأل الإمام الرضا: لأي علة صارت الإمامة في ولد الحسين دون ولد الحسن؟.. فقال له: "لأن الله عز وجل جعلها في ولد الحسين ولم يجعلها في ولد الحسن، والله لا يُسأل عما يفعل".¹⁷

ومن الواضح ان هذا الجواب كان قبل تبلور النظرية الإمامية في القرون التالية، واستنادها إلى أحاديث مسبقة عن الرسول الأكرم تذكر أسماء الأئمة واحدا بعد واحد. ولذا فإنه بالرغم من رواية الشيخ الصدوق لهذه الرواية، إلا انه كما يبدو لم يكن يثق بصورها عن الإمام الرضا، ولذلك كانت له وجهة نظر أخرى. حيث يقول: "اعلم أن النبي لما أمر بالتمسك بالعترة، كان العقل والتعارف والسيرة ما يدل على انه أراد علماءهم دون جهالهم والبررة الأتقياء دون غيرهم، فالذي يجب علينا ويلزمنا: أن ننظر إلى من يجتمع له العلم بالدين مع العقل والفضل والحلم والزهد في الدنيا والاستقلال بالأمر فنقتدي به وتمسك بالكتاب وبه. فإن اجتمع ذلك في رجلين وكان أحدهما ممن يذهب إلى مذهب الزيدية والآخر إلى مذهب

15. العياشي، التفسير، ج2، ص 291.

16. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 2، ص 82.

17. الصدوق، إكمال الدين، ص 120.

الإمامية فرق بينهما بدلالة واضحة: إما بنص من إمام تقدمه، وإما بشيء يظهر في علمه، وإما أن يظهر من أحدهما مذهب يدل على أن الاقتداء به لا يجوز كما ظهر من علم الزيدية القول بالاجتهاد والقياس في الفرائض السمعية والأحكام، فيعلم بهذا أنهم غير أئمة".¹⁸

الوراثية العمودية

وقال الإمامية: بامتداد الإمامة في أولاد الحسين، وذلك في الأكبر فالأكبر، وعدم جواز انتقالها إلى أخ أو ابن أخ، أو عم أو ابن عم، واستندوا في ذلك على آية: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) الأنفال 75، وهي نفس الآية التي استندوا عليها في نفى إمامة أبناء الحسن.¹⁹ وقد قال الشيخ المفيد: "إن الإمامة بعد الحسين في ولده لصلبه خاصة دون ولد أخيه الحسن وغيره من أخوته وبني عمه وسائر الناس، وإنما لا تصلح إلا لولد الحسين، ولا يستحقها غيرهم، ولا تخرج عنهم إلى غيرهم ممن عداهم حتى تقوم الساعة".²⁰ وقد روى الكليني والصدوق والمفيد والطوسي أحاديث عن الإمام الصادق تشير إلى قانون الوراثة العمودية وامتداد الإمامة إلى يوم القيامة، قال: "لا تجتمع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين إنما هي في الأعقاب وأعقاب الأعقاب، هكذا أبدا إلى يوم القيامة".²¹

استمرار الإمامة إلى يوم القيامة

وبعد سقوط نظرية الشورى عند فلاسفة نظرية الإمامة الإلهية كطريق لانتخاب الإمام، كان لا بد أن تمتد هذه النظرية من يوم وفاة الرسول الأعظم إلى يوم القيامة، ولا تتحدد في فترة معينة. ومن هنا قال هشام بن الحكم في حوار مع

18. الصدوق، إكمال الدين، ص 120.

19. الصدوق، علي بن بابويه، الإمامة والنبصرة من الحيرة، ص 177.

20. المفيد، الرسائل العشر، مختصر من الكلام على الزيدية، ص 157.

21. الكليني، الكافي، ج 1، ص 286، والمفيد، الإرشاد، ص 289، والصدوق، إكمال الدين، ص 414، والطوسي، الغيبة، ص 118.

ضرار: "لا بد من أن يكون في كل زمان قائم بهذه الصفة (العصمة) إلى أن تقوم الساعة". وروى أبو بصير عن أبي جعفر الباقر انه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء 59)، انهم الأئمة من ولد علي وفاطمة إلى أن تقوم الساعة".²² وروى إسحاق بن غالب عن أبي عبد الله الصادق، في خطبة له يذكر فيها حال الأئمة وصفاتهم: "لم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقهم من ولد الحسين من عقب كل إمام يصطفيهم لذلك ويجتبيهم ويرضى بهم لخلقهم ويرتضيهم.. كلما مضى منهم إماماً نصب لخلقهم من عقبه إماماً".²³

وقال الشيخ الصدوق في مقدمة كتابه (إكمال الدين): "كان مرادنا بإيراد قول النبي (انمما الكتاب والعتره لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)، إثبات اتصال أمر حجج الله إلى يوم القيامة، لقوله: (لن يفترقا حتى يردا علي الحوض)، وهكذا قوله: (إن مثلهم كمثل النجوم كلما غاب نجم طلع نجم إلى يوم القيامة) تصديق لقولنا إن الأرض لا تخلو من حجة الله على خلقه".²⁴ وروى أيضاً عن الرضا انه قال: "أول المتوسمين رسول الله ثم أمير المؤمنين من بعده ثم الحسن ثم الحسين والأئمة من ولد الحسين إلى يوم القيامة".²⁵ وروى عنه أيضاً: "إن الأئمة من ولد علي وفاطمة إلى أن تقوم الساعة وإن الإمامة كانت لرسول الله خاصة فقلدها علياً بأمر الله تعالى على رسم ما فرض الله، فصارت في ذريته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان فهي في ولد علي خاصة إلى يوم القيامة".²⁶

وبناء على ذلك فلم تكن هناك قائمة مسبقة بأسماء الأئمة القادمين، وإنما كانت هذه القضية متروكة للزمن، وهناك أحاديث عديدة تقول: إن الأئمة لم

22. الصدوق، إكمال الدين، ص 222.

23. الكليني، الكافي، ج 1، ص 204.

24. الصدوق، إكمال الدين، ص 245.

25. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 200.

26. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 1، ص 261، وج 2، ص 131، والخطاري، مسند الرضا، ص 108.

يكونوا يعرفون بخلفهم من قبل، وأنهم كانوا يعلمون بذلك في اللحظات الأخيرة من حياتهم، حيث يروي الصفار عن الإمام الصادق أنه قال: "إن الإمام السابق لا يموت حتى يعلمه الله إلى من يوصي، وإن الإمام التالي يعرف إمامته في آخر دقيقة من حياة الأول".²⁷

ونظراً لعدم وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة، معدة من قبل، فقد كانت قضية معرفة هوية الإمام الجديد تعتبر قضية هامة عند الإمامية. يقول الصفار القمي، وابن بابويه الصدوق: إن الحرث بن المغيرة سأل الإمام الصادق: بم يعرف صاحب هذا الأمر؟.. قال: "بالسكينة والوقار والعلم والوصية".²⁸ ويقول الكليني: إن أحمد بن محمد بن أبي نصر سأل الإمام الرضا: إذا مات الإمام بم يعرف الذي بعده؟.. فقال: "للإمام علامات، منها: أن يكون أكبر ولد أبيه، ويكون فيه الفضل والوصية ويقدم الركب فيقول: إلى من أوصى فلان؟ فيقال: إلى فلان، والسلاح فينا بمنزلة التابوت في بني إسرائيل تكون الإمامة مع السلاح حيثما كان". وفي رواية أخرى: "فأما المسائل فليس فيها حجة".²⁹

ومن هنا فقد كان الشيعة الإمامية يسألون الأئمة السابقين عن هوية الأئمة اللاحقين، ويلحون في السؤال، وكثيراً ما كان الأئمة يرفضون إخبارهم بذلك.³⁰

ما هو العمل عند الجهل بالإمام؟

وهناك أحاديث كثيرة تصرح بإمكانية جهل الشيعة بالإمام، وترسم لهم الموقف في ذلك الظرف، فقد روى الكليني أن رجلاً سأل أبا عبد الله، فقال له: إذا أصبحت وأمسيْتُ لا أرى إماماً أأتم به، ما أصنع؟.. قال: "فاحب من تحب وابتغض من تبغض حتى يظهره الله عز وجل".³¹ كما روى الصدوق أيضاً عن

27. الصفار، بصائر الدرجات، ص 473 - 474 و477 - 478.

28. الصفار، بصائر الدرجات، ص 489 وابن بابويه الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 226.

29. الكليني، الكافي، ج 1، ص 284، والصدوق، الخصال، ص 116.

30. الصفار، بصائر الدرجات، ص 236، و239.

31. الكليني، الكافي، ج 1، ص 342.

الإمام الصادق قوله: "كيف انتم إذا بقيتم دهرًا من عمركم لا تعرفون إمامكم؟. قيل: فإذا كان ذلك فكيف نصنع؟.. قال: تمسكوا بالأول حتى يستبين لكم".³²

وروى الكليني والصدوق والمفيد حديثًا عن عيسى بن عبد الله العلوي العمري عن أبي عبد الله جعفر بن محمد، قال قلت له: "جعلت فداك: إن كان كون ولا أراي الله يومك فبمن أأتم؟ قال: قال فأوأمًا إلى موسى، فقلت: فإن مضى موسى فبمن أأتم؟.. قال: بولده، قلت فإن مضى ولده وترك أخًا كبيرًا وابنا صغيرًا فبمن أأتم؟.. قال: بولده، ثم هكذا أبدًا، قلت: فإن أنا لم أعرفه ولم أعرف موضعه فما اصنع؟.. قال: تقول: اللهم إني أتولى من بقي من حججك من ولد الإمام الماضي، فإن ذلك يبرزك".³³

وهناك روايات أخرى عن زرارة بن أعين، ويعقوب بن شعيب، وعبد الأعلى، انهم سألوا الإمام الصادق: إذا حدث للإمام حدث كيف يصنع الناس؟.. قال: يكونوا كما قال الله: (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون) التوبة، 122، قلت: فما حالهم؟.. قال: هم في عذر، قلت: جعلت فداك فما حال المنتظرين حتى يرجع المتفقهون؟.. قال: رحمك الله، أما علمت انه كان بين محمد وعيسى خمسون ومائتا سنة (كذا) فمات قوم على دين عيسى انتظارا لدين محمد فاتاهم الله أجرهم مرتين؟.. قلت: نفرنا، فمات بعضنا في الطريق؟.. قال: (ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله) النساء 99، قلت: فقدمنا المدينة فوجدنا صاحب هذا الأمر مغلقا عليه بابا مرخى عليه ستره؟.. قال: إن هذا الأمر لا يكون إلا بأمر بين، هو الذي إذا دخلت المدينة قلت: إلى من أوصى فلان؟.. قالوا: إلى فلان.³⁴

32. الصدوق، إكمال الدين، ص 348 و350 - 351.

33. الكليني، الكافي، ج 1، ص 86، والصدوق، إكمال الدين، ص 350، والمفيد، الإرشاد، ص 289.

34. العياشي، التفسير، ج 2، ص 117 - 118، وعلي بن بابويه الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 226، والصدوق، محمد، إكمال الدين، ص 75.

سرية نظرية الإمامة

رأينا في الفصل الماضي أن نظرية الإمامة الإلهية القائمة على العصمة والنص، لم تكن شائعة ومعروفة في أوساط الشيعة أو أهل البيت أنفسهم في القرن الأول الهجري، ولم تكن لها رائحة في المدينة، وإنما بدأت تدب تحت الأرض في الكوفة في بداية القرن الثاني، وكان المتكلمون الذين ابتدعوها يلقونها بـ"ستار من التقية والكتمان". ويعترف المتكلم أبو جعفر الأحول (الملقب بشيطان الطاق أو مؤمن الطاق) الذي يعتبر من أعمدة النظرية الأوائل، أنها كانت سرية ولم يكن يعلم بها حتى زيد بن علي، وقد فوجئ بها زيد واستغرب أن يكون الإمام السجاد قد أخبر مؤمن الطاق ولم يخبره بها.³⁵

وبالرغم من دعوى مؤمن الطاق في نسبة النظرية إلى أهل البيت بدون دليل، فإن حديثه يكشف عن موضوع السرية البالغة التي كانت تحيط بنظرية الإمامة الإلهية لدى نشوئها في الكوفة، إلى درجة عدم معرفة زيد بن علي بن الحسين بها وهو في المدينة وفي أحضان أبيه، وعلى الرغم مما كان يتمتع به من تقوى وعلم وزهد وروح جهادية، إلى درجة استغرابه لدى سماع حديث مؤمن الطاق.

وقد قرأنا في الفصل الماضي نفي الإمام الصادق الصريح للقول بالإمامة المفروضة من الله، والذي ينقله الكليني في (الكافي).³⁶ ومن هنا كان المتكلمون الإماميون يلقون أقوالهم التي ينسبونها إلى الأئمة بـ"لفافات من السرية والتقية والكتمان، ويدعون أن الأئمة لم يكونوا يذيعون هذه الآراء على عامة الناس، وإنما قالوا بها سرا، وأوصوا بإبقائها طي الكتمان". وكانوا يعتبرون هذه الأحاديث صعبة مستصعبة لا يحتملها إلا المؤمنون الممتحنون، وإن جزءا من يذيعها بين الناس القتل بحر الحديد. يقول الكليني في رواية مطولة ينسبها إلى الإمام الصادق أنه قال للشيعة: "لا يحل لكم أن تظهروهم على أصول دين الله".³⁷ ويروي محمد بن الحسن الصفار مجموعة من الروايات التي كان يتداولوا الإمامية والغلاة عن ضرورة

35. الكليني، الكافي، ج 1، ص 174، والطبرسي، الاحتجاج، ج 2، ص 141.

36. الكليني، الكافي، ج 1، ص 241 و - الصفار، بصائر الدرجات، ص 142.

37. الكليني، روضة الكافي، ص 10.

السرية والكتمان ومخاطر البوح والإعلان، فيعقد عدة أبواب بشأن ذلك، وينقل عن الإمام الباقر، قوله لأصحابه: "لو كان لأستكم آوية لحدثت كل امرئ بما له".³⁸ وينقل الصفار عن جابر بن يزيد الجعفي عن أبي عبد الله أنه قال: "إن امرئاً سرّ في سرّ، وسرّ مستسرّ، وسرّ لا يفيد إلا سرّ، وسرّ على سرّ، وسرّ مقنع بسرّ".³⁹ وينقل عن الإمام الصادق قوله: "إن أبي نعم الأب، كان يقول: لو أجد ثلاثة رهط استودعهم العلم، وهم أهل لذلك لحدثت بما لا يحتاج فيه إلى نظر في حلال ولا حرام، وما يكون منه إلى يوم القيامة.. إن حديثنا صعب مستصعب، لا يؤمن به إلا عبد امتحن الله قلبه للإيمان".⁴⁰ وقوله: "لولا أن يقع عند غيركم كما قد وقع غيره لأعطيكم كتاباً لا تحتاجون إلى أحد حتى يقوم القائم".⁴¹ وقوله: "ما أجد من أحدته.. ولو أني أحدث رجلاً منكم بالحديث فما يخرج من المدينة حتى أوتى بعينه فأقول: لم أقله".⁴²

وينقل الصفار رواية عن أبي بصير، يقول فيها: "أنه دخل على الإمام أبي عبد الله ليسأله عن العلم، فقال مبتدئاً: جعلت فداك إني أسألك عن مسألة، ليس هاهنا أحد يسمع كلامي؟ ويقول إن أبا عبد الله رفع ستراً بينه وبين بيت آخر فاطلع فيه، ثم قال: سل عما بدا لك". مما يوحي بشدة سرية الحديث.⁴³

وكانت النظرية الإمامية، في البداية، تقوم على موضوع "علم الأئمة بالغيب"، كطريق لإثبات ارتباط الإمام بالله. وقد رأينا ذلك في مناظرة هشام بن الحكم مع الرجل الشامي، حيث ادعى هشام: أن الإمام الصادق أخبر الرجل بكل ما حصل في طريقه من الشام إلى مثنى. ولكن الإمام الصادق كان دائماً ينفي علمه بالغيب ويقول بصراحة: "يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، وما يعلم الغيب إلا الله، لقد هممت بضرب خادمي فلانة فذهبت عني فما عرفتها في أي بيوت الدار هي".

38. الصفار، بصائر الدرجات، ص 422.

39. المصدر، ص 28.

40. المصدر نفسه، ص 478.

41. المصدر نفسه، ص 479.

42. المصدر نفسه، ص 152.

43. المصدر نفسه، ص 213.

وهذه الرواية ينقلها سدير وأبو بصير وميسر ويحيى البزاز وداود الرقي الذين يقولون إن الإمام الصادق خرج إليهم وهو مغضب ثم نفى علمه بالغيب، ولكن سدير يضيف إلى هذه الرواية أنه ذهب مع أبي بصير وميسر، إلى الإمام بعدما قام من مجلسه وصار في منزله، فقالوا له بصورة سرية: جعلنا فداك سمعناك تقول كذا وكذا في أمر خادمتك، ونحن نعلم أنك تعلم علما كثيرا، فقال لهم إن لديه علم الكتاب كله، وإن الذي جاء بعرض بلقيس إلى سليمان كان عنده علم من الكتاب، وإن نسبة علم هذا إلى علم الإمام كقدر قطرة من المطر في البحر الأخضر.⁴⁴

ويمكننا ملاحظة السرية والكتمان أو "التقية"، في رواية أخرى ينقلها سيف التمار، يقول: "كنا مع أبي عبد الله، جماعة من الشيعة في الحجر، فقال: علينا عين؟.. فالتفتنا بمنة ويسرة فلم نرَ أحدا فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البيت، ثلاث مرات، لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أني أعلم منهما ولأنبأتهما بما ليس في أيديهما، لأن موسى والخضر أعطيا علم ما كان ولم يعطيا علم ما هو كائن إلى يوم القيامة، وإن رسول الله أعطي علم ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة، فورثناه من رسول الله وراثته".⁴⁵

ورغم التهافت الواضح في هذه الرواية التي تنسب علم الغيب إلى الإمام الصادق وتقول في نفس الوقت أنه سأل عن وجود الجواسيس فالتفتوا يمينا وشمالا وقالوا له: "ليس علينا عين"، بالرغم من ذلك فإنها تحمل في طياتها معنى السرية المناقضة لما كان يعلنه الإمام.

وقد أطلق الإماميون على هذه الحالة اسم "التقية". وذلك لكي يفسروا ظاهرة التناقض بين أقوال الأئمة من أهل البيت وسيرتهم العلنية القائمة على الشورى والعلم الطبيعي، وبين دعوى "الإمامة الإلهية القائمة على النص والتعيين والعلم الإلهي الغيبي"، والتي كان ينسبها الإماميون إلى أهل البيت سرّاً، وعندما كان أهل البيت يتشددون في نفى تلك الأقوال المنسوبة إليهم، كان الإماميون، والباطنيون

44. الصغار، بصائر الدرجات، ص 213.

45. المصدر نفسه، ص 129.

بصورة عامة، يؤولون كلامهم، ويتمسكون بادعاءاتهم المخالفة لهم تحت دعوى شدة التقية.

وذات مرة، لعن الإمام الصادق، أحد الغلاة المتطرفين جداً الذين ادعوا الألوهية للإمام الصادق، وتبرأ منه، وهو أبو الخطاب، زعيم الفرقة الخطابية، فلما نقل له الشيعة موقف الإمام منه تأول كلامه وقال: إن الصادق يريد رجلاً آخر في البصرة يسمى: (قتادة البصري، ويكنى بأبي الخطاب)، ولما وضع الإمام الصادق مقصوده وقال: والله ما عنيت إلا محمد بن مقلص بن أبي زينب الأجدع السيراد عبد بني أسد، قال أبو الخطاب: إن أبا عبد الله يريد بلعنه إيانا في الظاهر أضدادنا في الباطن، وتأول قول الله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف 79)، بأن السفينة: أبا الخطاب، وأن المساكين: أصحابه، وأن الملك الذي وراءهم: عيسى بن موسى العباسي".⁴⁶

ومن هنا كان الالتزام بمبدأ "التقية" ضرورياً جداً لتمرير نظرية الإمامة، وإصاقها بأهل البيت.

46. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 55.

نظرية الإمامة في مواجهة التحديات

نقد فلسفة العصمة

لم تكد نظرية الإمامة الإلهية تولد، حتى واجهت سلسلة من التحديات التي وضعتها على محك الاختبار، وأثبتت استحالتها، فمن جهة كان مبدأ اشتراط "العصمة" في الإمام، الذي قامت عليه، مبدأ حادثاً، مرفوضاً من قبل أهل البيت وعموم الشيعة، حيث كانت فلسفة العصمة تقوم على مبدأ الإطلاق في الطاعة لولي الأمر، وعدم جواز أو إمكانية النسبية فيها، وذلك مثل الرد على الإمام ورفض إطاعته في المعاصي والمنكرات لو أمر بها، والأخذ على يده عند ظهور فسقه وانحرافه. وهو المبدأ الذي كان الحكام الأمويون المنحرفون يدأبون على ترويجه ومطالبة المسلمين بطاعتهم على أساسه طاعة مطلقة في الخير والشر، وهو ما أوقع فلاسفة الإمامية في شبهة التناقض بين ضرورة طاعة الله الذي يأمر بطاعة أولى الأمر في الآية الكريمة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء 59)، وضرورة طاعة الحكام بصورة مطلقة حتى في المعاصي والمحرمات.¹

لكن هذا الأمر لم يثبت من إطلاق الآية الشريفة، التي قد تفهم أيضاً على أساس النسبية، بل إن هذا ما يوحي به العرف والعقل والآيات الأخرى في القرآن الكريم، التي تؤكد على مبدأ: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق".

ومع إن آية (أولي الأمر) كانت تنطبق على أولي الأمر والولاة والقادة الذين

1. الكراجكي، كثر العرفان، ص 449، والطوسي، تلخيص الشافي، ج 1، ص 192، والحلي، منهج الكرامة في إثبات الإمامة، ص 51 ونهج الحق، ص 164.

كان يعينهم الرسول الأكرم في حياته، فإن المسلمين الأوائل لم يكونوا يفهمون منها: معنى الإطلاق، والطاعة لأولي الأمر حتى في المعاصي والمنكرات، وقد رفضت جماعة من المسلمين كان الرسول الأكرم قد أرسلها في سرية وأمر عليها رجلاً، طاعة ذلك الرجل عندما أمر الجماعة في وسط الطريق بدخول نار أشعلها، وطلبهم بالامثال لأوامره، وقالوا له: لقد فررنا من النار فكيف ندخل فيها. وفهموا الطاعة في حدود العرف والعقل والشرع، وليس خارج ذلك، وعادوا فأخبروا الرسول بما فعل القائد، فأقرهم على موقفهم العقلاني، وحذرهم قائلاً: لو دخلتم فيها للبثتم فيها.

وهذا ما يؤيد إمكانية الفهم النسبي لآيات القرآن الكريم في حدود العقل والعرف والسيرة والشرع، وعدم جواز فهمها فهماً مطلقاً دائماً حتى في حالات التعارض مع أحكام أخرى عقلية أو شرعية.

وإذا انتفى الإطلاق وثبتت النسبية في الطاعة لأولي الأمر؛ لا تبقى حاجة إلى اشتراط العصمة في الإمام، ويمكن للمسلمين انتخاب قائد لهم على أساس العدالة الظاهرية والتقوى والكفاءة، ليطبق لهم الدين ويأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر. وإذا انحرف هذا القائد (الإمام) فإن لهم الحق في عصيانه ومخالفة أوامره وإسقاطه عن منصب الإمامة، ولا طاعة له من الله في أعناقهم. ولكن المتكلمين الإمامية رفضوا النسبية رفضاً مطلقاً وأصروا على مفهوم الإطلاق من الآية، ولذلك بنوا نظريتهم في العصمة على هذا الأساس، ثم أقاموا سائر المقولات على قاعدة العصمة.²

موقف أهل البيت من العصمة

وكانت المشكلة الكبرى التي واجهت الفلاسفة الإمامية، في عملية بناء نظرية الإمامة الإلهية وتركيبها على أئمة أهل البيت، تكمن في موقف أهل البيت أنفسهم من "العصمة" حيث كانوا يرفضونها أشد الرفض، ويصرحون أمام الجماهير بأنهم

2. الصدوق، إكمال الدين، ص 362 - 368 والمفيد، شرح عقائد الصدوق، ص 106، والنكت الاعتقادية، ص 48 - 49، والحلي، كشف المراد، ص 365، والمجلسي، بحار الأنوار، ج 11، ص 291.

أناس عاديون قد يخطئون وقد يصيبون وانهم ليسوا معصومين من الذنوب، ويطالبون الناس بنقدهم وإرشادهم واتخاذ موقف المعارضة منهم لو صدر منهم أي خطأ أو أمروا بمنكر لا يسمع الله. وهذا هو الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب يقف في مسجد الكوفة ويخاطب الجموع قائلا: "إن من حق من عظم جلال الله في نفسه وجل موضعه من قلبه أن يصغر عنده، لعظم ذلك، كل ما سواه، وإن أحق من كان كذلك لمن عظمت نعمة الله عليه ولطف إحسانه إليه، فإنه لم تعظم نعمة الله على أحد إلا زاد حق الله عليه عظما. وإن من اسخف حالات الولاية عند صالح الناس أن يظن بهم حب الفخر ويوضع أمرهم على الكبر، وقد كرهت أن يكون جال في ظنكم أني أحب الإطراء واستماع الثناء، ولست بحمد الله كذلك، ولو كنت أحب أن يقال ذلك لتركته انخطا الله سبحانه عن تناول ما هو أحق به من العظمة والكبرياء. وربما استحلى الناس الثناء بعد البلاء فلا تتنوا علي بجميل ثناء، لإخراجي نفسي إلى الله واليكم من البقية في حقوق لم أفرغ من أدائها وفرائض لا بد من إضاهاها. فلا تكلموني بما تكلم به الجبابة ولا تتحفظوا مني بما يتحفظ به عند أهل البادرة ولا تخالطوني بالمصانعة ولا تظنوا بي استثقالا في حق قيل لي ولا التماس إعظام لنفسي لما لا يصلح لي، فإنه من استثقل الحق أن يقال له أو العدل أن يعرض عليه كان العمل بما أثقل عليه.. فلا تكفوا عن مقالة بحق أو مشورة بعدل، فإني لست في نفسي بفوق أن أخطيء ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به مني. فإنا أنا وانتم عبيد مملوكون لرب لا رب غيره يملك منا ما لا نملك من أنفسنا، وأخرجنا مما كنا فيه إلى ما صلحنا عليه، فأبدلنا بعد الضلالة بالهدى وأعطانا البصيرة بعد العمى".³

وفي خطبة أخرى يتحدث فيها الإمام أمير المؤمنين عن الخارجي (الخريث ابن ناجية) ومحاولاته السابقة لدفع الإمام لقتل واعتقال عدد من زعماء المعارضة، وقول الإمام له ولعموم الناس: إن من واجبه الوقوف أمامه، ومنعه إذا أراد هو أن يفعل ذلك، والقول له: "اتق الله!".

3. انظر المخططة كاملة في: روضة الكافي للكليني، ص 292 - 293، وبحار الأنوار للمجلسي، ج 74، ص 309.

ولم يكن الإمام علي ليقول لهم ذلك، لو كان هناك أي حديث عن العصمة في أوساط الأئمة والشيعة والمسلمين، وذلك لان هالة العصمة تحتم أن يضع الإمام نفسه فوق النقد وأن يحرم المعارضة أو التجرد بتوجيه النصح والمشورة، وهذا ما لم يكن يفعله الإمام علي الذي ضرب أروع الأمثلة في التواضع والمساواة.. ومطالبة أصحابه بأداء دورهم السياسي والديني في مراقبة الإمام وتقويمه.

ويقول في دعاء له: "اللهم اغفر لي ما أنت اعلم به مني، فإن عدت فعد علي بالمغفرة. اللهم اغفر لي ما وأيت من نفسي، ولم تجد له وفاء عندي. اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني، ثم خالفه قلبي. اللهم اغفر لي رمزات الاحاظ وسقطات الألفاظ وشهوات الجنان وهفوات اللسان".⁴

ويستعرض الإمام أمير المؤمنين في مكان آخر صفات الحاكم وشروطه، فلا يذكر من بينها العصمة، يقول: "... انه لا ينبغي أن يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم وإمامة المسلمين: البخيل، فتكون في أموالهم غمته، ولا الجاهل، فيضلهم بجهله، ولا الجافي، فيقطعهم بجفائه، ولا الخائف للدول، فيتخذ قوما دون قوم، ولا المرتشي في الحكم فيذهب بالحقوق ويقف بها دون المقاطع، ولا المعطل للسنة، فيهلك الأمة".⁵ ويقول في خطبة أخرى: "أيها الناس: إن أحق الناس بهذا الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه".⁶

وينقل الصدوق قصة عن فاطمة الزهراء تنافي نظرية العصمة التي كان يقول بها المتكلمون، ويروي: أن الإمام علي بن أبي طالب اتفق ذات مرة أموال مزرعة باعها حتى لم يبق لديه درهم واحد، فاحتجت فاطمة الزهراء على ذلك وأمسكت بثوبه، فترل جبرائيل وأخبر النبي فذهب إليها وقال: ليس لك أن تمسكي بثيابه ولا تضربي على يديه فقالت: إني استغفر الله ولا أعود أبدا.⁷ كما يذكر الشريف الرضي في: خصائص الأئمة: أن الحسن استعار قطيفة من بيت المال فغضب عليه

4. الإمام علي، نهج البلاغة، ص 104.

5. المصدر نفسه، ص 189، الخطبة رقم 131.

6. المصدر نفسه، ص 247، الخطبة رقم 173.

7. الصدوق، الأمالي، ص 470.

الإمام أمير المؤمنين وقال له: "يا أبا محمد النار.. يا أبا محمد النار" حتى خرج بها.⁸ وكذلك لم يشر الإمام الحسين إلى موضوع "العصمة" في رسالته التي أرسلها إلى أهل الكوفة مع سفيره مسلم بن عقيل، وإنما طرح ضرورة اتصاف الحاكم بشروط التقوى والالتزام بالعمل بالكتاب والدين، فقال: "فلعمري.. ما الإمام إلا العامل بالكتاب الحابس نفسه على الله القائم بالقسط والدائن بدين الله".⁹

وينقل الإمام الباقر حديثاً عن رسول الله (ص) حول شروط الحاكم، فلا يذكر منها العصمة، يقول: قال رسول الله (ص): "لا تصلح أمي إلا لرجل فيه ثلاث خصال: ورع يحجزه عن معاصي الله، وحلم يملك به غضبه، وحسن الولاية على من يلي، حتى يكون لهم كالوالد الرحيم". وفي رواية أخرى: "حتى يكون للرعية كالأب الرحيم".¹⁰ مما يشير إلى أن الإمامة تصلح لعامة الناس بهذه الشروط.

وقد قال الإمام الصادق: "والله ما نحن إلا عبيد... ما نقدر على ضرر ولا نفع، إن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، والله مالنا على الله من حجة ولا معنا من الله براءة، وأنا لميتون ومقبورون ومنشورون ومبعوثون ومسئولون.. أشهدكم أني امرئ ولدي رسول الله وما معي براءة من الله، إن أطعت رحمتي وإن عصيته عذبني عذاباً شديداً".¹¹

وهناك روايتان يذكرهما الصدوق عن الإمام الرضا حول عصمة الأنبياء، يقول: إن الإمام تحدث بهما عند المأمون، ولم يشر في هذه المناسبة إلى عصمة الأئمة.¹² مما يكشف عن عدم تبني أهل البيت لنظرية العصمة وعدم ظهور أحاديث كهذه في تلك الأيام إلا عند الإمامية والغلاة من الشيعة وبصورة سرية.. ولو كان لحديث العصمة أية أرضية عند أهل البيت لتحدث الإمام الرضا عنها،

8. الشريف الرضي، خصائص الأئمة، ص 28.

9. المفيد، الإرشاد، ص 204.

10. الكليني، الكافي، ج 1، ص 407.

11. الكليني، الكافي، الروضة، ص 312، والحر العاملي، إثبات الهداة، ص 770.

12. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 1، ص 153 - 155.

وهو كما يقال كان يتحدث عن الإمامة بصراحة وجرأة ولم يكن يخشى الخليفة العباسي المأمون الذي أصبح ولياً لعهد.. فلماذا تحدث الإمام الرضا فقط عن عصمة الأنبياء ولم يتحدث عن عصمة الأئمة؟

وبالرغم من وضوح موقف أهل البيت من دعوى العصمة، وتأكيدهم على الطبيعة البشرية العادية، واستغفارهم لله، فإن المتكلمين الإمامية حاولوا الالتفاف على ذلك وقاموا بتأويل الروايات الثابتة والنافية للعصمة، بأنها: صادرة عن الأئمة في مقام التعليم لعامة الناس، أو أنها صادرة تقية، وقاموا إلى جانب ذلك برواية مجموعة من الروايات التي تدعي العصمة بصراحة وتشترطها في الإمام أو الأئمة من أهل البيت، وهي روايات ضعيفة وغامضة وغير ذات دلالة.

هناك حديث مرسل عن الإمام زين العابدين، يقول فيه: "لا يكون الإمام منا إلا معصوماً، وليست العصمة ظاهرة من ظواهر الخلقة لتعرف بين عامة الناس، وإنما هي الاعتصام بحبل الله، وحبل الله هو القرآن، والقرآن يهدي إلى الإمام".¹³

وبغض النظر عن مناقشة هذا الحديث، غير المسند، المنسوب إلى الإمام زين العابدين، فإنه يفسر العصمة بالاعتصام بحبل الله وهو القرآن، ولم يتحدث عن طوق مفروض من الله حول الإمام بمنعه من ارتكاب المعصية كما يقول المتكلمون.

وهناك حديث آخر عن الإمام الصادق يفسر "المعصوم" بأنه: الممتنع بالله من جميع محارم الله. وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِمْ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ (آل عمران 101)،¹⁴ وهو ما يفيد أيضاً نفس معنى الرواية الآتية عن الإمام السجاد.

هذا وقد روى الصدوق في (إكمال الدين) عن سليم بن قيس الهلالي عن أمير المؤمنين أنه قال: "إن الله طهرنا وعصمنا وجعلنا شهداء على خلقه وحجته في

13. الحسيني، هاشم معروف، بين التصوف والتشيع، ص 116.

14. المجلسي، بحار الأنوار، ج 7، باب لزوم عصمة الإمام.

أرضه وجعلنا مع القرآن، وجعل القرآن معنا لا نفارقه ولا يفارقنا". وروى أيضاً في: (عيون أخبار الرضا) عن عبد الله بن عباس، قال: سمعت رسول الله يقول: "أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين مطهرون معصومون". ونقل المجلسي في (بحار الأنوار) عدة أحاديث قال: إنها تنسب إلى سليم بن قيس الهلالي ولا توجد في كتابه، وذكر منها حديثاً يقول: "إنما الطاعة لله عز وجل ولرسوله ولولاة الأمر، وإنما أمر بطاعة أولي الأمر لأنهم معصومون مطهرون لا يأمرهم بمعصية". وهذه الأحاديث لا قيمة علمية لها لأنها غير مسندة ولا ثابتة. وهناك رواية مطولة ينفرد بذكرها الصدوق عن الإمام الرضا يتحدث فيها بصراحة عن عصمة أهل البيت، وأفضليتهم وخصائصهم.¹⁵ ولكن تلك الرواية ضعيفة السند، واحتمال وضعها كبير، وذلك لأن الصدوق يرويها عن علي بن الحسين بن شاذويه المؤدب، المهمل، وجعفر بن محمد بن مسرور، المهمل، كذلك، والريان بن الصلت، الضعيف، الذي كان من أعوان الفضل بن سهل، وعدم إسناد حديثه إلى أحد ومن دون أن يدعي الحضور والسماع، ولذا لم ينقلها أحد قبل الصدوق الذي جاء في منتصف القرن الرابع الهجري. وإضافة إلى ذلك فهي تشتمل على القول بتحريف القرآن حيث تضيف الرواية: (ورهلك المخلصين) إلى آية: (وانذر عشيرتك الأقربين) وتدعي أنها محذوفة من القرآن الكريم، وهذا قول كان يقول به الغلاة وينسبونه إلى الأئمة، وكان الأئمة دائماً يتبرعون منه ويرفضونه. إن الرواية تعتمد على منهج التأويل والتأويل التعسفي في بعض الأحيان، ومع أنها تحاول أن تثبت العصمة والطهارة لأهل البيت وعدم الردة أو الرجوع إلى الضلال أبداً، فإنها لم تتوقف قليلاً لكي تشرح من هم أهل البيت؟ بعد حصرهم بأولاد النبي والإمام علي بن أبي طالب، من دون دليل قوي وواضح، مع إن هؤلاء كانوا مختلفين فيما بينهم وكان أولاد كل إمام يصطربون فيما بينهم ويدعي كل واحد منهم أنه الإمام والأحق بعد أبيه، ويتهم الآخريين بالكذب والنفاق والانحراف والضلال. وتكشف الرواية الموضوعية عن محاولات المتكلمين لتأويل القرآن بما يتلاءم مع نظريتهم الجديدة والغامضة حول عصمة الأئمة.

15. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 179 - 188.

موقف الإمام الصادق من الإمامية

وما يؤكد موقف الإمام الصادق السليبي من المتكلمين الإمامية ونظريتهم السرية الناشئة بعيدا عن أهل البيت، هي أحاديث الإمام الكثيرة التي يزخر بها تراث الإمامية أنفسهم، والتي يؤولونها باسم التقية، فقد نقل الصفار والمفيد: أن وفداً من شيعة الكوفة ذهبوا إلى الإمام الصادق وسألوه: يا أبا عبد الله إن أناساً يأتوننا يزعمون أن فيكم أهل البيت إمام مفترض الطاعة؟.. فقال لهم: لا، ما أعرف ذلك في أهل بيتي، قالوا: يا أبا عبد الله انهم أصحاب تشمير وأصحاب خلوة وأصحاب ورع، وهم يزعمون: انك أنت هو؟.. فقال: هم اعلم وما قالوا، ما أمرهم بهذا.¹⁶

وينقل الكشي عن هشام بن سالم الجواليقي (أحد مؤسسي المذهب الإمامي): انه كلم رجلاً بالمدينة من بني مخزوم في الإمامة، فقال له الرجل: فمن الإمام اليوم؟ فقال له: جعفر بن محمد، فتعجب ذلك الرجل وقال: فوالله لأقولها له، فغم ذلك هشاماً غما شديداً خوفاً من أن يلومه الإمام الصادق، أو يتبرأ منه.¹⁷

ويعترف المفيد: أن الإمام الصادق قد قال لهشام بن سالم الجواليقي: تريد الأثر ولا تعرف. وانه قال لقيس الماصر: تتكلم، واقرب ما تكون من الحق والخير عن رسول الله ابعد ما تكون منه، تمزج الحق بالباطل، وقليل الحق يكفي.¹⁸

ويؤكد الكشي أن الإمام الصادق نهي مؤمن الطاق عن (الكلام) وقال له بعد مناظرة جرت بينه وبين رجل من الشراة (الخوارج): "لقد حصرته، والله ما قلت من الحق حرفاً واحداً، قال: كيف؟ قال: لأنك تتكلم على القياس والقياس ليس من ديني". وقد أرسل الإمام الصادق إليه الفضل بن عمر لينهاه عن (الكلام)، فأشرف على منزله وقال له: يقول لك أبو عبد الله: لا تتكلم. فقال: أخاف أن لا أصير.¹⁹

وذات مرة، سأل الإمام الصادق عنه من فضيل بن عثمان: ما فعل صاحب الطاق؟. أما انه بلغني انه جدل، وانه يتكلم في تيم بدر؟ فقال: أجل.. هو جدل،

16. الصفار، بصائر الدرجات، ص 174 - 176، والمفيد، الإرشاد، ص 275.

17. الكشي، الرجال، ترجمة هشام بن سالم.

18. المفيد، الإرشاد، ص 280.

19. الكشي، الرجال، ترجمة مؤمن الطاق.

فقال الإمام: أما انه لو شاء ظريف من مخاصميه أن يخصمه فعل.. يقول: اخبرني عن كلامك هذا، من كلام إمامك؟.. فإن قال: نعم، كذب علينا، وإن قال: لا، قال له: كيف تتكلم بكلام لا يتكلم به إمامك؟ ثم قال الإمام الصادق: انتم تتكلمون بكلام إن أنا أقررت به ورضيت به أقمت على الضلالة، وإن برئت منه شق علي.. فقال فضيل بن عثمان: فابلغه عنك ذاك؟.. قال: أما انهم قد دخلوا في أمر ما يمنعونهم عن الرجوع عنه إلا الحمية. قال فضيل: فأبلغت أبا جعفر الأحول ذاك فقال: صدق بأبي وأمي ما يمنعني عن الرجوع عنه إلا الحمية.²⁰

ويقول الكشي: إن الإمام الصادق رفض أن يستقبل أبا بصير، وقال له: يهلك أصحاب الكلام وينجو المسلمون، إن المسلمین هم النجباء. وقال متأففاً: إني لأحدث الرجل الحديث أنماه عن الجدال والمراء في دين الله وأنماه عن القياس، فيخرج من عندي فيتأول حديثي على غير تأويله: إني أمرت قوماً أن يتكلموا ونهيت قوماً، فكل يتأول لنفسه يريد المعصية لله ولرسوله.²¹

أزمة البداء

ومن جهة أخرى أصيبت النظرية الإمامية الوليدة، في منتصف القرن الثاني الهجري، بنكسة شديدة عندما توفي إسماعيل بن جعفر الصادق، وكان الإماميون في الكوفة قد التفوا حوله ونقلوا عن أبيه: أن إسماعيل خليفته من بعده، فلما توفي في حياة أبيه تبين أن تعيينه ليس من الله، وإلا فإنه لم يكن ليموت قبل أبيه، أو كان الإمام يوصي إلى من يعلم من الله انه سوف يبقى بعده.

ولذا فقد تراجع عن القول بنظرية الإمامة جماعة من الشيعة بقيادة سليمان بن جرير، بعد ما كانوا قد آمنوا بها فترة من الزمن، فعادوا ليعتبروا الإمام الصادق شخصية علمية عادية أو يعتبروا الإمامة أمراً عادياً بشرط لا علاقة له بالتعيين من الله.²²

20. المصدر.

21. الكشي، الرجال، ترجمة أبي بصير المرادي. والعاملي، الفصول المهمة، ص 28.

22. التوحيدي، فرق الشيعة، ص 55، 64، 66، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 97.

ولكن فريقاً من الإمامية المتأثرين بحركة الخطابية الباطنية رفضوا تصديق الإمام الصادق والاعتراف بالحقيقة الظاهرية، وأصبروا على إنكار وفاة إسماعيل والادعاء بأنها مسرحية قام بتمثيلها الإمام، وأنه قد أقام في الحقيقة بتبريه خارج المدينة والحفاظ على شخصه من الأخطار المحدقة به "إذ أن الإمام لا يجوز أن يوصي إلى شخص ويموت في حياته". وذلك بالرغم من أن الإمام الصادق أنزل جثمان ابنه إسماعيل لدى تشييعه، عدة مرات، ودعا المشيعين للنظر إلى وجهه والتأكد من وفاته. ثم نقل الخطابية (الإمامة) في ولد إسماعيل وشكلوا الفرقة الإسماعيلية التي أقامت الدولة الفاطمية.²³

أما الذين اعترفوا بوفاة إسماعيل فقد غطوا على هذه المشكلة التي تثبت عدم النص من الله، بالقول بالبداء، والزعم بتغير إرادة الله بشأن إسماعيل، بعد أن كان الإمام الصادق، حسب قولهم، قد أشار إليه وعينه إماماً من بعده.

ولكن قسماً آخر من الإمامية استصعب القول بالبداء، وقال باستحالة تغيير الله لإرادته، وفسر البداء، بالبداء من الله، أو أنكر أن يكون الإمام الصادق قد أشار إلى ابنه إسماعيل، أو إلى أي واحد آخر، بالإمامة، وقال: إنه رفض أن يعين واحداً بالتحديد. وإنما علق معرفة الإمام بعد وفاته على مجموعة من العلامات كالكبر وادعاء الإمامة والوصية والجلوس مجلس أبيه.

وتشير روايات ينقلها الصفار والصدوق، إلى أن كبار أصحاب الصادق مثل محمد بن مسلم ويعقوب بن شعيب وعبد الأعلى وزرارة، لم يكونوا يعرفون الإمام بعد الصادق، وأنه رفض أن يجيبهم على سؤالهم في تحديد اسم الإمام الذي يليه، وأنه طلب منهم النفر إلى المدينة بعد وفاته والاستفسار والتعرف على الإمام الجديد.²⁴

ونتيجة لهذا الغموض الذي كان يحيط بهوية الإمام الجديد، فقد تفرق أصحاب الإمام الصادق من الإمامية، إلى عدة فرق، فقال فريق منهم: إن الإمام الصادق لم يموت، وأنه المهدي المنتظر، وهم "الناووسية"، وقال فريق: بإمامة إسماعيل

23. النوبختي، فرق الشيعة، ص 56، والأشعري القمي، مقالات والفرق، ص 81 والمفيد، الفصول المختارة، ص 248 و251، والإرشاد، ص 287.

24. الصفار، بصائر الدرجات، ص 236 والصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 226.

أو ابنه محمد، ونقل الإمامة في ذريته، وهم "الإسماعيلية" وعمل بقية الإمامية بتعليمات الإمام الصادق الداعية للنفر بعد وفاته، فذهبوا إلى المدينة حيث وجدوا ابنه الأكبر عبد الله الأفطح قد جلس مجلس أبيه وادعى الوصية عنه والإمامة بعده، فأجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على إمامته، ما عدا من قال بإمامة إسماعيل. وروى بعض الإمامية عن الإمام الصادق أنه طلب من ابنه موسى أن يسلم الأمر لأخيه عبد الله ولا ينازعه بكلمة.²⁵

وفي هذه الفترة توفي زرارة بن أعين، وهو من أكبر أصحاب الإمامين الباقر والصادق، دون أن يعرف هوية الإمام الجديد، وكان قد أرسل ابنه عبيد الله من الكوفة إلى المدينة لكي يستطلع له الإمام الجديد، ولكن الموت أدركه، فوضع القرآن على صدره وقال: اللهم اشهد أني أؤتم بمن أثبت إمامته هذا المصحف.²⁶

ويؤكد الصفار والكليني والمفيد والكشي، على ذهاب أقطاب النظرية الإمامية كهشام بن سالم الجواليقي ومحمد بن النعمان الأحول، في البداية، إلى عبد الله الأفطح "الذي أجمع الناس عليه أنه صاحب الأمر بعد أبيه" وذلك لرواية الناس عن أبي عبد الله "أن الأمر في الكبير ما لم تكن به عاهة"، وإصرار عمار الساباطي (وهو من أصحاب الإمامين الباقر والصادق) على القول بإمامته حتى النهاية.²⁷

وهكذا احتل عبد الله الأفطح مقام الإمامة، بالوصية والكبر والجلوس مجلس أبيه، وكاد أن يخضى بإجماع الشيعة عليه بالرغم من عدم وجود نص واضح وصريح عليه من أبيه الإمام الصادق.²⁸

ولكن هشام بن سالم الجواليقي يقول: أنه دخل على عبد الله الأفطح، مع مجموعة من الشيعة، وانهم سألوه بعض المسائل الفقهية فلم يجيبهم بصورة صحيحة، مما دفعهم إلى التشكيك بإمامته والخروج من عنده "حيارى ضللاً فقعنا في بعض

25. الأشعري، المقالات والفرق، ص 88.

26. الصلوق، إكمال الدين، ص 75 - 76.

27. الكليني، الكافي، ج 1، ص 351 - 352، والمفيد، الإرشاد، ص 291، والصفار، بصائر الدرجات، ص

250 - 252، والكشي، الرجال، ترجمة هشام بن سالم.

28. الأشعري، المقالات والفرق، ص 87.

أزقة الكوفة باكين حيارى لا ندري إلى أين نتوجه ولا من نقصد، ونقول: إلى المرجة؟.. إلى الزيدية؟. إلى المعتزلة؟.. إلى الخوارج؟... فنحن كذلك إذ رأيت رجلاً شيخاً لا أعرفه يومئذ إلي بيده... فقال لي ادخل رحلك الله فدخلت، فإذا أبو الحسن موسى، فقال لي ابتداءً منه: لا إلى المرجة ولا إلى القدرية ولا إلى الزيدية ولا إلى المعتزلة ولا إلى الخوارج.. إلي إلي.. قلت: جعلت فداك مضى أبوك؟.. قال: نعم... قلت: فمن لنا من بعده؟ قال: إن شاء الله أن يهديك هداك... قلت: جعلت فداك فأنت هو؟. قال: لا، ما أقول ذلك... فقلت في نفسي: لم أصب طريق المسألة، ثم قلت جعلت فداك.. عليك إمام؟.. قال: لا، فدخلني شيء لا يعلمه إلا الله إعظاما له وهيبة، ثم قلت: جعلت فداك.. أسألك كما كنت أسأل أباك؟.. قال: سل تخبر، ولا تدع فإن أذعت فهو الذبح، قال فسألته فإذا هو بحر لا يترف، قلت: جعلت فداك.. شيعة أبيك ضالّ، فالقي إليهم هذا الأمر وأدعوهم إليك؟.. فقد أخذت علي الكتمان.. قال: من آمنت منهم رشداً، فألقِ إليه، وخذ عليه الكتمان، فإن أذاع فهو الذبح. وأشار بيده إلى حلقه. قال: فخرجت من عنده فلقيت أبا جعفر الأحول، فقال لي: ما وراءك؟ قلت: الهدى، وحدثته بالقصة، ثم لقينا الفضيل وأبا بصير فدخلنا عليه سمعاً كلامه وسألاه وقطعاً عليه".²⁹

وفي هذه الرواية يقول هشام: إن الناس اجمعوا، في البداية على الأقل، على إمامة عبد الله الأفطح، وإن أقطاب الإمامية لم يكونوا يعرفون بأي نص حول الكاظم الذي كان يرفض الادعاء بها، وقيام إمامته لدى هشام على أساس العلم الغزير، وعدم استعداد الإمام الكاظم للإعلان عنها أمام الملأ.

وسواء صح تراجع هشام بن سالم وأصحابه عن القول بإمامة عبد الله الأفطح في حياته أم لا، فإن الأفطح قد توفي بعد حوالي سبعين يوماً من وفاة أبيه الصادق، دون أن يخلف ولدا تستمر الإمامة في ذريته، وهذا ما خلق أزمة جديدة في صفوف الإمامية الذين كانوا يعتقدون أن الإمامة من الله، وأنها لا بد أن تستمر في الأعقاب

29. الكليني، الكافي، ج1، ص 351، والمفيد، الإرشاد، ص 291، والصفار، بصائر الدرجات، ص 250 - 252، والكشي، الرجال، ترجمة هشام بن سالم.

وأعقاب الأعقاب هكذا أبدا إلى يوم القيامة، فانقسموا إلى ثلاث فرق، حيث تراجع قسم منهم وهم "الموسوية" عن القول بإمامته وشطبوا اسمه من لائحة الأئمة، وذهب بعض من تأخر عنه إلى إقامته بالفسق والجهل والانحراف، وذلك من أجل تبيان عدم شرعيته في الإمامة منذ البداية. وانتقل قسم آخر كعبد الله بن بكير وعمار بن موسى الساباطي إلى القول بإمامة أخيه موسى من بعده، وعرف هؤلاء بالفطحية، وكانوا من كبار أصحاب الإمام الصادق وبقية الأئمة اللاحقين.³⁰

وقد تجاوز "الفطحية" مسألة الوراثة العمودية، وأجازوا القول بإمامة الأخوين إذا لم يكن للسابق ولد. بينما أصر فريق ثالث على ادعاء وجود ولد لعبد الله الاقطع، في السر، وقد أخفاه للتقية، وقالوا إن اسمه (محمد بن عبد الله) وأنه المهدي المنتظر، وأنه غائب في اليمن.

وقد كشفت هذه الأزمة عن هشاشة وغموض نظرية النص في الإمامة، وصعوبة تحديد الإمامية أو معرفتهم بالإمام المنصوص عليه من الله، أو اتفاقهم عليه، وإمكانية القول بإمام لا تتوفر فيه شروط الإمامة، ثم التراجع عنه بعد ذلك، مثل عبد الله الاقطع.

إمامة موسى الكاظم لقد تبوأ الإمام موسى الكاظم مقامه القيادي السامي في نفوس الشيعة، بعد وفاة أخيه عبد الله، لعلمه وورعه وعبادته وأخلاقه الفاضلة، وهذه صفات حقيقية تكفي لرفع صاحبها إلى مصاف الإمامة في المجتمع الإسلامي، وهو ليس بحاجة بعدها إلى إثبات العصمة له أو النص عليه، حسبما يقول الإماميون الذين لم يستطيعوا إثبات شيء أكثر من ذلك. يقول الشيخ الصدوق في معرض الاستدلال على إمامة الكاظم: "إن الإمام إذا كان ظاهرا، واختلفت إليه شيعته ظهر علمه.. وظهر من فضله في نفسه ما هو بين عند الخاصة والعامة، وهذه هي إمارات الإمامة، فلما وجدناها لموسى دون غيره علمنا أنه الإمام بعد أبيه دون أخيه".³¹

30. المفيد، الفصول المختارة، ص 253، والإرشاد، ص 285 و 291 والصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 205، والنوختي، فرق الشيعة، ص 77 - 78، والأشعري القمي، مقالات الفرق، ص 87.

31. الصدوق، إكمال الدين، ص 104 والطوسي، تلخيص الشافي، ج 4، ص 203.

ولكن وبالرغم من ذلك الغموض الذي كان يلف قضية الخلف بعد الإمام الصادق، ووفاة زرارة دون معرفة الإمام الجديد، وذهاب أقطاب النظرية الإمامية إلى القول بإمامة عبد الله الأفطح، فإن الإمامية، وبالذات المفضل بن عمر وأبو بصير ويعقوب السراج، حاولوا أن يأتوا بنصوص تثبت إشارة الإمام الصادق إلى ابنه الكاظم، وقد ذكر الكليني والصفار والصدوق والمفيد حوالي ستة عشر نصاً تتراوح بين الإشارة الغامضة إلى التأكيد الصريح الواضح.³² إلا أن تلك النصوص لم تكن حاسمة في معركة الإمامة، أو بالأحرى لم تكن موجودة في البداية، وقد اعترف الصدوق: بأن الإمام الكاظم كان منعزلاً عن السياسة وكأنماً لأمره، وأن الشيعة لم تكن تختلف إليه وروى حديثاً غريباً عنه "يأمر فيه الشيعة بطاعة السلاطين على كل حال، فإن كانوا عدولاً فليسلأوا الله إبقائهم، وإن كانوا جائرين فليسلأوا الله صلاحهم".³³

ومن هنا فقد انصرف عامة الشيعة في عهد الإمام الكاظم إلى عيسى بن زيد بن علي، وبايعوه سرا بالإمامة سنة 156هـ، وهو بالعراق وجاءتهبيعة الأهواز وواسط ومكة والمدينة وقمامة واثبت دعائه فبلغوا مصر والشام. واتفق مع أصحابه على الخروج بعد وفاة المنصور الدوانيقي. فمات مسموماً بسواد الكوفة مما يلي البصرة سنة 168 للهجرة. كما استجاب الشيعة للحسين شهيد فخر، وأقبلوا يبايعونه على كتاب الله وسنة نبيه للمرتضى من آل محمد. وقد أعلن الحسين: "أبايعكم على كتاب الله وسنة رسول الله وعلى أن يطاع الله ولا يعصى وأدعوكم إلى الرضا من آل محمد. وعلى أن تعمل فيكم بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله. والعدل في الرعية والقسم بالسوية. وعلى أن تقيموا معنا وتجاهدوا عدونا فإن نحن وفينا لكم وفيتم لنا وإن نحن لم نف لكم فلا بيعه لنا عليكم".³⁴

32. الكليني، الكافي، ج 1، ص 307 والصفار، بصائر الدرجات، ص 447 - 442 والمفيد، الإرشاد، ص 289 - 290.

33. الصدوق، إكمال الدين، ص 361، والأمالي، ص 338.

34. الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 270.

دليل المعاجز

ولما لم يكن الإمام موسى الكاظم يدعو إلى نفسه، ولم يكن يوجد عليه أي نص خاص من الله أو من أبيه، فقد لجأ الإمامية إلى سلاح "المعاجز وعلم الغيب" ليثبتوا وجود الارتباط الخاص بالسماء للإمام الكاظم، وتحديده من بين اخوته كورث شرعي ووحيد للإمام الصادق. يقول أبو بصير: انه ذهب إلى الإمام الكاظم وسأله قائلاً: جعلت فداك ثم يعرف الإمام؟ قال: "بخصال: أما أولا هن فإنه بشيء قد تقدم من أبيه وإشارته إليه ليكون حجة، ويُسأل فيجيب، وإذا سكت عنه ابتداءً، ويخير بما في غد، ويكلم الناس بكل لسان، ثم قال: يا أبا محمد إن الإمام لا يخفى عليه كلام أحد من الناس ولا منطق الطير ولا كلام شيء فيه روح، فمن لم يكن هذه الخصال فيه فليس هو بإمام".³⁵

ويقول الكليني: "إن الإمام الكاظم كان يعلم متى يموت الرجل ويخير أصحابه بذلك، كما يخبرهم بمصائرهم في المستقبل".³⁶ وهكذا يروي المحدثون في عملية "إثبات إمامة" الكاظم مجموعة كبيرة من المعاجز، كخروجه من الحبس ببغداد وتحطيمه الأغلال واختراقه للحدردان، وذهابه إلى المدينة المنورة وعودته في نفس الليلة. وطبع خاتمه في حصاة، وتكلمه بلغات أجنبية من دون تعلم، وعدم إحراق النار له، وإحيائه لبقرة ميتة.³⁷

إلا ان هذا "الدليل" كان يعاني من مشكلة صعوبة إثباته لأي أحد، خاصة في ظل نفي الإمام الكاظم له وإنكاره لمعرفة علم الغيب.

الواقفية ولم تكن نظرية الإمامة تلتقط أنفاسها بعد أزمة الوصية إلى إسماعيل والبداء فيه، وأزمة عبد الله الأفطح ووفاته دون عقب، ثم أزمة إثبات إمامة الكاظم، حتى وقعت في أزمة جديدة هي: وفاة الإمام موسى الكاظم في سجن هارون

35. الكليني، الكافي، ج 1، ص 285، والمفيد، الإرشاد، ص 307.

36. الكليني، الكافي، ج 1، ص 484.

37. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 104، والكليني، الكافي، ج 1، ص 356، والصفار، بصائر الدرجات،

ص 255، والمفيد، الإرشاد، ص 293، والقطب الراوندي، الخراج والجرائع، والنوري الطبرسي، خاتمة

المستترك، ص 565.

الرشيد في بغداد سنة 183هـ بصورة غامضة، وقول عامة الشيعة الموسوية بهروب الإمام من السجن وغيبته، وإنكار وفاته.

وقد كانت وفاة الكاظم غامضة حقاً بحيث التبس الأمر على معظم أبنائه وتلاميذه وأصحابه، ومنهم بعض "أصحاب الإجماع" والرواة الثقة كعلي بن أبي حمزة، وعلي بن الخطاب، وغالب بن عثمان، ومحمد بن إسحاق ابن عمار التغلبي الصيرفي، وإسحاق بن جرير، وموسى بن بكر، وهيب بن حفص الجريري، ويحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين، ويحيى بن القاسم الحذاء أبو بصير، وعبد الرحمن بن الحجاج، ورفاعة بن موسى، ويونس بن يعقوب، وجميل بن دراج، وحماد بن عيسى، وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وآل مهرا، وغيرهم من الأصحاب الثقة.³⁸

وكان السبب الرئيسي في (وقوف) الشيعة الموسوية على الإمام الكاظم، ورفض الاعتراف بإمامة ابنه الرضا، هو وجود روايات كثيرة متداولة تلك الأيام بمهدوية الكاظم وحتمية قيامه قبل موته.³⁹ وقد حج الحسن بن قياص الصيرفي سنة ثلاث وتسعين ومائة، أي بعد عشر سنين من وفاة الكاظم، وسأل الرضا عن أبيه فقال له: مضى كما مضى آباؤه، فقال: فكيف اصنع بحديث حدثني به يعقوب بن شعيب عن أبي بصير أن أبا عبد الله قال: إن جاءكم من يخبركم أن ابني هذا مات أو كفن وقبر ونفضوا أيديهم من تراب قبره فلا تصدقوا به؟.. فقال: كذب أبو بصير ليس هكذا حدثه.. إنما قال: إن جاءكم عن صاحب هذا الأمر.⁴⁰

ويروي الكليني عن علي بن أسباط قال قلت للرضا: إن رجلاً عني أحاك إبراهيم فذكر له أن أباك في الحياة، وإنك تعلم من ذلك ما يعلم؟. فقال: "سبحان الله يموت رسول الله ولا يموت موسى؟!.. وأكد له: قد والله مضى كما مضى رسول الله".⁴¹

38. الطوسي، الغيبة، ص 47، والكليني، الكافي، ج 1، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 39.

39. الطوسي، الغيبة، ص 29 - 40.

40. الكشي، الرجال، ترجمة الصيرفي.

41. الكليني، الكافي، ج 1، ص 380.

وقد زاد الإمامية الموسوية شكاً في الإمام الرضا، الحديث الذي كان شائعاً عندهم: "إن الإمام لا يغسله إلا الإمام" فقالوا: كيف إذن غسل علي الرضا أباه الذي توفي في بغداد وكان هو في المدينة؟⁴²

وظل بعضهم يتساءل عن كيفية معرفة الإمام الرضا بوفاة أبيه؟.. ومتى عرف؟. ومتى علم أنه أصبح إماماً خليفة لأبيه؟. وهل كانت هناك فاصلة بين وفاة الكاظم ومعرفة ابنه الرضا؟ وبالتالي توليه للإمامة من بعده؟⁴³

وكان مما بعث في قلوب الشيعة الواقفية الشك بإمامة الرضا هو عدم إنجابه حتى وقت متأخر، وشك أهل بيت الإمام الرضا بصحة نسب ابنه محمد الجواد، وذلك لسواد بشرته، ثم لجوئهم إلى القافة لحسم الموضوع.⁴⁴

إضافة إلى غموض النص على الإمام علي بن موسى الرضا الذي لم يكن معروفاً كإمام لدى عامة الشيعة وحتى لدى أولاد الإمام الكاظم، وحتى لدى زوجة الإمام الأثرية أم أحمد. وتقول إحدى الروايات: إن الشيعة في المدينة لما سمعوا بخبر وفاة الإمام الكاظم اجتمعوا على باب أم أحمد وبايعوا أحمد بن الإمام الكاظم بالإمامة فأخذ البيعة منهم.⁴⁵

وقد تشبث الإماميون في عملية إثبات "الإمامة" للرضا، بوصية الإمام الكاظم إليه، واعتبر محمد بن زيد بن علي الوصية بمثابة عقد له بالإمامة، ولكن الوصية كانت غامضة أيضاً، وغير صريحة بالإمامة، خاصة وأن الكاظم أشرك بقية بنيهِ مع ابنه علي فيها.⁴⁶ وكانت تتعلق بالأموال والأوقاف والصدقات والصبيان والنساء، ولذا فقد كانت سرية يرفض الإمام الكاظم أن يطلع عليها أي أحد من خارج الأسرة.⁴⁷

42. المصدر، ج 1، ص 385.

43. المصدر، ج 1، ص 381.

44. المصدر نفسه، ج 1، ص 22.

45. المصدر نفسه، ج 1، ص 381 - 382.

46. القرشي، باقر شريف، حياة الإمام موسى بن جعفر، ص 410 - 411 (نقلاً عن تحفة العالم للسيد جعفر

آل بحر العلوم، ج 2، ص 87).

47. الكليني، الكافي، ج 1، ص 313، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 1، ص 27 و29.

ولذا لم يجد كثير من الشيعة في الوصية أية دلالة على إمامة الرضا.

موقف الشيعة في عهد الرضا ونتيجة لغموض النص حول الإمام الرضا، وعدم شيوع نظرية الإمامة الإلهية بين أوساط الشيعة في عهده، فقد برز عدد من الزعماء العلويين الآخرين كقادة للحركة الشيعية المعارضة، كعلي بن عبيد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن موسى، ومحمد بن إبراهيم ابن طباطبا بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

يقول الأصفهاني: إن رجلاً من شيعة الجزيرة يدعى: نصر بن شبيب قدم إلى الحجاز في مطلع عهد المأمون سنة 198 هـ ومر بالمدينة، فسأل عن بقايا أهل البيت ومن له ذكر منهم، فذكرت له أسماء أولئك العلويين الثلاثة، فالتقى بأحدهم وهو محمد بن إبراهيم، وذكره بما نزل بآل علي من تنكيل واضطهاد، وباغتصاب العباسيين لحق العلويين في الخلافة، ثم قال له: حتى متى توطئون بالخسف وتقتضم شيعتكم وتسكنون على حقكم؟. ودعاه للقدوم إلى الجزيرة لإعلان الثورة ضد الحكم العباسي الضعيف. ولكن نصراً لم يستطع الوفاء بتعهده لاختلاف عشيرته وقلة إمكانياته، فاعتذر إلى محمد الذي رجع خائباً إلى الحجاز، ولكنه في الطريق التقى بأبي السرايا: السري بن منصور، الذي كان قد تمرد على السلطة العباسية، فعرض على محمد بن إبراهيم أن يقدم له ما كان نصر قد عجز عن الوفاء به، وتعهده له أن يكون له نصيراً ومؤازراً، وطلب منه أن يعدل عن الرجوع إلى المدينة وإن يتجه بدلاً من ذلك إلى الكوفة.⁴⁸

وهكذا أعلن (ابن طباطبا)، بمعونة أبي السرايا، الثورة في الكوفة عام 199 هـ، وخطب فيهم داعياً إلى البيعة للرضا من آل محمد، والعمل بكتاب الله وسنة نبيه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وبايعه أهل الكوفة على ذلك.⁴⁹ ولكن ابن طباطبا سرعان ما مرض وتوفي فأوصى إلى أبي السرايا: بتقوى الله والمقام على الذب عن الدين ونصرة أهل بيت النبي، وتولية الناس من يقوم مقامه

48. الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 519 - 521.

49. المصدر، ص 532.

من آل علي، فإن اختلفوا فالأمر إلى علي بن عبيد الله.⁵⁰

ولم يخصص ابن طبا طباً سواء في خطبة البيعة أو الوصية شخصاً من آل أبي طالب، وإنما دعا إلى: (الرضا من آل محمد) ولم يكن الشيعة في الكوفة يحملون صورة خاصة عن رجل معين من أهل البيت، أو إيماناً بنظرية محددة كالإمامة الإلهية.. ولم يظهر عليهم أي ميل خاص لإمامة علي بن موسى الرضا الذي كانوا يكونون له الاحترام كواحد من زعماء البيت العلوي. وفي اليوم التالي لوفاة ابن طبا طباً جمع أبو السرايا الشيعة فعزاهم بوفاة محمد بن إبراهيم، وأخبرهم بوصيته، وأنه قد عهد إلى علي بن عبيد الله، ثم قال: إن رضيتم به فهو الرضا، وإلا فاختاروا لأنفسكم. ولكن علياً تنازل عن هذا العهد، ورشح غلاماً علوياً هو (محمد بن محمد بن زيد)، وكان أمرد حدثاً، لتبایعه الشيعة، فوافق أبو السرايا على ذلك، وأقبلت الشيعة عليه بتأييده. وقد ولى محمد بن محمد: إبراهيم بن موسى بن جعفر على اليمن، وولى زيد بن موسى بن جعفر على الأهواز، وولى العباس بن محمد بن عيسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب على البصرة، وولى محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي على المدينة، وولى الحسين بن إبراهيم بن الحسن بن علي على واسط، وولى الحسين بن الحسن على مكة.⁵¹

وقد اتسع نفوذ الزعيم العلوي الشاب محمد بن محمد، واستطاع خلال فترة وجيزة أن يسيطر على كثير من مدن العراق والحجاز واليمن، وتناحرت الكتب وتواترت عليه بالفتوح من كل ناحية، وكتب إليه أهل الشام والجزيرة أنهم ينتظرون أن يوجه إليهم رسولا لسمعوا له ويطيعوا.⁵²

ولكن ما أن حل الشهر الأول من العام الجديد 200 للهجرة، حتى انفارت هذه الحركة الشيعية، وبدأ جيش الخليفة العباسي المأمون يستعيد السيطرة على

50. تاريخ الطبري، ج 3، ص 120.

51. المصدر نفسه.

52. الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 534.

مختلف المدن، ويطارد قوات الحركة، ويقتل قائدها أبا السرايا ويلقي القبض على زعيمها محمد بن محمد، بعد عشرة شهور من قيامها.⁵³

ولم تكد ثورة أبي السرايا تحمد وتنتهي، حتى كان محمد الديباج بن الإمام الصادق، يعلن نفسه في الحجاز: "أميرا للمؤمنين" ويأخذ البيعة بعد صلاة الجمعة لست خلون من ربيع الآخر سنة 200 للهجرة، وقد رجا أن يكون المهدي القائم.. ولكنه سرعان ما فشل وتنازل عن الخلافة، وباع المأمون.⁵⁴

وما يهمنا من أمر محمد الديباج، هو موقف الطالبين والشيعة عموما من حركته، وحشر الناس لبيعته، وهو ما يدل على حجم التأييد له بالنسبة إلى ابن أخيه الرضا، وجهل عامة الشيعة بنظرية الإمامة الإلهية القائمة على العصمة والنص التي كان يقول بها جماعة من المتكلمين في الكوفة بصورة سرية.

موقف المأمون من الرضا وعندما عرض المأمون العباسي الخلافة على الإمام علي بن موسى الرضا عام 201 للهجرة، فإنه لم يعرضها عليه باعتباره الإمام الثامن في سلسلة الأئمة الاثني عشر، وإنما بناء على فضله وجلالته، وكان المأمون قد عاهد الله، خلال صراعه مع أخيه الأمين، أن ينقل الخلافة إلى افضل آل أبي طالب، ثم أعلن: ان علي الرضا هو افضل العلويين.⁵⁵

وقد احدث المأمون بذلك انعطافا حادا في الأيديولوجية السياسية العباسية التي بناها المهدي العباسي، وأقر على ضوئها الحق العباسي في الخلافة استنادا إلى حق جدهم العباس بوراثته النبي، واصدر منشورا سياسيا بذلك، خلافا لما كان عليه العباسيون من الفكر الشيعي القلم الكيساني، قبل انتصارهم وقضائهم على الدولة الأموية عام 132 هـ، حيث كانوا يؤمنون بشرعية إمامة الإمام علي بن أبي طالب، ويستمدون شرعيتهم من أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، الذي قالوا انه قد أوصى لجدهم بالإمامة عند موته المفاجئ في الحميمة.

53. المصدر نفسه، ص 549، وتاريخ الطبري، ج 3، ص 123.

54. ابن الأثير، الكامل، ج 6، ص 121، والأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 353، وتاريخ الطبري، ج 3، ص 989.

55. الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 563.

وقد أعاد المأمون الفكر العباسي السياسي إلى الجناح العلوي الفاطمي، وأعلن: ان الحق الأساسي في الخلافة للعلويين، بناء على حق الإمام علي في خلافة الرسول، ولذلك فقد دعا الإمام الرضا لاستلام الخلافة منه، وعندما رفض الإمام ذلك، عرض عليه ولاية العهد فقبلها منه، وألقى الإمام الرضا يوم البيعة خطبة قال فيها: "إن أمير المؤمنين عضده الله بالسداد ووقفه للرشاد، عرف من حقنا ما جهله غيره، فوصل أرحاما قطعت وآمن نفوسا فزعت، بل أحيائها وقد تلفت، وأغناها إذ افتقرت، مبتغيا رضا رب العالمين لا يريد جزاء إلا من عنده... وانه جعل الي عهده والإمرة الكبرى إن بقيت بعده، فمن حل عقدة أمر الله تعالى بشدها، وقسم عروة أحب الله إيثاقها فقد باع حريمه وأحل محرمه، إذ كان ذلك زاريا على الإمام منتهكا حرمة الإسلام، بذلك جرى السلف... فرصة تنتهز وباتقة تبتدر، وما ادري ما يفعل بي ولا بكم، ﴿إِنَّ الْحَكْمَ إِلَّا لِلَّهِ يَقْضُ الْحَقُّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَصْلِينَ﴾ (الأنعام 57).⁵⁶

ومهما اختلف المؤرخون في تحليل موقف المأمون، فإن مبايعة الإمام الرضا له وقبوله بولاية العهد، يكشفان عن موقف أيديولوجي ظاهر بشرعية خلافة المأمون وواقعية إمامة الرضا، بعيدا عن نظرية "الإمامة الإلهية الخاصة في أولاد علي والحسين". وقد أصبح التحالف بين البيتين الهاشميين العباسي والعلوي، سمة المرحلة التالية، وعقيدة دولة الخلافة العباسية الرسمية لبضعة عقود. وقد تمثلت بعد المأمون في موقف الخلفاء العباسيين الإيجابي من أبناء الرضا كمحمد الجواد وعلي الهادي والحسن العسكري، حيث كان الخلفاء يتخذون منهم رموزا للشرعية الدستورية، ويقدمون لهم كامل الاحترام والتقدير..

ثورة إبراهيم بن موسى الكاظم في اليمن وبينما كان الإمام الرضا يتوجه إلى خراسان تلبية لدعوة الخليفة العباسي المأمون، ويعقد معه الصلح والمهدنة، ويقبل ولاية العهد، ويبيع له في رمضان سنة 201 للهجرة، كان أخ له هو (إبراهيم بن موسى) الذي كان مشاركا في ثورة ابن طبا طبيا في الكوفة، وذهب من قبلها واليا على اليمن، يرفض الاعتراف بمزينة الثورة المطلقة، عام 200 ويصر على السيطرة

56. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 246.

على اليمن باسمه، وقد حكمها لفترة، اضطر بعدها الخليفة المأمون إلى الاعتراف به وعزل واليه محمد بن علي بن عيسى بن ماهان.⁵⁷

ثورة علي بن محمد بن الصادق وعبد الله أخي أبي السرايا في الكوفة وقد حدثت هذه الثورة في الكوفة، موطن الشيعة، في سنة 202 للهجرة، أي بعد أقل من عامين على فشل ثورة والد علي بن محمد وثورة أخي عبد الله. وقد تمت هذه الثورة الجديدة المشتركة في ظرف جديد هو مصالحة المأمون مع أكبر أعمدة البيت العلوي، وضد والي الالوي العباس بن موسى أخي الإمام الرضا، الذي كان يدعوهم للبيعة للخليفة العباسي المأمون وولي عهده الرضا.

وقد كان اتجاه الرفض منصبا ضد الخليفة العباسي بالتحديد، وضد البيعة له، ولأنها كانت ثورة شيعية فلم يكن موقفها سلبيا من الإمام الرضا، وقد عبر أهل الكوفة عن رأيهم هذا بقولهم للعباس بن موسى: إن كنت تدعو للمأمون ثم من بعده لأخيك، فلا حاجة لنا في دعوتك، وإن كنت تدعو إلى أخيك أو بعض أهل بيتك أو إلى نفسك أجبتك.⁵⁸

إن هذا الموقف يكشف لنا عن عدم إيمان أهل الكوفة في ذلك الوقت بنظرية الإمامة الإلهية، وعن عدم تفريقهم بين الإمام الرضا أو أخيه العباس أو أي أحد من أهل البيت لقيادتهم وإمامتهم.. مما يعني أن كلمة "أهل البيت" عند أهل الكوفة في ذلك الزمان كانت شاملة لكل أبناء البيت العلوي، ولم تكن محددة في أشخاص معينين، كما أنها كانت تعني من قبل، في أيام الأمويين: كل البيت الهاشمي ومن ضمنهم بنو العباس الذين كانوا يعملون تحت شعار "إلى الرضا من آل محمد".

القطعية في مقابل هؤلاء الشيعة المنفتحين، ومقابل الواقعية الذين وقفوا على إمامة الكاظم، كان هناك بالطبع من قال بإمامة علي بن موسى الرضا وقطعوا عليه، وقد سمي هؤلاء بـ: "القطعية". وقد روى هؤلاء نصوصا كثيرة من الكاظم حول تعيين ابنه الرضا خليفة له وإماما من بعده.

57. الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 525.

58. تاريخ الطبري، ج 7، ص 144.

وربما كان الحديث التالي هو ابرز ما في تلك النصوص.

يقول يزيد بن سليط: لقيت أبا إبراهيم الكاظم ونحن نريد العمرة في بعض الطريق، فقال لي: إني خرجت من منزلي فأوصيت إلى ابني فلان، وأشرت معه بني في الظاهر، وأوصيته في الباطن، فأفردته وحده، ولو كان الأمر لي لجعلته في القاسم ابني، لحبي إياه ورأفتي عليه، ولكن ذلك إلى الله عز وجل يجعله حيث يشاء، ولقد جاءني بخبره رسول الله، ثم أرانيه واراني من يكون معه، وكذلك لا يوصي إلى أحد منا حتى يأتي بخبره رسول الله وجدي علي... ثم قال لي: والأمر قد خرج منك إلى غيرك، فقلت: يا رسول الله أرنيه أيهم هو؟ قال رسول الله: ما رأيت من الأئمة أحدا اجزع على فراق هذا الأمر منك، ولو كانت الإمامة بالحب لكان إسماعيل أحب إلى أهلك منك، ولكن ذلك من الله عز وجل... ورأيت ولدي جميعا الأحياء منهم والأموات، فقال لي أمير المؤمنين: هذا سيدهم، وأشار إلى ابني علي، فهو مني وأنا منه والله مع المحسنين.

ثم قال أبو إبراهيم (الكاظم): يا يزيد إنها وديعة عندك فلا تخبر بها إلا عاقلا أو عبدا تعرفه صادقا، وإن سألت عن الشهادة فاشهد بها.. وقال أبو إبراهيم: فأقبلت على رسول الله فقلت: قد جمعتهم لي بابي أنت وأمي، فأيهم هو؟ فقال: هو الذي ينظر بنور الله عز وجل ويسمع بفهمه وينطق بحكمه، واخذ بيد علي ابني، ثم قال: ما أقل مقامك معه، فإذا رجعت من سفرك فأوصي واصلح أمرك، وافرغ مما أردت فانك منتقل عنهم ومجاور غيرهم، فإذا أردت فادع عليا فليغسلك وليكفك فإنه طهر لك ولا يستقيم إلا ذلك، سنة قد مضت، مره فليكر عليك تسعا فإنه قد استقامت وصيته ووليك وأنت حي. ثم قال أبو إبراهيم: إني أؤخذ في هذه السنة، والأمر هو إلى ابني علي، وليس له أن يتكلم إلا بعد هارون بأربع سنين.⁵⁹

إن هذه الرواية الأخيرة هي أكثر الروايات الواردة بشأن إمامة الرضا صراحة ووضوحاً.. وهي تعترف في نفس الوقت: أن الإمام الكاظم كان يجهل الإمام بعده وكان يفضل القاسم حتى وقت مشاهدة الرؤيا، وإن تحديد الإمام اللاحق يتم في

59. الكليني، الكافي، ج 1، ص 313 - 316.

المنام والرؤيا، وان الوصية الظاهرة كانت عامة بحيث لا تنفي دلالة خاصة على الإمامة، وتدعي وجود وصية أخرى سرية، وان الإمام الكاظم أوصى إلى ابنه علي سرّاً مما أوقع أولاد الإمام الكاظم وأخوته في الجهل وعدم المعرفة. ويحتمل أن يكون يزيد بن سليط، أو رجل آخر، قد اختلق الرواية كلها فيما بعد تأييداً لإمامة الرضا، وذلك لأن الراوي يدعي أن الإمام الكاظم طلب منه أن يقي الأمر سرا مكتوماً لا يوح به إلا للعقلاء والعباد الصادقين، وان الإمام الكاظم لم يعلن ذلك في الظاهر حتى لأبنائه وهو ما يعث على الارتباك بهذه الرواية الباطنية.

المعاجز وعلم الغيب..

وفي غياب النصوص الواضحة والصريحة والعامة والعلنية على إمامة الرضا، كان لا بد للإمامية، من أجل تسويق نظريتهم، من الاستعانة بسلاح المعاجز وادعاء معرفة الإمام الرضا بعلم الغيب.

وقد كان أحمد بن محمد بن عمرو بن أبي نصر البزنطي السكوني الكوفي، الذي يعتبر من "أصحاب الإجماع" واقفياً في البداية، وقد رفض الاعتراف بإمامة الرضا "لأنه أجاب عن بعض المسائل الفقهية بخلاف ما جاء عن آبائه وأقربائه"، لكن البزنطي عاد فقال بإمامة الرضا، بعد أن استدعاه المأمون إليه، وقال انه شعر بعلم الإمام الرضا بالغيب، ومعرفة ما في نفس البزنطي، واتخذ من ذلك دليلاً إعجازياً على إمامة الرضا، واصبح من اقرب مقربيه وذا منزلة عظيمة لديه، وروى كتاباً عنه.⁶⁰

وقد شك (داود بن كثير الرقي) الذي يعده الكشي: "من الثقة ويروي عن الصادق انه قال عنه: انه منه بمنزلة المقداد من رسول الله، وانه أحد أصحاب القائم" بالإمام الرضا وتوقف عن القول به، وذلك لرواية رواها حول "الكاظم انه القائم" ثم عاد فقال بإمامة الرضا.⁶¹ كما وقف عبد الله بن المغيرة فترة من الزمن، ثم انتقل

60. الطوسي، الفهرست، ورجال الكشي والنحاشي، والطوسي، الغيبة، ص 47، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 213 - 221، والحميري، قرب الإسناد ص 152.

61. النوري الطوسي، خاتمة المستدرک، ج 3، ص 595.

إلى القول بإمامة الرضا، ليس بناءاً على حديث وجده بعد ذلك، وإنما بناءاً على دليل غيبي ومعجزة وعلم بالغيب وجده في الإمام الرضا.. يقول: "كنت واقفاً وحججت على تلك الحال، فلما صرت بمكة خلج في صدري شيء، فتعلقت بالملتزم ثم قلت: "اللهم قد علمت طلبتي وإرادتي فأرشدني إلى خير الأديان"، فوقع في نفسي: أن آتي الرضا، فأتيته المدينة فوقفت ببابه وقلت للغلام: قل لمولائك: رجل من أهل العراق بالبواب، قال: فسمعت نداءه وهو يقول: ادخل يا عبد الله بن المغيرة.. ادخل يا عبد الله بن المغيرة، فدخلت، فلما نظر الي قال لي: قد أجاب الله دعاءك، وهذاك لدينه، فقلت: اشهد أنك حجة الله وأمينه على خلقه".⁶²

وهناك رواية أخرى أكثر صراحة في ارتكاز القول بإمامة الرضا على علم الغيب.. وهي تأتي من راوٍ آخر كان أيضاً واقفياً حوالي عشرة أعوام حتى ذهاب الإمام إلى خراسان، وهو الوشاء، الذي يدعي انه أتى خراسان فأرسل الإمام الرضا خادمه إليه ليشتري منه بعض الثياب التي كان قد جلبها معه، ونسيها في رحله، وعرف الرضا موضوعها. وانه أخبره بجواب مسائل كان ينوي أن يسأله عنها. وقد قرر الوشاء على ضوء هذه "المعاجز" التحول للقول بإمامة الرضا بعد ان لم يكن يؤمن بها أكثر من عشر سنين.⁶³

ويروي الطوسي عدة روايات عن علم الإمام الرضا بالغيب كدليل على إمامته.. منها: إخبار المأمون بمكان وفاة الرضا ومكان وفاة المأمون، وإخباره المأمون عن وليد سيولد له زائد الخلقة. كما يروي الكليني عدة قصص "إعجازية" منها: إخبار الإمام الرضا لرجل عن كمية دينه وإعطائه أموالاً بقدر حاجته. ويورد الصدوق مجموعة كبيرة من الدلائل التي تثبت إمامة الرضا، وكلها تقوم على دعوى معرفة الإمام بعلم الغيب وعلم المنايا والبلايا. ويذكر في (عيون أخبار الرضا) معجزة مقتل الرضا بيد غلمان المأمون وعودته للحياة مرة أخرى. كما يذكر الصفار علم الإمام بمنطق الطير، كدليل على صحة إمامته. وفي رواية يذكرها الحر

62. الكليني، الكافي، ج 1 ص 355.

63. الكليني، الكافي، ج 1، ص 354، والطوسي، الغيبة، ص 48، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 221.

العالمي عن الإمام الرضا ان دلالة الإمامة تكمن في استجابة الدعوة وعلم الغيب والأخبار بما يكون وما في قلوب الناس.⁶⁴

ولكن هذه القصص غير قابلة للإثبات، وتتناقض مع القرآن الكريم⁶⁵، وسيرة أهل البيت، وهي من صنع الغلاة، ولذلك فهي لا تشكل دليلاً مقنعاً على إمامة الرضا.

وبعد سقوط هذه القصص، وسقوط تلك الروايات التي يذكرها الإماميون حول النص، فلنا ان نستمع إلى الإمام الرضا وهو يتحدث عن نظرية الشورى بصراحة ويروي عن آبائه وأجداده الأطهار، حديثاً عن رسول الله انه قال: "من جاءكم يريد أن يفرق الجماعة ويغصب الأمة أمرها ويتولى من غير مشورة فاقتلوه فإن الله قد أذن ذلك".⁶⁶ وهو ما يكشف عن نظرية الإمام الرضا السياسية الحقيقية المنسجمة مع الخط العام لأهل البيت، والتي تؤكد حق الأمة في الشورى واختيار حكامها وتدعو إلى قتل كل من يغتصبها حقها ويستولي عليها بدون إرادتها..

أزمة الطفولة

وبينما كان الإمامية يحاولون إثبات إمامة الرضا "الإلهية" بالنصوص والمعاجز، توفي الإمام الرضا في خراسان سنة 203 هـ وكان ابنه (محمد الجواد) يبلغ من العمر سبع سنين، مما سبب في حدوث أزمة جديدة في صفوف الإمامية، وشكل تحدياً كبيراً لنظريتهم السرية الوليدة. حيث لم يكن يعقل ان ينصب الله تعالى لقيادة المسلمين طفلاً صغيراً محجوراً عليه لا يحق له التصرف بأمواله الخاصة، غير مكلف شرعاً، ولم تتح له الفرصة للتعلم من أبيه الذي تركه في المدينة وله من العمر أربع سنوات.⁶⁷

64. الكليني، الكافي، ج 1، ص 488، والطوسي، الغيبة، ص 47 - 50، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 1، ص 204 - 225 كذلك ج 2، ص 171، والصفار، بصائر الدرجات، ص 349، والحر العاملي، إثبات الهداة، ج 3، ص 717.

65. الذي ينفي معرفة أحد بعلم الغيب، سوى تعليم الله لبعض الرسل، ويقول: (عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً، إلا من ارتضى من رسول، فإنه يسلك من بين يديه ومن خلفه رصداً) الجن 26 و27.

66. الصدوق، عيون أخبار الرضا، ج 2، ص 62.

67. النوبختي، فرق الشيعة، ص 88 والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 96 - 98.

وهذا ما أدى إلى انقسام الإمامية إلى عدة فرق:

أ. فرقة عادت إلى الوقف على موسى الكاظم، وتراجعت عن إيمانها بإمامة الرضا، ورفضت الاعتراف بإمامة الجواد. وقالت: "إن من كان له من السن ما ذكرناه لم يكن من بالغي الحلم ولا مقاربيه، والله تعالى يقول: ﴿وَاتَّبِعُوا آلَ يَسْمَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ (النساء 6)، وإذا كان الله تعالى قد أوجب الحجر على الجواد في أمواله، لإيجابه ذلك في جملة الأيتام، بطل أن يكون إماما، لان الإمام هو الوالي على الخلق في جميع أمر الدين والدنيا، وليس يصح أن يكون الوالي على أموال الله تعالى كلها من الصدقات والأهاس، والمأمون على الشريعة والأحكام، وإمام الفقهاء والقضاة والحكام، والخارج على كثير من ذوي الألباب في ضروب من الأعمال، من لا ولاية له على درهم واحد من مال نفسه ولا يؤمن على النظر لنفسه، ومن هو محجور عليه لصغر سنه ونقصان عقله، لتناقض ذلك واستحالة.⁶⁸

ب. وفرقة ذهبت إلى أخي الإمام الرضا (أحمد بن موسى) الذي كان يرى رأي الزيدية، وخرج مع أبي السرايا في الكوفة، والذي كان موضع تقدير وحب أخيه الرضا، وكان على درجة من العلم والتقوى والورع، كما يصفه الشيخ المفيد في (الإرشاد). وزعم هؤلاء أن الرضا أوصى إليه ونص بالإمامة عليه.⁶⁹ وقد نحا هؤلاء منحى الفطحية الذين قالوا بإمامة موسى الكاظم بعد وفاة عبد الله بن جعفر دون أن يعقب، ولم يلتزموا بدقة بقانون الوراثة العمودية، واعتبروا الجواد الذي كان طفلا صغيراً كأنه لم يكن. وذهب قسم آخر منهم للالتفاف حول الإمام محمد بن القاسم بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، الذي كان يعيش في الكوفة، وكان معروفاً بالعبادة والزهد والورع والعلم والفقه، وفجر ثورة ضد الخليفة المعتصم في الطالقان سنة 218 هـ.⁷⁰

68. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 96، والمفيد، الفصول المختارة، ص 112 - 113.

69. المفيد، الإرشاد، والفصول المختارة، ص 256، والنوختي، فرق الشيعة، ص 88 والأشعري، المقالات

والفرق، ص 97.

70. الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص 579، وتاريخ الطبري، ج 7، ص 223.

ج - وفرقة قالت بإمامة الجواد، ولكنها اضطربت في الإجابة على مشكلتي العمر والعلم، فقال بعضهم: لا يجوز أن يكون علمه من قبل أبيه، لأن أباه حمل إلى خراسان وأبو جعفر ابن أربع سنين واشهر، ومن كان في هذه السن فليس في حد من يستفرغ تعليم معرفة دقيق الدين وجليله، ولكن الله علمه ذلك عند البلوغ بضروب مما يدل على جهات علم الإمام مثل الإلهام والنكت في القلب والنقر في الأذن والرؤيا الصادقة في النوم والملك المحدث له ووجوه رفع المنار والعمود والمصباح وعرض الأعمال.⁷¹

ولما كان الإماميون يعتبرون الإمامة شبيهة بالنبوة، وأنها من الله، فلم يصعب عليهم الاستشهاد بأية من القرآن الكريم تقول: (وآتيناہ الحكم صبياً) مريم 12، وقالوا: كما أعطى الله النبوة ليجي وهو طفل صغير، وكما أعطاه ليعسى وهو طفل صغير، كذلك فلم لا يجوز أن يعطي الإمامة لمحمد الجواد وهو ابن سبع سنين؟ ورووا عن الجواد انه قال لمن استشكل في عمره: "إن الله تعالى أوحى إلى داود أن يستخلف سليمان وهو صبي يرعى الغنم".⁷²

وقال بعض الذين قالوا بإمامة الجواد، دون أن يتبنوا الرأي الآنف: "إن الجواد، قبل البلوغ، هو إمام على معنى: أن الأمر له دون غيره إلى وقت البلوغ، فإذا بلغ علم لا من جهة الإلهام والنكت ولا الملك ولا لشيء من الوجوه التي ذكرتها الفرقة المتقدمة، لان الوحي منقطع بعد النبي بإجماع الأمة". ورفضوا فكرة العلم بالإلهام وقالوا: "لا يعقل أن يعلم ذلك إلا بالتوقيف والتعليم لا الإلهام والتوفيق، لكن نقول انه علم ذلك عند البلوغ من كتب أبيه وما ورثه من العلم فيها وما رسمه له فيها من الأصول والفروع"، وأجاز قسم من هؤلاء القياس والاجتهاد في الأحكام، للإمام خاصة، على الأصول التي في يديه لأنه معصوم من الخطأ والزلل فلا يخطئ في القياس.⁷³

ولكن هذا الرأي كان يستوجب إعادة النظر في نظرية الإمامة،

71. النوبختي، فرق الشيعة، ص 86 - 90 والأشعري، المقالات والفرق، ص 99.

72. الكليني، الكافي، ج 1، ص 382 - 384 و494.

73. النوبختي، فرق الشيعة، ص 90.

والتساؤل: إذن من هو الإمام في فترة صغر الجواد؟.. ومن الوصي عليه؟

وبالرغم من عدم وجود نص صريح بالإمامة من الرضا على الجواد، أو الوصية له، وعدم ادعاء الإمام الجواد نفسه بالإمامة، فقد اضطر الإماميون للقول بإمامته إنقاذاً لنظريتهم من التهاوي والسقوط، وكان لا بد أن يبنوا قوْلهم على مجموعة من حكايات المعاجز والعلم بالغيب، كـمعرفة الجواد وهو في المدينة بوفاة أبيه وهو في خراسان في نفس الساعة، وذهابه بلمح البصر إلى خراسان لتغسيل أبيه وتكفينه، ثم عودته إلى المدينة في نفس الليلة، وقيام عصا كانت في يده بالنطق والشهادة له بالإمامة، وإجابته لقوم من الشيعة عن ثلاثين ألف مسألة في مجلس واحد.⁷⁴

وقد تكررت مشكلة "صغر عمر الإمام" مرة أخرى مع ابن الجواد (علي الهادي)، حيث توفي الجواد في مقتبل عمره ولما يكمل الخامسة والعشرين، وكان ولده الوحيدان علي وموسى صغيرين لم يتجاوز أكبرهما السابعة. ولأن الهادي كان صغيراً عند وفاة الجواد فقد أوصى أبوه بالأموال والضياع والنفقات والريقت إلى أحد أصحابه وهو: (عبد الله بن المساور)، وأمره بتحويلها إلى الهادي عند البلوغ، وشهد على ذلك (أحمد بن أبي خالد) مولى أبي جعفر.⁷⁵ وهذا ما دفع الشيعة أيضاً إلى التساؤل: إذا كان الهادي بنظر أبيه غير قادر على إدارة الأموال والضياع والنفقات لصغره، فمن هو الإمام في تلك الفترة؟.. وكيف يقوم بالإمامة طفل صغير؟.. وهو سؤال كان قد طرحه البعض عند وفاة الإمام الرضا من قبل، وذلك عندما كان الجواد طفلاً صغيراً، وقد زاد الغموض الحيرة بين الأخوين علي وموسى: أيهما الإمام؟.

إن الكليني والمفيد يقصان علينا بالتفصيل، ذلك الغموض وتلك الحيرة التي أصابت الشيعة في أمر الإمام بعد الجواد، وعدم معرفة كبار الشيعة بهوية الإمام الجديد، واجتماعهم عند محمد بن الفرج للتفاوض في أمرها، ثم مجيء شخص

74. الصدوق، ابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 222، والكليني، الكافي، ج 1، ص 353 و496.

75. الكليني، الكافي، ج 1، ص 325.

وإخبارهم بوصية الإمام الجواد له سرا بإمامة ابنه علي الهادي.⁷⁶ ويقول النوبختي: إن تلك الحيرة وذلك الغموض في أمر الإمامة أديا إلى انقسام الإمامية أتباع الجواد، إلى قسمين: قسم يقول بإمامة الهادي، وآخر يقول بإمامة أخيه موسى المبرقع.⁷⁷ ولكن الشيخ المفيد، المتأخر، يهمل ذلك الانقسام ولا يشير إليه، بل يدعى إجماع الشيعة على القول بإمامة الهادي، ويقول: "إن ذلك الإجماع يشكل دليلاً يغني عن إيراد النصوص بالتفصيل".⁷⁸

إلا إن ذلك لم يشكل في الحقيقة دليلاً كافياً لإثبات إمامة الهادي، مما دفع الإمامية، كالعادة، إلى محاولة إثبات الإمامة له عن طريق المعاجز ودعاوى علمه بالغيب، فراحوا يدعون معرفته بوفاته أبيه في بغداد وهو في المدينة، في نفس الساعة، ومعرفته بمرض أحد أبناء عمه غيبياً، ومعرفته بمقتل الخليفة العباسي الواثق وجلس المتوكل مكانه، ومقتل ابن الزيات، وهو في المدينة، وقبل ستة أيام من مجيء أول مسافر من العراق، ونقل الإمام الهادي لرجل من أصحابه هو (إسحاق الجلاب) من (سرّ من رأى) إلى بغداد في طرفة عين، وتحويل خان للصعاليك إلى روضات آنفات بأسرات فيهن خيرات عطرات وولدان كأفهن اللؤلؤ المكنون، وطيور وظباء وانهار تفور.⁷⁹

مشكلة البداء.. مرة أخرى

كانت مسألة الإمامة عند أهل البيت وعامة الشيعة، تختلف في مفهومها عند "الإمامية" الذين كانوا يشكلون فريقاً صغيراً وسرياً في الشيعة، فهي كانت إمامة عادية بشرية عند أولئك، وإمامة ربانية عند هؤلاء. ومن هنا كان أئمة أهل البيت يشيرون أحياناً إلى أحد أبنائهم، أو يتوقعون أن يخلفهم في مقامهم التوجيهي، ويموت في حياتهم، فيشيرون إلى رجل آخر، ولا يجدون في ذلك أي حرج أو تناقض. ولكن وفاة أحد أبناء الأئمة المرشحين للخلافة كان يسبب أزمة في

76. الكليني، الكافي، ج 1، ص 324، والمفيد، الإرشاد، ص 328.

77. النوبختي، فرق الشيعة، ص 91.

78. المفيد، الإرشاد، ص 328.

79. الصفار، بصائر الدرجات، ص 467، والكليني، الكافي، ج 1، ص 498 - 499، 502.

صفوف الإمامية الذين كانوا يعتقدون أن نصب الإمام يأتي من الله تعالى، ولذلك فقد كانوا يستغربون أن يموت الإمام المقترح و"المعين" في نظرهم في حياة أبيه، ويعتبرون ذلك تغييرا في الإرادة الإلهية، وهو ما عبروا عنه بـ: "البداء"، مع أنه كان من الصعب عليهم الاعتراف بالبداء وتغيير الله لإرادته في هكذا موضوع (الإمامة)، وذلك لما يسببه التغيير فيها من حرج وتشكيك للناس في صدقية الأئمة والتراجع عن اعتبار النص من الله.

لقد فسر الإمامية وفاة إسماعيل بن جعفر الصادق، الذي كانوا قد رشحوه لخلافة أبيه، بالبداء، ورفض بعضهم قصة الترشيح من أساسها، بينما أنكروا بعض آخر الوفاة، وأصر على اختفاء إسماعيل عن الأنظار. وقد سببت وفاة إسماعيل هزة في الفكر الإمامي أدت إلى تراجع الكثير من الإمامية عن الاعتقاد بأن الإمامة تعيين من الله. وقد حدثت نفس القصة مرة أخرى بعد مائة عام تقريبا، حيث أعلن الإمام الهادي عن ترشيح ابنه (السيد محمد) كخلف له، ولكنه توفي في حياته، فأوصى إلى أخيه الحسن العسكري وقال له: "يا بني احدث لله شكرا فقد احدث فيك أمرا"⁸⁰.

وقد روى الكليني والمفيد والطوسي، عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، أنه قال: "كنت عند أبي الحسن العسكري، وقت وفاة ابنه أبي جعفر، وقد كان أشار إليه ودل عليه، واني لأفكر في نفسي وأقول هذه قصة أبي إبراهيم وقصة إسماعيل، فاقبل الي أبو الحسن وقال: نعم يا أبا هاشم.. بدا لله في أبي جعفر وصير مكانه أبا محمد، كما بدا له في إسماعيل بعدما دل عليه أبو عبد الله ونصبه، وهو كما حدثت نفسك وأنكره المبطلون.. أبو محمد ابني الخلف من بعدي عنده ما تحتاجون اليه، ومعه آلة الإمامة والحمد لله"⁸¹.

ومثلما حدث مع الإسماعيلية الذين أنكروا وفاة إسماعيل بن جعفر، فقد رفض

80. الكليني، الكافي، ج 1، ص 326 - 327، والصفار، بصائر الدرجات، ص 473، والمفيد، الإرشاد، ص 337 والطوسي، الغيبة، ص 122.

81. الكليني، الكافي، ج 1، ص 328، والمفيد، الإرشاد، ص 317، والطوسي، الغيبة، ص 55 و130، والمجلسي، بحار الأنوار، ج 50، ص 241.

قسم من شيعة الإمام الهادي الاعتراف بوفاة ابنه محمد، وأصروا على القول باستمرار حياته وغيبته، وتفسير إعلان الهادي لوفاة ابنه بأنه نوع من التقية والتغطية على الحقيقة. وكما يقول النوبختي، فإن هؤلاء قالوا: بإمامة محمد بعد أبيه، واعتلوا في ذلك: "بأن أباه أشار إليه بالإمامة أعلمهم انه الخليفة من بعده، والإمام لا يجوز عليه الكذب، ولا يجوز البدء فيه، فهو وإن كانت ظهرت وفاته.. لم يمست في الحقيقة، ولكن أباه خاف عليه فغيبه، وهو القائم المهدي" وقالوا فيه بمثل مقالة أصحاب إسماعيل بن جعفر.⁸²

وبعد وفاة الإمام الهادي حدث صراع وتنافس بين جعفر بن علي وأخيه الحسن، مما أثر على شعبية الحسن، حتى قال متأففاً: "ما مُني أحد من آبائي بمثل ما منيتُ به من شك هذه العصابة في".⁸³

وتكررت أيضاً قصة وفاة عبد الله الافطح دون عقب، مع الإمام العسكري، الذي توفي كذلك، دون أن يشير إلى وجود ولد له أو يوصي إلى أي أحد بالإمامة، مما أدى إلى وقوع الأزمة الكبرى والحيرة العظمى في صفوف الإمامية، وتفرقهم إلى أربعة عشر فرقة، كل يقول برأي مختلف، فذهب بعضهم للقول بإمامة أخيه جعفر، وذهب بعضهم للالتحاق بالمحمدية الذين قالوا باختفاء محمد بن علي وأنكروا وفاته، وقال بعضهم بانقطاع الإمامة، وأنكر بعضهم وفاة الحسن، وقال بعضهم بعودته إلى الحياة مرة أخرى، وقال بعض آخر بوجود ولد له في السر، ولد في حياته أو بعد وفاته، وانه المهدي المنتظر.

82. النوبختي، فرق الشيعة، ص 94.

83. الصدوق، إكمال الدين، ص 222.

التطور الإثنا عشري

إذا القينا نظرة فاحصة على تاريخ الشيعة في القرنين الثاني والثالث، ورأينا تعاطفهم وتجاوبهم مع الثورات المختلفة التي كان يقودها الأئمة من أهل البيت، كثورة الإمام زيد وابنه يحيى وابنه عيسى، وثورة محمد بن عبد الله ذي النفس الزكية وأخيه إبراهيم، وثورة الحسين شهيد فخر، وثورة محمد بن القاسم وغيرهم.. وغيرهم، لوجدنا أن عامة الشيعة وجماهيرهم كانت تلتف حول (أهل البيت) ولكن من دون تحديد الإمامة في سلسلة معينة، أو الإيمان بالنص من الله على واحد منهم، فضلاً عن تسلسلها في أبناء الحسن أو الحسين أو بشكل عمودي وراثي إلى يوم القيامة، ولوجدنا الشيعة بصورة عامة، بعيدين عن نظرية "الإمامة الإلهية" التي كان يقول بها بعض المتكلمين سرا ويلصقونها بأهل البيت، الذين كانوا يرون منها في الحقيقة وفي الظاهر.

ولو القينا نظرة على تراث الإمامية خلال ذينك القرنين الثاني والثالث لوجدنا النظرية الإمامية مفتوحة وممتدة إلى يوم القيامة، وأنها لم تكن محصورة في عدد محدد من الأئمة أو فترة زمنية خاصة. ومع إنها وصلت إلى طريق مسدود عند وفاة الإمام الحسن العسكري في سنة 260 للهجرة، دون أن يخلف ولداً تستمر الإمامة فيه، ودون أن يشير أو يوصي إلى أي أحد من بعده، فقد أعتقد الذين آمنوا بوجود ولد مكتوم له، في البداية، أن الإمامة ستسمر في ذرية ذلك الولد المخفي إلى يوم القيامة، ولم يعتقدوا في ذلك الحين، أنه الإمام الأخير، وأن الأئمة اثنا عشر فقط.

وقد استعرضنا في الفصل الأسبق كثيراً من الأحاديث التي كانت تنص على "استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب هكذا أبداً إلى يوم القيامة".

وتوجد في التراث الشيعي العشرات بل المئات من تلك الروايات التي تؤكد على استمرار الإمامة إلى يوم القيامة، مما يؤكد أن النظرية الإمامية لم تكن محددة في عدد معين، خلال القرنين الثاني والثالث. وإن من يلاحظ تلك الروايات المتواترة التي تتحدث عن امتداد الإمامة إلى يوم القيامة يجد أنها: عامة، ومطلقة، ومقصودة العموم والإطلاق. أي إنها آية عن التخصيص والتقييد. وهي تعبر عن النظرية الإمامية الإلهية الموازية لنظرية الشورى، الممتدة إلى يوم القيامة، وذلك في مراحل نشوئها الأولى، وقبل أن تصل إلى الطريق المسدود.

ونظراً لأن نظرية الإمامة كانت في بدو نشوئها ممتدة إلى يوم القيامة ولم تكن محددة في عدد معين من قبل، فقد كانت النظرية تقول بأن النص قد حدث على الإمام علي فقط، وإن النص على الأئمة الآخرين يتم دائماً من قبل الأول للثاني وهكذا إلى يوم القيامة.¹ ولم تكن تعرف وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة (الإثني عشر).

وكانت النظرية الإمامية، أيضاً، تعترف بعدم وجود النص الصريح من بعض الأئمة على بعض، فكانت تتشبث بالوصية العادية وتعتبرها دليلاً على الإمامة، ولما لم تكن توجد أية وصية على بعض الأئمة الآخرين من آبائهم، كالإمام السجاد علي زين العابدين، أو كانت الوصية مشتركة بين عدد من الأخوة، كأبناء الإمام الكاظم، فقد كانت النظرية تقول: بأن دليل الإمامة الحاسم، هي المعاجز وعلم الغيب، أو الكبر، أو العلم، أو حيازة سيف رسول الله.

بل إن روايات كثيرة تشير إلى عدم معرفة الأئمة أنفسهم بإمامتهم، أو إمامة الإمام اللاحق من بعدهم، إلا قرب وفاتهم. فضلاً عن الشيعة الإمامية أنفسهم، الذين كانوا يقعون في حيرة واختلاف بعد وفاة كل إمام، وكانوا يتوسلون لكل إمام أن يعين اللاحق بعده ويسميه بوضوح، لكي لا يموتوا وهم لا يعرفون الإمام الجديد. وانهم كثيراً ما كانوا يقعون بسبب ذلك في الحيرة والجهل.²

1. الحر العاملي، إثبات الهداة، ج 2، ص 717.

2. راجع: بصائر الدرجات، ص 473، والكاظمي، ج 1، ص 277 و309 والإرشاد للمفيد وقرب الإسناد وتفسير العياشي.

وهناك أحاديث أخرى، كثيرة يذكرها الحر العاملي والكليني والصفار، تعالج مسألة التعرف على الإمام الجديد من خلال مواصفات عديدة ككبر السن، أو طهارة المولد أو حسن المنشأ، أو عدم اللهو واللعب، أو الوصية الظاهرة، أو الفضل، أو علم الغيب، أو الهداء والإطراق والسكينة. وهو ما يدل على امتداد نظرية الإمامة إلى يوم القيامة، في طورها الأول، وعدم اقتصرها على عدد محدود.³

ميلاد النظرية الإثني عشرية

ونظراً لوصول نظرية "الإمامة الإلهية" إلى طريق مسدود بعد وفاة الإمام الحسن العسكري من دون ولد ظاهر، والقول بوجود ولد له في السر وغيبته عن الأنظار، وعدم ظهوره لفترة طويلة جداً.. شهد القرن الرابع الهجري تطوراً جديداً في النظرية الإمامية هو حدوث الإثني عشرية، وهي نظرية حدثت خاصة في صفوف الشيعة الموسوية، وخاصة في الجناح المتشدد الذي كان يلتزم بقانون الوراثة العمودية بشدة، ولا يقبل أي تسامح فيه، وقد قال ذلك الجناح بوجود قائمة مسبقة وتحديد أسماء الأئمة من قبل الرسول الأعظم باثني عشر إماماً، هم: علي أمير المؤمنين، والحسن المجتبي، والحسين الشهيد، وعلي بن الحسين زين العابدين، ومحمد بن علي الباقر، وجعفر بن محمد الصادق، وموسى بن جعفر الكاظم، وعلي بن موسى الرضا، ومحمد بن علي الجواد، وعلي بن محمد الهادي، والحسن بن علي العسكري، وإن آخرهم الإمام الغائب المهدي المنتظر: (محمد بن الحسن العسكري).

وكان الهدف من وراء تشكيل هذه القائمة المسبقة، إثبات وجود الإمام الثاني عشر، الذي كان وجوده محل شك ونقاش في صفوف الشيعة الإمامية. وقد استعانوا بأحاديث "سنية" ذكرها البخاري ومسلم حول حدوث هرج ومرج بعد الخليفة، أو الأمير الثاني عشر.

ولكي ينسجم عدد الأئمة السابقين مع هذه الروايات فقد لجأ الإثناعشريون إلى حذف اسم الإمام زيد والإمام عبد الله الأقطح والإمام أحمد بن موسى، الذين

3. الحر العاملي، إثبات الهداة، ج 2، ص 714 - 715 والصفار، بصائر الدرجات، ص 489.

قال بإمامتهم كثير من الشيعة الإمامية الفطحية في السابق، كما رفضوا الاعتراف بإمامة جعفر بن علي الهادي، وأضافوا اسم (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ونظموا قائمة جديدة بأسماء تسعة من أولاد الحسين واحدا بعد واحد، وقالوا بأن هؤلاء الأئمة قد نصَّ عليهم الرسول وأعلن أسماءهم من قبل، وجاءوا على ذلك بعشرات الأحاديث التي نسبوها إلى رسول الله (ص) والأئمة السابقين.

وقد أورد الكليني، في مطلع القرن الرابع الهجري، في كتابه (الكافي) سبع عشرة رواية تتحدث عن "الاثني عشرية"، بينما ذكر الشيخ محمد بن علي الصدوق، بعد ذلك بنصف قرن، خمساً وثلاثين رواية حول الموضوع (في كتابه إكمال الدين)، وأكملها محمد بن علي الخزاز، في أواخر القرن الرابع الهجري، في كتابه (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) إلى مائتي رواية.

وكان اصل هذه النظرية "الاثني عشرية" كما يقول المؤرخ الشيعي المسعودي في كتابه: (التبيين والاشراف): هو (كتاب سليم بن قيس الهلالي) الذي ظهر في القرن الرابع الهجري، لمؤلف يقال انه من أصحاب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وفيه أحاديث تنسب إلى رسول الله والأئمة من أهل البيت تشير إلى تحديد أسماء الأئمة الاثني عشر.⁴

وقد اضطر الاثناعشريون إلى إلغاء التاريخ الشيعي والإمامي، وإهمال قضية الغموض في النص والوصية وحيرة الإمامية في التعرف على الإمام الجديد، وتجاوز مسألة البداء التي حدثت مرتين في عهد الإمام الصادق والإمام الهادي، والادعاء بأنها كانت موجودة منذ عهد رسول الله، وذلك بالرغم من اعتراف الجميع بولادة النظرية الإمامية في مطلع القرن الثاني الهجري على أيدي هشام بن الحكم ومؤمن الطاق وهشام بن سالم الجواليقي.

وقد نقل الصدوق اعتراض الشيعة الزيدية على الاثني عشرية، وقولهم: إن الرواية التي دلت على "أن الأئمة اثنا عشر" قول أحدثه الإمامية قريباً وولّدوا فيه أحاديث كاذبة. واستشهداهم على ذلك بتفرق الشيعة بعد وفاة كل إمام إلى عدة

4. المسعودي، التبيين والاشراف، ص 198.

فرق وعدم معرفتهم للإمام بعد الإمام، وبحوث "البداء" في إسماعيل ومحمد بن علي، الذي يتناقى مع وجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمة، و وفاة زرارة دون معرفته بالإمام بعد الصادق. ثم ردّ الصدوق على الزيدية فقال: "أن الإمامية لم يقولوا إن جميع الشيعة كانوا يعرفون الأئمة الاثني عشر". ولم ينكر أن زرارة لم يكن يعرف الحديث. ولكنه انتبه بعد ذلك إلى منزلة زرارة وعدم إمكانية جهله بأي حديث من هذا القبيل، وهو أعظم تلامذة الإمام الصادق، فتراجع وقال: "إن زرارة ربما كان يخفي ذلك تقية". ثم عاد بعد قليل فتراجع مرة أخرى، وقال: "إن الكاظم قد استوهبه من ربه، لجهله بالإمام، لان الشاك فيه على غير دين الله".⁵

محاولة حل مشكلة الطفولة

لقد بنيت النظرية "الاثنا عشرية" على أشد النظريات الإمامية تصلباً وتطرفاً، كذلك التي تشترط الوراثة العمودية حتى لو كان الإمام طفلاً صغيراً، وألقت جانباً النظرية الإمامية المعتدلة: الفطحية، التي كانت تميز إمامة الأخوين إذا كان الإمام السابق عقيماً أو كان ابنه صغيراً، وذلك بسبب أن "الاثني عشرية" نشأت بعد عصر الأئمة من أهل البيت بعشرات السنين، ولم تكن حاضرة مع الأئمة، كما كان الشيعة السابقون، لكي تتفاعل معهم وتذكر مدى قدرة الأئمة على التفاعل وهم أطفال.

وقد وجد مشايخ النظرية "الاثني عشرية" أنفسهم وجهاً لوجه أمام القرآن الكريم، الذي يوصي بالحجر على الأطفال حتى بلوغهم سن الرشد، حيث يقول: (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح، فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) النساء 6، فقاموا بالخروج من هذا المأزق باستثناء الأئمة من عموم الآية. وقد قال الشيخ المفيد: "إن قال قائل: كيف يصح لكم معشر الإمامية القول بإمامة الاثني عشر.. وانتم تعلمون أن فيهم من خلفه أبوه وهو صبي صغير لم يبلغ الحلم ولا قارب بلوغه، كأبي جعفر محمد بن علي بن موسى، وقد توفي أبوه وله من العمر عند وفاته سبع سنين، وكقائمكم الذي تدعونونه وسنه عند وفاة أبيه عند المكثرين خمس سنين، وقد علمنا بالعادات التي لم تنقض في زمان من الأزمنة: أن من كان له من السنين ما

5. الصدوق، إكمال الدين، ص 75 - 76.

ذكرناه لم يكن من بالغي الحلم ولا مقاريبه، والله تعالى يقول: ﴿وَأَبْتُلُوا آلَ مَرْيَمَ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ وإذا كان الله تعالى قد أوجب الحجر على هذين النفسين في أموالهما لإيجابه ذلك في جملة الأيتام بطل أن يكونا إمامين. لان الإمام هو الوالي على الخلق في جميع أمر الدين والدنيا. وليس يصح أن يكون الوالي على أموال الله تعالى كلها من الصدقات والأخماس، والمأمون على الشريعة والأحكام، وإمام الفقهاء والقضاة والحكام، والحاجر على كثير من ذوي الألباب في ضروب من الأعمال، من لا ولاية له على درهم واحد من مال نفسه ولا يؤمن على النظر لنفسه، ومن هو محجور عليه لصغر سنه ونقصان عقله لتناقض ذلك واستحالته. وهذا دليل على بطلان مذاهب الإمامية خاصة.. فالجواب:... إن الله سبحانه وتعالى قد قطع العذر في كمال من أوجب له الإمامة ودل على عصمة من نصبه للرئاسة. وقد وضع بالبرهان القياسي والدليل السمعي: إمامة هذين الإمامين، فأوجب ذلك خروجهما من جملة الأيتام الذين توجه نحوهم الكلام".

وأضاف المفيد: "الإمامية غير حرجة في اعتقادها خصوص آية الحجر، بدليل يوجب العقل، ويحصل عليه الإجماع على التزليل الذي ذكره.. وذلك انه لا خلاف بين الأمة: أن هذه الآية يختص انتظامها لنواقص العقول عن حد الإكمال الذي يوجب الإيناس، فلم تكن منتظمة لمن حصل له من العقل ما هو حاصل لبالغي الحلم من أهل الرشاد، فبطل أن تكون منتظمة للأئمة".

وحاول المفيد أن ينفي حجية العموم، وحجية عموم آية الحجر، حتى يسلم من الاتهام.. فابتكر بحثاً أصولياً جديداً.. وقال: "إن الخصوص قد يقع في القول ولا يصح وقوعه في عموم العقل.. والعقل موجب لعموم الأئمة بالكمال والعصمة. فإذا دل الدليل على إمامة هذين النفسين وجب خصوص الآية فيمن عداهما بلا ارتياب.. مع إن العموم لا صيغة له عندنا فيجب استيعاب الجنس بنفس اللفظ، وإنما يجب ذلك بدليل يقتدرن اليه، فمتى تعرى عن الدليل وجب الوقف فيه.. ولا دليل على عموم هذه الآية".⁶

6. المفيد، الفصول المختارة، ص 112 - 115.

ومع ان المفيد يدعي عدم الخلاف حول صفات الأئمة الصغار، مصادرةً.. ويتجاوز الخلافات العنيفة حولهم داخل الشيعة الإمامية، فإنه يحاول أن يثبت نقشا لعرش لم يثبت بعد.. حيث يحاول أن يثبت الطبيعة الاستثنائية للأئمة الصغار، بناء على موضوع العصمة والإمامة التي لم تثبت لهم بعد، وليس ذلك إلا تخصيصاً للقرآن بالظن.. ومن الواضح ان الشيخ المفيد يطلق على ظنه الحاصل من الفلسفة: مصطلح العقل، ويدعي وجود النص على إمامة الجواد بناء على بعض أخبار الآحاد غير الثابتة، كما يدعي وجود الإجماع الذي لم يكن له اثر بين الشيعة ولا عامة المسلمين حول إمامة الجواد والمهدي وغيرهما من الأئمة، ويقوم بعد ذلك بتخصيص عموم القرآن الكريم.. ثم لا يكتفي بذلك فينكر عموم آية الحجر، الشامل للأئمة وهم أطفال..

ومع ان الأدلة الفلسفية الظنية أو أخبار الآحاد المتضاربة والضعيفة، لا تستطيع إلغاء العموم الوارد في القرآن الكريم وتخصيصه، ولا تقييد المطلق، فإن الواقع التاريخي ينفي وجود حالة خاصة للأئمة وهم أطفال صغار، ويذكر التاريخ الشيعي (حسب رواية الكليني): ان الإمام الجواد، مثلاً، قد أوصى بابنه علي المهادي، إلى عبد الله بن المساور، وجعله قائماً على تركته من الضياع والأموال والنفقات والرقيق وغير ذلك، إلى أن يبلغ علي بن محمد، وقد كتب الوصية وشهد بها أحمد بن خالد، وذلك في يوم الأحد لثلاث خلون من ذي الحجة سنة عشرين ومائتين.⁷

ولكن المفيد يتحمس للجدال النظري بشدة بعد مضي أكثر من مائة أو مائتي سنة على نشوبه.. ودون أن يشاهد الأئمة في صغرهم ليتثبت من حالتهم الشخصية ويعرف فيما إذا كانوا فعلاً يمتلكون مؤهلات استثنائية غير طبيعية؟.. ولا يقوم الشيخ المفيد بمراجعة التاريخ لكي يبيّن نظريته على أساس الواقع.. وإنما يكتفي بالبحث النظري الفلسفي المجرد والمتأخر بعد مائة سنة لكي يقول ما يقول.. وينتهج بذلك أسلوباً غير علمي للتعرف على الحقيقة.

7. الكليني، الكافي، ج 1، ص 235.

تجاوز مشكلة البداء

وإذا لم يكن اختلاق الروايات من أجل إثبات "الاثني عشرية" عملاً صعباً أو مستحيلاً، وقد أكثر منه الرواة في القرن الرابع الهجري، فقد كان تجاوز مسألة البداء يشكل عقبة كأداء في الطريق إلى ذلك، وقد حاول مشايخ الطائفة، الذين كانوا يدعون وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر، معدة من قبل، حاولوا أن يفسروا البداء، الذي قال به الإماميون بعد وفاة إسماعيل بن الصادق، ومحمد بن علي الهادي، بالبداء من الله، والادعاء باختفاء أمر إمامة الكاظم والعسكري، وظهورها بعد وفاة أخويهما.

إلا أن الشيخ الصدوق حاول أن يعيد قراءة التاريخ وكتابته من جديد، فرفض الاعتراف بحديث البداء من الأساس، وقال مخاطباً الزيدية: "بِمَ قُتِمَ: إن جعفر بن محمد قد نصَّ على إسماعيل بالإمامة؟ وما ذلك الخير؟ ومن رواه؟ ومن تلقاه بالقبول؟ وإنما هذه حكاية ولدها قوم قالوا بإمامة إسماعيل، ليس لها أصل... فأما قوله: "ما بدا لله في شيء كما بدا له في إسماعيل ابني" فإنه يقول: ما ظهر لله أمر كما ظهر له في إسماعيل ابني، إذ اخترمه في حياتي ليعلم بذلك أنه ليس بإمام بعدي. والبداء الذي ينسب إلى الإمامية القول به، هو: ظهور أمره".⁸

وكان حديث (البداء) قد رواه كل من الصفار والكليني، اللذين يسبقان الصدوق، والمفيد والطوسي، اللذين جاءا بعده، حيث رواوا عن أبي هاشم داود بن القاسم الجعفري حديثاً يثبت حدوث البداء في إسماعيل والسيد محمد بن علي الهادي، وجاء فيه بصراحة: "أن الصادق أشار إلى إسماعيل، وإن الهادي أشار إلى محمد ثم صيّر مكانه أبا محمد العسكري". ونقلوا عنه حديثاً عن الإمام الهادي يقول فيه لابنه الحسن: "يا بني احدث لله شكراً فقد احدث فيك أمراً".⁹

والعجيب أن الصدوق أغمض عينيه عن كل تلك الروايات، وأراح نفسه من عناء مناقشتها والرد عليها، إذ أهملها بالمرّة، بالرغم من أنها كانت مورد إجماع

8. الصدوق، إكمال الدين، ص 69.

9. الكليني، الكافي، ج 1، ص 328، 326 والصفار، بصائر الدرجات، ص 473 والطوسي، الغيبة، ص 55 و120 و130 والمفيد، الإرشاد، ص 317، 337، والجلسي، البحار، ج 50، ص 241.

ورغم صراحة تلك الأحاديث في (البداء) في أمر الإمامة، فإن الشيخ المفيد حاول أن يأول معنى البداء من معنى تغير علم الله أو إرادته، الذي يظهر من كلمة "إحداث" إلى معنى "الظهور" ويقول: "المعنى في قول الإمامية (بدا لله في كذا) أي ظهر له فيه. ومعنى "ظهر فيه": أي ظهر منه. والذي اعتمدناه في معنى البداء: انه الظهور. وهو خاص فيما يظهر من الفعل الذي كان وقوعه بعيدا في النظر".¹⁰

وكذلك حاول الشيخ الطوسي أن يأول معنى البداء بقوله: "ما تضمنه الخير من قوله (بدا لله فيه) معناه: بدا من الله فيه. فإن الناس كانوا يظنون في إسماعيل بن جعفر أنه الإمام بعد أبيه، فلما مات علموا بطلان ذلك وتحققوا إمامة موسى، وهكذا كانوا يظنون إمامة محمد بن علي بعد أبيه، فلما مات في حياة أبيه علموا بطلان ما ظنوه. وقال: لما مات محمد ظهر من أمر الله فيه، وأنه لم ينصبه إماما، كما ظهر في إسماعيل مثل ذلك، لا انه كان نصاً عليه ثم بدا له في النص على غيره، فإن ذلك لا يجوز على الله تعالى العالم بالعواقب".¹¹

وقد أكد الشيخ الطوسي مرة أخرى أن موضوع الإمامة لا يقبل البداء، لأنه يؤدي إلى إلا نثق بشيء من أخبار الله تعالى. وهو كذلك، لأن البداء، بغض النظر عن صحته، يشكل نسفا لنظرية الإمامة الإلهية، وتعيين الأئمة من قبل الله تعالى، وقد اضطر الإمامية السابقون، في القرنين الثاني والثالث، إلى القول به، في محاولة لتصحيح نظريتهم، وكان ذلك منهم عذرا أقبح من ذنب، لتفسير تناقض الوصية إلى بعض الأئمة ثم وفاتهم في حياة آبائهم. وعندما جاء الإثنا عشريون، في القرن الرابع الهجري، ونظموا قائمة الأئمة الإثني عشر، التي ادعوا وجودها منذ زمن رسول الله، ومعرفة الشيعة بها من قبل، وجدوا في مسألة البداء نسفا لقائمتهم المزورة، فاضطروا إلى إنكارها بالمرة، كما فعل الصدوق، أو تفسيرها بشكل آخر، كما فعل المفيد والطوسي.

وكان الشيخ علي بن بابويه الصدوق قد استصعب القول بالبداء، ورفض التسليم

10. المفيد، شرح اعتقادات الصدوق، ص 24.

11. الطوسي، الغيبة، ص 56 و 121.

به في تسمية الأئمة، واعتبر ذلك كالصلاة والصوم التي لا تقبل النسخ، وقال: "ما كان الله ليبدو له في إمام تسمية ولا خروجاً. وما الفرق بعد قولي: إن الإمامة أحد الشرائع الخمسة، بين من يقول بالبداء في الصلاة والصوم وسائر الشرائع الأربعة، لأن مخرج الأربعة واحد وهي الإمامة، فإن جاز أن ينسخ الله أصل الشرائع جاز أن ينسخ فرعها، وأعوذ بالله أن أقول بنسخ شريعة وتبديل ملة بعد أن جعل الله محمداً خاتم النبيين وشريعته خاتمة الشرائع، وواصل القيام على دينه وشريعته بقيام الساعة والانتقال منها إلى محشر الساعة".¹² وحاول ابن بابويه أن يفسر الأحاديث الواردة بالبداء بالتحفة، بعد استحالة الجمع بين البداء والقول بوجود القائمة المسبقة بأسماء الأئمة، وقال: "الإمامة لا تتغير وحاش الله أن يجعل خلفاءه في عبادته من ينقض أمرهم ويبدل سنتهم وتكون حكمته سبحانه بمحل يرشح رجلاً لحفظ بيضة المسلمين فيكون بمنزلة يُنَحَّى عنها قبل انقضاء أجله وبلوغ مدته، أو يجعله بمحل من يحدث في عقله الفساد لبلوغه أقصى العمر وابتعد السن، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً".¹³

وفعلوا لو كانت الإمامة من الله لاستحال حدوث البداء فيها، ولصعب تفسير البداء حتى بمعنى الظهور، إذ إن ذلك يسبب بلبلة الشيعة وفقدان ثقتهم بكلمة الأئمة، كما حدث في التاريخ. ولكن بدلاً من أن ينظر المتكلمون إلى أحاديث أهل البيت، وإلى الحقائق التاريخية التي كانت تؤكد حصول الإشارة من الأئمة على بعض أبنائهم، ثم وفاتهم في حياتهم، ثم إشارتهم إلى آخرين، فيستنتجوا منها عدم الإمامة من الله، كما كان يقول أهل البيت عليهم السلام، فإن المتكلمين الاثني عشرين حاولوا أن يفسروا البداء بصورة تعسفية بما ينسجم مع النظرية الإمامية. ولكنهم اضطروا، ضمناً، إلى الاعتراف بغموض النص على بعض الأئمة وعدم معرفة الشيعة وخوفاً من الأئمة بالقائمة المسبقة بأسمائهم. يقول الشيخ باقر شريف القرشي: "على أي حال فإن هذه الروايات لا علاقة لها بالبداء، وإنما تدل على أن الله تعالى أظهر إمامة الحسن العسكري التي كانت مخفية على الشيعة".¹⁴

12. الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 148.

13. الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 149 - 150.

14. القرشي، حياة الإمام الحسن العسكري، ص 72.

وإضافة إلى قضية (البداء) التي كانت تتعارض مع وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر، كانت هناك بعض الأحاديث في (كتاب سليم بن قيس الهلالي) و(الكافي للكليني) تذكر: ان عدد الأئمة ثلاثة عشر. وقد قامت على أثرها فرقة تسمى "الثلاث عشرية" بقيادة حفيد عثمان بن سعيد العمري (أحمد بن هبة الله الكاتب). ولذا فإن النظرية "الاثنا عشرية" لم تستقر بسهولة بين الشيعة الإمامية، وقد قال الصدوق بصراحة: "أننا لسنا مستعبدين في ذلك إلا بالإقرار بانثي عشر إماما، واعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر بعده". ويروي الصدوق عدة روايات حول احتمال امتداد الإمامة بعد المهدي وعدم الاقتصار عليه، فروي عن الإمام أمير المؤمنين رواية حول غموض الأمر بعد القائم، وإن رسول الله قد عهد إليه أن لا يخبر أحدا بذلك إلا الحسن والحسين، وأنه قال: "لا تسألوني عما يكون بعد هذا فقد عهد الي حبيبي أن لا اخبر به غير عترتي".¹⁵

وعلى أي حال، فقد اختلفت النظرية "الاثنا عشرية" عن "الإمامية" في أن هذه الأخيرة كانت تدور حول أئمة من أهل البيت، موجودين في الحياة بشكل ظاهر، وتعتقد انهم أولى بالحكم والخلافة من الحكام الأمويين أو العباسيين المعاصرين لهم، وتقول إن أولئك الأئمة معينون من قبل الله، بينما أخذت النظرية الاثنا عشرية تدور حول إمام غائب لا أثر له في الحياة، هو الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) الذي تدعي انه ولد في ظروف سرية واختفى وسوف يظهر في المستقبل.

وقد أدى القول بـ: "وجود الإمام الثاني عشر" وغيبته وانتظاره، إلى فقدان النظرية الاثني عشرية للمعنى السياسي، مما أدى إلى انسحاب الشيعة الاثني عشرية من مسرح الحياة، وتضاؤلهم في القرن الرابع، ليفسحوا المجال أمام الفرق الشيعية الأخرى كالزيدية الإسماعيلية أن يحتلوا الساحة، وقيموا لهم عدة دول هنا وهناك.

15. الصدوق، إكمال الدين، ص 77 - 78.

الجزء الثاني

"الإمام محمد بن الحسن العسكري"

حقيقة تاريخية؟.. أم فرضية فلسفية؟

عصر الحيرة!

وفاة الإمام العسكري

أدت وفاة الإمام الحسن العسكري، في سامراء سنة 260 للهجرة، دون إعلانه عن وجود خلف له، والوصية بتركه إلى أمه المسماة بـ: "حديث"، إلى تفجر أزمة عنيفة في صفوف الشيعة الإمامية الموسوية، الذين كانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة الإلهية إلى يوم القيامة. وحدث نوع من حدوث نوع من الشك والحيرة والغموض والتساؤل عن مصير الإمامة بعد العسكري، وتفرقهم في الإجابة عن ذلك إلى أربع عشرة فرقة. كما يقول النوبختي في (فرق الشيعة)، وسعد بن عبد الله الأشعري القمي في (المقاتل والفرق)، ومحمد بن أبي زينب النعماني في (الغيبة)، والصدوق في (إكمال الدين)، والمفيد في (الإرشاد) والطوسي في (الغيبة)، وغيرهم.. وغيرهم..

ويقول المؤرخون الشيعة: أن جعفر بن علي الهادي، أخا الحسن العسكري، حاول أن يحوز كل تركة الإمام، ولما اتصل خبر وفاة الحسن بأمه وهي في المدينة، خرجت حتى قلمت (سرّ من رأى) وادعت الوصية عنه، وثبت ذلك عند القاضي.¹

ويذكر المؤرخون الشيعة أيضاً: أن جارية للإمام العسكري، تسمى صقيل، ادعت أنها حامل منه، فتوقفت قسمة الميراث. وحمل الخليفة العباسي المعتمد الجارية صقيل إلى داره، وأوعز إلى نساءه، وخدمه ونساء الواثق ونساء القاضي ابن أبي

1. الطوسي: الغيبة، ص 132. والصدوق: إكمال الدين ج 1 ص 44. والمفيد: الإرشاد، ص 341 والنجاشي: الرجال. ترجمة أحمد بن عامر بن سليمان أبي الجعد. والطبري: دلائل الإمامة، ص 224، والصدر: الغيبة الصغرى، ص 315، والصدوق: إكمال الدين، ص 44.

الشوارب بتعهد أمرها والتأكد من حملها واستيرائها.. ولم يزل الذين وكلوا بحفظ الجارية ملازمين لها حتى تبين لهم بطلان الحمل فقسم ميراث الحسن بين أمه وأخيه جعفر.²

ادعاء جعفر بن علي بالإمامة

ولما كانت الإمامة تثبت عادة بالوصية من الإمام السابق للآحق، فقد استغل أخو الإمام العسكري (جعفر بن علي الهادي) الذي كان ينافس أخاه على الإمامة في حياته، استغل الفراغ الظاهري بعدم وجود ولد لأخيه، وعدم وصيته أو إشارته إلى أحد، فادعى الإمامة لنفسه بعد أخيه، وقال للشيعة: "مضى أبو محمد أخي ولم يخلف أحدا لا ذكراً ولا أنثى، وأنا وصيه" وكتب إلى بعض المواليين في قم - التي كانت مركزاً للشيعة يوم ذاك - يدعوهم فيها إلى نفسه ويعلمهم أنه القيّم بعد أخيه، ويدعي أن عنده من علم الحلال والحرام ما يحتاج إليه غيره وغير ذلك من العلوم كلها.³

وينقل الصدوق حديثاً عن (أبي الأديان البصري) الذي يصفه بأنه خادم الإمام العسكري ورسوله إلى الشيعة في مختلف الأمصار، أن عامة الشيعة عزّوا جعفر وهنتوه، وكان من ضمنهم "النائب الأول" عثمان بن سعيد العمري.⁴

ويذكر النونجي والأشعري القمي والمفيد، أن بعض شيعة الإمام العسكري، وخاصة الفطحية، اعترفوا بالظاهر وسلموا بعدم وجود ولد للعسكري، وآمنوا بإمامة أخيه جعفر. وقالوا: إن الحسن بن علي توفي ولا عقب له والإمام بعده جعفر بن علي أخوه، وذهبوا في ذلك إلى بعض مذاهب الفطحية الذين جمعوا بين إمامة عبد الله وموسى ابني جعفر الصادق، والذين لم يكونوا يشترطون الوراثة العمودية دائماً في الإمامة. وكان رئيسهم والداعي لهم إلى ذلك رجل من أهل الكوفة من المتكلمين يقال له (علي بن الطاحي الخزاز) وعلماء بني فضال، وأخت

2. الصدوق: إكمال الدين، 44، والطبري: دلائل الإمامة 224.

3. الطبرسي: الاحتجاج ج2 ص279، والصدر: الغيبة الصغرى، ص 307 والصدوق: إكمال الدين، ص

475، والخصبي: الهداية الكبرى، ص 391.

4. الصدوق، إكمال الدين، ص 475.

وكاد أهل قم أن يستجيبوا لجعفر، لأنهم لم يكونوا يعرفون غيره، وقد اجتمعوا إلى شيخهم أحمد بن إسحاق، وكتبوا إلى جعفر كتاباً، جواباً عن كتابه، وطلبوا منه أن يجيبهم على عدة مسائل؛ قالوا: "أسلافنا سألوا عنها آبائك، فأجابوا عنها بأجوبة، وهي عندنا نقندي بها ونعمل عليها، فاجبنا عنها بمثل ما أجاب آباؤك المتقادمون، حتى نحمل إليك الحقوق التي كنا نحملها إليهم". وأرسلوا وفداً منهم إلى جعفر لمخاورته، فأوصل الكتاب إليه وسأله في البداية عن كيفية انتقال الإمامة إليه مع وجود خير يقول بعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين؟ فاعتذر جعفر بحدوث البداء من الله، لعدم وجود ولد لأخيه الحسن.⁶

ويقول الخنصي (وهو أحد أركان الإمامية في تلك الفترة): "إن الوفد أقام عليه مدة يسال عن جواب المسائل فلم يجب عنها، ولا عن الكتاب بشيء منه أبداً".⁷

ولكن الصدوق والطوسي، والصدر لا يتحدثون عن هذه المشكلة البسيطة التي لا تصعب على من يدعي الإمامة مثل جعفر، وإنما يقولون: "إن الوفد سأل جعفر عن الغيب، وطلبوه بإخبارهم عن كمية الأموال التي يحملونها من قم وعن أصحابها، وقالوا: إن الحسن كان يخبرهم بذلك، فرفض جعفر التحدث بالغيب واستنكر نسبته إلى أخيه".⁸

ويقول الخنصي: إن جماعة من أهل قم، هم: (أبو الحسين بن ثوبة) و(أبو عبد الله الجمال) و(أبو علي الصائغ) و(القزويني) كانوا يأخذون الأموال باسم جعفر ويأكلونها ولا يوصلونها إليه ويتهمونه بالكذب، مما يشير إلى أن قسماً من شيعة قم آمنوا بإمامة جعفر، بالفعل، وأخذوا يرسلون إليه الأموال.⁹

5. النونجي: فرق الشيعة، ص 98 و99، والاشعري: المقالات والفرق، ص 110، والمفيد: الفصول المختارة من العيون والخاص، ص 259.

6. الخنصي: الهداية الكبرى 383 - 391.

7. المصدر نفسه.

8. الصدوق: إكمال الدين 476 والطوسي: الغيبة... والصدر: الغيبة الصغرى 316.

9. الخنصي: الهداية الكبرى، ص 392.

القاتلون بانقطاع الإمامة

وكما يقول النوبختي والأشعري القمي، والكليني، والمفيد والصدوق، والطوسي، والحر العاملي، فإن قسماً آخر من الشيعة الإمامية ذهب إلى القول بالتوقف وانقطاع الإمامة، والقول بالفترة كالفترة بين الرسل، وانهم اعتلوا في ذلك ببعض الأخبار عن الإمامين الباقر والصادق، حول إمكانية ارتفاع الأئمة وانقطاع الإمامة، خاصة إذا غضب الله على خلقه، وقالوا: إن هذا عندنا ذلك الوقت.¹⁰

التراجع عن إمامة العسكري

ويقول المؤرخان الشيعيان المعاصران لتلك الفترة (النوبختي، والأشعري القمي): إن وفاة الإمام العسكري عن دون ولد ظاهر، أدت إلى تراجع بعض الشيعة عن القول بإمامة العسكري نفسه، كما تراجع بعض الشيعة الموسوية، قبل مائة عام، عن القول بإمامة عبد الله الأفيطح الذي أصبح إماماً بعد أبيه الصادق، ولكنه لم ينجب ولدا تستمر الإمامة فيه، وقال هؤلاء: "إن القول بإمامة الحسن كان غلطاً وخطأً، وجب علينا الرجوع عنه إلى إمامة جعفر، وإن الحسن قد توفي ولا عقب له، فقد صح عندنا أنه ادعى باطلاً، لأن الإمام يجمعنا جميعاً لا يموت إلا عن خلف ظاهر معروف يوصي إليه ويقيم مقامه بالإمامة، والإمامة لا ترجع في أخوين بعد حسن وحسين.. فالإمام لا محالة جعفر بوصية أبيه إليه".¹¹

وكان السبب في تراجع هؤلاء عن القول بإمامة العسكري، هو إيمانهم بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخ أو ابن أخ، أو عم أو ابن عم.

المحمدية والنفيسية

وذهب قسم من هؤلاء المتراجعين عن القول بإمامة الحسن، إلى القول بإمامة أخيه محمد، الذي كان قد توفي قبل سبع سنوات، في حياة أبيه الهادي، فأذكروا

10. الكليني: الكافي ج1 ص343، والحر العاملي: إثبات الهداة ج3 ص477، والطوسي: الغيبة ص244. الصدوق: إكمال الدين، ص230، والنوبختي: فرق الشيعة، ص105، والأشعري: المقالات، ص115، والمفيد: الفصول، ص260.

11. الأشعري: المقالات والفرق، ص11، والنوبختي: فرق الشيعة، ص114.

وفاة محمد وقالوا: إن أباه قد أشار إليه ونصّبَه إماماً ونص على اسمه وعينه، وهذا ما يتفق عليه الجميع، ولا يجوز أن يشير الإمام بالوصية والإمامة إلى غير إمام... إذا فإنه لم يمت، بل إن أباه قد أخفاه (تقية)، كما أخفى الإمام الصادق ابنه إسماعيل، حسب قول الإسماعيلية، وأنه هو المهدي المنتظر. وعرفت هذه الفرقة بـ: (المحمدية).¹²

وقال قسم من هذه الفرقة: إن محمد ابن علي قد توفي، وأنه أوصى إلى غلام لأبيه اسمه "نفيس"، وكان ثقة أميناً عنده، ودفع إليه الكتب والعلوم والسلاح وما تحتاج إليه الأمة، وأوصاه: إذا حدث به حدث الموت أن يؤدي ذلك كله إلى أخيه جعفر.¹³

وكانت هذه الفرقة تتخذ موقفاً عنيفاً من الإمام الحسن العسكري وتكفره، كما تكفر من يقول بإمامته، وتغلو في جعفر، وتدعي انه القائم. وقد عرفت هذه الفرقة المتطرفة باسم: (النفيسية).¹⁴

القاتلون بمهدوية العسكري

وقد ذهب قسم آخر من الشيعة إلى إنكار وفاة الإمام العسكري، والقول بمهدويته وغيبته. وذلك بناء على عدم جواز وفاة الإمام دون ولد معروف ظاهر "لأن الأرض لا تخلو من إمام" إمام واعتبروا اختفاء الإمام نوعاً من الغيبة عنهم.¹⁵

ومنهم من اعترف بموت العسكري، ولكنه قال بعودته إلى الحياة مرة أخرى.. وذلك استناداً إلى حديث حول معنى (القائم): "أنه يقوم من بعد الموت، ويقوم ولا ولد له"، ولو كان له ولد لصح موته ولا رجوع، لأن الإمامة كانت تثبت لخلفه، ولا أوصى إلى أحد.. فلا شك انه القائم، وأنه حي بعد الموت. وقالوا: انه قد عاش بعد الموت!.. وقد رووا: "أن القائم إذا بلغ الناس خير قيامه قالوا: كيف يكون

12. النوبختي: فرق الشيعة، ص 101.

13. النوبختي: فرق الشيعة 107 - 108 والمفيد: الفصول 260.

14. المصادر.

15. النوبختي: فرق الشيعة، ص 98 والاشعري: المقالات والفرق، ص 106.

فلان إماماً وقد بليت عظامه؟" فهو اليوم حي مستتر لا يظهر، وسيظهر ويقوم بأمر الناس ويملا الأرض عدلاً كما ملئت جوراً".¹⁶

ومنهم من قال: إن العسكري سيعود إلى الحياة في المستقبل.. وإنما سمي القائم لأنه يقوم بعد ما يموت.

وقد اختلق هؤلاء، أو استوردوا أحاديث بهذا المضمون من بعض الحركات الشيعية الواقفية السابقة.¹⁷

ويقول الصدوق: إن هؤلاء سُمُوا بـ: (الواقفية على الحسن)، وقد ادعوا: أن الغيبة وقعت به، لصحة أمر الغيبة عندهم، وجهلهم بموضعها.¹⁸

الحيارى

وقد دفعت أزمة وفاة الإمام العسكري دون ولد ظاهر، بكثير من الشيعة الإمامية، الذين كانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة إلى يوم القيامة.. دفعتهم إلى البحث والتحصيل والتفتيش عن ولد يحتمل أن يكون الإمام الحسن العسكري قد أخفاه لسبب من الأسباب، كالخوف عليه من الأعداء مثلاً، وأحجم بعضهم عن القول بأي شيء، انتظاراً لجلاء الأزمة، فلم يقولوا بإمامة جعفر ولم يقولوا بانقطاع الإمامة، ولم يقولوا بمهدوية الحسن العسكري، بل قالوا: "لا ندري ما نقول في ذلك.. وقد اشتبه علينا الأمر، فلسنا نعلم أن للحسن بن علي ولداً أم لا؟. أم الإمامة صحت لجعفر أم لمحمد؟. وقد كثر الاختلاف، إلا أنا نقول: إن الحسن بن علي كان إماماً مفترض الطاعة، ثابت الإمامة، وقد توفي وصحت وفاته، والأرض لا تخلو من حجة. فنحن نتوقف ولا نقدم على القول بإمامة أحد بعده، إذ لم يصح عندنا أن له خلفاء، وخفي علينا أمره، حتى يصح لنا الأمر ويتبين، ونتمسك بالأول حتى يتبين لنا الآخر، كما امرنا: (انه إذا هلك الإمام ولم يعرف الذي بعده فتمسكوا بالأول حتى يتبين لكم الآخر) فنحن نأخذ بهذا ونلزمه، فإنه لا خلاف

16. الأشعري: المقالات، ص 107 والنوحي: فرق الشيعة، ص 96 - 98.

17. النوحي: فرق الشيعة، ص 96 - 98، والأشعري: المقالات والفرق، ص 108.

18. الصدوق: إكمال الدين، ص 40.

بين الشيعة: أنه لا تثبت إمامة إمام إلا بوصية أبيه إليه وصية ظاهرة".¹⁹

الجنينون

وفي غمرة أجواء الشك والحيرة والخلاف والبحث عن الحقيقة هذه، اعتمد بعض الشيعة الإمامية على دعوى الجارية (صقيل) أو (نرجس) بالحمل من الحسن، عند وفاته، وقالوا بولادة ابن له ولد بعد وفاته بثمانية أشهر، وأنه مستتر، لا يعرف اسمه ولا مكانه، واستندوا إلى حديث رووه عن الإمام الرضا، يقول فيه: "إنكم ستبتلون بالجنين في بطن أمه والرضيع".²⁰

وذهب قسم من هؤلاء الذين قالوا بوجود الحمل بعد الوفاة، إلى ادعاء استمرار الحمل في بطن أمه إلى أمد غير منظور، بصورة اعجازية، وقالوا بختمية ولادة الجارية لولد ذكر تستمر الإمامة فيه وفي ذريته إلى يوم القيامة. واحتجوا بالخبر الذي روي عن الإمام الصادق: (إن القائم يخفى على الناس حمله وولادته).²¹

وبقدر ما كان احتمال الولادة بعد الوفاة أمراً وارداً وممكناً، فإن دعوى استمرار الحمل في البطن إلى ما يشاء الله، كانت غير معقولة، ومفوضة جداً، خاصة وأن الجارية صقيل (أو نرجس) اختفت في زحمة الأحاديث، أو توفيت فيما بعد، ولم يستطع أحد أن يشاهدها وينظر إلى نتيجة حملها بعد ذلك. إلا أنه لم يكن بعيداً، في تلك الأزمنة وأجواء الغلو البعيدة عن العقل والعرف، أن يقول أي فريق بما يشاء من أقوال وفرضيات وأوهام.

القاتلون بوجود الولد المسبق

وبالرغم من عدم توصل كثير من الشيعة الذين بحثوا عن ولد للعسكري، إلى أية نتيجة، وفيما كانت الحيرة تعصف بعامة الشيعة الإمامية، وكان الغموض يلف موضوع الخلاف، والاختلاف يمزق الناس يمينا وشمالا، كان بعض أصحاب الإمام العسكري يهمسون في آذان الشيعة، بتكتم شديد، ويدعون وجود ولد له في السر،

19. النوبختي: فرق الشيعة، ص 108، والاشعري: المقالات، ص 115، والمفيد: الفصول، ص 260.

20. النوبختي: فرق الشيعة، ص 103، والاشعري: المقالات، ص 114، والمفيد: الفصول، ص 260.

21. النوبختي: فرق الشيعة، ص 104، والاشعري: المقالات، ص 115، والمفيد: الفصول، ص 260.

ولد قبل وفاة أبيه بستين أو ثلاث، أو خمس أو ست، أو ثمانين سنين، ويزعمون أنهم قد رأوه في حياة العسكري، وأنهم على اتصال به، ويطلبون من عامة الشيعة التوقف عن البحث والتفتيش عنه، أو السؤال عن اسمه، ويجرمون ذلك. وكانوا يفسرون ادعاء الجارية صقيل بوجود الحمل عند وفاة العسكري، بأنها محاولة منها للتغطية على وجود الولد في السرّ.

وكان منهم: عثمان بن سعيد العمري، وكيل الإمام العسكري المالي، ومحمد بن نصير النميري، وأبو القاسم الجعفري، وأحمد بن هلال العبرتائي الكرخي، وأحمد بن إسحاق القمي. وآخرون.. وقد عرف هؤلاء الذين قالوا بوجود ولد مغمور للإمام العسكري، بعد حوالي مائة عام، بـ: (الاثنا عشرية).²²

عصر الحيرة

وقد كان القول بوجود ولد للإمام العسكري، قولاً سرياً باطنياً، قال به بعض أصحاب الإمام العسكري، بعد وفاته. ولم يكن الأمر واضحاً وبديهيّاً، أو مجمّعاً عليه بين الشيعة في ذلك الوقت، حيث كان جوّاً من الحيرة والغموض يلف مسألة الخلف، ويعصف بالشيعة بشدة. وقد كتب عدد من العلماء المعاصرين لتلك الفترة كتباً تناقش موضوع الحيرة وسبل الخروج منها، منهم الشيخ علي بن بابويه الصدوق، الذي ألّف كتاباً أسماه: (الإمامة والتبصرة من الحيرة).

وقد امتدت تلك الحيرة إلى منتصف القرن الرابع الهجري، حيث أشار الشيخ محمد بن علي الصدوق، في مقدمة كتابه: (إكمال الدين وإتمام النعمة) إلى حالة الحيرة تلك، التي عصفت بالشيعة وقال: "وجدت أكثر المختلفين إلي من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة" "وقد كلمني رجل بمدينة السلام (بغداد) فقال لي: إن الغيبة قد طالّت، والحيرة قد اشتدت، وقد رجع كثير عن القول بالإمامة لطول الأمد".²³ وذكر الكليني والنعماني والصدوق مجموعة

22. الصدوق: إكمال الدين، ص 483، والطوسي: الغيبة، ص 186، والنسوي: فسر الشيعة، ص 102، والاشعري: المقالات، ص 114، والمفيد: الفصول، ص 260.

23. الصدوق: إكمال الدين، ص 2 و 16.

كبيرة من الروايات التي تؤكد وقوع الحيرة بعد غيبة صاحب الأمر، واختلاف الشيعة، وتشتتهم في ذلك العصر، وإتمام بعضهم بعضاً بالكذب والكفر، والتفل في وجوههم، ولعنهم، وانكفاء الشيعة كما تُكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسرهم كتكسر الزجاج أو الفخار.²⁴

وقال محمد بن أبي زينب النعماني، يصف حالة الحيرة التي عمت الشيعة في ذلك الوقت: "إن الجمهور منهم يقول في الخلف: أين هو؟ وأنى يكون هذا؟ وإلى متى يغيب؟ وكم يعيش هذا، وله الآن ثيَفٌ وثمانون سنة؟. فمنهم من يذهب إلى أنه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويحجد وجوده بواحدة، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد". ويقول النعماني: "أي حيرة أعظم من هذه التي أخرجت من هذا الأمر الخلق العظيم والجَمَّ الغفير؟ ولم يبق ممن كان فيه إلا التمر اليسير، وذلك لشك الناس".²⁵

وهذا مما يدل على أن قضية وجود ابن للإمام العسكري لم تكن قضية مجمعة عليها بين صفوف الشيعة الإمامية في ذلك العصر، أو ان الشيعة الذين احتملوا وجوده بدعوا يتخلون عن إيمانهم هذا، بعد مضي سبعين عاماً على وفاة العسكري، وإن دعاوى الإجماع والتواتر والاستفاضة التي يدعيها البعض على أحداث وجوده وولادة ومهدوية الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) لم يكن لها رصيد من الواقع في ذلك الزمان.

ومن هنا لا بد أن نضع علامة استفهام على دعاوى الإجماع والتواتر المتأخرة، والمناقضة تماماً لحقائق التاريخ، خاصة وأن دعوى الإجماع والتواتر، لا تمنع من المراجعة والنقد والتמיص. بالإضافة إلى أن الإجماع لا يشكل لدى الشيعة الإمامية الإثني عشرية حجة بديلة عن الأدلة العلمية... وحسبما يقول علماء الأصول: فإن الإجماع يمكن أن يؤخذ به، في غياب الدليل الشرعي، فإذا علمنا استناد دعوى معينة على أدلة نقلية أو عقلية، فعلى مراجعة تلك الأدلة، وعدم

24. الكليني، الكافي، ج 1 ص 366، 338، 340، والنعماني، الغيبة، ص 89، 206، 208، والصدوق، عيون أخبار الرضا، ص 168، وإكمال الدين، ص 408.

25. النعماني، الغيبة، ص 113، و186.

التشبت بالإجماع. ومن المعروف أن دعوى ولادة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) تأتي بأدلة عقلية ونقلية وتاريخية، فلا بد إذاً من مراجعتها والتحقق منها بأنفسنا، وعدم الانسياق وراء المتكلمين الإمامية، أو النفر الذين ادعوا وجود ولد للإمام العسكري في السر، وعدم التسليم بدعواهم وفرضياتهم واجتهاداتهم.

الفصل الأول

أدلة وجود الإمام المهدي (محمد بن الحسن العسكري)

المبحث الأول الاستدلال الفلسفي

المطلب الأول: العقل أولاً..

تقدم الفرقة (الإثنا عشرية) التي قالت بوجود ولد مستور للإمام الحسن العسكري، واستمرار حياته إلى اليوم وإلى أن يظهر في المستقبل.. تقدم عدة أدلة على ذلك، وهي تنقسم إلى أنواع عديدة، ويأتي على رأسها الدليل الأول: الفلسفي، أو العقلي، فماذا يقول هذا الدليل؟ وعلى ماذا يرتكز؟
انه يقول:

أولاً: بضرورة وجود الإمام (أي الرئيس) في الأرض، وعدم جواز بقاء البلاد فوضى بلا حكومة.

ثانياً: ضرورة عصمة الإمام من الله، وعدم جواز حكومة الفقهاء العدول، أو الحكام العاديين.

ثالثاً: وجوب حصر الإمامة في أهل البيت وفي أبناء علي والحسين إلى يوم القيامة.

رابعاً: الإيمان بوفاة الإمام الحسن العسكري، وعدم القول بغيبته ومهدويته.

خامساً: الالتزام بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين.

قدّم المتكلمون الذين نظّروا لوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) قديماً وحديثاً، دليل العقل كأهم الأدلة على وجوده، وأولّوه أهمية كبرى في عمليات الاستدلال. وقد نقل الشيخ الصدوق (توفي 381هـ) قول المتكلم الشيعي المعاصر لتلك الفترة: (أبي سهل إسماعيل بن علي النوبختي) الذي استدل على "وجود" ابن الحسن، بالعقل، وذكر في كتابه (التنبيه)، الذي ألفه بعد ثلاثين عاماً من (الغيبة): "إن الشيعة قد علموا بوجود ابن الحسن بالاستدلال، كما عرفوا الله والنبي وأمور الدين كلها بالاستدلال".¹

واعتبر الشيخ المفيد (338هـ - 413 هـ): "الدليل العقلي الذي يقتضي وجود الإمام المعصوم في كل زمان... دليلاً كافياً على وجود ابن الحسن وحصر الإمامة فيه"، وقال: "إن هذا أصل لن يحتاج معه إلى رواية النصوص لقيامه بنفسه في قضية العقل، وصحته بثابت الاستدلال".²

واستخدم الشيخ الكراچكي (- 427 هـ) الدليل العقلي، القائم على ضرورة الإمامة وضرورة العصمة في الإمام، في عملية الاستدلال على وجود ولد للإمام الحسن العسكري، وثبتت الإمامة فيه وصحة غيبته، وذلك "لأنحصار (العصمة) فيه مع عدم عصمة أدعياء الإمامة الآخرين".³

وقال السيد المرتضى علم الهدى (355 هـ - 436 هـ): "إن العقل يقتضي بوجوب الرئاسة في كل زمان، وإن الرئيس لا بد من كونه معصوماً.. وإذا ثبت هذان الأصلان فلا بد من القول: أنه (صاحب الزمان) بعينه، لأن الصفة التي اقتضاها ودل على وجودها لا توجد إلا فيه، وتساق الغيبة بهذا سوقاً ضروريا لا يقرب منه شبهة.. ولأنه إذا بطلت إمامة من أثبتت له الإمامة بالاختيار، لفقد الصفة التي دل العقل عليها، وبطل قول من خالف من شذاذ الشيعة، فلا مندوحة

1. الصدوق، إكمال الدين، ص 92.

2. المفيد، الإرشاد، ص 347.

3. الكراچكي، كثر الفوائد، ص 345.

عن مذهبننا، فلا بد من صحته، وإلا خرج الحق عن الأمة".⁴

ونفى السيد المرتضى الحاجة إلى مشاهدة الإمام للإيمان به، بعد إمكانية التعرف عليه بالاستدلال العقلي، وردّ على القاضي المعتزلي عبد الجبار الهمداني الذي نفى في كتابه (المغني) وجود الإمام الثاني عشر وقال: "إن قول الشيعة بالعصمة أداهم إلى إثبات أشخاص لا أصل لهم، وانهم اثبتوا في هذا الزمان إماماً مختصاً بنسب واسم من غير أن يعرف منه عين أو اثر" فقال المرتضى في (الشافي): "إن قوله هذا مبني على مجرد دعوى ومحض اقتراح، وقد دللنا على وجوب الإمامة في كل زمان، بما لا حيلة فيه ولا قدرة على دفعه".⁵

وقال الشيخ الطوسي (385هـ - 460هـ): "إن كل من قطع على وجوب اعتبار الدليل العقلي قطع على وجود (صاحب الزمان) وإمامته".⁶ وقال: "إن الإمام اليوم هو: الخلف الحجة القائم المنتظر المهدي محمد بن الحسن صاحب الزمان... وان المهدي حي موجود من زمان أبيه الحسن العسكري إلى زماننا هذا، بدليل: إن كل زمان لا بد فيه من إمام معصوم، مع إن الإمامة لطف واللفظ واجب على الله تعالى في كل وقت".⁷

وقسم الشيخ الطوسي الأدلة على ولادة (صاحب الزمان) إلى قسمين عقلية ونقلية، وركز على أهمية القسم الأول بصورة مستقلة، فقال: "أما الكلام في ولادة صاحب الزمان وصحتها فأشياء اعتبارية وأشياء إخبارية، فأما الاعتبارية فهو: إذا ثبت إمامته بما دللنا عليه من الأقسام وإفساد كل قسم منها إلا القول بإمامته، علمنا بذلك صحة ولادته، وان لم يرد فيه خير أصلاً".⁸

وبعد إن استعرض دليل العصمة، وان الإمام لا بد أن يكون معصوماً وان الحق لا يخرج من الأمة، قال: "إذا ثبتت هذه الأصول ثبتت إمامة صاحب الزمان،

4. المرتضى، رسالة في الغيبة، ص 2 - 3.

5. المرتضى، الشافي، ج 1، ص 79 - 80.

6. الطوسي، تلخيص الشافي، ص 211.

7. الطوسي، مسائل كلامية/المسائل العشر، ص 99.

8. الطوسي، الغيبة، ص 138.

لأن كل من يقطع على ثبوت العصمة للإمام قطع على انه الإمام".⁹

وقد تصدى الشيخ الطوسي لإبطال صحة ادعاءات الفرق الشيعية المختلفة من الكيسانية والناووسية والفظحية والواقفية وغيرها من الفرق التي ادعت العصمة لأئمتها، واستنتج من ذلك: "ضرورة صحة إمامة ابن الحسن، وصحة غيبته"، ونفى - مع ثبوت ذلك - "الحاجة إلى تكلف الكلام في إثبات ولادته وسبب غيبته، لأن الحق لا يجوز خروجه عن الأمة".¹⁰

واستدل القتال النيسابوري على وجود (صاحب الزمان) وإمامته بـ: "ما يقتضيه العقل من الاستدلال الصحيح من استحالة خلو الزمان من كون معصوم يكون لطفًا للمكلفين".¹¹

وهكذا اعتبر الحسن بن أبي الحسن الديلمي: "انحصار العصمة في أئمة أهل البيت، دليلاً على وجود الإمام الثاني عشر (الحجة بن الحسن)".¹²

واحتج عبد الله بن النصر ابن الخشاب البغدادي، لإثبات "وجود وإمامة القائم بالحق ابن الحسن، بما يقتضيه العقل بالاستدلال الصحيح من: وجود أمام معصوم.. ووجوب النص على من هذه سبيله أو ظهور المعجز عليه.. وعدم هذه الصفات من كل أحد سوى من أثبت إمامته أصحاب الحسن بن علي وهو ابنه المهدي" وقال: "إن هذا اصل لا يحتاج معه في الإمامة إلى رواية النصوص وتعداد ما جاء فيها من الأخبار، لقيامه بنفسه في قضية العقول وصحته بثبات الاستدلال".¹³

وجاء بعد ذلك العلامة الحلبي الحسن بن يوسف المطهر، ليستدل على وجود (ابن الحسن) بالدليل العقلي الذي يتألف من: "وجوب الإمامة، ووجوب كون الإمام معصوماً، ووجوب النص عليه أو ظهور المعجز على يديه". ثم أثبت إمامة علي وأولاده بالنص "التواتر" من النبي (ص) وقال: "إن الإمام الثاني عشر حي موجود من حين ولادته وهي سنة 256 هـ إلى آخر زمان التكليف، لأن كل زمان لا بد فيه من إمام

9. المصدر، ص 15.

10. المصدر نفسه، ص 3 - 4.

11. النيسابوري، روضة الواعظين، ص 224.

12. الديلمي، أعلام الدين في صفات المؤمنين، ص 52.

13. البغدادي، تاريخ مواليد الأئمة ووفياتهم. باب ولادة المهدي.

معصوم، لعموم الأدلة، وغيره ليس بمعصوم، فيكون هو الإمام".¹⁴

وانطلق العلامة محمد باقر المجلسي في عملية إثبات وجود (ابن الحسن) من قاعدة (الحسن والقبح العقليين) وقال: "إن العقل يحكم بأن اللطف على الله واجب.. وان وجود الإمام لطف.. وانه لا بد أن يكون معصوماً... وان العصمة لا تعلم إلا من جهته... وان الإجماع واقع على عدم عصمة غير صاحب الزمان.. فثبت وجوده عليه السلام".¹⁵

وقال السيد محمد صادق الصدر: "لقد عرفت إن الأمة في حاجة ماسة إلى أمام معصوم... ولا شك إن هذه الحاجة ليست خاصة بوقت دون وقت أو عصر دون عصر، فالضرورة إذا تلجئنا إن نؤمن بوجود الإمام المهدي.. إذ ليس ثمة أمام يدعى وجوده سواه.. وهذه حقيقة واضحة".¹⁶

واعتمد بعض المتكلمين على مبدأ: "ضرورة وجود ولد للإمام لكي تستمر الإمامة في عقبه" للاستدلال على وجود ولد للإمام الحسن العسكري. ونقل الشيخ الطوسي عن الإمام علي بن موسى الرضا قوله: "إن صاحب هذا الأمر لا يموت حتى يرى ولده من بعده" وابطل بذلك قول من قال: (لا ولد لأبي محمد العسكري).¹⁷

المطلب الثاني: خطوات نقليّة على طريق العقل

ولا بد هنا من القول: إن "الدليل العقلي" على وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ليس دليلاً عقلياً محضاً، بحيث يستطيع أي عاقل مجرد أن يتوصل إليه تلقائياً، وإنما هو يعتمد على مقدمات نقليّة عديدة. وقد قال الشيخ الصدوق: "إن القول بغيبة صاحب الزمان مبني على القول بإمامة آباءه... وان هذا باب شرعي، وليس بعقلي محض".¹⁸ ولذلك فقد قام المتكلمون الإماميون بمناقشة كل فقرات "الدليل العقلي" كالعصمة وغيرها من نقاط الخلاف، التي كانت بينهم وبين عامة المسلمين وسائر الفرق

14. العلامة الحلي، الباب الحادي عشر، الفصل السادس.

15. المجلسي، بحار الأنوار، ج 51.

16. الصدر، الشيعة الإمامية، ص 27.

17. الطوسي، الغيبة، ص 133 و135.

18. الصدوق، إكمال الدين، ص 63.

الشيعية، وبالأخص الزيدية والواقفية الذين كانوا يؤمنون بنظريات مهلوية أخرى، والذين كانوا من أشد خصوم الشيعة الاثني عشرية في عصر الحيرة.

ومن هنا فقد كانت المحطة الأولى في الاستدلال النقلي على طريق العقل هي:

1. ضرورة وجود الإمام. وقد اعتمد علي بن بابويه القمي (الصدوق) لإثبات هذه المقدمة، على مجموعة كبيرة من الأحاديث، ونقل عن الإمام الباقر والصادق أحاديث تقول: بعدم جواز بقاء الأرض بغير أمام، أو بغير أمام عادل "وان آخر من يموت الإمام لئلا يحتاج أحد على الله انه تركه بغير حجة".¹⁹ كما روى ابنه محمد الصدوق عن أبي عبد الله (ع) انه قال: "إن الله أجل وأعظم من أن يترك الأرض بغير عدل".²⁰ وأضاف إليها حديثاً آخر حول ضرورة "وجود العالم الحي الظاهر في الأرض لكي يفزع إليه الناس في حلالهم وحرامهم". وروى عن أبي عبد الله قوله: "إن الأرض لو خلت طرفة عين من حجة لساخت بأهلها".²¹

وروى الطبري عن أبي عبد الله انه قال: "ما تزال الأرض لله فيها حجة يعرف الحلال والحرام ويدعو الناس إلى سبيل الله عز وجل".²²

2. إثبات الإمامة في عترة الرسول (ص). وكانت الخطوة الثانية، هي إثبات الإمامة في أهل البيت (ع)، وذلك استناداً إلى الحديث النبوي الشريف الذي يقول: "آتي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وهما الخليفةتان من بعدي وانهما لن يفترقا حتى يردها علي الحوض". ولما كان لفظ: "العترة" عاماً يشمل جميع أقرباء الرسول، فقد تم اللجوء، كما يقول الصدوق، إلى العقل والتعارف والسيرة في تفسير الحديث بما يدل على أن الرسول الأكرم أراد علماء العترة دون جهالهم، والبررة الأتقياء منهم دون الفساق والظالمين.²³

19. الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 157 و 160 - 162.

20. الصدوق، إكمال الدين، ص 229.

21. الصدوق، علل الشرائع، ص 195 و 201.

22. الطبري، دلائل الإمامة، ص 231.

23. الصدوق، إكمال الدين، ص 120.

وروى الطبري حديثاً في تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء 59)، بأن المراد بهم: الأئمة من ولد علي وفاطمة إلى إن تقوم الساعة.²⁴

3. إثبات إمامة أمير المؤمنين (ع) ونفي مهدويته. وذلك بإثبات النصوص عليه بالخلافة والإمامة من رسول الله (ص). ونفي القول بمهديته وغيبته - كما قال السبئية - وذلك اعتماداً على موته الظاهر والشهير ورفض التفسيرات الباطنية.²⁵

4. إثبات الإمامة في أبناء علي.

5. إثبات الإمامة لعلي بن الحسين. ونفي الإمامة والمهدوية عن محمد بن الحنفية، وكذلك نفي الإمامة والمهدوية والغيبة عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، للذين ادعى الشيعة الكيسانية لهما ذلك.²⁶

6. نفي إمامة أبناء الحسن الذين ادعى بعضهم كمحمد بن عبد الله (ذي النفس الزكية) الإمامة والمهدوية، وحصر الإمامة بدلاً من ذلك في أبناء الحسين فقط، وذلك بناء على تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (الأنفال 75).²⁷

7. عدم جواز اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين، وذلك اعتماداً على تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ﴾ (الزخرف 28)، بأن المقصود من (الكلمة): الإمامة، والمقصود من الضمير المتصل بالعقب: هو الحسين بن علي، وعدم جواز رجوع الإمامة إلى أخ أو ابن عم وضرورة انتقالها من الوالد إلى الولد.²⁸ وقد تم اعتماد هذا القانون من أجل نفي إمامة

24. الطبري، دلائل الإمامة، ص 231.

25. الطوسي، الغيبة، ص 118.

26. الصفار، بصائر الدرجات، المختصر، ص 14 و 170، والطوسي، الغيبة، ص 118، والصدوق، إكمال الدين، ص 36، وابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 193.

27. الصدوق ابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 179 - 180.

28. المصدر نفسه.

زيد بن علي وأبنائه الذين ادعوا المهديونية أو ادعيت لهم، وحصر الإمامة في الإمام محمد الباقر وابنه جعفر الصادق.

8. إثبات إمامة الصادق ونفي مهديوته، وذلك خلافا للشيعنة الناورسية الذين أنكروا وفاة الصادق وادعوا مهديوته وغيبته.²⁹

9. إثبات إمامة الكاظم، ونفي مهديوته، وذلك خلافا للشيعنة الإسماعيلية الذين ساقوا الإمامة بعد الصادق في ولد إسماعيل، أو الفطحية الذين قالوا بإمامة عبد الله الأنطح، وخاصة الفريق الذي قال بوجود ولد مستور له هو (محمد بن عبد الله الأنطح) وادعى مهديوته وغيبته. وقد قام علي بن بابويه القمي بإيراد عدة روايات حول إمامة الكاظم والنص عليه من أبيه، ونفي إمامة عبد الله الأنطح وإبطال إمامة إسماعيل الذي توفي في حياة الإمام الصادق، وذلك من أجل حصر الإمامة في الكاظم ونزعها من أبناء إسماعيل الذين ادعوا تورث الإمامة فيهم وادعوا ظهور المهدي من بين صفوفهم.³⁰ وقام ابنه الشيخ الصدوق بإيراد مجموعة روايات عن الإمام علي بن موسى الرضا تؤكد وفاة أبيه وتنفى مهديوته التي قال بها (الواقفية) الذين رفضوا الاعتراف بوفاة الكاظم وقالوا بهروبه من سجن الرشيد، وغيبته عن الأبصار استعدادا للظهور في المستقبل.³¹

10. إثبات إمامة بقية الأئمة كالرضا والجواد والهادي والعسكري، حتى تصل إلى (الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن العسكري).

11. نفي إمامة ومهديونية محمد بن علي الهادي، التي قال بها قسم من الشيعة الإمامية في ذلك الزمان وهم (المحمدية) الذين رفضوا الاعتراف بوفاته في حياة أبيه، وأصروا على القول بحياته وغيبته ومهديوته، وذلك اعتمادا على وصية أبيه إليه. وقد اعتمد الشيخ الطوسي في إبطال هذا القول، على موت السيد

29. ابن بابويه، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 199، والصدوق، إكمال الدين، ص 137، والطوسي، الغيبة، ص 18.

30. الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 207.

31. الصدوق، إكمال الدين، ص 39.

محمد، الظاهر، واعتبر إنكاره إنكاراً للضروريات.³²

12. إثبات إمامة الحسن العسكري، ونفي مهدويته، حيث كان ذلك ضرورياً على طريق إثبات الإمامة والمهدوية لابنه المفترض (محمد). وقد توقف الشيخ الطوسي عند هذه النقطة ملياً، وجاء بعدة روايات عن الإمام الهادي بثبت فيها الإمامة والوصية للعسكري. ونقل حديثاً يتضمن حدوث البدء لله في إمامة محمد بن علي ونقلها إلى أخيه الحسن العسكري.³³ واعتمد الطوسي في عملية إثبات إمامة العسكري على مجموعة من (المعاجز) التي رواها أبو هاشم الجعفري، والتي تدور حول محور (علم الإمام بالغيب). وكان لا بد من إثبات وفاة الإمام العسكري اعتماداً على الظاهر، ونفي مهدويته وغيبته، وتأويل الأحاديث التي تدعي القيام بعد الوفاة، وذلك لقطع الطريق على الذين قالوا بغيبة الإمام الحسن ومهدويته.³⁴

13. نفي إمامة جعفر بن علي الهادي. وقد اعتمدت هذه العملية على إسقاطه من أهلية الإمامة فضلاً عن المهدوية، وذلك باقحامه بشرب الخمر والفسق والفجور والكذب.³⁵

واعتمد الشيخ الطوسي في مناقشة الشيعة (القطحية) الذين قالوا بإمامة جعفر بن علي بعد وفاة أخيه الحسن العسكري، على مبدأ الوراثة العمودية في الإمامة، وضرورة استمرارها في الأعقاب وأعقاب الأعقاب أبداً إلى يوم القيامة، وعدم جواز انتقالها إلى الاخوة أو أبناء العم، لكي ينفي إمامة جعفر بن علي الهادي.³⁶

14. ضرورة استمرار الإمامة إلى يوم القيامة. وكان لا بد من إثبات هذا المبدأ، في الطريق إلى القول بوجود (ابن الحسن) وذلك رداً على الفرقة التي قالت بانقطاع الإمامة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، وقد قام علي بن بابويه القمي بالرد

32. الطوسي، الغيبة، ص 120.

33. المصدر، ص 121.

34. المصدر، ص 122 - 124.

35. الصدوق، إكمال الدين، ص 40 و 133 والطوسي، الغيبة، ص 133 و 136.

36. الطوسي، الغيبة، ص 136.

على هؤلاء بإيراد حديث عن رسول الله (ص) يذكر فيه استمرار الإمامة في أهل البيت إلى يوم القيامة، وعدم توقيتها لفترة محددة فقط.³⁷ واعتمد الشيخ المفيد على عدم جواز خلو الأرض من حجة (أي: من إمام معصوم) في عملية الاستدلال العقلي على وجود الإمام (صاحب الزمان المهدي المنتظر).³⁸ وروى الطوسي حديثاً عن الإمام الصادق (ع) يقول: "إن الأرض لو بقيت بغير أمام ساعة لساخت".³⁹ وتمسك الكراجكي بضرورة استمرار الإمامة في أهل البيت، وعدم جواز خلو الزمان من أمام، بعد وفاة العسكري، في الاستدلال على ضرورة وجود (الإمام صاحب الزمان) وعدم استحقاق غيره للإمامة.⁴⁰

15. نفي وفاة القائم. وكانت الخطوة الأخيرة في عملية إثبات وجود (ابن الحسن) هي نفي وفاته، وتأويل الأحاديث الكثيرة التي كانت متداولة في تلك الأيام، والتي تتحدث عن وفاة القائم وقيامه بعد الموت، وهي الأحاديث التي طبقها أصحاب نظرية (مهدوية الحسن العسكري) عليه، وطبقها آخرون على ابنه، فقالوا: إنه ولد ومات، وسيجيئ ويظهر في المستقبل. وقد ذكر الطوسي بعض تلك الروايات في كتاب: (الغيبة) ولم يضعفها، ولكنه أولها بموت ذكره، وأشار إلى ضرورة التوقف فيها والتمسك بما هو معلوم.⁴¹

هذه هي فقرات "الدليل العقلي"، الذي يقدمه المتكلمون كأول وأهم دليل على وجود (محمد بن الحسن العسكري) ويمكن تلخيصه في: "نظرية الإمامة الإلهية لأهل البيت القائمة على العصمة والنص والوراثة العمودية". وهو يتركز أساساً على مبدأ "الوراثة العمودية" وعدم جواز الجمع بين الأخوين في الإمامة، خلافاً للشيعية الإمامية الفطحية الذين لم يؤمنوا بهذا المبدأ، فذهبوا إلى القول بإمامة جعفر بن علي ولم يشاركو (الاثني عشرية) بالقول بوجود (ابن مغمور للحسن العسكري). رغم إيمانهم بعدد كبير من تلك المقدمات النظرية.

37. الصدوق، الإمامة والنبصرة من الحيرة، ص 233.

38. المفيد، الفصول المختارة، ص 402.

39. الطوسي، الغيبة، ص 123.

40. الكراجكي، البرهان على صحة طول عمر صاحب الزمان، ص 243.

41. الطوسي، الغيبة، ص 260 - 282.

المبحث الثاني

الدليل النقل على وجود ابن للعسكري

يعتمد الاستدلال على وجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) بالدليل النقل، على القرآن الكريم، والأحاديث الواردة عن الرسول الأعظم (ص) والأئمة من أهل البيت (ع) حول التبشير بالمهدي المنتظر، وهي تنقسم إلى عدة أقسام رئيسية:

القسم الأول: القرآن الكريم

1. قوله تعالى: ﴿وَأَنبِئْنَا مُوسَىٰ أَلَكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِن دُونِي وَكِيلًا * ذُرِّيَّةً مِّن حَمَلِنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا * وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوقًا كَبِيرًا * فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولَاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولًا * ثُمَّ رَدَدْنَا لَكُمُ الْكَرَّةَ عَلَيْهِمْ﴾ (الإسراء 4 - 6)، حيث روى الكليني عن أبي عبد الله (ع): أنها نزلت في القائم.⁴²
2. قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ (البقرة 148)، وقد روى الكليني عن أبي جعفر (ع) إن المخاطب بها أصحاب القائم.⁴³
3. قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمُ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ (فصلت 53)، وقد روى الكليني أيضاً: أنها تعني خروج القائم من عند الله.⁴⁴
4. قوله تعالى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ (ص 88)، وقد روى الكليني: إن ذلك عند خروج القائم. وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ (الإسراء 81)، أي إذا قام القائم ذهب دولة الباطل.⁴⁵

42. الكليني، الكافي، الروضة، ص 175.

43. المصدر نفسه، ص 260، والعياشي، التفسير، ج 1، ص 66.

44. الكليني، الكافي، الروضة، ص 312.

45. المصدر نفسه، ص 239 - 240.

5. قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ * لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ وَمَسْكِنِكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء 12 - 13). وقد روى الكليني عن أبي جعفر (ع) انه قال: إذا قام القائم وبعث إلى بني أمية بالشام هربوا إلى الروم.. فإذا نزل بحضرهم أصحاب القائم طلبوا الأمان والصلح فيقول أصحاب القائم: لا نفعل حتى تدفعوا إلينا من قبلكم منا فيدفعوهم إليهم، فذلك قوله: ﴿لَا تَرْكُضُوا وَارْجِعُوا إِلَىٰ مَا أُتْرِفْتُمْ فِيهِ..﴾ قال: ويسألهم عن الكنوز، وهو أعلم بها، فيقولون: ﴿قَالُوا يَوْمَئِذٍ إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ * فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ حَتَّىٰ جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَامِدِينَ﴾ بالسيف.⁴⁶

6. قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ﴾ (مریم 75)، وذلك بظهور القائم، كما يقول علي بن إبراهيم القمي في تفسيره.⁴⁷

7. قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾ (ق 42)، أي صيحة القائم من السماء.⁴⁸

8. قوله تعالى: ﴿يُظْهِرُهُ عَلَى الَّذِينَ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ (التوبة 33)، قال الصدوق والخزاز: إن المقصود هو المهدي من ولد فاطمة.⁴⁹

9. قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النور 55).

10. قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص 5).

وكل هذه الآيات، وإن لم تكن صريحة، إلا أنها تأول بالمهدي القائم. ويستدل بها على وجود وولادة (محمد بن الحسن العسكري) بعد إثبات أنه (المهدي القائم) لا غيره.

46. المصدر نفسه، ص 44.

47. القمي، التفسير، ج 2، ص 390.

48. المصدر نفسه، ص 327.

49. الصدوق، إكمال الدين، ص 378، والخزاز، كفاية الأثر، ص 277.

القسم الثاني: الأحاديث:

1. الروايات الواردة حول المهدي والقائم. وذلك مثل: (المهدي يخرج في آخر الزمان) و(ابشروا بالمهدي...) و(القائم لا يقوم حتى ينادي منادي السماء...) و(لا تذهب الدنيا حتى يلي هذه الأمة رجل من أهل بيتي يقال له المهدي) و(المهدي من ولد فاطمة) و(المهدي من ولد الحسين).. وهي روايات كثيرة يرويها الكليني في (الكافي) والنعماني في: (الغيبة) والصدوق في (إكمال الدين) والطوسي في (الغيبة) والمفيد في: (الإرشاد)، وهي وإن كانت عامة غير محددة بشخص معين إلا إن كثيراً من المؤلفين حول الإمام الثاني عشر، يستخلصون منها دليلاً على وجوده وولادته، وذلك بعد إضافة روايات أخرى عن الإمام الجواد والإمام الهادي: إن المهدي من أولادهما.⁵⁰

2. الروايات الواردة حول الغيبة والغائب. وذلك مثل: (المهدي من ولدي تكون له غيبة وحيرة) و(إن الثابتين على القول بالمهدي في زمان غيبته لأعز من الكبريت الأحمر) و(المهدي.. له غيبة وحيرة تضل الخلق عن أديانهم) و(للقائم منا غيبة أمدها طويل) و(لا بد لصاحب هذا الأمر من عزلة أو غيبة) و(إن للقائم غيبة قبل ظهوره) و(إن لصاحب هذا الأمر غيبتين إحداهما تطول حتى يقول بعضهم مات، وبعضهم يقول: قتل، وبعضهم يقول: ذهب، فلا يبقى على أمره من أصحابه إلا نفر يسير).

وقد اتخذ القائلون بوجود الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) من تلك الأحاديث دليلاً على صحة نظريتهم، وقال محمد بن أبي زينب النعماني في (الغيبة): "لو لم يكن يروى في الغيبة إلا هذا الحديث (الأخير) لكان فيه كفاية لمن تأمله".⁵¹ واعتبر الصدوق، نقل الشيعة لتلك الروايات التي تتحدث عن (الغيبة) قبل وقوعها، دليلاً على صحتها.⁵² وقال: إن عدم ظهور النص والخلف بعد الحسن العسكري، وغيبة الإمام المهدي واختفاء شخصه،

50. الصدوق، إكمال الدين، ص 378، والخزاز، كفاية الأثر، ص 277.

51. النعماني، الغيبة، ص 116.

52. الصدوق، إكمال الدين، ص 19.

واختلاف الشيعة ووقوع الحيرة من أمره، كما جاء في الروايات الماضية دليل على (كون المهدي ووجوده وغيبته).⁵³

وقال الشيخ الطوسي في (الغيبة): "إن موضع الاستدلال من هذه الأخبار ما تضمن الخير بالشيء قبل كونه، فكان كما تضمنه، فكان ذلك دلالة على صحة ما ذهبنا إليه من إمامة ابن الحسن، لأن العلم بما يكون لا يحصل إلا من جهة علام الغيوب، فلو لم يُروَ إلا خبر واحد ووافق مخبره ما تضمنه الخير لكان ذلك كافياً".⁵⁴ وقال أيضاً: "إن ما يدل على إمامة ابن الحسن وصحة غيبته، ما ظهر وانتشر من الأخبار الداعية عن آباءه، قبل هذه الأوقات بزمان طويل، من أن لصاحب هذا الأمر غيبة، وصفة غيبته، وما يجري فيها من الاختلاف ويحدث فيها من الحوادث، وأنه يكون له غيبتان إحداهما أطول من الأخرى.. وإن الأولى يُعرف فيها خبره، والثانية لا يُعرف فيها أخباره.. فوافق ذلك ما تضمنه الأخبار، ولولا صحتها وصحة إمامته لما وافق ذلك، ولا يكون ذلك إلا بإعلام الله تعالى على لسان نبيه".⁵⁵

3. الروايات الواردة حول الاثني عشر إماماً. وذلك مثل حديث النبي (ص): (يكون بعدي اثنا عشر خليفة) أو (لا يزال أمر أمي ظاهراً حتى يمضي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش) أو (يلي هذه الأمة اثنا عشر.. كلهم من قريش لا يرى مثله) أو (يكون بعدي اثنا عشر أميراً كلهم من قريش). وهذه روايات كلها من طرق أهل السنة، وقد رواها الصدوق وقال تعليقاً عليها: "نقل مخالفونا من أصحاب الحديث نقلاً ظاهراً مستفيضاً من حديث جابر بن سمرة السوائي عن رسول الله... وقد أخرج طرق هذا الحديث... فدل على أن الأخبار التي في أيدي الإمامية عن النبي والأئمة بذكر الأئمة الاثني عشر أخبار صحيحة".⁵⁶

كما رواها الكليني في (الكافي) والطوسي في (الغيبة).⁵⁷

53. المصدر، ص 113.

54. الطوسي، الغيبة، ص 109.

55. المصدر نفسه، ص 110.

56. الصدوق، إكمال الدين، ص 67 - 68.

57. الكليني، الكافي، ج 1، ص 525 - 534 والطوسي، الغيبة، ص 88 - 90.

أما الروايات الشيعية الواردة حول موضوع (الاثني عشرية) فقد ذكر الكليني في (الكافي) منها حوالي سبع عشرة رواية، وذكر الصدوق في (إكمال الدين) حوالي بضع وثلاثين رواية.. وروى الخزاز في (كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر) حوالي مائتي رواية، وقال عنها: أنها متواترة - وذلك "لعدم إمكانية اتفاق صحابة رسول الله وخيار العترة والتابعين الذين يُنقل عنهم شطرا من الروايات على الكذب".⁵⁸

وتعتمد النظرية الاثني عشرية حسب الرواية الشيعية التي تذكر أسماء الأئمة الاثني عشر في قائمة مُعدّة من قبل، على كتاب سليم بن قيس الهلالي الذي يقول: إن الشيعة كانوا يحتضنون بالقائمة الاثني عشرية في ييوتهم خلال القرون الثلاثة السابقة.

وقد قال ابن أبي زينب النعماني عن كتاب سليم: "انه ليس بين جميع الشيعة ممن حمل العلم ورواه عن الأئمة خلاف في إن كتاب سليم بن قيس الهلالي أصل من كتب الأصول التي رواها أهل العلم وحمله أهل البيت وأقدمها، وهو من الأصول التي يرجع إليها الشيعة ويعول عليها".⁵⁹

واتخذ الصدوق وسائر المتكلمين من تلك الروايات التي اعتبروها "متواترة" دليلاً على وجود وولادة (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) من حيث انه لا بد أن يكمل الرقم (12) المُخبر به من قبل، ومن دونه يصبح عدد الأئمة (أحد عشر) خلافاً للأحاديث، ومن حيث إن الروايات قد جاءت بأن (المهدي) من أهل البيت ومن ولد الحسين، وقد مضى الأئمة الأحد عشر ولم يظهر واحد منهم، فتحتم: انه المهدي الذي سوف يظهر ويملا الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.⁶⁰

واعتبر الطوسي إجماع الطائفتين المختلفتين والفرقتين المتباينتين: (العامّة) و(الإمامية) على: أن الأئمة بعد النبي (ص) اثنا عشر، لا يزيدون ولا ينقصون،

58. الخزاز، كفاية الأثر، ص 77.

59. النعماني، الغيبة، ص 77.

60. الصدوق، إكمال الدين، ص 66.

دليل على ولادة (صاحب الزمان) وصحة غيبته، وقال: "إن الشيعة يروون تلك الأخبار على وجه التواتر خلفاً عن سلف".⁶¹

4. المهدي الإمام الثاني عشر. وإضافة إلى ذلك توجد في التراث الشيعي أكثر من سبعين رواية عن رسول الله (ص) وأهل البيت (ع) تتحدث عن (المهدي والقائم) بصراحة: انه (الإمام الثاني عشر أو التاسع من ولد الحسين) وبعضها يذكره بالاسم الصريح الكامل، وبعضها يكتفي بالإشارة إليه بالكنية واللقب. ومن تلك الروايات ما ذكره الصدوق في: (إكمال الدين) عن رسول الله (ص): "إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدي اثنا عشر أولهم أخي وآخرهم ولدي المهدي".⁶²

وما عنه أيضاً: "إن الله عز وجل اختار... من علي الحسن والحسين، واختار من الحسين الأوصياء من ولده... تاسعهم قائمهم".⁶³

وما عن أمير المؤمنين (ع): "آتي فكرت في مولود يكون من ظهري الحادي عشر من ولدي هو المهدي".⁶⁴

وما عن الحسين بن علي (ع): "التاسع من ولدي... هو قائمنا أهل البيت يصلح الله تبارك وتعالى أمره في ليلة واحدة".⁶⁵

وما عن أبي عبد الله (ع): "إن الغيبة ستقع بالسادس من ولدي، وهو الثاني عشر من الأئمة الهداة بعد رسول الله، أولهم أمير المؤمنين، وآخرهم بقية الله في الأرض وصاحب الزمان".⁶⁶

وما عن الإمام الرضا (ع): "إن القائم هو... الرابع من ولدي".⁶⁷

وما عنه أيضاً: "الإمام بعدي محمد ابني، وبعده ابنه علي، وبعده علي ابنه

61. الطوسي، الغيبة، ص 88 و100.

62. الصدوق، إكمال الدين، ص 280.

63. المصدر، ص 281.

64. المصدر ص 289.

65. المصدر، ص 316.

66. المصدر نفسه، ص 342.

67. المصدر نفسه، ص 379.

الحسن، وبعد الحسن ابنه الحجة القائم المنتظر".⁶⁸

وما عن الإمام الهادي (ع): "إن الإمام بعدي الحسن ابني وبعد الحسن ابنه القائم".⁶⁹

وما عن أبي عبد الله عن، جابر بن عبد الله الأنصاري، انه دخل على فاطمة الزهراء في حياة رسول الله ليهنئها بولادة الحسين، فرأى في يدها لوحاً أخضر، ورأى فيه كتاباً شبه نور الشمس، فسألها عن ذلك فقالت له: هذا اللوح أهدها الله إلى رسول الله، فيه اسم أبي واسم بعلي واسم ابني وأسماء الأوصياء من ولدي، فأعطانيه أبي ليسرني بذلك... وكان فيه أسماء الأئمة الاثني عشر واحداً واحداً.. وان الأخير منهم (م ح م د) يبعثه الله رحمة للعالمين".⁷⁰

5. حتمية وجود الحجة في الأرض. وهناك أحاديث أخرى تؤكد على ضرورة وجود الحجة في الأرض، وعدم جواز خلوها من الإمام، مثل ما يروى عن رسول الله (ص) في كتب السنة: "من مات بغير أمام مات ميتة جاهلية، ومن نزع يداً من طاعة جاء يوم القيامة لا حجة له" وما عن الإمام الصادق: "من مات وهو لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية" الذي يرويه سليم بن قيس في كتابه، والصدوق والكليني والنعماني والمفيد.⁷¹

والحديث الآخر الذي يرويه كل من البرقي والصدوق والمفيد، عن الإمام الصادق: "لن تخلو الأرض من رجل يعرف الحق، فإذا زاد الناس فيه قال: زادوا، وإذا نقصوا قال: قد نقصوا، وإذا جاؤا به صدقهم، ولو لم يكن ذلك كذلك لم يعرف الحق من الباطل".⁷²

وما يروى أيضاً عن الإمام الصادق من "إن الله جل وعز، أجل وأعظم من أن

68. المصدر نفسه، ص 372.

69. المصدر نفسه، ص 382.

70. المصدر نفسه، ص 305، والكاظمي، ج 1، ص 527.

71. الصدوق، إكمال الدين، ص 413، والكليني، الكافي، ج 1 ص 376، والنعماني، الغيبة، ص 129،

والمفيد، الاختصاص، ص 268، والرسائل، ص 384.

72. البرقي، المحاسن، ص 235، والصدوق، علل الشرائع ج 1 ص 200، والمفيد، الاختصاص، ص 289.

يترك الأرض بغير أمام" والذي يرويه كل من الصفار والكليني والصدوق.⁷³

وما يروى عنه أيضاً، من انه قال: "ما ترك الله عز وجل الأرض بغير أمام قط منذ قبض آدم (ع) يهتدى به إلى الله عز وجل، وهو الحجة على العباد، من تركه ضل ومن لزمه نجا، حقاً على الله عز وجل". وما يروى أيضاً عن الإمام الصادق من انه قال: "لو خلت الأرض طرفة عين من حجة لساخت بأهلها" والذي يرويه الصفار والكليني والنعماني والصدوق.⁷⁴

إذن فإن "الدليل النقلي" كان يتألف من عدة مجاميع من الآيات والروايات التي تتحدث عن القائم والمهدي بصورة عامة، وتلك التي تخصصه في أهل البيت وفي أولاد الإمام علي (ع) وفي أولاد السيدة فاطمة الزهراء (ع) وفي أولاد الإمام الحسين وفي أولاد الإمام الصادق وفي أولاد الإمام الجواد والهادي والعسكري، إضافة إلى الروايات التي كانت تتحدث عن عدد الأئمة الإثني عشر، وعن ولادة (الإمام المهدي) واسمه، وهذا ما يؤدي، في نظرهم، إلى الإيمان بولادة ووجود (الإمام الثاني عشر الحجة بن الحسن العسكري) واستمرار حياته، بالرغم من عدم ظهوره في حياة أبيه أو الوصية له أو الإشارة المباشرة منه إليه.

73. الصفار، بصائر الدرجات، ص 485، والكليني، الكافي ج 1 ص 178، والصدوق، إكمال الدين، ص 229.

74. الصفار، بصائر الدرجات، ص 481، والكليني، الكافي، ج 1 ص 179، والنعماني، الغيبة، ص 139،

والصدوق، علل الشرائع، ص 197 وإكمال الدين، ص 201.

المبحث الثالث

الدليل التاريخي على ولادة (الإمام الثاني عشر)

المطلب الأول: ولادة ابن الحسن

يعترف "الدليل التاريخي" بأن الظاهر من حياة الإمام العسكري وسيرته ينفي أن يكون له ولد، ولكنه يقول: إن الظروف السياسية لم تكن تسمح للحسن العسكري بإعلان وجود ولد له، وإن الخوف عليه من السلطات العباسية التي كانت تعلم من قبل أنه الإمام المهدي الذي سوف يزول عرشها، هو الذي أجبر الإمام على إخفاء أمر ولادة ابنه (المهدي المنتظر). ثم يذهب الدليل التاريخي لذكر تفاصيل ولادة (محمد بن الحسن العسكري) والظروف التي أحاطت بها، وقصص الذين شاهدوه، بصورة سرية، والتقوا به في مختلف مراحل حياته أيام أبيه وبعد وفاته.

أم الولد

تختلف الروايات حول اسم أم ابن الحسن، فبينما يقول الشيخ الأقدم ابن أبي الثلج البغدادي في (تاريخ الأئمة) والمسعودي في (إثبات الوصية) والطوسي في (الغيبة) والمجلسي في (بحار الأنوار): أن اسمها: (نرجس) يقول محمد بن علي الصدوق في: (إكمال الدين): "إن اسمها (مليكة) وهي بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم في ذلك الزمان، وأما رأت الإمام الحسن العسكري في المنام فأحبته وتزوجته وهربت من أبيها الذي كان يريد تزويجها من ابن أخيه، ووقعت في الأسر، حيث أرسل الإمام الهادي نخاسا لشرائها من سوق الرقيق في بغداد".⁷⁵

ولكن المسعودي يقول: "إنما كانت جارية ولدت في بيت بعض أخوات أبي الحسن علي بن محمد، وربتها في بيتها، فلما كبرت وعلت دخل أبو محمد فنظر إليها فأعجبته، وطلب من عمته أن تستأذن أباه في دفعها إليه، ففعلت".⁷⁶

75. الصدوق، إكمال الدين، ص 417.

76. المسعودي، إثبات الوصية، ص 195.

ويقول الصدوق في رواية أخرى: "إن اسمها هو (صقيل) وأما ماتت في حياة الحسن العسكري".⁷⁷ وهناك عدة أسماء أخرى يذكرها المجلسي هي (سوسن) و(ريحانة) و(خطم) وينقل عن الشهيد الأول في (الدروس): أنها حرة وإن اسمها (مريم بنت زيد العلوية).⁷⁸

تاريخ ولادته

اختلفت الروايات حول تاريخ مولد (الإمام محمد بن الحسن العسكري) وأخذ قوم من الشيعة الأوائل بدعوى الجارية (نرجس) بالحمل، بعد وفاة الإمام العسكري، وقالوا: إنها ولدت (ابن الحسن) بعد ذلك بثمانية أشهر.⁷⁹

ويقول الشيخ المفيد: أنه ولد في الثامن من شهر ذي القعدة سنة 257 هـ جرية أو 258 هـ، ويضيف: أنه كان له عند وفاة أبيه ستان وأربعة أشهر.⁸⁰ كما يقول في رواية أخرى: أنه ولد في النصف من شعبان من سنة 255 هـ.⁸¹ ويقول في رواية ثالثة: أنه ولد سنة 252 هـ وكان سنه عند وفاة أبيه ثمانين سنوات.⁸² ولكن الشيخ الصدوق يقول: إن مولده كان في 8 شعبان سنة 256 هـ.⁸³ أما الشيخ الطوسي فيقول: أنه ولد في النصف من رمضان.⁸⁴ دون أن يحدد السنة، ويتفق في رواية أخرى مع الشيخ المفيد: في أنه ولد في النصف من شعبان سنة 255 هـ.⁸⁵

وهكذا تختلف هذه الروايات في تحديد تاريخ مولد (ابن الحسن) الذي تقول أنه ولد بصورة سرية وظل أمره مخفياً..

77. الصدوق، إكمال الدين، ص 431.

78. المجلسي، بحار الأنوار، ج 51، ص 432.

79. النوبختي، فرق الشيعة، ص 103، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 114.

80. المفيد، رسالة مولد الأئمة، ص 6.

81. المفيد، الفصول المختارة، ص 258.

82. المصدر نفسه.

83. الصدوق، إكمال الدين، ص 432.

84. الطوسي، الغيبة، ص 143.

85. المصدر نفسه، ص 141.

كيفية ولائته

يعتمد الصدوق والطوسي والمسعودي والخصيبي الذين يروون قصة ولادة (ابن الحسن) على رواية واحدة ينسبونها إلى حكيمة (أو خديجة) عمة الإمام العسكري، وتقول فيها:

"بعث الي أبو محمد الحسن بن علي، فقال: يا عمة اجعلي إفطارك هذه الليلة عندنا فإنها ليلة النصف من شعبان، فإن الله تبارك وتعالى سيظهر في هذه الليلة الحجة، قالت: فقلت له: ومن أمه؟ فقال لي: من نرجس، قلت له: جعلني الله فداك ما بها أثر، فقال: هو ما أقول لك.

"قالت فبحثت.. فلما سلمتُ وجلستُ جاءت تزع خفي وقالت لي: يا سيدتي وسيدة أهلي: كيف أمسيت؟.. فقلت لها: بل أنت سيدتي وسيدة أهلي، قالت: فأنكرت قولي وقالت: ما هذا يا عمة؟!.. فقلت لها: يا بنية إن الله تعالى سيهب لك في ليلتك هذه غلاماً سيداً في الدنيا والآخرة. قالت فحجلت واستحييت.. فلما أن فرغت من صلاة العشاء الآخرة أفطرت وأخذت مضجعي فرقدت، فلما كان في جوف الليل قمت إلى الصلاة.. ففرغت من صلاتي، وهي نائمة ليس بها حادث، ثم جلستُ معقبة.. ثم اضطجعت.. ثم انتبهتُ فزعة وهي راقدة.. ثم قامت فصلت ونامت".

"قالت حكيمة: وخرجت أتفقد الفجر فإذا أنا بالفجر الأول كذنب أتسرحان، وهي نائمة، فدخلني الشك، فصاح أبو محمد (ع) من المجلس فقال: لا تعجلي يا عمة فهالك الأمر قد قرب".

"قالت: فبينما أنا كذلك إذا انتبهت فزعة فوثبت إليها فقلت: اسم الله عليك، ثم قلت لها: أتخسين شيئاً؟ قالت: نعم، يا عمة. فقلت لها: اجمعي نفسك واجمعي قلبك فهو ما قلت لك".

"قالت: فأخذتني فترة فانتبهت بحس سيدتي، فكشفت الثوب عنه فإذا أنا به ساجدا يتلقى الأرض بمساجده، فضممت الي فإذا أنا به نظيف منتظف، فصاح بي أبو محمد هلمي الي ابني يا عمة، فبحث به إليه فوضع يديه تحت إبطيه وظهره ووضع قدميه على صدره، ثم أدلى لسانه في فيه وأمر يده على عينيه وسمعه

ومفاصله، ثم قال: تكلم يا بني، فقال: اشهد إن لا اله إلا الله وحده لا شريك له،
واشهد إن محمدا رسول الله، ثم صلى على علي أمير المؤمنين وعلى الأئمة إلى إن
وقف على أبيه ثم أحجم.. ثم قال أبو محمد: يا عمه اذهبي به إلى أمه ليسلم عليها
واتيني به، فذهبت به فسلم عليها ورددته فوضعتة في المجلس، ثم قال: يا عمه إذا
كان يوم السابع فأتينا".

"قالت حكيمة: فلما أصبحت جئت لأسلم على أبي محمد وكشفت الستر
لأنفق سيدي فلم أره، فقلت: جعلت فداك ما فعل سيدي؟ فقال: يا عمه
استودعناه الذي استودعته أم موسى".

"قالت حكيمة: فلما كان في اليوم السابع جئت فسلمت وجلست، فقال:
هلمي الي ابني، فبحثت بسيدي وهو في الخرقه، ففعل به كفعلته الأولى، ثم أدلى
لسانه في فيه كأنه يغذيه لبنا أو عسلا، ثم قال: تكلم يا بني، فقال: اشهد إن لا اله
إلا الله وثني بالصلاة على محمد وعلى أمير المؤمنين وعلى الأئمة الطاهرين حتى
وقف على أبيه، ثم تلا هذه الآية: (بسم الله الرحمن الرحيم ونريد إن نغن على الذين
استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض ونري
فروعن وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون) القصص 5 - 6".⁸⁶

وتقول حكيمة في رواية أخرى يذكرها الصدوق: إن نرجس لم يكن بها أي
أثر للحمل وإنما لم تكن تعرف ذلك، وعندما قالت لها حليمة إنها ستلد هذه الليلة
استغربت وقالت: "يا مولاتي ما أرى شيئا من هذا".⁸⁷ حتى إذا كان آخر الليل
وقت طلوع الفجر وثبت فزعة وقالت: "ظهر بي الأمر الذي أخبرك مولاي".
وتقول الرواية: إن حكيمة أقبلت تقرأ على نرجس القرآن فأجابها الجنين من بطن
أمه.. يقرأ مثلما تقرأ وسلّم عليها. مما أثار فزعها. ولكن الرواية تقول: إن نرجس
غُيِّبَت عن حكيمة فلم ترها كأنه ضرب بينها وبين نرجس حجاب، مما أثار
استغرابها وصراخها ولجوتها إلى أبي محمد، حيث قال لها: ارجعي يا عمه
وستجدنيها في مكانها.

86. الصدوق، إكمال الدين، ص 424.

87. المصدر، ص 428.

"قالت حكيمة: فرجعت.. فلم ألبث أن كشف الغطاء الذي كان بيني وبينها، وإذا أنا بها وعليها من أثر النور ما غشي بصري، وإذا بالصبي ساجداً لوجهه".⁸⁸

وتضيف هذه الرواية موضوعاً آخر هو: تحليق عدد من الطيور فوق رأس الوليد، وقول الحسن لطير منها: احمله واحفظه وورده إلينا في كل أربعين يوماً، فتناوله الطير وطار به في جو السماء، مما جعل أمه تبكي لفراقه.

"قالت حكيمة: فقلت: وما هذا الطير؟ فقال: هذا روح القدس الموكل بالأئمة يوقفهم ويسددهم ويريههم بالعلم. فلما كان بعد أربعين يوماً رد الغلام وكان يمشي كأنه ابن ستين، مما دفعها للتساؤل بدهشة فقال لها أخوها الحسن: إن أولاد الأنبياء والأوصياء إذا كانوا أئمة ينشئون بخلاف ما ينشأ غيرهم، وإن الصبي منا إذا كان أتي عليه شهر كان كمن أتي عليه سنة، وإن الصبي منا ليتكلم في بطن أمه ويقرأ القرآن ويعبد ربه عز وجل وعند الرضاع تطيعه الملائكة وتزل عليه صباحاً ومساءً".

وتواصل الرواية نقلاً عن حكيمة: "أما لم تزل ترى ذلك الصبي في كل أربعين يوماً إلى إن رأيته رجلاً، قبل مضي أبي محمد بأيام قلائل، فلم تعرفه، وقالت لأبن أخيها: من هذا الذي تأمرني إن اجلس بين يديه؟! فقال لها: هذا ابن نرجس، وهذا خليفتي من بعدي، وعن قليل تفقدوني فاسمعي له أطيعي".

"قالت حكيمة: فمضى أبو محمد بعد ذلك بأيام قلائل وافترق الناس كما ترى.. ووالله آني لأراه صباحاً مساءً وأنه لينبئني عما تسألون عنه فأخبركم، ووالله آني لأريد إن أسأله عن الشيء فيبدأني به وأنه ليرد علي الأمر فيخرج إلي منه جوابه من ساعته من غير مسألتي".⁸⁹

رواية الطوسي لقصة الولادة

ويورد الطوسي في: (الغيبة) قصة ولادة (ابن الحسن)، ولكن لا يذكر قصة الطيور وروح القدس وأخذ الوليد آلي السماء.. بل يقول: إن حكيمة ودعت أبا

88. المصدر نفسه، ص 426.

89. الصدوق، إكمال الدين، ص 430.

محمد وانصرفت إلى منزلها في أعقاب ولادة المهدي، وعندما اشتاقت له بعد ثلاثة أيام رجعت ففتشت عنه في غرفته فلم تجد له أثراً ولا سمعت له ذكراً فكرهت أن تسأل، ودخلت على أبي محمد فبدأها بالقول: "هو يا عمه في كنف الله أحرزه وستره حتى يأذن الله له، فإذا غيَّب الله شخصي وتوفاني ورأيت شيعتي قد اختلفوا، فأخبرني الثقة منهم.. وليكن عندك مستورا وعندهم مكتوما، فإن ولي الله يغيبه الله عن خلقه ويحببه عن عباده فلا يراه أحد حتى يقدم له جبرائيل فرسه ليقضي الله أمراً كان مفعولاً".⁹⁰

ويضيف الطوسي في رواية أخرى قول الحسن لعتمه: "استودعناه الذي استودعته أم موسى، والطلب منها إن تأتي في اليوم السابع، حيث يعود المهدي فتراه حكيمة".⁹¹

ويقول في رواية ثالثة: "إن حكيمة دخلت بعد ثلاثة أيام فرأت الولد في المهد وعليه ثوب اخضر وكان نائماً على قفاه غير محزوم ولا مقموط ففتحت عينيه وجعل يضحك لها ويناجيها بإصبعه، ثم غاب بعد ذلك".⁹²

ويقول في رواية رابعة: "إن حكيمة وجدت على ذراع المهدي عند ولادته مكتوباً: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً﴾ (ص 88)، كما وجدتته مفروغاً منه (أي مختوناً) وأنه رفع بينها وبين المهدي مع أبيه الحسن كالخجاب، فلم ترَ أحداً، فقالت: أين مولاي؟! فقال لها الحسن: أخذه من هو أحق منك ومنا. وعندما عادت بعد أربعين يوماً وجدت المهدي يمشي في الدار فلم ترَ وجهاً أحسن من وجهه ولا لغة أفصح من لغته، وعندما تعجبت من ذلك وقالت: أرى من أمره ما أرى وله أربعون يوماً؟! تبسم أبو محمد وقال: يا عمي أما علمت أنا معاشر الأئمة ننشأ في اليوم كما ينشأ غيرنا في السنة؟ فقامت وانصرفت ولم تره بعد ذلك".⁹³

ويروي الطوسي عن خادمتين للإمام العسكري، هما: (نسيم ومارية) اتفهما

90. الطوسي، الغيبة، ص 141.

91. المصدر نفسه، ص 142.

92. المصدر نفسه، ص 143.

93. المصدر نفسه، ص 145.

قالتا: لما خرج صاحب الزمان من بطن أمه سقط جاثيا على ركبتيه رافعا سبابته نحو السماء، ثم عطس فقال: الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله داخرا لله غير مستنكف ولا مستكبر، ثم قال: زعمت الظلمة إن حجة الله داحضة، ولو أذن لنا في الكلام لزال الشك.⁹⁴

ويضيف المسعودي والخصيبي جانبا آخر إلى قصة ولادة ابن الحسن، فيقولان: إن المهدي ولد من فخذ أمه، وينقلان عن الإمام العسكري قوله لعمته حكيمة: إن الأئمة لا يحملون في البطون وإنما يحملون في الجنوب.⁹⁵

ويتفق المسعودي مع الصدوق والطوسي في إن حكيمة نامت في تلك اللحظات وهي قاعدة ووقع عليها سبات لم تتمالك نفسها منه ولم تحس إلا على صوت الوليد تحت نرجس وصوت أبيه يناديها: "يا عمي هاتي ابني" ويقول: إن الوليد اختفى في ذلك اليوم وعاد بعد أسبوع، فرأته حكيمة مرة أخرى ثم اختفى، ولم تره حتى أربعين يوماً، حيث شاهدته يمشي.⁹⁶

ويختلف المسعودي مع الصدوق الذي ذكر في روايته: إن الإمام ينشأ في الشهر كما ينشأ غيره في السنة، ومع الطوسي الذي ذكر: إن الإمام ينشأ في اليوم كما ينشأ غيره في السنة، فيقلل المسعودي النسبة، وينقل عن العسكري قوله لحكيمة: أو ما علمت يا عمي أنا معاشر الأوصياء ننشأ في اليوم مثل ما ينشأ غيرنا في الجمعة؟ وننشأ في الجمعة مثل ما ينشأ غيرنا في الشهر وننشأ في الشهر مثل ما ينشأ غيرنا في السنة؟⁹⁷

ويروي المسعودي أخيراً عن أبي محمد العسكري انه قال: لما ولد الصاحب بعث الله (عز وجل) ملكين فحملاه إلى سرادق العرش حتى وقف بين يدي الله فقال له: مرحبا بك.. بك أعطي وبك أعفو وبك أعذب.⁹⁸

94. المصدر نفسه.

95. المسعودي، إثبات الوصية، ص 196 والخصيبي، الهداية الكبرى.

96. المسعودي، إثبات الوصية، ص 197.

97. المصدر نفسه.

98. المصدر نفسه.

سرية الولادة

ومع إن رواية حكيمة السابقة تقول: إن أمر الولادة ظل سرّياً مكتوماً عن الجميع، وإن الإمام الحسن طلب منها إذا رأت اختلاف الشيعة بعد وفاته، أن تخبر الخواص فقط، إلا إن الصدوق يذكر أن الإمام الحسن العسكري أخبر كبير الشيعة في قم: (أحمد بن إسحاق)، وأنه كتب له: "وُلد لنا مولود فليكن عندك مستورا وعن جميع الناس مكتوماً، فإنا لم نظهر عليه إلا الأقرب لقرابته والمولى لولايته، أحيينا إعلامك ليسرك الله به مثل ما سرنا به، والسلام".⁹⁹

وفي رواية أخرى يقول الصدوق: إن أحمد بن إسحاق دخل على الإمام العسكري يوماً فسأله عن الإمام والخليفة بعده، فنهض مسرعاً فدخل البيت ثم خرج وعلى عاتقه غلام من أبناء الثلاث سنين، وقال له: يا أحمد لولا كرامتك على الله عز وجل وعلى حججه ما عرضت عليك ابني هذا.¹⁰⁰

ويقول الفضل بن شاذان في (كشف الحق) إن الحسن قال: ولد ولي الله وحجته على عباده وخليفتي من بعدي ليلة النصف من شعبان وكان أول من غسله رضوان خازن الجنة ثم غسلته حكيمة.

ويقول الصدوق: إن من الذين علموا بخبر الولادة أبو الفضل الحسن بن الحسين العلوي، الذي يقول: أنه دخل على أبي محمد بسرّاً من رأى، وهنأه بولادة ابنه. وكان منهم أيضاً: (أبو هارون) الذي يقول: أنه رأى صاحب الزمان وأنه كشف عنه الثوب فوجده محتوناً.¹⁰¹

ويؤكد الطوسي هاذين الخبرين في: (الغيبة).¹⁰²

ويقول الشيخ المفيد: إن الحسن العسكري كان يعرضه على أشخاص بمفردهم حين يزورونه، كعمرو الأهوازي.¹⁰³

99. الصدوق، إكمال الدين، ص 434.

100. المصدر نفسه، ص 384.

101. المصدر 435.

102. الطوسي، الغيبة، ص 151.

103. المفيد، الإرشاد، ص 392.

وفي رواية أخرى: إن الإمام العسكري أرسل أموالاً إلى بعض الشيعة وأمرهم أن يعقروا عن ابنه.¹⁰⁴

رواية المهدي في حياة أبيه

وعلى أي حال فإن المؤرخين الشيعة ينقلون قصصاً كثيرة عن مشاهدة الإمام الثاني عشر (محمد بن الحسن العسكري) في حياة أبيه وعند وفاته، حيث ينقل الكليني والصدوق والطوسي عن رجل من أهل فارس كان يخدم في بيت الإمام العسكري: أنه شاهد يوماً جارية تحمل غلاماً أبيض، وقول الإمام له: "هذا صاحبكم" وعدم رؤيته بعد ذلك.¹⁰⁵

كما ينقل الصدوق والطوسي، عن مجموعة من أصحاب الإمام العسكري، فيهم: عثمان بن سعيد العمري: أنه عرض عليهم ابنه وقال لهم: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم.. أطيعوه ولا تتفرقوا من بعدي في أديانكم فتهلكوا، أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا، قالوا: فخرجنا من عنده فما مضت إلا أيام قلائل حتى مضى أبو محمد.¹⁰⁶

كما ينقل الصدوق في (إكمال الدين) قصصاً عن رجل اسمه (يعقوب بن منقوش): أنه دخل على الإمام العسكري يوماً فسأله: من صاحب هذا الأمر؟ فكشف له الإمام سترًا عن بيت، فخرج غلام خماسي وجلس على فخذه أبي محمد، فقال ليعقوب: هذا صاحبكم، ثم قال للغلام: يا بني ادخل إلى الوقت المعلوم. فدخل البيت واختفى فيه. وينقل عن (نسيم) خادمة الإمام العسكري: أنها دخلت على صاحب هذا الأمر بعد مولده لبيلة فعطست عنده، فقال لها: يرحمك الله.¹⁰⁷

وينقل عن خادم آخر هو (طريف أبو نصر): أنه دخل على صاحب الزمان فطلب منه أن يأتيه بصندل أحمر ثم قال له: أنا خاتم الأوصياء، وبني يدفع الله البلاء

104. الصدوق، إكمال الدين، ص 432.

105. الكليني، الكافي، ج 1، ص 329 والصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغيبة، ص 140.

106. الصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغيبة، ص 217.

107. المصدر.

عن أهلي وشيعتي. وينقل عن رجل سوري اسمه (عبد الله): انه ذهب إلى بستان بني عامر فرأى فتى جالسا على مصلى واضعاً كمّه في فيه، فقال: من هذا؟ ف قيل له: (م ح م د) ابن الحسن.¹⁰⁸

وينقل الصدوق رواية مطولة جداً عن سعد بن عبد الله القمي: انه دخل مع أحمد بن إسحاق على الإمام العسكري، فرأى غلاماً على فخذه وبين يديه رمانة ذهبية يلعب بها، ويبد الحسن قلم إذا أراد أن يكتب شيئاً قبض الغلام على يده فيدحرج الرمانة بين يديه ويشغله بردها، كيلا يصدّه عن كتابة ما أراد، وكان مع أحمد بن إسحاق جراب فيه هدايا الشيعة والموالي، فوضعه بين يدي العسكري، فقال للغلام: فضّ الخاتم، فرفض، وقال: أيجوز إن أمدّ يدا طاهرة إلى هدايا نجسة وأموال رجسة قد شيب حلالها بجرامها؟! فأخرجها أحمد بن إسحاق ليميز بينها، فأخذ الغلام يحكي قصة الأموال والهدايا واحدة فواحدة..¹⁰⁹

وفي رواية أخرى ينقلها الصدوق عن أحمد بن إسحاق يقول فيها: انه سأل الإمام عن الخليفة بعده وانه جاء بابنه وعرضه عليه، ولكنه لم يطمن فسأل: يا مولاي هل من علامة يطمن إليها قلبي؟ فنطق الغلام بلسان عربي فصيح فقال: أنا بقية الله في أرضه والمنتقم من أعدائه، فلا تطلب أثراً بعد عين. فقال الإمام العسكري: هذا سر من سر الله، فخذ ما آتيتك أكرمته وكن من الشاكرين.¹¹⁰

ويروي الطوسي عن كامل بن إبراهيم المدني: انه ذهب إلى الإمام العسكري ليسأله عن بعض المسائل، وبينما هو جالس في الدار، وإذا بالريح تكشف ستراً مرخى على باب، وإذا هو بفتى كأنه فلقة قمر، فقال له: يا كامل بن إبراهيم جئت إلى ولي الله وحجته وبابه تسأله كذا وكذا، فقال: أي والله. ثم رجع الستر إلى حالته، فلم يستطع كشفه، ولم يعاينه بعد ذلك.¹¹¹

وينقل أيضاً عن إسماعيل بن علي النوبختي: انه دخل على الإمام العسكري

108. الصدوق، إكمال الدين، ص 436.

109. المصدر، ص 454 - 456.

110. المصدر نفسه، ص 384.

111. الطوسي، الغيبة، ص 148 - 149.

قيل وفاته بساعة، وانه طلب من خادمه (عقيد) أن يدخل البيت ويأتيه بصبي فيه، فقال له أبو محمد: أبشر يا بني، فأنت صاحب الزمان وأنت المهدي وأنت حجة الله على أرضه وأنت ولدي ووصي وأنا ولدتك، وأنت محمد بن الحسن... وأنت خاتم الأئمة الطاهرين، وبشر بك رسول الله وكناك بذلك عهد الي أبي عن آبائك الطاهرين.¹¹²

رؤيته عند وفاة أبيه

وينفرد محمد بن علي الصدوق من بين المؤرخين القدامى بذكر قصص أخرى كقصصة (أبي الأديان البصري) الذي يقول: كنت اخدم الحسن بن علي واحمل كتبه إلى الأمصار فدخلت عليه في علته التي توفي فيها فكتب معي كتابا وقال: امض بها إلى المدائن فانك ستغيب عشر يوما وتدخل إلى (سر من رأى) يوم الخامس عشر، وتسمع الواعية في داري وتجدي على المغتسل.

فقلت: يا سيدي إذا كان ذلك فمن؟..

قال: من طالبك بجواب كتبي فهو القائم بعدي.

فقلت: زدني.

قال: من يصلي علي فهو القائم بعدي.

فقلت: زدني.

فقال: من اخبر بما في الهميان فهو القائم بعدي.

وخرجت بالكتب إلى المدائن، وأخذت جواباتها، ودخلت (سر من رأى) يوم الخامس عشر، كما ذكر لي، فإذا أنا بالواعية في داره وإذا به على المغتسل، وإذا أنا بجعفر بن علي أخيه بباب الدار والشيعه من حوله يعزونه ويهنونه، فقلت في نفسي: أن يكن هذا الإمام فقد بطلت الإمامة، لأنني كنت أعرفه يشرب النبيذ ويقامر في الجوسق ويلعب بالطنبور، فتقدمت فعزيت وهنيت، فلم يسألني عن شيء ثم خرج عقيد فقال: يا سيدي قد كفن أخوك فقم وصل عليه، فدخل جعفر بن علي والشيعه من حوله يقدمهم السمان (عثمان بن سعيد العمري) فلما صرنا في الدار

112. المصدر، ص 165.

إذا نحن بالحسن على نعشه مكفنا، فتقدم جعفر بن علي ليصلي على أخيه فلما همّ بالتكبير خرج صبي بوجهه سمرة بشعره ققط بأسنانه تفليج فحذب برداء جعفر وقال: تأخر يا عمّ فأنا أحقّ بالصلاة على أبي، فتأخر جعفر، وقد اربد وجهه واصفرّ.. فتقدم الصبي وصلى عليه ودفن إلى جانب قبر أبيه، ثم قال: يا بصري هات جوابات الكتب التي معك، فدفعتها إليه، فقلت في نفسي: هذه بيتان، بقي الهيمان، ثم خرجت إلى جعفر وهو يزفر، فقال له حاجز الوشاء: يا سيدي من الصبي لنقيم عليه الحجة؟ فقال: والله ما رأيته قط ولا أعرفه. فنحن جلوس إذ قدم نفر من قم فسألوا عن الحسن بن علي فعرفوا موته، فقالوا: فمن نعزي؟ فأشار الناس إلى جعفر بن علي فسلموا عليه وعزوه وهنئوه، وقالوا: إن معنا كتباً وأموالاً فتقول من الكتب؟ فقام ينفض أثوابه ويقول: تريدون منا إن نعم الغيب؟!¹¹³

قال: فخرج الخادم فقال: معكم كتب فلان وفلان وهيمان فيه ألف دينار وعشرة دنانير منها مطلية، فدفعوا إليه الكتب والمال، وقالوا: الذي وجه بك لأخذ ذلك هو الإمام.¹¹³

وينقل الصدوق هذه القصة برواية أخرى عن سنان الموصلي: انه لما قبض العسكري وفد من قم والجبّال وفود بالأموال، ولم يكن لديهم خبر وفاة الحسن، فسألوا عن وارثه فقبل لهم: انه أخوه جعفر وقد ذهب يتره في دجلة مع المغنين، فأرادوا أن يرجعوا، ولكن أبا العباس محمد بن جعفر الحميري القمي قال لهم: قفوا بنا حتى ينصرف هذا الرجل ونختبر أمره بالصحة. وانهم طالبوا جعفر بالتحديث غيبياً عن تفاصيل الأموال وأصحابها، فأنكر علم الغيب... ولما إن خرجوا من البلد خرج إليهم غلام فنادى: يا فلان ويا فلان بن فلان أجيئوا مولاكم، قالوا فسرنا معه حتى دخلنا دار مولانا الحسن بن علي فإذا ولده القائم سيدنا قاعد على سرير كأنه فلقة قمر عليه ثياب خضر، فسلمنا فرد علينا السلام ثم قال: جملة المال كذا وكذا.. حمل فلان كذا وحمل فلان كذا. ولم يزل يصف حتى وصف الجميع.. ثم وصف رحلتنا وثيابنا وما كان معنا من الدواب، فخررتنا سجداً لله عز وجل شكراً لما عرفنا، وقبلنا الأرض بين يديه، وسألناه عما أردنا فأجاب، فحملنا إليه الأموال،

113. الصدوق، إكمال الدين، ص 475 - 476.

وأمرنا إن لا نحمل إلى (سرّ من رأى) بعدها شيئاً من المال، فإنه ينصب لنا ببغداد رجلاً يحمل إليه الأموال ويخرج من عنده التوقيعات.¹¹⁴

محاولة القبض على المهدي

وهناك رواية تاريخية ينقلها عدد من المؤلفين عن شرطي اسمه (رشيق) يتحدث عن محاولة المعتضد العباسي للقبض على (المهدي) وإرساله ثلاثة من الشرطة، وذهابهم إلى بيت الإمام الحسن العسكري في سامراء، ورؤيتهم في البيت بجرّاً من الماء ورجلاً على حصير على الماء، قائماً يصلي، وغرقهم عند محاولتهم التقدم نحوه، ثم اعتذارهم وترجعهم.¹¹⁵

وينقل المجلسي والصدر قصة أخرى مشابهة، وهي تجريد المعتضد لحملة أكبر وكبس البيت وسماع العسكر لصوت قراءة من السرداب، واجتماعهم عند مدخله لإلقاء القبض على صاحب الصوت، وخروجه من بين أيديهم.¹¹⁶

المطلب الثاني: شهادة (النواب الأربعة)

لعل أهم دليل تاريخي على ولادة وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) هو شهادة (النواب الأربعة الخاصين) الذين ادعوا (النباية) عنه، في فترة (الغيبة الصغرى) من سنة 260 إلى سنة 329 هجرية. حيث كان هؤلاء (النواب) يدعون مشاهدته واللقاء به وإيصال الأموال إليه ونقل الرسائل و(التواقيع) منه إلى المؤمنين به.

وكان الجيل الأول من (النواب) أو (السفراء والوكلاء) رجال من أصحاب الإمامين علي بن محمد الهادي، والحسن بن علي العسكري، وكان على رأسهم عثمان بن سعيد العمري، الذي كان وكيلاً للإمامين في قبض الأموال من الشيعة وإيصالها إليهما في حياتهما، والذي يصفه الشيخ الطوسي بأنه: "الشيخ الموثوق به،

114. المصدر نفسه، ص 476 - 479.

115. الطوسي، الغيبة، ص 149 والراوندي، الخرائج والجرائح، ص 67، والمجلسي، بحار الأنوار، ج 13،

ص 118، ومحمد الصدر، الغيبة الصغرى، ص 577.

116. المجلسي، بحار الأنوار، ج 13، ص 118، ومحمد الصدر، الغيبة الصغرى، ص 560.

ومن السفراء الممدوحين للأئمة".¹¹⁷

ويقال: انه كان محل ثقة الإمامين العسكريين، ولم يكن وكيلاً لهما في جمع الأموال فقط، وإنما كان يقوم بأدوار أكبر في إيصال رسائل الإمامين إلى الشيعة، وكان يحتل مرتبة عظيمة عندهما. وينقل الشيخ الطوسي رواية عن أحمد بن اسحق القمي، قال: دخلت على أبي الحسن علي بن محمد، في يوم من الأيام، فقلت: يا سيدي أنا أغيب واشهد، ولا يتهيأ لي الوصول إليك إذا شهدت في كل وقت، فقول من نقبل، وأمر من نمتل؟ فقال لي: "هذا أبو عمرو الثقة الأمين، ما قاله لكم فعني يقوله، وما أداه اليكم فعني يؤديه". فلما مضى أبو الحسن وصلت إلى أبي محمد الحسن العسكري، ذات يوم، فقلت له مثل قولي لأبيه، فقال لي: "هذا أبو عمرو الثقة الأمين ثقة الماضي وثقتي في الحيا والممات، فما قاله لكم فعني يقوله، وما أدى اليكم فعني يؤديه".¹¹⁸

وهذه الرواية تكشف عن أن العمري لم يكن وكيلاً في جمع المال فقط، وإنما كان يقوم بأدوار أكبر في إيصال رسائل الإمامين الهادي والعسكري إلى الشيعة، ويحتل مرتبة عظيمة عندهما.

وينقل الطوسي أيضاً عن أحمد بن علي بن نوح أبو العباس السرافي، قال: أخبرنا أبو نصر عبد الله بن محمد بن أحمد المعروف بابن برنية الكاتب، قال: حدثني بعض الأشراف من الشيعة الإمامية أصحاب الحديث، قال: حدثني أبو محمد العباس بن أحمد الصائغ، قال: حدثني الحسين بن أحمد الخصبي، قال: حدثني محمد بن إسماعيل وعلي بن عبد الله الحسينان، قالوا: دخلنا على أبي محمد الحسن بسرّ من رأى، وبين يديه جماعة من أوليائه وشيعته، حتى دخل عليه بدر خادمه، فقال: يا مولاي بالباب قوم شعث غير، فقال لهم: هؤلاء نفر من شيعتنا باليمن (في حديث طويل يسوقه) إلى أن ينتهي إلى أن قال الحسن لبدر: فامض اتنا بعثمان بن سعيد العمري، فما لبثنا إلا يسيراً حتى دخل عثمان، فقال له سيدنا أبو محمد: امض يا عثمان فانك الوكيل والثقة المأمون على مال الله، واقبض من هؤلاء النفر اليمنيين

117. الطوسي، الغيبة، ص 209 و214.

118. المصدر نفسه، ص 215.

ما حملوه من المال (ثم ساق الحديث إلى إن قال) ثم قلنا بأجمعنا: يا سيدنا والله إن عثمان لمن خيار شيعتك، ولقد زدتنا علماً بموضعه من خدمتك وإنه وكيلك وثقتك على مال الله، قال: نعم، واشهدوا علي أن عثمان بن سعيد العمري وكيلي، وإن ابنه محمد وكيل ابني مهديكم.¹¹⁹

ويلاحظ إن هذه الرواية تشتمل، إضافة إلى وثاقته ووكالته، على وثاقة ابنه ووكالته.

ويروي الطوسي عن أبي محمد هارون بن موسى، قال، وقال جعفر بن محمد بن مالك الفزاري عن جماعة من الشيعة، منهم علي بن بلال، وأحمد بن هلال، ومحمد بن معاوية بن حكيم، والحسن بن أيوب بن نوح (في خبر طويل مشهور) قالوا جميعاً: اجتمعنا إلى أبي محمد الحسن بن علي نسأله عن الحجة من بعده، وفي مجلسه أربعون رجلاً، فقام إليه عثمان بن سعيد العمري، فقال له: يا ابن رسول الله أريد إن أسألك عن أمر أنت أعلم به مني، فقال له: اجلس يا عثمان، فقام مغضباً ليخرج، فقال: لا يخرج من أحد، فلم يخرج منا أحد إلى أن كان بعد ساعة، فصاح (ع) بعثمان، فقام على قدميه، فقال: أخبركم بما جئتم؟.. جئتم تسألوني عن الحجة من بعدي، قالوا: نعم، فإذا غلام كأنه قمر أشبه الناس بأبي محمد، فقال: هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم.. اقبلوا من عثمان ما يقوله وانتهوا إلى أمره واقبلوا قوله، فهو خليفة إمامكم، والأمر إليه.¹²⁰

ويقول الطوسي، نقلاً عن حفيد العمري (هبة الله): إن الحسن بن علي لما مات حضر غسله عثمان بن سعيد وتولى جميع أمره في تكفينه وتحنيطه وتقييره وأموراً بذلك للظاهر من الحال... وكانت توقعات صاحب الأمر تخرج على يدي عثمان بن سعيد وابنه أبي جعفر، إلى شيعته وخواص أبيه بالأمر والنهي، والأجوبة عما يسأل الشيعة عنه إذا احتاجت إلى السؤال فيه، بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن، فلم تزل الشيعة مقيمة على عدالتهما إلى إن توفي عثمان بن سعيد.¹²¹

119. المصدر نفسه، ص 215 - 216.

120. المصدر نفسه، ص 217.

121. المصدر، ص 216.

وهكذا أصبح العمري (نائباً خاصاً) عن (الإمام المهدي) بعد إن ادعى وجوده وولادته والنباية له. وقد سأله أحمد بن إسحاق، فقال له: أنت الآن ممن لا يشك في قوله وصدقه، فأسألك بحق الله وبحق الإمامين اللذين وثقك، هل رأيت ابن أبي محمد الذي هو صاحب الزمان؟.. فبكى ثم قال: على أن لا تخبر بذلك أحداً وأنا حي، قال: نعم، قال: قد رأيته، وعنقه هكذا (يريد: ألما اغلظ الرقاب حسناً وعماماً) قال: فالاسم؟.. قال: هيثم عن هذا.¹²²

وقد توفي عثمان بن سعيد العمري بعد وفاة الإمام العسكري بستتين، وخلف ابنه محمد (سفيراً) بين الإمام المهدي والشيعة.

وينقل الكليني والطوسي (تواقيع) واردة من الإمام، بتوثيقه وتركته وتنصيبه في منصب (النائب الخاص).¹²³

ويقول عبد الله بن جعفر الحميري القمي، زعيم الشيعة في قم: إن المهدي قد أرسل إلى العمري الابن (توقيعاً) جاء فيه: "إنا لله وإنا إليه راجعون، تسليماً لأمره ورضاءً بقضائه.. عاش أبوك سعيداً ومات حميداً، فرحمه الله وألحقه بأوليائه ومواليه، فلم يزل يجتهد في أمرهم ساعياً في ما يقربه إلى الله عز وجل، نصّر الله وجهه وأقاله عشرته... وكان من كمال سعادته إن رزقه الله تعالى ولداً مثلك يخلفه من بعده ويقوم مقامه بأمره ويترحم عليه، وأقول: الحمد لله، فإن الأنفس طيبة بمكانك وما جعله الله عز وجل فيك وعندك، أعانك الله وقوّاك وعضدك ووقفك وكان لك ولياً وحافظاً وراعياً وكافياً".¹²⁴ وقال الحميري: لما مضى أبو عمرو (عثمان بن سعيد) أتتنا الكتب بالخط الذي كنا نكتب به بإقامة أبي جعفر مقامه.¹²⁵

وقال محمد بن إبراهيم بن مهزيار الهمداني: إنه خرج إليه بعد وفاة أبي عمرو: "والابن وقاه الله لم يزل ثقتنا في حياة الأب رضي الله عنه وأرضاه ونصّر

122. المصدر، ص 215.

123. المصدر، ص 218.

124. المصدر، ص 220.

125. المصدر نفسه.

وجهه، يجري عندنا مجراه، ويسدّ مسده، وعن أمرنا يأمر الابن، وبه يعمل، تولاّه الله، فأنته إلى قوله وعرف معاملتنا ذلك".¹²⁶

وروى الطوسي عن إسحاق بن يعقوب: قال سألت محمد بن عثمان العمري، أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه مسائل اشكلت علي، فوقع (التوقيع) بخط مولانا صاحب الدار: "وأما محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه وعن أبيه من قبل، فإنه ثقتي وكتابه كتابي".¹²⁷

وكان العمري إذا سُئل: هل رأيت المهدي؟ يقول: "نعم، وآخر عهدي به عند بيت الله الحرام، وهو يقول: "اللهم أنجز لي ما وعدتني"، ورايته متعلقاً بأستار الكعبة في المستحار، وهو يقول: "اللهم انتقم لي من أعدائي".. والله إن صاحب هذا الأمر ليحضر الموسم كل سنة يرى الناس ويعرفهم ويرونه ولا يعرفونه".¹²⁸ ويقول الطوسي: إن التوقيعات كانت تخرج على يد العمري طول حياته بالخط الذي كانت تخرج في حياة أبيه، لا يعرف الشيعة في هذا الأمر غيره.¹²⁹

واستمر العمري (الابن) في هذا المنصب حوالي خمسين عاماً حيث توفي في مطلع القرن الرابع الهجري سنة 305 هـ، وأوصى إلى (الحسين بن روح النوبختي) الذي كان واحداً من عشرة وكلاء له في بغداد. وهكذا أوصى النوبختي الذي توفي سنة 325 هجرية إلى النائب الرابع (علي بن محمد السمرى، أو الصيمري) كخليفة من بعده بالوكالة عن الإمام المهدي الغائب.¹³⁰

والى جانب هؤلاء (النواب الأربعة) ادعى النيابة حوالي أربعة وعشرين رجلاً آخر من أصحاب الإمامين الهادي والعسكري، أو من أتباعهم كالحسن الشريعي، ومحمد بن نصير النميري، وأبي هاشم داود بن القاسم الجعفري، وأحمد بن هلال

126. المصدر نفسه.

127. المصدر نفسه.

128. المصدر نفسه، ص 222.

129. المصدر نفسه، ص 221.

130. الصدوق، إكمال الدين، ص 503.

العيرتائي، ومحمد بن علي بن بلال، وإسحاق الأحمر، وحاجز بن يزيد، ومحمد بن صالح الهمداني، ومحمد بن جعفر بن عون الاسدي الرازي، ومحمد بن إبراهيم بن مهزيار، والحسين بن منصور الحلاج، وجعفر بن سهيل الصيقل، ومحمد بن غالب الأصفهاني، وأحمد بن إسحاق ألا شعري القمي، والقاسم بن محمد بن علي بن إبراهيم الهمداني، ومحمد بن صالح القمي، والقاسم بن العلاء وابنه الحسن، ومحمد بن علي الشلمغاني ابن أبي العزقر، وأبو دلف الكاتب.

وكان الكثير من هؤلاء يدعي وجود "علاقة خاصة" بينه وبين الإمامين الهادي والعسكري ومن ثم (الإمام المهدي) كما يدعي القدرة على اجترار المعاجز والعلم بالغيب، ويخرج رسائل سرية يقول أنها وردته من الإمام الغائب، ويقوم على أساسها باستلام الأموال والحقوق الشرعية. وقد اختلف الشيعة الإمامية القائلون بوجود الإمام الثاني عشر، فيما بينهم، حول صدق أولئك النواب وصحة ادعائهم بالنيابة، فذهب فريق إلى تصديق (النواب الأربعة) الأوائل، وذهب فريق آخر، كالنصيرية، إلى تصديق الشرعي والنميري، كما ذهب آخرون إلى تصديق مجموعة أخرى.

وعلى أي حال فإن البعض يعتبر وجود (النواب الأربعة) وغيرهم، شهادة تاريخية على وجود ابن للإمام الحسن العسكري هو (الإمام المهدي) إضافة إلى تلك الروايات التاريخية التي تحدثت عن ولادته ومشاهدته في حياة أبيه واللقاء به بعد ذلك.

يقول السيد محمد باقر الصدر في كتابه: (بحث حول المهدي) انه ليس من المعقول أن يكذب أولئك النواب الثقة العدول في دعواهم النيابة أو في وجود الإمام المهدي. بعد أن اجمع الشيعة على صدقهم وورعهم وتقواهم.

وقد اعتبر بعض المحدثين السابقين كالنعماني محمد بن أبي زينب: إن وجود أولئك النواب الخاصين الأربعة في فترة (الغيبة الصغرى) وانقطاعهم في فترة (الغيبة الكبرى) الممتدة منذ ذلك الحين إلى يوم الظهور، وانسحاب الفترتين مع الروايات التي تتحدث عن وجود غيبتين صغرى وكبرى للإمام المهدي، دليلاً على وجود (محمد بن الحسن العسكري) وصحة غيبته.

المطلب الثالث: رسائل المهدي

ذكر الصدوق والطوسي وابن شهر آشوب والطبرسي عددا من الرسائل التي قالوا: إن (الإمام محمد بن الحسن العسكري) قد بعث بها إلى عدد من (وكلائه) في عصر (الغيبة الصغرى). منها ما رواه الطوسي في: (الغيبة) عن أحمد بن إسحاق ألا شعري القمي الذي يقول انه كتب إلى (ابن الحسن) رسالة حول دعوة جعفر بن علي الهادي لأهل قم لأتباعه بعد وفاة أخيه. ويقول فيها: إن (صاحب الزمان) كتب إليه كتابا يتضمن اتهام جعفر بالجهل بالدين، وبالفسق وشرب الخمر والعصيان لله، وبعدم امتلاكه لأية حجة، ودعوة لامتحنانه، وتأكيده على عدم جواز اجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين.¹³¹

كما ينقل الطوسي رواية ثانية عن ابن أبي غانم القزويني، انه وجماعة من الشيعة اختلفوا حول وجود (الخلف) وتشاجروا، ثم اتهم كتبوا في ذلك كتابا أنفذوه إلى (الناحية)¹³² وأعلموه بما تشاجروا فيه، فورد جواب كتبهم بخطه (ع) وكان يتضمن أسفا وحرقة عليهم، ودعوة للتسليم وعدم محاولة الكشف عن أستاذ الغيبة.¹³³

وتوجد رسالة ثالثة يرويها الصدوق عن إسحاق بن يعقوب، قال: سألت محمد بن عثمان العمري أن يوصل لي كتابا قد سألت فيه عن مسائل اشكلت عليّ، فورد التوقيع (الجواب) بخط مولانا صاحب الدار، وكان فيه: "وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا، فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله عليهم" كما كان يتضمن التوقيع تزكية وتوثيقا للعمري، وإباحة للخمس في عصر الغيبة، ونها عن السؤال عن سبب الغيبة.¹³⁴

وينقل الصدوق رسالة أخرى من (الإمام المهدي) إلى (النائب الأول): عثمان بن سعيد العمري وابنه محمد (النائب الثاني) يذكر فيها أخبار الخلاف بين الشيعة

131. الطوسي، الغيبة، ص 174 - 176.

132. ناحية الإمام المهدي، عبر سفيره الخاص.

133. الطوسي، الغيبة، ص 172 - 174.

134. الصدوق، إكمال الدين، ص 473، والطوسي، الغيبة، ص 186 - 188.

حول (الخلف) وقول بعضهم بعدم وجود غير جعفر بن علي، ويطالب الشيعة بعدم البحث عما ستر عنهم لكي لا يأثموا، وعدم كشف ستر الله لكي لا يندموا، والاقتصار على الإجمال والتعريض، دون التفسير والتصريح.¹³⁵

وقد ذكر ابن شهر آشوب في (المناقب) والطبرسي في (الاحتجاج): أن المفيد اخرج نسخا من رسائل، قال إن الإمام المهدي قد بعثها إليه بيد أعرابي وبخط رجل آخر، وكان المهدي يخاطب فيها المفيد بالأخ السديد والمولى الرشيد والمخلص الناصر، وملهم الحق ودليله والعبد الصالح الناصر للحق والداعي إليه بكلمة الصدق.¹³⁶

هذه أهم القصص التي تروى عن مشاهدة (الإمام محمد بن الحسن العسكري) عند ولادته وفي حياة أبيه وعند وفاته وبُعيد ذلك.. وهناك قصص أخرى كثيرة تروى عن مشاهدته في البيت الحرام في الطواف أو في شعب من شعاب الطائف أو في المدنية أو هنا وهناك، وهي أقل دلالة من هذه القصص وأضعف سنداً.. وربما كانت قصة حكيمة وأبي الأديان البصري هما أشهر القصص التي تروى عن ولادة ووجود (الإمام الثاني عشر).

135. الصلوق، إكمال الدين، ص 510.

136. راجع أيضاً: النوري الطبرسي، خاتمة المستدرک، ج 3، ص 518، والجزائري، الأنوار النعمانية، ج 2، ص 21، وابن بطريق الحلي، رسالة نفع العلوم، والتنكايني، قصص العلماء، ص 399.

المبحث الرابع

الدليل الإعجازي على وجود (المهدي)

وبالإضافة إلى الأدلة العقلية، والنقلية، والتاريخية، على وجود (محمد بن الحسن العسكري) فإن المؤيدين لهذه النظرية يوردون دليلاً رابعاً هو: (المعاجز) التي يقولون إن (النواب الأربعة) كانوا يقومون بها أو (علم الغيب) الذي كانوا يتحدثون عنه.

وقد استعرضنا كثيراً من تلك (المعاجز) في أثناء الحديث عن الروايات التاريخية حول ولادة (ابن الحسن) ووجوده، في الفصل الماضي، وسوف نقوم الآن باستعراض (المعاجز) التي قدمها (النواب الأربعة: عثمان بن سعيد العمري ومحمد بن عثمان، والحسين بن روح النوبختي وعلي بن محمد السمری) وكلاء (الإمام المهدي) في فترة: (الغيبة الصغرى) التي امتدت حوالي سبعين عاماً من 260 للهجرة إلى 329 هـ تاريخ وفاة (النائب الرابع).

وقد ذكر الشيخ المفيد قصة محمد بن إبراهيم بن مهزيار، الذي شكك في وجود (الإمام المهدي) بعد وفاة الإمام العسكري، والذي يقول: "إن أباه قد أوصى إليه بمال جليل وأمره أن يتقي الله فيه ويسلمه لخليفة الإمام العسكري، فقال في نفسه: أحمل هذا المال إلى بغداد وأكرى داراً على الشط ولا أخير أحداً بشيء، فإن وضع لي شيء كوضوحه في أيام أبي محمد، انقضت، وإلا أنفقته في ملاذٍ وشهواتٍ". فقدم بغداد وأكرى داراً على الشط وبقي أياماً فإذا برقعة مع رسول، وفيها: يا محمد معك كذا وكذا... حتى قصّ عليه جميع ما معه وذكر في جملتها شيئاً لم يحط به علماً، فسلم المال إلى الرسول، وبقي أياماً، ثم خرج إليه إعلان بنصبه (وكيلاً) مقام أبيه.¹³⁷

وذكر الكليني والمفيد والطوسي أمثلة كثيرة على "معاجز" النواب، وعلمهم بالغيب، كدليل على ارتباطهم بالإمام المهدي، وعلى وجود المهدي وارتباطه بالسماء.

137. المفيد، الإرشاد، ص 351.

منها قيام الإمام المهدي برفع جبل وما عليه في السماء.
ومنها: نهي المهدي لرجل عن ختان ابنه، وموت الطفل بعد ذلك
بقليل.

ومنها نهي رجل عن السفر في البر والبحر وأمره بالإقامة بالكوفة، وخروج
القراصنة وقطاع الطرق على القوافل في ذلك الوقت.

ومنها قصة معرفة العمري بموضع أمانة نسيها الرسول بين أمتعه، مع عدم
حمل الرسول لأية تذكرة أو كتاب حول الموضوع.

ومنها أخبار العمري بتاريخ وفاته في اليوم والشهر والسنة.
ومنها أخبار العمري الناس بالأجوبة العجيبة، وإخباره لرجل بتفاصيل خلاف
سري بينه وبين زوجته.

ومنها قدرة النائب الثالث: الحسين بن روح النوبختي على قراءة رسالة بيضاء
ومعرفته بمحتوياتها، والإجابة عليها بسرعة.

ومنها أخبار علي بن بابويه الصدوق بولادة ولدين صالحين له في
المستقبل.

ومنها: أخبار النوبختي لعدد من الناس محل قضاياهم في المستقبل بالتحديد
وبالتفصيل، وموت بعض الأشخاص في أوقات محددة من قبل.

ومنها: معرفة النوبختي باللغات الأجنبية والتكلم بها، من دون تعلم،
بالمعجزة.

ومنها: أخبار النائب الرابع السمري، لأصحابه، وهو في بغداد، نبأ وفاة علي
بن الحسين بن بابويه في قم في نفس اليوم.

ومنها أخبار الشيعة بتاريخ وفاته بعد ستة أيام.
ومنها أخبار الوكيل القاسم بن العلاء بقرب وفاته بعد أربعين يوماً،
وإرجاع بصره إليه بعد فقدّه لمدة طويلة، وإخباره ببقاء ولده وعدم موته كأخوته
السابقين.

ومنها علم النواب بمصدر الأموال التي كانت ترد إليهم.

ومنها إخبار محمد بن زياد الصيمري بوفاته وموته في الوقت المحدد.¹³⁸

ويشير الطوسي إلى "دليل المعاجز" ويعتبره: دليلاً على إمامة ابن الحسن وثبوت غيبته ووجود عينه، "لأنها أخبار تضمنت الإخبار بالمغيبات وبالشيء قبل كونه على وجه خارق للعادة لا يعلم ذلك إلا من أعلمه الله على لسان نبيه (ص) ووصل إليه من جهة من دل الدليل على صدقه، لأن المعجزات لا تظهر على يد الكذابين، وإذا ثبت ذلك دل على وجود من استندوا ذلك إليه".¹³⁹

138. الكليني، الكافي، ج 1، 519، والمفيد، الإرشاد، ص 352 - 355، والطوسي، الغيبة، ص 179 و184

و192 و193 و222 و243.

139. الطوسي، الغيبة، ص 199.

المبحث الخامس

دليل الإجماع

بعد الدليل الفلسفي (العقلي، أو الاعتباري) والدليل الروائي (النقلي) والدليل التاريخي، ودليل (المعاجز الغيبية) الخارقة للعادة.. بعد كل ذلك، يأتي دليل الإجماع الذي يشير إليه بعض القائلين بنظرية وجود (محمد بن الحسن العسكري) وولادته. الذي كان أول من أشار إليه، سعد بن عبد الله إلا شعري القمي، في القرن الثالث الهجري.¹⁴⁰ وكذلك النوبختي، الذي قال: "إن الشيعة اجمعوا جميعاً على أن الإمام الحسن العسكري قد خلف ولداً هو الإمام" وقال: "إن كل من قال بإمامة الأحـد عشر من آباء القائم لزمه القول بإمامة الثاني عشر، لنصوص آبائه عليه باسمه ونسبه وإجماع شيعتهم على القول بإمامته، وأنه القائم الذي يظهر بعد غيبة طويلة فيملاً الأرض قسطاً وعدلاً".¹⁴¹

وهو ما يتبادر إلى الأذهان اليوم، حيث يحتاج الكثير من الناس بأن قضية وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) هي من الأمور "المجمع عليها" بين صفوف الشيعة الإمامية الاثني عشرية على الأقل.

140. إلا شعري القمي، المقالات والفرق، ص 106.

141. الصلوق، إكمال الدين، ص 44 و 93.

المبحث السادس

لماذا الغيبة؟

بعد تقديم جميع الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية على "وجود" (محمد بن الحسن العسكري) وولادته في منتصف القرن الثالث الهجري، فإن غيبته عن الأنظار وعدم خروجه وتصديه لقيادة الأمة الإسلامية والاضطلاع بمهام الإمامة، يشكل تحدياً كبيراً للقائلين بوجوده، ولذلك كان عليهم أن يفسروا "سر الغيبة". وقد قدموا عدة نظريات في تفسير ظاهرة الغيبة المحيرة، وهي كما يلي:

1. نظرية الحكمة المجهولة. وقد مال الشيخ الصدوق إلى هذه النظرية، وحتم وجود حكمة في غيبة الإمام، انطلاقاً من آثار حكمة الله في حججه المتقدمين، وقال: "إن إيماننا بعصمة الإمام المهدي يقتضي منا التسليم بوجود حكمة وراء غيبته".¹⁴²

وقد نفى السيد المرتضى علم الهدى، ضرورة معرفة سبب الغيبة على وجه التعيين، وكفاية علم الجملة بوجود سبب ما للغيبة، مع الإيمان بعصمة الإمام، واعتبر العلم في ذلك كالعلم بمراد الله من الآيات المتشابهات في القرآن الكريم.¹⁴³ وهكذا قال الشيخ الطوسي بضرورة افتراض سبب لغيبة (صاحب الزمان) واستتاره، والقول بوجود حكمة مسوغة وإن لم نعلمها مفصلاً، كما يتم افتراض أسباب وحكم لخلق الله (عز وجل) للبهائم والمؤذيات والصور القبيحة وإيلاء الأطفال، وإن لم نعلم وجه حكمتها بالتفصيل، وقال: "إذا علمنا إمامته بدليل وعلمنا عصمته بدليل آخر، وعلمناه غاب، حملنا غيبته على وجه يطابق عصمته، فلا فرق بين الموضوعين".¹⁴⁴ وقال الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء: "إن السؤال عن الحكمة ساقط، إذا قامت البراهين على وجوب وجود الإمام في كل عصر، وإن الأرض لا تخلو من حجة، وإن

142. الصدوق، إكمال الدين، ص 21 و85.

143. المرتضى، تلخيص الشافي، للطوسي، ج 4، ص 211.

144. الطوسي، الغيبة، ص 57 - 58.

وجوده لطف وتصرفه لطف آخر" واعتبر المقام أدق واغمض من ذلك، كما اعترف بجعل الحكمة وعدم الوصول إلى حاقّ المصلحة.¹⁴⁵

2. نظرية التمهيص. وهناك نظرية أخرى في تفسير (غيبية الإمام) هي نظرية (التمهيص) أي تمهيص الشيعة وتمييزهم وغربلتهم من أجل التعرف على حقيقة إيمانهم بالمهدي وصبرهم على البلاء. وقد روى الصدوق والطوسي روايات عديدة في هذا المضمون عن الإمامين الباقر والصادق، ويتحدث بعض تلك الروايات عن عدم ظهور صاحب الأمر إلا بعد ذهاب ثلثي الناس، وعدم بقاء أحد إلا القليل، وعن غربلة الشيعة كما يغربل الزوان من القمح.¹⁴⁶

وتقول رواية منها: "انه لا بد لصاحب هذا الأمر من غيبة يغييها، حتى يرجع عن هذا الأمر من كان يقول به، إنما هي محنة من الله امتحن بها خلقه، وان عقولكم تصغر عن هذا الأمر، وأحلامكم تضيق عن حمله، ولكن إن تعيشوا تدركوه".¹⁴⁷ وتشبه رواية أخرى منها "غيبية المهدي" بإبطاء العقوبة التي استترتها نوح من السماء حتى أخذت طوائف من المؤمنين به ترتد طائفة بعد أخرى.. وكذلك القائم فإنه يمتد أيام غيبته ليصرح الحق عن محضه ويصفو من الكدر بارتداد كل من كانت طبيئته خبيثة من الشيعة الذين يخشى عليهم النفاق إذا أحسوا بالاستخلاف والتمكين والأمن المنتشر في عهد القائم.¹⁴⁸ ولكن لم يأخذ بهذه النظرية سوى الصدوق، وقد أهملها المفيد والمرضى والطوسي. وان كانوا قد ذكروا بعض الروايات المتضمنة لها، وفسر الطوسي تلك الروايات الواردة حول امتحان الشيعة في حال الغيبة بأنها تعني اتفاق ذلك في أثنائها لا انه سبب لها.¹⁴⁹

3. نظرية الخوف. وهذه أقوى نظرية في تفسير سبب الغيبة، وقد روى الكليني

145. كاشف الغطاء، اصل الشيعة وأصولها، ص 71.

146. الصدوق، إكمال الدين، ص 346 و348، والطوسي، الغيبة، ص 203 و204 و206.

147. الصدوق، إكمال الدين، ص 360، والطوسي، الغيبة، ص 104 و204.

148. الصدوق، إكمال الدين، ص 352 و357، والطوسي، الغيبة، ص 104 و108.

149. الطوسي، الغيبة، ص 203.

والصدق، مجموعة روايات عن الإمام الصادق، تشير إلى أن سبب الغيبة هو الخوف على الحياة والتقية.¹⁵⁰

وقال الشيخ المفيد: "خلف الحسن ابنه المنتظر لدولة الحق وكان قد أخفى مولده، وستر أمره، لصعوبة الوقت وشدة طلب سلطان الزمان له واجتهاده في البحث عن أمره، ولما شاع من مذهب الإمامية فيه وعرف من انتظارهم له، فلم يظهر ولده في حياته ولا عرفه الجمهور بعد وفاته".¹⁵¹

واعتبر المفيد أن الظروف المحيطة بغيبة (الإمام المهدي) أصعب بكثير من الظروف التي أحاطت بالأئمة السابقين من أهل البيت، الذين لم يختفوا عن الأنظار، وكانوا يتحصنون بالتقية، وإن سلاطين الزمان كانوا يعلمون قيام المهدي بالسيف، ولذلك كانوا احرص على ملاحقته واستيصال شأفته، وإن السبب الذي كان يمنعه من الخروج هو قلة الأعوان والأنصار".¹⁵²

وأكد السيد المرتضى: "إن سبب غيبته إخافة الظالمين له ومنعهم يده عن التصرف فيما جعل إليه التدبير والتصرف فيه، فإذا حيل بينه وبين مراده سقط عنه فرض القيام بالإمامة، وإذا خاف على نفسه وجبت غيبته ولزم استتاره".¹⁵³

وقال الكراجكي: "إن السبب في غيبة الإمام إخافة الظالمين له وطلبهم بسفك دمه، وإعلام الله أنه متى أبدى شخصه لهم قتلوه، ومتى قدروا عليه أهلكوه، وإنما يلزمه القيام بواجباته بشرط التمكن والقدرة وعدم المنع والحيلولة، وإزالة المخافة على النفس والمهجة، فمضى لم يكن ذلك فالتقية واجبة، والغيبة عند الأسباب الملحقة إليها لازمة، لأن التحرر من المضار واجب عقلا وسمعا".¹⁵⁴

وحصر الطوسي أسباب الغيبة في الخوف، وقال: "لا علة تمنع من ظهوره (ع) إلا خوفه على نفسه من القتل، لأنه لو كان غير ذلك لما ساغ له الاستتار، وكان

150. الكليني، الكافي، ج 1، ص 337 - 338 و 340 والصدق، إكمال الدين، ص 481.

151. المفيد، الإرشاد، ص 345.

152. المفيد، الأمالي، والفصول المختارة، ص 395.

153. المرتضى، الشافي، ج 3، ص 149.

154. الكراجكي، كثر الفوائد، ج 1، ص 371.

يتحمل المشاق والأذى، فإن منازل الأئمة وكذلك الأنبياء (ع) إنما تعظم منزلتهم لتحملهم المشاق العظيمة في ذات الله".¹⁵⁵

ولكن لماذا يخاف الإمام (محمد بن الحسن) على نفسه من القتل، وقد خرج الإمام الحسين وضحّى بنفسه في كربلاء؟ إن السيد المرتضى والشيخ الطوسي والكراچكي يجيبون على ذلك بالقول: "إن أحدا من البشر لا يقوم مقام الإمام المهدي، لأنه آخر الأئمة ولأن مصلحة المكلفين مقصورة عليه".¹⁵⁶

وهذا الجواب يفترض عدة أمور هي:

1. تحديد مهديّة الإمام الثاني عشر من قبل الأئمة السابقين، والإشارة إليه من قبل.
2. وجود أزمة سياسية وعداوة وخوف لدى السلطات العباسية من المهدي، ووجود خوف شديد وأعظم لدى الإمام من المخاوف التي كانت في عصور الأئمة السابقين، في ظلّ الحكام الأمويين والعباسيين.
3. خاتمة الإمام الثاني عشر للأئمة وانحصار الإمامة فيه.
4. تحريم التقية للمهدي قبل قيامه وظهوره.

وإذا قلنا: إن الأئمة السابقين لم يحددوا هوية المهدي من قبل، فلا حاجة له للغيبة منذ ولادته. وإذا ثبت إن العلاقة بين أهل البيت والعباسيين في تلك الفترة كانت طبيعية وإيجابية ولا يوجد فيها ضغط أو توتر سياسي، فلا حاجة أيضاً إلى الغيبة. وإذا قلنا إن الإمام الثاني عشر هو واحد من الأئمة وليس آخرهم، كما كان الإماميون يعتقدون في البداية وحتى نهاية القرن الثالث، فلا توجد ضرورة للغيبة، لأن الأئمة السابقين كانوا جميعاً معرضين للقتل ولم يغيبوا. وإذا قلنا إن الإمام الثاني عشر (المهدي) يجوز له استخدام التقية كسائر الأئمة فرضاً، فإنه كان بمقدوره أن ينفي هويته ومهديّته إلى أن يظهر، ولم يكن بحاجة إلى الغيبة منذ ولادته.

155. الطوسي، الغيبة، ص 203.

156. المرتضى، الشافي، ج1، ص 147، والطوسي، الغيبة، ص 63، والكراچكي، كثر الفوائد،

ج 1، ص 371.

المطلب الثاني: أين مكان الغيبة؟

إن معظم الروايات التي تحدث عن (المهدي محمد بن الحسن العسكري) تشير إلى انه كان في بيت أبيه في (سرّ من رأى) عاصمة الخلافة العباسية يوم ذاك، وإن الذين شاهدوه في حياة أبيه شاهدوه فيها، وتقول بعض الروايات: انه خرج للصلاة على جثمان أبيه الذي توفي ودفن في (سامراء) وانه التقى بعد ذلك بوفد قم الذي جاء يبحث عن الإمام الجديد، وانه ظل مقيماً في البيت إلى أعوام طويلة حتى دهمته قوات المعتضد العباسي، فغاب في (السرداب). وقد بنى الخليفة العباسي الناصر بالله قبة على ذلك السرداب، لا تزال موجودة حتى اليوم، ويزورها الشيعة من كل مكان، وهي القبة المعروفة بقبة سرداب الغيبة، في جوار قبر الإمامين الهادي والعسكري في مدينة سامراء شمالي بغداد.

ويورد الشيخ المفيد قصة رجل اسمه (علي بن الحسين) يقول: انه زار الإمام المهدي في بيته في سامراء، وجلس عنده ثلاثة أيام، كما يذكر قصة (الحسن بن الفضل) الذي يقول انه ورد العسكر (أي: سامراء) فبعث إليه الإمام المهدي صرة فيها دنائير. وينقل المفيد عن الحسن بن عبد الحميد انه شك في أمر أحد وكلاء المهدي واسمه (حاجز بن يزيد) فذهب إلى العسكر، فخرج إليه ما يؤكد صحة دعوى ذلك الوكيل وينهاه عن الشك.¹⁵⁷

المطلب الثالث: كم هي مدة الغيبة؟

لقد كانت مدة الغيبة في الأيام الأولى محددة بزمان قصير، وكانت تتأرجح بين أيام وشهور أو سنين لا تتجاوز عدد أصابع اليدين، كما تقول روايات كثيرة يذكرها الكليني والطوسي. بينما كانت روايات أخرى، تقول: أنها ستطول حوالي ثلاثين أو أربعين عاماً. وأشار بعض الروايات إلى تحديد مدة الغيبة بوقت قصير جداً، وحدائث عمر الإمام المهدي عند الظهور، وقد فسرها النعماني بحداثة عمره وقت إفضاء الإمامة إليه. ونقل الطوسي رواية أخرى عن الإمام الباقر: إن صاحب هذا الأمر لا يتجاوز الأربعين. وقالت روايات أخرى: إن عمره قد يجاوز المائة والعشرين. بينما روى

157. المفيد، الإرشاد، ص 355.

الطوسي في مكان آخر، عن أبي عبد الله (ع): انه قال: ما تنكرون أن يمد الله لصاحب هذا الأمر في العمر كما مد لنوح في العمر؟. وردّ على من استشكل طول مدة الغيبة وخروجها عن العادة، بأن الأمر ليس على ما قالوه، ولو صح لجاز أن ينقض الله العادة لضرب من المصلحة. واستشهد الصدوق والطوسي بغيبات الأنبياء السابقين مثل موسى بن عمران ويوسف بن يعقوب ويونس بن متى، وأصحاب الكهف وصاحب الحمار، ونوح وسلمان الفارسي والدجال ولقمان بن عاد وريبع بن ضبع ويعرب بن قحطان، الذين قيل انهم غابوا عن أقوامهم لفترات من الزمان.¹⁵⁸

المطلب الرابع: كيفية التأكد من هوية المهدي

وعلى أي حال فإن الغيبة الطويلة أدت وتؤدي إلى مشكلة موضوعية أخرى، وهي: كيفية التعرف على المهدي عند الظهور، والتأكد من هويته. ولم تكن هذه المشكلة مطروحة في البداية وخاصة في عصر (الغيبة الصغرى) ولكنها بدأت تفرض نفسها مع توالي الزمان.. ومرور الأعوام. وقد كانت مدار بحث ونقاش بين الرافضين لوجود المهدي والقائلين به، في ذلك الوقت. وقد تصدى الشيخ الصدوق لمناقشتها، وقال رداً على المعتزلة والمعارضين الذين كانوا يغمزون من هذه القنائة: "انه قد يجوز بنقل من تجب بنقله الحجة من أولياته، وقد يجوز أن يظهر معجزاً يدل على ذلك، وهذا الجواب الثاني هو الذي نعتمد عليه ونجيب الخصوم به، وان كان الأول صحيحاً".¹⁵⁹

وقد أشار المفيد والمرتضى والطوسي إلى هذه المشكلة: (مشكلة التعرف على المهدي والتأكد من هويته عند الظهور) بذكر مجموعة كبيرة من المعاجز والآيات الكونية الغريبة التي تسبق الظهور كعلامات على قيامه. وعالج السيد المرتضى المشكلة في معرض مناقشته لإمكانية الظهور المؤقت أثناء فترة الغيبة، فاشتراط ظهور آيات تدل على صدقه.¹⁶⁰

158. الكليني، الكافي، ج 1، ص 338 و340 والطوسي، الغيبة، ص 76 - 78 و104 و258 والنعماني، الغيبة، ص 323.

159. الصدوق، إكمال الدين، ج 1، ص 61 - 62.

160. المرتضى، الشافي، ج 1، ص 149.

المطلب الخامس: علام الظهور

يذكر الكليني والصدوق والمفيد والطوسي والعياشي: مجموعة كبيرة من الروايات تربط بين الظهور وبين حدوث علام سماوية، تتعلق بتوقف حركة الأفلاك، وتغير في قوانينها، وما شابه من المعاجز غير الطبيعية، كركود الشمس وقت الزوال إلى وقت العصر، وخروج صدر رجل ووجهه في عين الشمس، وكذلك وقوع الكسوف والخسوف بصورة غير طبيعية، ككسوف الشمس في النصف من شهر رمضان وخسوف القمر في آخره. أو تكلم العلم والسيف مع (الإمام المهدي) ومناداته بعدم جواز القعود بعد ذلك الوقت. فيخرج ويقتل أعداء الله حيث تفقههم، ويقيم حدود الله ويحكم بحكم الله. إضافة إلى طلوع الشمس من المغرب، وطلوع نجم بالشرق يضيء كما يضيء القمر... وخروج جراد في أوانه وغير أوانه.. وخروج العبيد عن طاعة أسيادهم وقتلهم مواليهم.. ومسح لقوم من أهل البدع حتى يصيروا قردة وخنازير، وغلبة العبيد على بلاد السادات.. ونداء من السماء يسمعه أهل الأرض كلهم، كل أهل لغة بلغتهم، وأموات ينشرون من القبور حتى يرجعوا إلى الدنيا فيتعارفون فيها ويتزاورون..

ويذكر المفيد: إن جبرائيل يترل على القائم لمبايعته عند الظهور، ويقول الطوسي: إن أصحاب القائم سوف ينقلون إلى مقر المهدي من يوثم بصورة اعجازية كلمح البصر!

ويتحدث المفيد عن بعض العلام الكونية التي سوف تحدث عند ظهور (المهدي) كاستمرار طول اليوم إلى عشرة أضعاف ليكون 240 ساعة! وهذا ما يفسره الطوسي بحديث مشابه، حيث يقول: "إذا قام القائم.. يأمر الله الفلك في زمانه فيبسط في دوره حتى يكون اليوم في أيامه كعشرة من أيامكم، والشهر كعشرة أشهر، والسنة كعشر سنين من سنيكم".

ويروي الكليني حديثاً عن الإمام الباقر، يتنبأ فيه باستعمال الشيعة لطريقة (التلفون التلفازي) في التحدث مع القائم ومشاهدته عن بعد، ومن مختلف الأقطار، وذلك عند ظهوره.

وتقول بعض الروايات: إن القائم إذا قام، أشرقت الأرض بنور ربها واستغنى

العباد عن ضوء الشمس، وذهبت الظلمة، ويعمر الرجل في ملكه حتى يولد له ألف ولد ذكر لا يولد فيهم أنثى!.

وأخيراً نتحدث الروايات الواردة حول ظهور المهدي عن مدة ملكه، فنقول إحداها: انه سيحكم سبع سنين تكون أشبه بسبعين سنة من سنينا. بينما تقول رواية أخرى: إن القائم يملك ثلاثمائة وتسع سنين، كما لبث أهل الكهف في كهفهم، وتقول رواية ثالثة: انه يحكم تسعة عشر عاماً فقط.¹⁶¹

161. الكليني، الكافي، ج 1، ص 201 والصدوق، إكمال الدين، ص 268 وكذلك: عيون أخبار الرضا، ج 1، ص 63 والمفيد، الإرشاد، ص 355 و359 و362 والطوسي، الغيبة، ص 274 و283 - 285 والعايشي في تفسيره، ج 2، ص 326.

مناقشة النظرية (الاثني عشرية)

المطلب الأول: غموض هوية المهدي عند أهل البيت (ع)

تتألف النظرية (المهدوية الاثني عشرية) من قضيتين منفصلتين هما: الإيمان بوجود الإمام الثاني عشر: (محمد بن الحسن العسكري) وانه: (المهدي المنتظر). وهي تعترف بعدم إعلان الإمام الحسن العسكري عن وجود ولد له في الظاهر، وتدعي أنه أخفاه في السر خوفاً عليه من السلطات العباسية، التي يفترض أنها كانت تعلم مسبقاً بأنه المهدي المنتظر الذي سوف يزلزل عروشها، وأنها كانت تبحث عنه لتقضي عليه وهو في المهدي.

ولكن الدراسة التاريخية المتعمقة لقصة نشوء هذه النظرية تكشف عن وجود فاصل زمني طويل بين جزئي النظرية، حيث كانت في البداية تتركز أساساً حول وجود ولد للإمام العسكري، يرثه في الإمامة، ثم تحولت بعد ذلك إلى القول أنه المهدي المنتظر الغائب. ووجدت في (غيبة المهدي) تفسيراً لعدم إعلان أبيه عن ولادته، وعدم ظهوره بعد ذلك.

ولكي نتأكد من حقيقة هذه النظرية التي لعبت دوراً كبيراً في التاريخ الإسلامي، وفي صياغة الفكر السياسي الشيعي الإمامي الاثني عشري، لا بد أن نفكك أجزاء هذه النظرية وندرسها على حدة، وبدقة وموضوعية. ولا بد أن نرى أولاً: هل كانت النظرية المهدوية الشيعية قبل منتصف القرن الثالث الهجري، واضحة ومعروفة ومحددة بشخص (الإمام الثاني عشر: محمد بن الحسن العسكري)؟ أم كانت غامضة وعامة وفكرة مجردة؟

إن تاريخ أئمة أهل البيت (ع) ورواياتهم التي يحتفظ بها التراث الشيعي

الإمامي، تؤكد غموض هوية الإمام المهدي، وعدم التصريح باسمه أو زمان خروجه، ليس بسبب الخوف عليه، وإنما بسبب عدم تحديده من قبل، لأن فكرة (المهدوية) كانت اسماً عاماً وأملاً يخلق فوق رأس كل واحد منهم، وقد بزغ هذا الأمل مع تولي الإمام علي للخلافة، واشتد بعد مقتل الإمام الحسين بن علي في كربلاء، حيث أخذ كثير من الشيعة يعد العدة للثأر والانتقام ويعمل من أجل إسقاط النظام الأموي، والخروج المسلح، ويلتف حول هذا الإمام أو ذاك من أئمة أهل البيت، ويطلق عليه صفة المهدوية، فيقوم وينجح أو يدركه الموت قبل أن يخرج، وربما يقول البعض: انه اختفى وغاب وسوف يظهر في المستقبل.

ولو كانت هوية المهدي قد حددت من قبل منذ زمان رسول الله (ص) وأجمع الشيعة عليها، لما ذهبوا يمينا وشمالا، واحترأوا وتساءلوا عن هوية المهدي.

يقول الإمام محمد بن علي الباقر مخاطبا الشيعة: "لا تزالون تمدون أعناقكم إلى الرجل منا تقولون: هذا هو، فيذهب إلى ربه حتى يبعث الله لهذا الأمر من لا تدرون ولد؟ أم لم يولد؟ خلق؟ أم لم يخلق؟"¹.

ويقول الكليني: إن الحكم بن أبي نعيم جاء إلى الإمام الباقر في المدينة فقال له:

- علي نذر بين الركن والمقام إن أنا لقيتك أن لا اخرج من المدينة حتى اعلم انك قائم آل محمد أم لا؟ فقال له الإمام الباقر:

- ياحكم.. كلنا قائم بأمر الله. ولكن الحكم لم يرتضِ هذا الجواب العام فسأله بالتحديد:

- فأنت المهدي؟ فأجابه الباقر جوابا عاماً أيضاً:

- كلنا نهدي إلى الله، وعاد الحكم ليسأل بتحديد ووضوح:

- فأنت صاحب السيف، وأجابه الإمام للمرة الثالثة بغموض:

- كلنا صاحب السيف ووارث السيف، فسأل الحكم بوضوح تام:

- فأنت الذي تقتل أعداء الله؟ فقال الإمام الباقر:

1. الصدوق، إكمال الدين، ص 183.

- يا حكم.. كيف أكون أنا وقد بلغت خمسا وأربعين سنة؟! وإن صاحب هذا الأمر اقرب عهدا بالبن مني وأخف على ظهر الدابة.²

ويقول الكليني والنعمان: إن الإمام الصادق كان يرفض تحديد هوية المهدي، وإن أبا حمزة - أحد أصحابه - سأله مرة: أنت صاحب هذا الأمر؟ فقال: لا، فقال: فولدك؟.. قال: لا، قال: فولد ولدك هو؟ فقال: لا، فقال: فولد ولد ولدك؟ فقال: لا، قال: من هو؟ قال: الذي يملأها عدلا كما ملئت ظلما وجورا على فترة من الأئمة كما إن رسول الله (ص) بعث على فترة من الرسل.³

يؤيد ذلك إن الإمام الصادق عندما اقنع الشاعر السيد الحميري الذي كان يعتقد بمهدوية محمد بن الحنفية، بوفاته، لم يقل له من هو الإمام المهدي بالتحديد، وقد انشد الحميري أبياتا من الشعر سجل فيها تحوله عن القول بمهدوية ابن الحنفية، ولكنه لم يشر إلى هوية المهدي، حيث قال:

وما كان قولي في ابن خولة مطنباً معاندة مني لنسل المطيب
ولكن روينا عن وصي محمد وما كان فيما قال بالمكذب
بأن ولي الأمر يفقد لا يرى ستيرا كفعل الخائف المترقب
فنفسم أموال الفقيد كأثما تغيبه بين الصفيح المنصب
فلما روى: إن ابن خولة غائب صرفنا إليه قولنا لم نكذب
وقلنا هو المهدي والقائم الذي يعيش به من عدله كل مجذب
فان قلت لا فالحق قولك والذي أمرت، فحتم غير ما متعصب
واشهد ربي إن قولك حجة على الناس طرا من مطيع ومذنب
فان ولي الأمر والقائم الذي تطلع نفسي نحوه بتطرب
له غيبة لا بد من أن يغيبها فصلى عليه الله من متغيب
فيمكث حيناً ثم يظهر حينه فيملك من في شرقها والمغرب

2. الكليني، الكافي، ج 1 ص 536.

3. الكليني، الكافي، ج 1 ص 341، والنعمان، الغيبة، ص 187.

بذلك أدين الله سرا وجهرة ولست وان عوتبت فيه بمعتب

ومع إن الإمام الصادق في الرواية السابقة لم يكن ينفي فكرة القيام عن نفسه ولم يؤكد لها، فإن الصدوق يروي عن ابن أبي يعفور انه سمع الصادق يقول: "ويل لطغاة العرب من أمر قد اقترب". ويروي أيضاً عن سدير عن أبي عبد الله انه قال: "يا سدير الزم بيتك وكن حلساً من احلاسه واسكن ما سكن الليل والنهار، فإذا بلغك إن السفيناني قد خرج فارحل إلينا ولو على رجلك".⁴ مما يوحي أن الإمام الصادق كان يحدث أصحابه بقرب قيامه. ولكن محمد بن الحسن الصفار يروي عن أبي بصير انه جاء يوماً إلى أبي عبد الله وقال له:

- جعلت فداك، إني أريد إن المس صدرك (وكان أبو بصير أعمى) فقال له:

- افعل، قال: فمسست صدره ومناكبه، فقال:

- ولم يا أبا محمد؟ فقال أبو بصير:

- جعلت فداك.. إني سمعت أباك وهو يقول: إن القائم واسع الصدر مسترسل

المنكبين عريض ما بينهما، فقال الإمام الصادق:

- يا أبا محمد.. إن أبي لبس درع رسول الله (ص) وكانت تسحب على الأرض،

وأنا لبستها فكانت وكانت.. وأنها تكون من القائم كما كانت من رسول الله

مشمرة كأنه ترفع نطاقها بخلقتين، وليس صاحب هذا الأمر من جاز أربعين.⁵

ويروي الطوسي حواراً جرى بين الإمام الصادق وبين أبي بصير الذي سأله: أ

لهذا الأمر أمد نريح إليه أبداننا وننتهي إليه؟ فقال له الإمام: بلى.. ولكنكم أذعتم

فزاد الله فيه. ويروي رواية أخرى أكثر صراحة يقول فيها الإمام الصادق: كان هذا

الأمر في فأخره الله، ويفعل بعد في ذريتي ما يشاء.⁶ مما يكشف إن أمل المهديوة

كان معلقاً على الإمام الصادق في عصره، ولذلك عندما توفي ولم تتوفر له الظروف

لتحقيق الأمل المطلوب والكامن في قلوب الشيعة، رفض بعض أصحابه، ومنهم

4. الصدوق، إكمال الدين، ص 35.

5. الصفار، بصائر الدرجات، ص 189.

6. الطوسي، الغيبة، ص 263.

خاصته، أن يصدق نبأ وفاته، وأصرَّ على أنه قد غاب وسيظهر عما قريب، وقال: انه المهدي المنتظر. وكان على رأس هؤلاء زعيم الشيعة في البصرة: عبد الله بن ناووس.

الأمل بمهدوية الكاظم. ومع اشتداد الضغط السياسي العباسي على الإمام موسى بن جعفر الكاظم، ازداد أمل الشيعة الذين قالوا بإمامته، بخروجه وقيامه، وتفجير الثورة في وجه الحكم العباسي.. وأعتقد معظم الشيعة قويا بأن موسى هو القائم المهدي، ورووا روايات كثيرة عن الباقر والصادق في تحديد شخصه، وربما أضافوا إليها من عند أنفسهم الشيء الكثير، انطلاقاً من شوقهم وحرصهم ومعاناتهم. وعندما توفي الإمام الكاظم بعد خمس وثلاثين سنة من الانتظار والأمل، لم يصدق عامة الشيعة الموسوية نبأ وفاته، ورفضوا إلا الإصرار على القول بغيبته وحياته والتأكيد على انه المهدي المنتظر، وانه سوف يخرج وعلاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

الرضا ينفي احتمال المهدوية فيه. وقد عاد ذلك الأمل إلى الشيعة بعد حوالي عشرين عاماً، وذلك عندما دعا الخليفة العباسي المأمون، الإمام علي بن موسى الرضا إلى خراسان، وقلده ولاية العهد عام 201 للهجرة، وهذا ما أحيى الأمل في نفوس الشيعة ودفعهم للاعتقاد بإمكانية أن يصبح الرضا: المهدي المنتظر.

ينقل الكليني: إن أيوب بن نوح جاء إلى الإمام الرضا وقال له: إني أرجو أن تكون صاحب هذا الأمر.. وان يسوقه الله إليك بغير سيف، فقد بويع لك وضربت الدراهم باسمك. ولكن الإمام الرضا بدد توقعه ونفى أن يكون هو المهدي.⁷

وعندما جاء الشاعر دعبل الخزاعي إلى الإمام الرضا وانشده القصيدة المعروفة: (مدارس آيات خلعت من تلاوة ومزل وحي مقفر العرصات) أشار إلى المهدي بصورة غامضة وقال: (خروج إمام لا محالة خارج يقوم على اسم الله والبركات، يميز فينا كل حق وباطل ويجزي على النعماء والنقمات) ولم يسمه بالاسم.

إن تحديد هوية (الإمام المهدي) بالثاني عشر من أئمة أهل البيت، كما هو

7. الكليني، الكافي، ج 1، ص 341، والصدوق، إكمال الدين، ص 370.

معروف لدى الشيعة الاثني عشرية اليوم، قد حدث في وقت متأخر بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، والقول بوجود ولد له في السر، بفترة طويلة، أي في بداية القرن الرابع الهجري تقريبا. وذلك في أعقاب تطور نظرية "الإمامة الإلهية" وتحولها من التسلسل اللاحدود، إلى الاختصار على (اثني عشر) وتكوّن الفرقة الاثني عشرية.

وقد ذكر الشيخ الصدوق في كتاب: (إكمال الدين) الذي ألفه في منتصف القرن الرابع الهجري، مجموعة كبيرة من الروايات عن النبي الأكرم (ص) وأئمة أهل البيت (ع)، يشير بعضها إلى القائم أو المهدي دون تحديد اسمه واسم أبيه، ويؤكد بعضها تحديد رقمه الثاني عشر وأنه ابن الحسن العسكري، كما في الرواية التي يقول فيها: إن الإمام الرضا سأل الشاعر دعل الخزاعي، بعد إن ألقى قصيدته وأشار فيها إلى المهدي بصورة غامضة، فقال له: هل تدري من هذا الإمام؟ ومتى يقوم؟ فقال: لا يا مولاي، إلا أني سمعت بخروج إمام منكم يظهر الأرض من الفساد ويملأها عدلا كما ملئت جورا. فقال له: يا دعل.. الإمام بعدي محمد ابني، وبعد محمد ابني علي، وبعد علي ابني الحسن، وبعد الحسن ابني الحجة القائم المنتظر في غيبته، المطاع في ظهوره.⁸ وهذه الروايات ضعيفة المتن والسند، ولا تصمد أمام البحث العلمي، وسوف نناقشها في الفصل الخاص بنقد الأدلة الروائية (النقلية) وثبتت عدم صحتها واختلافها فيما بعد.

المطلب الثاني: ظاهرة المهديّة في التاريخ الإسلامي

ومما يؤكد غموض هوية المهدي عند أهل البيت، ولدى جماهير الشيعة والمسلمين في القرون الثلاثة الأولى، هو تكرار دعوات المهديّة هنا وهناك.. حتى تجاوزت العشرات، وحتى أصبح لكل فرقة وطائفة أكثر من مهدي واحد.. حيث تدلنا هذه الظاهرة على تماهي مصطلح (الإمام المهدي) مع معنى الثورة والحرية والعدالة وانبثاقه كرد فعل على الواقع الفاسد الذي كان يتدهور إليه المجتمع الإسلامي مرة بعد أخرى.

لقد كانت معظم قصص المهديّة في القرون الإسلامية الأولى، مرتبطة ومنبثقة

8. الصدوق، إكمال الدين، ص 373.

من حركات سياسية ثورية تتصدى لرفع الظلم والاضطهاد، وتلتف حول زعيم من الزعماء، وعادة ما يكون إماماً من أهل البيت (ع)، وعندما تفشل الحركة ويموت الإمام دون أن يظهر، أو يقتل في المعركة، أو يختفي في ظروف غامضة.. كان أصحابه يحتفلون، فمنهم من يسلم بالآمر الواقع ويذهب للبحث عن أمام جديد ومناسبة جديدة للثورة.. ومنهم من كان يرفض التسليم بالآمر الواقع فيرفض الاعتراف بالهزيمة ويسارع لتصديق الإشاعات التي تتحدث عن هروب الإمام الثائر واختفائه وغيبته. وعادة ما يكون هؤلاء من بسطاء الناس الذين يعلقون آمالاً كبيرة على شخص أو يضخمون مواصفات ذلك الزعيم فيصعب عليهم التراجع بعد ذلك، لأنه كان يعني لديهم الانهيار والانسحاق النفسي.

مهديّة الإمام علي

فقد كان شيعة الإمام علي بن أبي طالب (ع) الذين ثاروا على الحكم الأموي، وقاتلوا في معركة الجمل، وحاربوا معاوية في صفين، واشتبكوا مع الخوارج في النهروان، يأملون أن يستمر حكم الإمام العادل إلى فترة أطول ينعمون خلالها بالعدل والمساواة.. وكان أملهم في الإمام كبيراً.. ولذلك فإن البعض منهم صدم بخبر اغتياله ولم يكذب بصدق نبأ وفاة الإمام.

يقول مؤرخو الشيعة الإمامية (كالنوبختي والاشعري القمي والكشي): إن جماعة من الشيعة رفضوا التصديق بوفاة الإمام، وقالوا: إن علياً لم يقتل ولم يموت ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ويملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً.

هذا القول بمهديّة الإمام علي وغيبته، يمكن أن نفسره بالصدمة والمفاجأة والأمل الكبير.. حيث لم يتحمل أولئك نفر الذين كانوا بعيدين عن الكوفة، خبر استشهاد الإمام، بعد أن كانوا يأملون أن يحقق الإمام العدالة الكونية على الأرض، فأدى بهم ذلك إلى تصورات بعيدة عن الواقع.

مهديّة ابن الحنفية

وبعد مجزرة كربلاء تجمع الغضب الشيعي حول قيادة محمد بن الحنفية أخيه الإمام الحسين، من أجل الثأر والانتقام لشهداء كربلاء.. وعندما توفي محمد في

ظروف غامضة عام 81 هـ، قالت جماعة من أنصاره (الكيسانية): انه لم يمت وانه مقيم بجبال رضوى بين مكة والمدينة، واعتقدوا انه (الإمام المهدي المنتظر) الذي بشر به النبي (ص) أنه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً.⁹

ويفسر السيد المرتضى دعوى الكيسانية بمهدوية ابن الحنفية بالحيرة التي أُلجأهم إلى القول بها.¹⁰ وربما كانت الحيرة قد أصابتهم نتيجة عقدتهم الأمل على ابن الحنفية لكي يسترجع السلطة من أيدي الأمويين، وقد أصيبوا بالحنفية بعد موته قبل تحقيق الهدف المنشود، فاضطر أتباعه من الشيعة الكيسانية إلى اختراع القول بمهدويته واستمرار حياته وغيبته، في محاولة منهم للمحافظة على الأمل متقدماً في صدورهم، خاصة وان الشيعة يوم ذاك لم يكونوا يعرفون شخصية معينة محددة من قبل على أنها (المهدي المنتظر).

مهدوية أبي هاشم

وقد تراجع هذا القول بمهدوية ابن الحنفية عندما برز أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، كقائد جديد للشيعة في نهاية القرن الأول الهجري، وتعلق الأمل الكبير به لتحقيق ما عجز أبوه عن تحقيقه.. وتكررت الأزمة من جديد عندما توفي أبو هاشم دون أن يظهر.. وهذا ما أدى إلى اعتقاد قسم من شيعته باختبائه وغيبته والقول انه (المهدي المنتظر) وانه حي لم يمت.¹¹

أما الذين اعترفوا بوفاة أبي هاشم فقد حافظوا على الأمل في نفوسهم أيضاً وذلك بانتظار قيام أحد أبناء محمد بن الحنفية في المستقبل، ولم يحددوا شخصاً معيناً.¹²

مهدوية الطيار

وسرعان ما التف الشيعة الذين كانوا يشكلون المعارضة الرئيسية للحكم الأموي، حول قائد جديد من أبناء أهل البيت، هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله

9. النوبختي، فرق الشيعة، ص 29، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 27.

10. المرتضى، الشافي، ص 184.

11. النوبختي، فرق الشيعة، ص 34.

12. المصدر.

بن جعفر الطيار، الذي نجح في إقامة دولة شيعية في اصفهان، في أواخر العهد الأمر، ولكنه انهزم بعد ذلك وقتل في ظروف غامضة.. ولم يتحمل بعض الشيعة نبأ انهيار الدولة الشيعية، فقالوا إن الطيار حي لم يموت وأنه مقيم في جبال اصفهان لا يموت أبداً حتى يقود نواصيتها إلى رجل من بني هاشم من ولد علي وفاطمة.¹³

اتحصار المهدي في البيت الفاطمي

لم تكن النظرية المهديّة عند الشيعة قبل هذه الحركة محصورة في البيت الفاطمي، حيث كان (الكيسانية) الذين يمثلون مرحلة تاريخية من تطور الشيعة، يمحسونها في البيت العلوي، ويجزونها في محمد بن الحنفية وأولاده، أو يمحسونها فيهم، ثم امتدت إلى خارج البيت العلوي، إلى عبد الله بن معاوية الطيار، ثم تطورت لتحصّر في البيت الفاطمي من أبناء الحسن والحسين.. ولم تكن محصورة في ذلك الوقت في أي واحد من البيتين. لذلك أعتقد قسم من الشيعة بمهديّة زيد بن علي، كما أعتقد قسم آخر بمهديّة محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن (ذي النفس الزكية)، وإذا كان زيد قد قتل بسرعة.. فإن أتباعه انظموا إلى النفس الزكية. وكان عبد الله بن الحسن أبوه قد سمي ابنه (محمدًا) وتبأ عند ولادته، بأن يكون (المهدي الموعود) الذي بشر به النبي وقال عنه إن: (اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي) حسبما كان مشهوراً في تلك الفترة.

مهديّة ذي النفس الزكية

كان (النفس الزكية) يأمل أن يثور ضد الحكم الأمر، حيث بايعه بنو هاشم، وكان فيهم إبراهيم الإمام والسفاح والمنصور، ولكن سرعان ما قامت الدولة العباسية فانتفض عليه من بايعه، والتف حوله قسم من الشيعة، فخرج في المدينة سنة 145 وسيطر على الحجاز واليمن، وقتل بعد شهور. وهنا أصيب قسم من شيعته بالصدمة ولم يتحملوا نبأ الهزيمة ولم يصدقوا بمقتل (المهدي) الذي كانوا ينتظرون خروجه منذ فترة طويلة، فقالوا: انه حي لم يموت ولم يقتل وأنه مقيم بجبل العلمية، وهو جبل بين مكة ونجد، حتى يخرج. وتشبثوا بالحديث النبوي الذي

13. النوبختي، فرق الشيعة، ص 35، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 35.

يقول: (القائم اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي).

ولما لم تكن هناك أحاديث صريحة ومحددة ومعروفة توضح هوية المهدي، فقد طبق أتباع النفس الزكية أحاديث المهديوية عليه، وتأولوا الأحاديث الواردة به، وربما اختلقوا بعض الروايات أو نسبوها إلى النبي لتعزيز نظريتهم وتأييد زعيمهم المنتظر.

مهدوية الباقر

وتقول بعض الروايات: إن قسما من الشيعة أعتقد بمهدوية الإمام محمد بن علي الباقر (ع) اعتمادا على رواية تقول: إن النبي (ص) قال لجابر بن عبد الله الأنصاري: (انك تلقاه فاقراه مني السلام).¹⁴ ويقول الكليني: إن الإمام الباقر كان يسرّ إلى أصحابه بقرب القيام والخروج ويوصيهم بالكتمان، وإن بعضهم قد ترك أعماله انتظارا لساعة الصفر.¹⁵

مهدوية الصادق

وبعد وفاة الإمام الباقر، وهزيمة محمد بن عبد الله ذي النفس الزكية، وانتصار العباسيين، وتآلق الإمام جعفر بن محمد الصادق، شاعت روايات كثيرة حول مهدويته.¹⁶ وينقل النوبختي: إن بعض الشيعة روى عن الإمام الصادق أنه قال: "إن رأيتم رأسي قد أهوى عليكم من جبل فلا تصدقوه فإني أنا صاحبكم" وأنه قال: "إن جاءكم من يخبركم عني أنه مرضني وغسلني وكفني فلا تصدقوه فإني أنا صاحبكم صاحب السيف".¹⁷

من هنا رفض قسم من شيعة الإمام الصادق، الاعتراف بموته وقالوا: "أنه المهدي المنتظر، وأنه حي لم يمُت" وعرفت هذه الفرقة بـ: (الناوسية) نسبة إلى عجلان بن ناووس.¹⁸ وكان منهم: أبان بن عثمان الأحمر، الذي يعدّه الكشي من

14. الاسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 60.

15. الكليني، الكافي، ص 245.

16. المصدر.

17. النوبختي، فرق الشيعة، ص 67.

18. النوبختي، فرق الشيعة، ص 67، والأشعري، المقالات والفرق، ص 79.

(أصحاب الإجماع)، أي من أقرب المقرين إلى الإمام الصادق.¹⁹

مهدوية إسماعيل

من هذا يبدو إن النظريات المهدوية المختلفة كانت تولد مع الزمن وفي الظروف المختلفة.. وكانت أقرب إلى الأمل والرجاء منها إلى الاستناد إلى أحاديث قاطعة وصریحة، وكان القول بـ: (الغيبة) يبرز عند وفاة الإمام المنتظر دون أن يظهر.. ولم يكن الشيعة يجمعون دائماً وأبداً ومنذ البداية على مهدوية إمام معين من قبل.. ففي الوقت الذي كان بعضهم يؤمن بمهدوية الإمام الصادق كان البعض الآخر يذهب ليعلق الأمل على مهدوية ابنه إسماعيل، وعندما توفي إسماعيل في حياة أبيه الإمام الصادق رفض أصحابه التسليم بوفاة، واخترعوا القول بغيبته، وفسروا تشييع الإمام له ودفنه أمام أعين الناس، بأنه مسرحية تستهدف التغطية على هروب إسماعيل واختفائه، والإعداد لظهوره في المستقبل!²⁰

ومن المعروف إن الشيعة اختلفوا بعد وفاة الإمام الصادق إلى ست فرق، فذهب الإسماعيلية إلى القول بحياة إسماعيل وإمامته ومهدويته وغيبته، ثم قال فريق منهم بعد أن يتسوا منه، بمهدوية ابنه محمد.. ثم نقلوا المهدوية في أبناء إسماعيل إلى أن ظهر واحد منهم، في نهاية القرن الثالث، وأقام الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا.

مهدوية الديباج

وادعى محمد بن جعفر الصادق (الديباج) الذي خرج في مكة عام 200 انه المهدي المنتظر، وأعلن نفسه خليفة للمسلمين واخذ البيعة وتسمى بأمر المؤمنين.²¹

إذن.. نستطيع إن نقول إن النظرية المهدوية كانت تعني الثورة والقيام والخروج ولم تكن محددة في شخص معين.. وإن نظرية الغيبة كانت تبرز عندما يفشل أي أمام منتظر أو يموت دون تحقيق أهدافه.

19. الكشي، أخبار معرفة الرجال، ترجمة أبان.

20. النوبختي، فرق الشيعة، ص 68، والأشعري القمي، ص 80.

21. المصادر.

مهدوية محمد بن عبد الله ألا فطح

الحالة الاستثنائية الوحيدة التي نجدها خلاف تلك القاعدة في ذلك الوقت، هي نظرية: (مهدوية محمد بن عبد الله بن جعفر الصادق).. وهذا الشخص لم يولد أساساً، ولم يكن له وجود، وقد اختلق بعض الشيعة الفطحية قصة وجوده في السر، بعد وفاة أبيه عبد الله ألا فطح، الذي آمن أولئك الشيعة انه الإمام بعد أبيه الصادق، وقد أصيبوا بأزمة عندما توفي الأفطح دون عقب يرثه في الإمامة، وكانوا يعتقدون بضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب، وأعقاب الأعقاب، أي بتوارثها بصورة عمودية، ولذا لم يستطيعوا بسبب هذه الأزمة الفكرية، أن ينتقلوا إلى القول بإمامة أخي عبد الله: موسى بن جعفر، فاخترعوا قصة وجود ولد له في السر! وقالوا: إن اسمه يطابق الحديث النبوي المشهور: "اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي".²²

ولا يستبعد أن يكون بعض المصلحين والمنافقين من أصحاب الأئمة، قد اخترع هذه القصة الوهمية (أسطورة المهدي المنتظر محمد بن عبد الله بن الصادق) لكي يتاجر بها ويدعي الوكالة له، ويقبض الأموال باسمه، حيث كان يروج الإشاعات عن وجود ذلك المهدي الموهوم في اليمن، وانه سوف يظهر ويعمل الأرض قسماً وعدلاً بعد إن عملاً ظلماً وجوراً.

مهدوية الكاظم

ومع انقلاب الدولة العباسية على أهدافها الإصلاحية، وانتشار الظلم والفساد، كان من الطبيعي أن يلتف المعارضون لها حول شخصية عظيمة من زعماء أهل البيت هو الإمام موسى بن جعفر الكاظم الذي كان رمز التقوى والعلم والعبادة.. وان يعظم الأمل بخروجه وقيامه.. وهكذا فقد انتشرت روايات كثيرة جداً حول مهدوية الكاظم وانه (قائم آل محمد).. وراح البعض من الشيعة ينقل روايات عن الصادق: "أن من المحتوم أن ابني هذا قائم هذه الأمة وصاحب السيف" و"وان موسى هو القائم وهذا حتم من الله" "وان يدهده رأسه عليكم من

22. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 88.

جبل فلا تصدقوا فإنه القائم" "وان القائم اسمه حديدة الحلاق" "وكأني بالراية السوداء صاحبة الرقعة الخضراء تخفق فوق رأس هذا الجالس" وما إلى ذلك من الروايات التي فاقت حد "التواتر"!

وعندما اعتقل هارون الرشيد الإمام الكاظم، احتسب معظم الشيعة الموسوية، ذلك غيبة أولى أو صغرى، ولما توفي في السجن وألقي بجثمانه على الجسر في بغداد، رفضوا التصديق بذلك وقالوا: أنها مسرحية عباسية، وقالوا: إن الإمام الكاظم قد غاب غيبته الثانية وهرب من السجن، وانه حي لم يموت ولا يموت حتى يملك شرق الأرض وغربها، ويملأها كلها عدلا كما ملئت جورا، وانه القائم المهدي.²³

وقد قال معظم أولاد الإمام الكاظم بذلك، وكذلك معظم أصحابه المقربين كالمفضل بن عمر، وداود الرقي، وضريس الكنانى، وابوصير، واعين بن عبد الرحمن بن أعين، وحديد الساباطي، والحسن بن قياما الصيرفي، وكتب اثنان من أصحابه هما علي بن أبي حمزة وعلي بن عمر الأعرج، كتبا حول (الغيبة).

وقد عُرف أولئك الشيعة بالواقفية، أي الذين وقفوا على الإمام الكاظم ورفضوا الإيمان بإمامة ابنه علي بن موسى الرضا. وقد قام أحد هؤلاء الواقفة، وهو: داود الرقي، بمحاورة الإمام الرضا، والاحتجاج ضده بتلك الروايات "المتواترة" التي تحدد المهديونية بالكاظم وتقول: "إن سابعنا قائمنا" فقال له الإمام الرضا: إن الأمل بقيام الكاظم كان معلقا على مشيئة الله ولم يكن من المحتوم.²⁴

وظل الواقفية يؤمنون بمهديونية وغيبة الإمام الكاظم، إلى وقت طويل.. ولكنهم تقلصوا شيئا فشيئا حتى ماتت النظرية وانقرضوا، خاصة عندما أكد الإمام الرضا وفاة أبيه وقال لهم: "إن الحجة لله على خلقه لا تقوم إلا بإمام حي يعرف.. سبحانه الله! مات رسول الله ولم يموت موسى بن جعفر؟! بلى والله لقد مات وقُسمت أمواله ونكحت جواريه" واتهم من قال بعدم وفاته بالكذب وقال: "انهم كفار بما

23. النوبختي، فرق الشيعة، ص 80، والأشعري القمي، المقالات، ص 89.

24. النوري الطبرسي، خاتمة مستدرک وسائل الشيعة، ج 3، ص 595.

انزل الله عز وجل على محمد (ص). ولو كان الله يمدّ في أجل أحد من بني آدم لحاجة الخلق إليه لمدّ الله في أجل رسول الله (ص).²⁵

مهديّة محمد بن القاسم

وفي مطلع القرن الثالث الهجري في سنة 219 وفي أيام خلافة المعتصم، حدثت ثورة علوية في الطالقان بقيادة محمد بن القاسم، فهزمه المعتصم، واعتقله وحمله إلى بغداد فحبسه في قصره، ولكن الثائر العلوي استطاع الهرب. فاختلف الناس في أمره، وقال بعضهم: مات أو هرب، وقال بعض الشيعة: انه حي، وانه سيخرج وانه مهدي هذه الأمة.²⁶

مهديّة يحيى بن عمر

وبعد سنوات خرج في الكوفة إمام علوي آخر، هو يحيى بن عمر، ضد الخليفة العباسي المستعين بالله، فوجه إليه الحسين بن إسماعيل فقتله، إلا إن بعض أصحاب يحيى رفض الاعتراف بالهزيمة، وقال انه لم يقتل وإنما اختفى وغاب، وانه المهدي القائم وسوف يخرج مرة أخرى.²⁷

مهديّة محمد بن علي الهادي والعسكري

واختلف الشيعة الإمامة في منتصف القرن الثالث الهجري في هوية الإمام المهدي المنتظر فقال قسم منهم: بأنه محمد بن علي الهادي، الذي توفي فجأة في الدجيل، وقالوا بغيبته كغيبته إسماعيل بن جعفر، ورفضوا التصديق بوفاته.. وذهب قسم آخر إلى القول بمهديّة الإمام الحسن العسكري، بينما قال قسم ثالث بوجود ومهديّة ولد له في السر هو الإمام (محمد بن الحسن العسكري).. وقال آخرون: انه غير محدد وانه سوف يكون واحداً من أهل البيت لا على التعيين وانه سوف يولد ويظهر في المستقبل.²⁸

25. الكشي، معرفة الرجال، ص 379.

26. الأصفهاني، مقاتل الطالبيين، ص 577، والاسفراييني، الفرق بين الفرق، ص 31.

27. المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 147 والكامل في التاريخ، ج 7، ص 43.

28. النوبختي، فرق الشيعة، ص 94 و96 و105، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 101 و106 و108.

مهديّة القائم المجهول

وأخيراً يذكر المؤرخان الشيعة المعاصران لوفاة الإمام العسكري (النوبختي، والأشعري القمي): إن فرقة من أتباع الإمام العسكري قالت: "إن الحسن بن علي قد مات وصح موته، وانقطعت الإمامة إلى وقت يبعث الله فيه قائماً من آل محمد ممن قد مضى، إن شاء بعث الحسن بن علي وإن شاء بعث غيره من آبائه. ولا بد من ذلك.. لأن قيام القائم وخروج المهدي حتم من الله، وبذلك وردت الأخبار وصحت الآثار واجمع عليه الأمة فلا يجوز بطلان ذلك، ولأن وفاة الحسن بن علي قد صحت وصح أنه لا خلف له، فقد انقطعت الإمامة ولا عقب له، وإذا لا يجوز إلا أن يكون في الأعقاب، ولا يجوز أن ينصرف إلى عم ولا ابن عم ولا أخ بعد الحسن والحسين، فهي (الإمامة) منقطعة إلى القائم منهم، فإذا ظهر وقام اتصلت إلى قيام الساعة".²⁹

كل ذلك التعدد والتنوع في الحركات المهديّة يعبر عن غموض مفهوم (الإمام المهدي) واحتمال كونه أي واحد من أئمة أهل البيت، وهو من يقوم بالسيف ويخرج ويقيم دولة الحق.. وقد كانت كل فرقة شيعية تعتقد أنه من هذا البيت الهاشمي أو ذاك البيت العلوي أو الفاطمي أو الحسيني أو الحسيني أو الموسوي.. وأنه هذا أو ذاك.. ولو كانت هوية المهدي قد حددت من قبل، منذ زمان رسول الله (ص) أو الأئمة الأحد عشر السابقين لما اختلف المسلمون ولا الشيعة ولا الإمامية ولا شيعة الإمام الحسن العسكري، في تحديد هوية المهدي، ولما اعتقد بعضهم بكونه: (الإمام الحسن العسكري) نفسه.

نستنتج من كل ذلك: إن هوية المهدي كانت غامضة وغير محددة في حياة أهل البيت، وإن القول بأنه (ابن الحسن العسكري) نشأ بعد افتراض وجوده في السر، وفي محاولة لتفسير (غيبته) عن الأنظار وعدم إعلان أبيه عن ولادته، باعتبار (الغيبه) صفة من صفات (المهدي).

29. النوبختي، فرق الشيعة، ص 105، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 108.

المبحث الثاني: العوامل الفلسفية

لنشوء فرضية (الإمام الثاني عشر)

إذا قمنا بقراءة الرواية التاريخية لما حدث للشيعة الإمامية بعد وفاة الإمام الحسن العسكري سنة 260 هجرية، والقينا نظرة على "الدليل العقلي" الذي قدمه ذلك الفريق الذي قال بـ: "وجود ولد مخفي للإمام، هو الإمام من بعده وهو المهدي المنتظر"، فأننا سنكتشف أزمة نظرية مرّ بها ذلك الفريق من الإمامية ممن يشترط توارث الإمامة بصورة عمودية، وعدم جواز انتقالها إلى أخ أو ابن أخ، أو عم أو ابن عم، واضطراره إما إلى التنازل عن هذا الشرط، أو التسليم بانقطاع الإمامة بعد وفاة العسكري دون خلف، كما هو الظاهر من حياته، أو افتراض وجود ولد له في السر، بالرغم من عدم التصريح به، أو الإعلان عنه، أو وجود أي دليل عليه، وتفسير هذا الغموض والكتمان بالتقية والخوف من السلطة، بالرغم من عدم وجود مؤشرات تستدعي ذلك.

تقول الرواية التاريخية، التي يعترف بها وينقلها المؤرخون والمتكلمون (الاثنا عشريون): إن الإمام العسكري توفي دون أن يخلف ولدا ظاهرا، وأوصى بأمواله إلى أمه المسماة بـ: "حديث". وهذا ما سمح لأخيه جعفر بن علي بأن يدعي الإمامة من بعده ويدعو الشيعة الإمامية إلى اتباعه كخليفة له، كما اتبعوا الإمام موسى بن جعفر بعد وفاة أخيه الأكبر (عبد الله الأفطح) الذي أصبح إماماً لفترة وجيزة بعد وفاة أبيه الصادق، ولم ينجب ولدا تستمر الإمامة في عقبه.

ويقول النوبختي والأشعري القمي والمفيد: إن كثيراً من الشيعة الإمامية لبوا نداء جعفر وكادوا يجمعون على القول بإمامته.³⁰ وذلك لأن عامة الشيعة لم يكونوا يعرفون أحداً غير جعفر من أبناء الإمام الهادي، ولم يكونوا شاهدوا أي ولد للإمام العسكري، وهذا ما تؤكد رواية (أبي الأديان البصري) رسول الإمام العسكري إلى أهل المدائن، وآخر شخص يودع الإمام، والذي يقول: إن

30. النوبختي، فرق الشيعة، ص 98، والأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 110، والمفيد، الفصول المختارة، ص 259.

العسكري لم يخبره باسم خليفته، وإنما أعطاه بعض العلامات للتعرف عليه، ويقول: انه عاد إلى سامراء يوم وفاة الإمام العسكري فرأى جعفر وحوله عامة الشيعة وعلى رأسهم عثمان بن سعيد العمري، وهم يعزونه ويهتئون، وانه ذهب وعزاه وهنأه كواحد منهم، كما يقول: إن وفدا من شيعة قم قدموا في ذلك اليوم إلى سامراء وسألوا عن الإمام الحسن وعرفوا موته، فقالوا: من نعزي؟ فأشار الناس إلى جعفر، فسلموا عليه وعزوه وهتئوه.³¹ وهو ما تؤكد أيضاً رواية (سنان الموصلي) التي تتحدث عن قدوم وفد بقيادة أبي العباس محمد بن جعفر الحميري القمي، إلى سامراء، بعد وفاة الإمام العسكري، وسؤالهم عنه وعن وارثه، وقول الناس لهم: إن وارثه جعفر بن علي، وعدم وجود مانع يحول دون قولهم بإمامته سوى عدم معرفته بعلم الغيب.³²

وبناء على ذلك فقد أرسل جعفر إلى أهل قم، التي كانت مركزا للشيعة فأجابه، يدعوه إلى نفسه، ويُعلمهم: أنه القيم بعد أخيه. وقد اجتمع أهل قم عند شيخهم (أحمد بن إسحاق) وتداولوا في الموضوع، وقرروا إرسال وفد إليه لمناقشته و"سؤاله بعض المسائل التي كانوا يسألون آباءه عنها من قبل والتأكد من دعواه" كما يقول الخصمي والصدوق والطبرسي والصدر.³³ مما يعني أن أهل قم لم يكونوا يعرفون هوية الإمام الجديد من قبل، ولم يكونوا يعرفون بوجود ولد للإمام العسكري، ولم يكن يوجد لديهم أي مانع لقبول إمامة جعفر بن علي، أي انهم لم يكونوا يلتزمون بقانون الوراثة العمودية في الإمامة، وإنما كانوا أقرب إلى الفطحية، ويميزون إمامة الأخوين.

وكانت العقبة الرئيسية التي حالت دون إيمان بعض الشيعة بإمامة جعفر، هو المبدأ القديم المشكوك فيه، الرافض لاجتماع الإمامة في أخوين بعد الحسن والحسين، وقد طرحه وفد قم على جعفر بن علي أثناء الحوار، فأجابهم: "إن الله قد

31. الصدوق، إكمال الدين، ص 475.

32. الصدوق، إكمال الدين، ص 476 - 479، والراوندي، الخراج والخراج، ص 164، والصدر، الغيبة الصغرى، ص 323.

33. الخصمي، الهداية الكبرى، ص 391 والصدوق، إكمال الدين، ص 475 والطبرسي، الاحتجاج، ج 2، ص 279 والصدر، الغيبة الصغرى، ص 391.

بدا له في ذلك"، كما يقول الخنصبي.³⁴

وتقول بعض الروايات التي ينقلها الصدوق والطوسي: إن وفد قم طالب جعفر بالكشف عن كمية الأموال التي كان يحملها معه، وأسماء أصحابها، غيبياً، كما كان يفعل أخوه العسكري، وإن جعفر رفض ذلك الطلب والادعاء، وأتمم الوفد بالكذب على أخيه، أنكر نسبة علم الغيب إليه.³⁵ كما تحاول بعض الروايات أن تتهم جعفر بالفسق وشرب الخمر والجهل وإهمال الصلاة.³⁶ وذلك من أجل إبطال دعواه في الإمامة، ولكن عامة الشيعة لم يأخذوا بتلك الاتهامات، ولم يطرحوا مسألة علم الغيب، وقد عزوه وهنتوه بالإمامة. وكانت المشكلة الرئيسية لدى البعض منهم هي مسألة: (الجمع بين الأخوين في الإمامة). وقد ارتكز الطوسي عليها في عملية الاستدلال على نفي إمامة جعفر وافترض وجود ولد للحسن، وادعى عدم الخلاف حولها بين الإمامية.³⁷

وكانت هذه المشكلة قد تفجرت في صفوف الشيعة الإمامية، لأول مرة، بعد وفاة الإمام عبد الله الأفطح بن الصادق، الذي أجمع فقهاء الشيعة ومشايخهم على القول بإمامته، ولكنه توفي دون عقب، مما أوقع الإمامية في أزمة، وفرّقهم إلى ثلاث فرق، فمنهم من تمسك بمبدأ: "عدم جواز الجمع بين الأخوين في الإمامة" واضطر إلى افتراض وجود ولد موهوم لعبد الله، قال إن اسمه (محمد) وهو مخفي، وأنه سيظهر في المستقبل. ومنهم من تجاوز هذا المبدأ وأجاز لنفسه الانتقال إلى الأخ، إذا لم يكن للإمام السابق ولد، وقال نتيجة لذلك بإمامة موسى بن جعفر بعد أخيه عبد الله الأفطح. ومنهم من تراجع عن القول بإمامة الأفطح، واستنتج من عدم وجود عقب له: أنه لم يكن إماماً وشطب اسمه من قائمة الأئمة بالمرّة.

وقد تكررت هذه المشكلة مرة أخرى عند وفاة الإمام الحسن العسكري دون ولد، مما أدى إلى اختلاف الشيعة الإمامية حول مسألة الخلف إلى عدة فرق: فمنهم

34. الخنصبي، الهداية الكبرى، ص 383 - 391.

35. الصدوق، إكمال الدين، ص 476 والصدر، الغيبة الصغرى، ص 316.

36. الصدوق، إكمال الدين، ص 479 والخنصبي، الهداية الكبرى، ص 391.

37. الطوسي، الغيبة، ص 135.

من جمع بين الأخوين وقال بإمامة جعفر بن علي بعد أخيه الحسن، ومنهم من تراجع عن القول بإمامة العسكري وقال: "إن القول بإمامة الحسن كان غلطاً وخطأً، وجب علينا الرجوع عنه إلى إمامة جعفر، وإن الحسن قد توفي ولا عقب له فقد صح عندنا انه ادعى باطلاً، لأن الإمام بإجماعنا جميعاً لا يموت إلا عن خلف ظاهر معروف يوصي إليه ويقيمه مقامه بالإمامة، والإمامة لا ترجع في أخوين بعد الحسن والحسين.. فالإمام لا محالة جعفر بوصية أبيه إليه" كما يقول النوبختي والاشعري القمي.³⁸

ومنهم من أصرّ على إمامة الحسن والتمسك الشديد بذلك المبدأ أو الشعار الرافض للجمع بين الأخوين في الإمامة. وانقسم هؤلاء إلى عدة أقسام: فمنهم من قال بمهدوية العسكري وغيبته، ومنهم من قال برجوعه إلى الحياة بعد الموت، ومنهم من قال بالفترة، ومنهم من احتار وتوقف، وقال: "لم يصح عندنا إن للحسن خلفاً، وخفي علينا أمره، ونحن نتوقف ونتمسك بالأول حتى يتبين لنا الآخر، كما أمرنا، انه إذا هلك الإمام ولم يعرف الذي بعده فتمسكوا بالأول حتى يتبين لكم الآخر، فنحن نأخذ بهذا ونلزمه، ولا ننكر إمامة أبي محمد ولا موته، ولا نقول انه رجع بعد الموت، ولا نقطع على إمامة أحد من ولد غيره، فإنه لا خلاف بين الشيعة: "انه لا تثبت إمامة أمام إلا بوصية أبيه إليه وصية ظاهرة".³⁹

ومنهم من وجد نفسه مضطراً لافتراض وجود ولد مخفي للإمام العسكري، وقال انه الإمام من بعده، وانه المهدي المنتظر، وفسر عدم إشارة أبيه إليه في حياته وعدم وصيته إليه، وعدم ظهوره من بعده، وغيبته.. فسر كل ذلك، تعسفاً، بالتقية والخوف من الأعداء.

وكان الدافع الرئيسي لهذا القول، هو التمسك الشديد بقانون الوراثة العمودية، وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين. وبالرغم من

38. النوبختي، فرق الشيعة، ص 98 والاشعري القمي، المقالات والفرق، ص 107 - 110.

39. النوبختي، فرق الشيعة، ص 105 - 108، والاشعري القمي، المقالات والفرق، ص 115، والمفيد، الفصول المختارة، ص 260، والكليني، الكافي، ج 1، ص 343، والطوسي، الغيبة، ص 2444، الصدوق، إكمال الدين، ص 230، والحر العاملي، إثبات الهداة، ج 3، ص 477.

أن هذا كان قولاً ضعيفاً، ولم يجمع الشيعة الإمامية عليه في ذلك الوقت، خلافاً لما ادعى الطوسي بعد ذلك بمائتي عام، فإن المتكلمين الذين التزموا به، جعلوا منه حجر الزاوية في عملية الاستدلال على وجود (ولد) للإمام الحسن العسكري. وقد نسجوا منه، ومن بقية القضايا الكلامية التي توجب العصمة في الإمام، أو توجب النص في أهل البيت، دليلاً أسموه بـ: "الدليل العقلي"، أو "الفلسفي".

وقد استعرضنا في الفصل الأول، من هذا الجزء، أقوال المتكلمين والمؤرخين الذين استدلوا بالعقل على وجود وولادة: (محمد بن الحسن العسكري) وكان دليلهم يعتمد على نظرية العصمة والنص والوراثة العمودية في الإمامة. ولكنه في الحقيقة كان يعتمد فقط على المبدأ الأخير: (الوراثة العمودية)، وذلك لأن كثيراً من الشيعة الإمامية (القطعية) الذين كانوا يتفقون معهم في الإيمان بالعصمة والنص ويؤمنون بإمامة الحسن العسكري أيضاً، لم يجدوا أنفسهم مضطرين للإيمان بوجود ولد له في السر، خلافاً للظاهر، وآمنوا بدلاً من ذلك بإمامة أخيه جعفر بن علي الهادي، لأنهم لم يكونوا يؤمنون بقوة بضرورة الوراثة العمودية وعدم جواز إمامة الأخوين.

إذن.. فإن "الدليل العقلي" كان أشبه بالافتراض الفلسفي العاري عن الإثبات التاريخي. وكان ذلك يتجلى في استناد بعض المتكلمين على الحديث الرضوي القائل: (إن صاحب هذا الأمر لا يموت حتى يرى ولده من بعده) لإثبات وجود الولد للإمام العسكري، كما يقول الشيخ الطوسي.⁴⁰

وذلك بالرغم من إمكانية الاستدلال بنفس الحديث لنقض إمامة العسكري، كما فعل قسم من الشيعة الذين تراجعوا عن القول بإمامة العسكري، واتخذوا من عدم إنجابه ولدا تستمر الإمامة فيه دليلاً على عدم صحة إمامته، كما تراجع الشيعة الموسوية، في منتصف القرن الثاني، عن القول بإمامة عبد الله الأفطح، لأنه لم ينجب، وشطبوا اسمه من قائمة الأئمة. واعتبر ذلك الفريق من الشيعة، التراجع عن إمامة العسكري والقول بإمامة جعفر بعد أبيه الهادي مباشرة، أهون من افتراض ولد موهوم للعسكري.

40. الطوسي، الغيبة، ص 133 و135.

والغريب إن السيد المرتضى علم الهدى، يتهم الذين قالوا بوجود ولد للإمام عبد الله الأفطح، باللجوء إلى اختراع شخصية وهمية اضطراراً، من أجل الخروج من الحيرة والطريق المسدود.⁴¹ ولكنه يمارس نفس الشيء في عملية افتراض وجود ولد للحسن العسكري، وذلك اضطراراً من أجل الخروج من الحيرة التي عصفت بالشيعية الإمامية في منتصف القرن الثالث الهجري.

ولا بد بعد ذلك من الإشارة إلى أن تسمية عملية الاستدلال النظري على وجود ولد للحسن العسكري، بالدليل "العقلي"، هو من باب التسامح والاستعارة، وإلا فإنه ابعد ما يكون عن الاستدلال العقلي، إذ يعتمد على مجموعة مقولات نقلية، وبعضها أخبار آحاد بحاجة إلى إثبات الدلالة والسند، كمقولة (الوراثية العمودية وعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين).. ومن هنا فقد قال الشيخ الصدوق: "إن القول بغيبة صاحب الزمان مبني على القول بإمامة آبائه... وإن هذا باب شرعي وليس بعقلي محض".⁴² وهذا يعني أن المناقشة في أية مقدمة من مقدمات الدليل "العقلي" الطويلة، كضرورة العصمة في الإمام، وضرورة النص عليه من الله، وثبوت الإمامة في أهل البيت، وانحصارها في البيت الحسيني، وكيفية انتقالها من إمام إلى إمام، ودعاوى بقية الأئمة الذين ادعوا الإمامة والمهدوية كمحمد بن الحنفية وابنه أبي هاشم، وزيد بن علي، ومحمد بن عبد الله ذي النفس الزكية، وإسماعيل بن جعفر وأبنائه، وعبد الله الأفطح ومحمد بن علي الهادي.. وما إلى ذلك من التفاصيل الجزئية في نظرية الإمامة الإلهية، من البداية إلى النهاية، حتى وفاة الإمام الحسن العسكري.. إن المناقشة في أية مقدمة من تلك المقدمات تسد الطريق على الوصول إلى فرضية: (وجود ولد للحسن العسكري)..

ومن هنا كان إثبات وجود (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) بصورة عقلية لسائر الناس أو سائر المسلمين، أو سائر الفرق الشيعية، أو حتى لسائر الفرق الإمامية التي لم توافق على مبدأ: "الوراثية العمودية"، صعباً أو مستحيلًا.. ولذلك كان علماء الكلام (الاثنا عشريون) يمتنعون عن خوض النقاش مع سائر

41. المرتضى، الشافي، ص 184.

42. الصدوق، إكمال الدين، ص 63.

الناس حول إثبات شخصية (ابن الحسن) إلا بعد التسليم بالمقدمات النقلية الطويلة السابقة، والإيمان بكل واحدة.. واحدة منها.

وقد قال عبد الرحمن بن قبة الرازي، في الرد على علي بن أحمد بن بشار: "لا نتكلم في فرع لم يثبت أصله، وهذا الرجل (ابن الحسن) الذي يتحدثون وجوده، فإنما يثبت له الحق بعد أبيه.. فلا معنى لترك النظر في حق أبيه والاستغفال بالنظر معكم في وجوده، فإذا ثبت الحق لأبيه، فهذا ثابت ضرورة عند ذلك بإقراركم، وإن بطل أن يكون الحق لأبيه، فقد آل الأمر إلى ما تقولون، وقد أبطلنا".⁴³ وقال السيد المرتضى: "إن الغيبة فرع لأصول، إن صحت فالكلام في الغيبة سهل شيء وأوضحه، إذ هي متوقفة عليها، وإن كانت غير صحيحة فالكلام في الغيبة صعب غير ممكن".⁴⁴

وهذا اعتراف صريح بعد وجود أية أدلة تاريخية مستقلة، أو علمية وشرعية، تثبت وجود ولد للإمام العسكري، الذي توفي دون أن يشير إلى ذلك، بل أوصى بأمواله إلى أمه، ولم يتحدث عن أي وريث آخر. وإن افترض وجود ولد له، كان مبنياً على "ضرورة استمرار الإمامة الإلهية إلى يوم القيامة ووجوب توارثها بصورة عمودية". بالرغم من أن الإيمان بنظرية الإمامة، أو التسليم بإمامة الحسن العسكري، لم يكن يؤدي بالضرورة إلى وجوب الإيمان بوجود ولد له. وهذه حقيقة يعترف بها زعيم الحوزة العلمية في قم، المعاصر، الشيخ ناصر مكارم الشيرازي في كتابه: (المهدي: الثورة الكبرى) حيث يقول: "إن الاستدلال الفلسفي يمكن أن يثبت قضايا كلية عامة، ولكنه لا يستطيع أن يضع إصبعه على إنسان في الخارج، ويثبت وجوده".⁴⁵

وهو في النهاية، ليس إلا افتراضاً وهمياً، وظناً بغير علم. وقد هانا الله عز وجل عن اتباع الظن، وخاصة في الأمور العقديّة، حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (الإسراء 36)

43. الصدوق، إكمال الدين، ص 54.

44. المرتضى، رسالة في الغيبة، ص 2.

45. الشيرازي، مهدي انقلاب بزرگ، ص 213.

وقال منتقداً أصحاب الديانات الأخرى الذين يبنون عقائدهم على الظن
والتخمين والافتراض: «قُلْ هَلْ عِنْدَكُمْ مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِنْ تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ
وإِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ» (يونس 36)

وقال: «إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ
سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى»
(النجم 23)

وقال: "وما لهم به من علم، إن يتبعون إلا الظن، وإن الظن لا يغني من الحق
شيئاً". (النجم 28)

المبحث الثالث

نقد الدليل الروائي (النقلي)

لسنا بحاجة لمناقشة الاستدلال بالقرآن الكريم، أو الأحاديث العامة التي تتحدث عن (المهدي) أو (القائم) من دون تحديد هوية ذلك الشخص.. فإن هدف دراستنا ليس نفي مبدأ خروج المهدي في المستقبل من الأساس.. وإنما نهدف إلى القول إن شخصاً باسم (محمد بن الحسن العسكري) لم يولد ولم يوجد بعد، وبالتالي فإن تلك الآيات أو الأحاديث العامة، لا تثبت ولادة ذلك الإنسان أو وجوده، بالرغم من إمكانية المناقشة في دلالة الآيات الكريمة على الموضوع.

أما الروايات الواردة حول (الغيبة) و(الغائب) فهي أيضاً لا تتحدث عن "غائب" بالتحديد.. ولا تذكر اسم (محمد بن الحسن العسكري) ولا تشير إلى غيبته بالخصوص.. وبالتالي فإنها لا يمكن أن تشكل دليلاً على (غيبة الحجة بن الحسن) لأنه لم يولد بعد.. ولم يغب.. وهي لا تتحدث عن أمر قبل وقوعه حتى يكون ذلك إعجازاً ودليلاً على صحة الغيبة، كما قال الشيخ الصدوق.

ولا توجد في تلك الروايات أية دلالة على ما ذهب إليه المتكلمون الإماميون، لأنها لم تتضمن الإخبار بالشيء قبل كونه، كما قال الشيخ الطوسي، ولم يحصل أي إخبار مسبق من جهة علام الغيوب.. وذلك لأن تلك الروايات كانت تتحدث عن أشخاص آخرين كانوا موجودين فعلاً، وادعيت لهم المهذوية، وغابوا في الشعاب والجبال والسجون، كمحمد بن الحنفية، ومحمد بن عبد الله بن الحسن (ذي النفس الزكية)، والإمام موسى الكاظم.. وقد حدث في ظل غيبتهم أن تفرق شيعتهم واختلفوا واحتاروا.. وقد صنع أصحابهم تلك الروايات من وحي الواقع ولأهداف خاصة، وبالذات الشيعة الواقفية الذين كانوا يؤمنون، بقوة، بمهذوية الإمام الكاظم، ولما اعتقله الرشيد قالوا بغيبته، ولما توفي الإمام رفضوا الاعتراف بوفاته، وادعوا هروبه من السجن وغيبته غيبة كبرى لا يرى فيها، واعتبروا مرحلة السجن غيبة صغرى. وقد

كانت الغيبة الكبرى أطول من الغيبة الصغرى، لأنها امتدت وامتدت بلا حدود. وكان الواقفية قد استعاروا أحاديث الغيبة، ممن سبقهم من الحركات المهدوية، وطبقوها على الإمام الكاظم.

وإذا توقفتنا عند الرواية التي يذكرها النعماني حول الغيبة، والتي يقول عنها: "لو لم يكن يروى في الغيبة إلا هذا الحديث، لكان فيها كفاية لمن تأملها" لوجدنا أنها تتحدث عن الوفاة والقتل والذهاب، لإمام موجود ومعروف سابقاً.. بينما يحتاج هو (أي النعماني) أن يثبت وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) أولاً، حتى يستطيع أن ينسب إليه تلك الأفعال لاحقاً.

لقد كان المتكلمون الإماميون في البداية (في القرن الثالث الهجري) يحاولون إثبات صحة فرضية (وجود الإمام الثاني عشر ابن الحسن) ولم يكونوا يتحدثون عن (المهدي والمهدوية). إذ أنهم كانوا بحاجة إلى إثبات وجود العرش قبل إثبات النقش.. ولكن الأزمة التي وقعوا فيها، بعد القول بوجود (ابن الحسن)، وهي: (عدم ظهور الإمام للقيام بمهمات الإمامة) دفعتهم إلى البحث والتفتيش في تراث الفرق الشيعية القديمة كالكيسانية والواقفية، والتفتيش عن مخرج للأزمة والحيرة، ووجدوا في أحاديث المهدوية القديمة أفضل حل للخروج من أزمة عدم الظهور، ودليلاً جديداً على إثبات فرضية (وجود ابن الحسن) في نفس الوقت.

ومن هنا فقد تطورت الفرضية التي كانت مهمة بإثبات (وجود الإمام الثاني عشر) إلى الحديث عن (مهدويته) وأصبح الحديث يدور حول (وجود الإمام المهدي الحجة ابن الحسن العسكري). وذلك انطلاقاً من حالة الفراغ والغيبة وعدم المشاهدة، والاستنتاج منها: "إن الشخص المفترض أنه الإمام والذي لا يُشاهد: هو المهدي صاحب الغيبة، وإن سبب عدم مشاهدته هو: الغيبة!"

وإذا كان يصح الاستدلال بتلك الروايات على مهدوية الأئمة السابقين المعروفين، الذين غابوا في السجون أو الشعاب أو في سائر أنحاء الأرض، فإنه لا يمكن الاستدلال بها على صحة فرضية (وجود ابن الحسن).. وذلك لأن وجوده كان موضع شك واختلاف بين أصحاب الإمام العسكري، وإن عملية الاستدلال

بها على (مهديوية ابن الحسن) بحاجة أولاً إلى الاستدلال على وجوده وإثبات ذلك، قبل الحديث عن إمامته ومهديته وغيبته وما إلى ذلك.

إن الاستدلال بالغيبة على الوجود، بدون إثبات ذلك من قبل، يشبه عملية الاستدلال على وجود ماء في إناء، بالقول: "إن الماء لا رائحة له ولا لون.. ونحن لا نشم رائحة ولا نرى لونا في هذا الإناء.. إذن فإن فيه ماء!".

وإذا كان ذلك لا يجوز، إلا بعد إثبات وجود شيء سائل في الإناء، ثم القول: "إن هذا السائل ليس له لون ولا رائحة.. فإذاً هو ماء"، فإن عملية إثبات وجود (ابن الحسن)، كذلك تحتاج أولاً إلى إثبات وجوده وإمامته ومهديته.. ثم إثبات غيبته، لا أن يتم عكس الاستدلال، فيُتخذ من المجهول والعدم و(الغيبة) دليلاً على إثبات الوجود والإمامة والمهديوية لشخص لا يزال موضع بحث ونقاش!

إذن فلا يمكن، في الحقيقة، الاستدلال بأحاديث (الغيبة) العامة والغامضة والضعيفة، على إثبات وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري).

وقد حاول بعض المنظرين لموضوع (الغيبة) أن يستشهدوا بحديث الغيبتين الصغرى والكبرى، ليثبتوا صحة (فرضية وجود ابن الحسن). ولكن حكاية (الغيبتين) نفسها لم تثبت في التاريخ، ولا يوجد عليها دليل سوى موضوع (النيابة الخاصة) التي ادعاها بعض الأشخاص، وهي لم تثبت لهم في ذلك الزمان، وكان الشيعة القائلون بوجود (ابن الحسن) يختلفون فيما بينهم حول صحة ادعاء هذا الشخص أو ذاك بالنيابة الخاصة، التي كان قد ادعاها حوالي عشرين شخصاً أكثرهم من الغلاة. ومن هنا فإن الحد الفاصل بين الغيبتين: الصغرى والكبرى، كان حاداً وهماً لم يثبت في التاريخ. ويلاحظ أن الاستشهاد بـ: (الغيبتين) قد ابتدأه النعماني في منتصف القرن الرابع الهجري، بعد انتهاء عهد (النواب الخاصين) ولم يشر إليه من سبقه من المؤلفين حول (الغيبة) الذين اكتفوا بالإشارة إلى الغيبة الواحدة. وذلك لأنهم لم يعرفوا من قبل بحدوث غيبتين.

وقد اعترف السيد المرتضى علم الهدى والشيخ الطوسي، لدى الحديث عن أسباب الغيبة، أن من الضروري أولاً: بحث موضوع الوجود والإمامة لـ: (ابن

الحسن العسكري)، قبل الحديث عن الغيبة وأسبابها. وقالوا: "إن من شك في إمامة ابن الحسن يجب أن يكون الكلام معه في نص إمامته، والتشاكل بالدلالة عليها، ولا يجوز مع الشك فيها أن نتكلم في سبب الغيبة، لأن الكلام في الفرع لا يسوغ إلا بعد إحكام الأصول".⁴⁶

دليل "الإثني عشرية"

وهذا دليل متأخر.. بدأ المتكلمون الإماميون يستخدمونه بعد أكثر من نصف قرن من الحيرة، أي في القرن الرابع الهجري، ولم يكن له أثر في القرن الثالث، عند الشيعة الإمامية، حيث لم يشر إليه الشيخ علي بن بابويه الصدوق في كتابه: (الإمامة والتبصرة من الحيرة) كما لم يشر إليه النوبختي في كتابه: (فرق الشيعة) ولا سعد بن عبد الله الأشعري القمي في: (المقالات والفرق).. وذلك لأن النظرية (الاثني عشرية) طرأت على الإمامية في القرن الرابع، بعد أن كانت النظرية الإمامية ممتدة إلى آخر الزمان، بلا حدود ولا حصر في عدد معين، كما هو الحال عند الشيعة الإمامية الإسماعيلية والزيدية.. لأنها كانت موازية لنظرية الشورى وبديلاً عنها.. فمادام في الأرض مسلمون ويحتاجون إلى دولة وإمام، وكان محرمًا عليهم اللجوء إلى الشورى والانتخاب، كما تقول النظرية الإمامية، كان لا بد أن يعين الله لهم إماماً معصوماً منصوباً عليه.. فلماذا إذن يحصر عدد الأئمة في اثني عشر واحداً فقط؟

من هنا لم يكن الإماميون يقولون بالعدد المحدود في الأئمة، ولم يكن حتى الذين قالوا بوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) في البداية، يعتقدون أنه خاتم الأئمة، وهذا هو النوبختي يقول في كتابه (فرق الشيعة): "إن الإمامة ستستمر في أعقاب الإمام الثاني عشر إلى يوم القيامة".⁴⁷

وتشير روايات كثيرة يذكرها الصفار، والكليني، والحميري، والعياشي، والمفيد، والحر العاملي، وغيرهم.. وغيرهم.. إلى أن الأئمة أنفسهم لم يكونوا

46. الطوسي، تلخيص الشافي، للمرتضى، ج 4، 213.

47. النوبختي، فرق الشيعة، الفرقة التي قالت بوجود ولد للعسكري.

يعرفون بحكاية القائمة المسبقة المعدة منذ زمان رسول الله (ص) ولم يكونوا يعرفون بإمامتهم، أو بإمامة الإمام اللاحق من بعدهم، إلا قرب وفاتهم، فضلاً عن الشيعة أو الإمامية أنفسهم، الذين كانوا يقعون في حيرة واختلاف بعد وفاة كل إمام، وكانوا يتوسلون لكل إمام ان يعين اللاحق بعده ويسميه بوضوح لكي لا يموتوا وهم لا يعرفون الإمام الجديد.⁴⁸ حيث يروي الصفار في (بصائر الدرجات) باب: ان الأئمة يعلمون إلى من يوصون قبل وفاتهم مما يعلمهم الله، حديثاً عن الإمام الصادق يقول فيه: "ما مات عالم حتى يعلمه الله إلى من يوصي".⁴⁹ كما يرويهِ الكليني في (الكافي) عنه أيضاً: "لا يموت الإمام حتى يعلم من بعده فيوصي اليه".⁵⁰ وهو ما يدل على عدم معرفة الأئمة، من قبل، بأسماء خلفائهم، أو بوجود قائمة مسبقة بهم. وقد ذهب الصفار والصلوق والكليني ابعده من ذلك، فرووا عن أبي عبد الله الصادق، انه قال: "ان الإمام اللاحق يعرف إمامته وينتهي إليه الأمر، في آخر دقيقة من حياة الأول".⁵¹

ونتيجة لذلك فقد طُرحت عدة أسئلة في حياة أهل البيت، وهي: كيف يعرف الإمام إمامته إذا مات أبوه بعيداً عنه في مدينة أخرى؟ وكيف يعرف انه إمام، إذا كان قد أوصى إلى جماعة؟ أو لم يوصِ أبداً؟. وكيف يعرف الناس أنه أصبح إماماً؟. خاصة إذا تنازع الاخوة الإمامة وادعى كل واحد منهم الوصية؟ كما حدث لعدد من الأئمة في التاريخ؟

روى الكليني حديثاً عن أحد العلويين الملتزمين بنظرية الإمامة، هو عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: "قلت لأبي عبد الله: إن كان كونه، ولا أراي الله ذلك، فبمن أئمت؟.. قال فأوماً إلى ابنه موسى، قلت: فإن حدث بموسى حدث فبمن أئمت؟ قال: بولده، قلت: فإن حدث بولده حدث وترك

48. راجع: بصائر الدرجات، لصفار، والكافي للكليني، وقرب الإسناد للحميري، وتفسير العياشي، والإرشاد للمفيد، وإثبات الهداة للحر العاملي.

49. الصفار، بصائر الدرجات، ص 374.

50. الكليني، الكافي، ج 1، ص 277.

51. الصفار، بصائر الدرجات، ص 478، والصلوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، باب 19، ص 84،

والكليني، الكافي، ج 1، ص 275.

أخاً كبيراً وابناً صغيراً فبمن أئمت؟ قال: بولده، ثم قال: هكذا أبداً. قلت: فلن لم أعرفه ولا أعرف موضعه؟ قال: تقول: اللهم إني أتولى من بقي من حجاجك من ولد الإمام الماضي، فإن ذلك يجزيك إن شاء الله".⁵² وهذا الحديث يدل على عدم وجود قائمة مسبقة بأسماء الأئمة من قبل، وعدم معرفة علوي إمامي مثل عيسى بن عبد الله بها، وإمكانية وقوعه في الحيرة والجهل. ولو كانت القائمة موجودة من قبل لأشار الإمام الصادق إليها.

وبسبب غموض هوية الأئمة اللاحقين لجماهير الشيعة والإمامية، فقد كانوا يسألون الأئمة دائماً عن الموقف الواجب اتخاذه عند وفاة أحد الأئمة. وفي هذا المجال ينقل الكليني وابن بابويه والعياشي حديثاً عن يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله، قال: "قلت له: إذا حدث للإمام حدث كيف يصنع الناس؟ قال: يكونوا كما قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (التوبة 112)، قلت: فما حالهم؟.. قال: هم في عذر ما داموا في الطلب، وهؤلاء الذين ينتظرونهم في عذر حتى يرجع إليهم أصحابهم".⁵³

وهناك رواية أخرى مشاهة عن زرارة بن أعين، الذي ابتلي بهذه المشكلة ومات بعيد وفاة الإمام الصادق، ولم يكن يعرف الإمام الجديد، فوضع القرآن على صدره وقال: "اللهم اشهد إني أثبت من يقول بإمامته هذا الكتاب".⁵⁴ وقد كان زرارة من أعظم تلاميذ الإمامين الباقر والصادق، ولكنه لم يعرف خليفة الإمام الصادق، فأرسل ابنه عبيد الله إلى المدينة، لكي يستطلع له الإمام الجديد، فمات قبل أن يعود إليه ابنه، ومن دون أن يعرف من هو الإمام؟⁵⁵

وتقول روايات عديدة يذكرها الكليني والمفيد والطوسي: إن الإمام الهادي

52. الكليني، الكافي، ج 1، ص 309.

53. الصدوق، الإمامة والتبصرة من الحيرة، ص 77، والكليني، الكافي، ج 1، ص 378، وتفسير العياشي،

ج 2، ص 117.

54. الصدوق، إكمال الدين، ص 74.

55. المصدر، ص 76.

أوصى في البداية إلى ابنه السيد محمد، ولكنه توفي في حياة أبيه، فأوصى للإمام الحسن وقال له: "لقد بدا لله في محمد كما بدا في إسماعيل.. يا بني أحدث لله شكراً فقد أحدث فيك أمراً، أو نعمة".⁵⁶

وإذا كانت روايات القائمة المسبقة بأسماء الأئمة الاثني عشر، صحيحة وموجودة من قبل، فلماذا لم يعرفها الشيعة الإمامية الذين اختلفوا واحتاروا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، ولم يشر إليها المحدثون أو المؤرخون الإمامية في القرن الثالث الهجري؟

ان نظرية (الاثنا عشرية) لم تكن مستقرة في العقل الإمامي حتى منتصف القرن الرابع الهجري.. حتى أن الشيخ محمد بن علي الصدوق أبدى شكه بتحديد الأئمة في اثني عشر إماماً فقط، وقال: "لسنا مستعبدين في ذلك إلا بالإقرار بآثني عشر إماماً، واعتقاد كون ما يذكره الثاني عشر بعده".⁵⁷

ونقل الكفعمي في (المصباح) عن الإمام الرضا، الدعاء التالي حول (صاحب الزمان): "... اللهم صل على ولاة عهده والأئمة من بعده".⁵⁸

وروى الصدوق عدة روايات حول احتمال امتداد الإمامة بعد الثاني عشر، وعدم الاختصار عليه، وكان منها رواية عن الإمام أمير المؤمنين (ع) حول غموض الأمر بعد القائم، وإن رسول الله (ص) قد عهد إليه: "أن لا يخبر أحداً بذلك إلا الحسن والحسين"، وأنه قال: "لا تسألوني عما يكون بعد هذا، فقد عهد إلي حبيبي أن لا أخبر به غير عترتي".⁵⁹

وروى الطوسي: إن رسول الله (ص) قال لعلي: "يا علي أنه سيكون بعدي اثنا عشر إماماً، ومن بعدهم اثنا عشر مهدياً، فأنت يا علي أول الاثني عشر الإمام... م يكون من بعده اثنا عشر مهدياً".⁶⁰

56. الكليني، الكافي، ج 1، ص 326 و328 والمفيد، الإرشاد، ص 336 و337 والطوسي، الغيبة، ص 120، 122.

57. الصدوق، إكمال الدين، ص 77.

58. القمي، مفاتيح الجنان، ص 542.

59. الصدوق، إكمال الدين، ص 78.

60. الطوسي، الغيبة، ص 97.

وعندما نشأت فكرة تحديد عدد الأئمة، بعد القول بوجود وغيبة (محمد بن الحسن العسكري)، كاد الشيعة الإمامية يختلفون فيما بينهم حول تحديد عددهم باثني عشر أو ثلاثة عشر، إذ برزت في ذلك الوقت روايات تقول: بأن عدد الأئمة ثلاثة عشر، وقد نقلها الكليني في (الكافي).⁶¹ ووجدت في الكتاب الذي ظهر في تلك الفترة ونُسب إلى (سليم بن قيس الهلالي)، حيث تقول إحدى الروايات: ان النبي قال لأمرير المؤمنين: "أنت واثنا عشر من ولدك أئمة الحق". وهذا ما دفع هبة الله بن أحمد بن محمد الكاتب، حفيد أبي جعفر محمد بن عثمان العمري، الذي كان يتعاطى (الكلام) لأن يؤلف كتابا في الإمامة، يقول فيه: ان الأئمة ثلاثة عشر، ويضيف إلى القائمة المعروفة (زيد بن علي) كما يقول النجاشي في (رجاله).

وقد ذكر المؤرخ الشيوعي السعودي (توفي سنة 345 هـ) في (التنبيه والاشراف): "ان أصل القول في حصر عدد الأئمة باثني عشر ما ذكره سليم بن قيس الهلالي في كتابه".⁶²

وكان (كتاب سليم) هذا، قد ظهر في بداية القرن الرابع الهجري، وتضمن قائمة بأسماء الأئمة الاثني عشر، التي يقول عنها: إنها كانت معروفة منذ عهد رسول الله، وانه هو الذي قد أعلنها من قبل. وأدى ظهور هذا الكتاب إلى تكوّن الفرق (الاثني عشرية) في القرن الرابع الهجري.. ثم بدأ الرواة يختلفون الروايات شيئا.. فشيئا. ولم يذكر الكليني في (الكافي) سوى سبع عشرة رواية، ثم جاء الصدوق بعده بخمسين عاما ليزيدها إلى بضع وثلاثين رواية.. ثم يأتي تلميذه الخزاز ليجعلها مائتي رواية!⁶³

المفيد يضعف كتاب سليم

وكان اعتماد الكليني والعمامي والصدوق في قولهم بالنظرية (الاثني عشرية) على كتاب سليم الذي وصفه النعماني: "بأنه من الأصول التي يرجع إليها الشيعة

61. الكليني، الكافي، ج 1، ص 534.

62. المسعودي، التنبيه والاشراف، ص 198، والأميني، الغدير، ج 1، ص 195.

63. لمزيد من التفاصيل، راجع كتاب (نقد الأحاديث الشيعة والسنية الواردة حول الإثني عشرية) للمؤلف،

والموجود على شبكة المعلوماتية (الإنترنت) في موقع الكاتب.. www.alkatib.co.uk

ويعولون عليها"، ولكن عامة الشيعة في ذلك الزمان كانوا يشكون في وضع واختلاق كتاب سليم، وذلك لروايته عن طريق (محمد بن علي الصيرفي أبو سمينة) الكذاب المشهور، و(أحمد بن هلال العبرثائي) الغالي الملعون، وقد قال ابن الغضائري: "كان أصحابنا يقولون: إن سليماً لا يُعرف ولا ذكر له... والكتاب موضوع لا مزية فيه، وعلى ذلك علامات تدل على ما ذكرنا".⁶⁴ وقد ضعف الشيخ المفيد (كتاب سليم) وقال: "إنه غير موثوق به ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخليط وتدليس، فينبغي للمتدين أن يتجنب العمل بكل ما فيه، ولا يعول على جملة والتقليد لروايته، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليقفوه على الصحيح منها والفاقد".⁶⁵ وانتقد الشيخ المفيد: الصدوق، على نقله الكتاب واعتماده عليه، وعزى ذلك إلى منهج الصدوق الأخباري، وقال عنه: "إنه على مذهب أصحاب الحديث، في العمل على ظواهر الألفاظ والعدول عن طرق الاعتبار، وهذا رأي يضر صاحبه في دينه، ويمنعه المقام عليه عن الاستبصار".⁶⁶

ومن هنا فقد اعترض الزيدية على الإمامية وقالوا: "إن الرواية التي دلت على أن الأئمة اثنا عشر، قول أحدثه الإمامية قريباً، وولّدوا فيه أحاديث كاذبة". واستشهدوا على ذلك بتفرق الشيعة بعد وفاة كل إمام إلى عدة فرق وعدم معرفتهم للإمام بعد الإمام، وحدثت البداء في إسماعيل ومحمد بن علي، وجلوس عبد الله الأفلح للإمامة، وإقبال الشيعة إليه، وحرقهم بعد امتحانه، وعدم معرفتهم الكاظم حتى دعاهم إلى نفسه، وموت الفقيه زرارة بن أعين دون معرفته بالإمام.⁶⁷

وقد نقل الصدوق أقاماتهم للإمامية بإحداث النظرية (الاثني عشرية) في وقت متأخر، ولم ينفِ التهمة ولم يردّ عليها، وإنما برّر ذلك بالقول: "إن الإمامية لم يقولوا: إن جميع الشيعة بما فيهم زرارة كانوا يعرفون الأئمة الاثني عشر" ثم انتبه الصدوق إلى منزلة زرارة وعدم إمكانية جهله بأي حديث من هذا القبيل، وهو

64. الحلي، الخلاصة، ص 83.

65. المفيد، أوائل المقالات وشرح اعتقادات الصدوق، ص 247.

66. المصدر نفسه، ص 242.

67. الصدوق، إكمال الدين، ص 75 - 76.

أعظم تلامذة الإمامين الباقر والصادق، فتراجع عن كلامه وقال باحتمال علم زرارة بالحديث وإخفائه للتقية، ثم عاد فتراجع عن هذا الاحتمال وقال: "إن الكاظم قد استوهبه من ربه لجهله بالإمام، لأن الشاك فيه على غير دين الله".⁶⁸

وهذا ما يناقض دعوى الخزاز في (كفاية الأثر) والطوسي في (الغيبة) بتواتر أحاديث (الاثني عشرية) عن طريق الشيعة، ويثبت أن لا أساس لها من الصحة، في الأجيال الأولى، وخاصة في عهود الأئمة من آل البيت (ع)، حيث لم يكن يوجد لها أي أثر، خاصة وإن الطوسي لم يذكر الكتب الشيعة القديمة التي زعم أنها تتحدث عن (الاثني عشرية). وقد قُرب الخزاز من مناقشة قُمة الوضع المتأخر، وحاول أن ينفي قُمة الوضع من قبل الصحابة والتابعين وأهل البيت.⁶⁹ في حين أن التهمة لم تكن موجهة إلى الصحابة أو أهل البيت، وإنما إلى بعض الرواة المتأخرين الذين اختلقوا (كتاب سليم) في عصر الحيرة، من أمثال: أبو سميعة والعيرتائي وعلي بن إبراهيم القمي.

أين الدلالة؟

هذا وإن معظم الأحاديث التي تتحدث عن حصر الأئمة في اثني عشر، وكذلك جميع الأحاديث الواردة عن طريق السنة، لا تذكر أسماء الأئمة أو الخلفاء أو الأمراء بالتفصيل.. وإن الأحاديث السنية بالذات لا تحصرهم في اثني عشر، وإنما تشير إلى وقوع المهرج بعد الثاني عشر من الخلفاء، كما في رواية الطوسي عن جابر بن سمرة. أو تتحدث عن النصر للدين أو لأهل الدين حتى مضى اثني عشر خليفة.⁷⁰

ولو أخذنا بنظرية الشيعة الإمامية الفطحية، الذين لا يشترطون الوراثة العمودية في الإمامة، لأصبح الإمام الحسن العسكري هو الإمام الثاني عشر، بعد الإقرار بإمامة عبد الله الأفطح بن الصادق، أو الاعتراف بإمامة زيد بن علي، الذي اعترف به قسم من الإمامية.

68. المصدر نفسه، ص 76.

69. الخزاز، كفاية الأثر، ص 293.

70. الطوسي، الغيبة، ص 88 و 89، والصلوق، إكمال الدين، ص 274.

إذن.. فإن الاستدلال بأحاديث (الاثني عشرية) العامة والغامضة والضعيفة، دون وجود دليل علمي أو شرعي، على ولادة (محمد بن الحسن العسكري) هو نوع من الافتراض والظن والتخمين.. وليس استدلالاً علمياً قاطعاً..

(لا بد من إمام حي ظاهر يُعرف!)

أما الدليل النقلي الأخير، القائل بضرورة وجود الإمام في كل عصر، وعدم جواز خلو الأرض من حجة.. فهو دليل ينقض نفسه بنفسه، إذ ما معنى الإمام والحجة؟ وما الفائدة منهما؟ أليس لهداية الناس وإدارة المجتمع وتنفيذ الأحكام الشرعية؟ فكيف يمكن للإمام الغائب، على فرض وجوده، ان يقوم بكل ذلك؟.. وإذا كان الإمام الغائب يقوم بمهمة الإمامة والحجبة، فلماذا شعر الفقهاء بالحاجة إلى الإمام والحجة في عصر الغيبة؟

وإذا كان الهدف من وجوده هو إدارة الكون كما يقول بعض الغلاة، فإن الله سبحانه وتعالى لديه ملائكة كثيرون يقومون بذلك..

وقد رد الإمام علي بن موسى الرضا، على الواقفية الذين قالوا بغيبة أبيه (الإمام الكاظم): بأنه لا بد من أمام حي ظاهر يعرفه الناس ويرجعون إليه! وقال: "ان الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حي يُعرف" و"من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية.. إمام حي يعرفه.. وقد قال رسول الله (ص): من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية".⁷¹ وقال الإمام الرضا لأحد الواقفية: "مَنْ مات وليس عليه أمام حي ظاهر، مات ميتة جاهلية، فسأله مستوضحاً ومركزاً على كلمة "إمام حي" فأكد له مرة أخرى: "إمام حي".⁷²

إن منشأ هذه الفكرة، هي المقدمة الأولى العقلية لنظرية الإمامة، والمقصود منها: ضرورة وجود عموم الإمام (أي الرئيس) في الأرض، وعدم جواز بقاء المجتمع بلا حكومة، أية حكومة وأي أمام.. وإذا كانت قد

71. الكليني، الكافي، ج1، ص 177، والحميري، قرب الإسناد، ص 203.

72. المصدر نفسه.

تطورت إلى ضرورة وجود (الإمام المعصوم المعين من قبل الله) فإن الإصرار عليها والاستنتاج منها: وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) واستمرار حياته إلى اليوم، هو أيضاً نوع من الافتراض والظن والتخمين. فأين هو اليوم ذلك الإمام المعلم الهادي والمطبق لأحكام الله الذي يحافظ على الشريعة من الزيادة والنقصان؟

وحتى لو صحت تلك الأحاديث فقد يكون الإمام شخصاً آخر.. إذا لم يكن المقصود به مطلق الإمام أو مطلق الحجة والعالم بأحكام الدين.

المبحث الرابع

نقد الدليل التاريخي

المطلب الأول: تناقض الروايات

أعتقد ان القارئ العادي لا يحتاج إلى ان يتحشم عناء درس علم الرواية والدراية حتى يقيّم تلك الروايات "التاريخية" الواردة حول مولد (الإمام محمد بن الحسن العسكري) أو ان يكون من العلماء المختصين في التاريخ.. فإن المؤلفين الذين أوردوا تلك الروايات في كتبهم، أراحوا أنفسهم من قمة الاعتماد على هكذا روايات ضعيفة، وقالوا في البداية: "إننا نثبت وجود (الإمام الثاني عشر) بالطرق العقلية (أو الفلسفية أو الاعتبارية أو النظرية)، ولسنا بحاجة إلى الروايات التاريخية، وإنما نأتي بها من باب الإسناد والتعضيد والتأييد". وألقوا عن أنفسهم عباً المناقشة العلمية لتلك الروايات والتأكد من سندها والنظر إلى متنها.

وأعتقد انهم كانوا يوردونها من باب (الغريق يتشبث بكل قشة) وإلا فلأنهم أعرف الناس بضعفها وهزالها.. ولو كانت فرقة أخرى تستشهد بمكذا روايات على وجود أئمة لها، أو أشخاص من البشر.. لسخروا منها، واستهزؤا بعقولها، واتهموها بمخالفة المنطق والعقل والظاهر.. كما فعل متكلمو الفرقة الاثني عشرية، في مناقشتهم لفريق من الشيعة الإمامية الفطحية، الذين ادعوا وجود ولد مكتوم للإمام عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق، وقالوا: ان اسمه محمد وانه المهدي المنتظر، وزعموا ولادته في السر واختبائه في اليمن.. وذلك اعتمادا على مبدأ ضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب، وعدم جواز انتقالها إلى أخوين بعد الحسن والحسين.. وقال الشيعة الاثنا عشرية عن ذلك الفريق من الشيعة الفطحية: انهم اخترعوا وجود شخص وهمي لا وجود له هو: (الإمام المهدي محمد بن عبد الله الأفطح) نتيجة لوصولهم إلى طريق مسدود.

ان من يطلع على التراث الشيعي العلمي الضخم في مجال الرواية والدراية، ويرى اعتناء العلماء، منذ القرون الأولى، بتقييم الرواة ودراسة الأحاديث وغربلتها

ومميز القوي من الضعيف.. يدرك مدى الأهمية التي يوليها العلماء الشيعة لبناء الأحكام الشرعية على أسس علمية متينة، وعدم قبولهم ببناء مسائل الدين على الأهوام والفرضيات والإشاعات والأساطير. ولكن المراقب الحايذ يصاب بالدهشة لإهمال العلماء طوال التاريخ لدراسة الروايات التاريخية الواردة حول إثبات ولادة وجود (الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري) واعتمادهم في ذلك على قاعدة ما أنزل الله بها من سلطان، تقول: "الضعيف يقوي بعضه بعضاً"، واعتبار مسألة الولادة والوجود أمراً مفروغاً منه مسلماً لا يحتاج إلى مراجعة أو نقاش.. وهذا ما أدى بهم إلى ترديد تلك الروايات بلا تمعن ولا تفكير.. تماماً كما كان يفعل غلاة الاخباريين.

ومن المعروف ان الاخباريين الأوائل كانوا يتلقفون كل رواية بلا دراسة ولا تمحيص.. ثم تطوروا فأخذوا يميزون بين الروايات. ثم ولدت الحركة الأصولية التي راحت تقسم الأحاديث إلى صحيح وحسن وقوي وضعيف.. إلا ان هذا التطور لم يشمل الروايات التاريخية الواردة حول موضوع (ولادة الإمام الثاني عشر) حيث نرى الشيخ الطوسي الذي ألف (الفهرست) و(الرجال) في علم الرجال، ينقل تلك الروايات عن رجال يضعفهم في كتبه، وذلك بسبب الحاجة إلى تلك الروايات لبناء نظريات كلامية معينة.

لقد انفق محقق كبير معاصر مثل السيد مرتضى العسكري، سنوات طويلة من عمره، لكي يثبت في مجلدين أو ثلاثة: ان عبد الله بن سبأ أسطورة وهمية، اختلقها بعض المؤرخين لكي يتهم الشيعة بأخذ نظرية الوصية في الإمامة من الإسرائيليين. وبذل السيد العسكري جهوداً مضنية ودرس عشرات الكتب التاريخية، لكي ينفي قصة وجود عبد الله بن سبأ ودوره في الفكر الشيعي، ولكنه لم يبدل واحداً بالمائة أو بالألف من تلك الجهود لبحث حقيقة (وجود الإمام الثاني عشر) أو يدرس تلك الروايات التي تتحدث عن ولادته.. ولم يتوقف عندها في كتاب من كتبه، وهو الذي اكتشف وجود (مائة وخمسين صحابي مختلف)!

بعد كل ذلك.. يمكنني القول بعدم وجود قضية مهمة أو معرض عنها في التراث الشيعي، كقضية (وجود الإمام المهدي وولادته) ولا توجد قضية خارج

البحث والاجتهاد مثل تلك القضية.. وعندما قمت بدراستها بالصدفة، أو بالأحرى بتوفيق من الله تعالى، وعرضت نتيجة دراستي على العلماء والمجتهدين والمفكرين لأكثر من خمسة أعوام، وجدت الكثير منهم يتهرب من قراءة الدراسة ويمتنع نفسياً من مجرد البحث فيها، كأنها تحاول ان توقظه من الاستغراق في حلم جميل.. وقد تأكدت من وجود حالة نفسية عقائدية تحول دون ممارسة البحث العلمي أو نقد تلك الروايات التاريخية..

ان بعض المثقفين من عامة الناس يتلذذ بنقد عقائد الفرق الأخرى، والاستهزاء برجالها الضعاف الوضاعين، ورواياتها غير المعقولة، ولكنه عندما يواجه قضية مشاهة تخص طائفته، فإنه يغمض عينيه، ويتذرع بالجهل وعدم الاختصاص، ويرفض ان يشغل عقله قليلاً، ويفضل ان ينام على ما ورثه من خرافات وأساطير.

وقبل ان نناقش تلك الروايات "التاريخية" متناً وسنداً.. ينبغي ان نشير إلى ان هذه الروايات لم تكن معروفة في فترة ما يسمى بـ: (الغيبة الصغرى) حيث لم ينقلها المؤلفون الذين اعتقدوا بوجود الإمام الثاني عشر، وكتبوا حول ذلك في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، كالنرخي في (فرق الشيعة) وسعد بن عبد الله الاشعري القمي في (المقالات والفرق) وعلي بن بابويه الصدوق في (الإمامة والتبصرة من الحيرة) ومحمد بن أبي زينب النعماني في: (الغيبة) وحتى الشيخ الكليني الذي حاول ان يجمع أية قصة أو رواية حول الموضوع، وذكر قصة الرجل الهندي (سعيد بن أبي غانم) الذي سافر من كشمير بحثاً عن الإمام المهدي، ولكنه لم يذكر كثيراً من تلك القصص التي سجلها من بعده بعشرات السنين، الشيخ محمد بن علي الصدوق في: (إكمال الدين) أو الشيخ المفيد في: (الإرشاد) و(الفصول المختارة) أو الشيخ الطوسي في (الغيبة).

ومن المعروف ان الشيخ الصدوق (الابن) جاء بعد حوالي مائة سنة من وفاة الإمام العسكري.. وان الشيخ الطوسي توفي بعد قرنين من ذلك التاريخ.. ولكنهما راحا يسجلان كل ما يسمعان من حكايات وإشاعات وأساطير تتعلق بولادة (محمد بن الحسن العسكري)، ويرسلان أو ينقلان عن عدد من الغلاة والضعاف والمجاهيل والمختلقين.

وكما رأينا فقد كانت تلك "الأدلة التاريخية" تختلف فيما بينها اختلافا فاحشا وكبيراً بدءاً من تحديد هوية أم (محمد بن الحسن) المفترضة، ومروراً بتاريخ ولادته، وانتهاء بأدق التفاصيل.. حيث اختلفت في اسم والدته بين الجارية نرجس، أو سوسن، أو صقيل، أو حمط، أو ربحانة، أو مليكة، أو الحرة: مريم بنت زيد العلوية، وأنها جارية ولدت في بيت بعض أخوات الإمام الهادي.. أو اشترت من سوق الرقيق في بغداد..

واختلفت تلك الروايات في تحديد تاريخ الولادة في اليوم والشهر والسنة.. واختلفت تبعاً لذلك في تحديد عمره عند وفاة أبيه بين سنتين أو ثماني سنوات. واختلفت في طريقة الحمل في الرحم أم في الجنب، وفي الولادة من الفرج أم من الفخذ!

واختلفت الروايات في تحديد لونه بين البياض أو السمرة. واختلفت في طريقة نموه بين الطريقة العادية المتعارفة، والقول بأنه كان يبدو عند وفاة أبيه بمهيئة صحي، وبين الطريقة اللاطبيعية.. واختلفت في هذه الطريقة بين النمو السريع في اليوم مثل النمو خلال سنة اعتيادية، أو النمو في اليوم مثل النمو في أسبوع.. والنمو في الأسبوع مثل النمو خلال شهر.. والنمو في شهر مثل النمو خلال سنة. وبناء على ذلك فإنه كان يبدو قبل وفاة أبيه بمهيئة رجل كبير قد يبلغ سبعين عاماً.. بحيث لم تتعرف عليه عمته حكيمة واستغربت من أمر الإمام الحسن لها بالجلوس بين يديه.

واختلفت تلك الروايات، في أمر التكتم عليه.. فقالت رواية: ان حكيمة ودعت الإمام الحسن في أعقاب ولادة ابنه، وانصرفت إلى منزلها، وعندما اشتاقت له بعد ثلاثة أيام رجعت ففتشت عنه في غرفته فلم تجد له أثراً ولا سمعت له ذكراً، فكرهت ان تسأل ودخلت على أبي محمد فبدأها بالقول: "هو يا عمة في كنف الله، أحرزه وستره حتى يأذن الله له، فإذا غيَّب الله شخصي وتوفاني ورأيت شيعتي قد اختلفوا فأحيري الثقة منهم، وليكن عندك مستوراً وعندهم مكتوماً، فإن ولي الله يغيبه الله عن خلقه ويحجبه عن عباده فلا يراه أحد حتى يقدم له جبرائيل فرسه".

وقالت رواية أخرى: ان حكيمة كانت تشاهد ابن الحسن كل أربعين يوماً،
وإنها لم تنزل تراه إلى ان أصبح رجلاً.

وقالت روايات أخرى: ان الإمام الحسن العسكري أعلن عن ولادة ابنه،
وأرسل إلى بعض أصحابه بكبش ليعقوا عنه، وانه عرضه على مجموعة من أصحابه،
وانه كتب إلى أحمد بن إسحاق القمي بذلك.. وانه أخرج ابنه وأراه إياه عند
زيارته له في (سر من رأى) وان عددا من الخدم والأصحاب شاهدوا، بالصدفة أو
بالعمد، ابن الإمام الحسن، وهو جالس في غرفة أو يحشي في الدار.

واختلفت الروايات بين ذكر الخوف من السلطة للقبض عليه، وبين الاطمئنان
النام إلى حد الخروج للصلاة على جثمان أبيه أمام الناس، واستقبال الوفود في دار
أبيه.

واختلفت الروايات حول علم الأصحاب والخدم بوجود ابن للإمام
العسكري، فقال بعضها: بأن الخدم والأصحاب المقرين كانوا يعلمون بوجوده
وانهم قد شاهدوه.. وقال بعضها: انهم فوجئوا به عند ظهوره للصلاة على جثمان
أبيه وعدم معرفته إلا بالعلامات العديدة.

واختلفت الروايات حول نضجه العقلي، فقال بعضها: انه سجد لحظة
ولادته وتشهد بالشهادتين وصلى وسلم على آبائه وحداً واحداً وقرأ آيات من
القرآن المجيد.. وقال بعضها: انه كان وهو غلام يلعب برمانة ذهبية ويصد أباه عن
كتابة ما يريد!.

رواية حكيمة

تقول رواية الصدوق عن حكيمة: ان نرجس لم يكن بها أي أثر للحمل، وإنها
لم تكن تعرف ذلك. وقد استغربت عندما قالت لها حكيمة: أنما ستلد تلك الليلة،
وقالت يا مولاتي ما أرى شيئاً من هذا!.. وان حكيمة نفسها استغربت عندما
أخبرها الإمام الحسن بولادة ابن له في ليلة النصف من شعبان وتسألت: من أمه؟
وعندما قال لها: (نرجس) قالت: جعلني الله فداك ما بها أثر. وعندما اقترب الفجر
ولم يظهر أي أثر دخل الشك إلى قلب حكيمة.

وتقول الرواية: ان حكيمة أقبلت تقرأ القرآن على نرجس، فأجابها الجنين من بطن أمه، يقرأ مثلما تقرأ، وسلم عليها، مما أثار فزعها. ومع ذلك تقول الرواية: ان حكيمة أخذتها فترة ولم تشهد عملية الولادة، وفي رواية أخرى: ان نرجس غيّبت عن حكيمة، فلم ترها، كأنه ضُرب بينها وبينها حجاب، مما أثار استغرابها ودفعها إلى الصراخ واللجوء إلى أبي محمد.

ولا تذكر رواية الصدوق ما ذكره الطوسي في إحدى رواياته من: ان حكيمة وجدت على ذراع الوليد مكتوباً: "جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقاً" الإسراء 81، بالرغم من تقدم الصدوق على الطوسي بحوالي مائة عام، ولكن الصدوق ينفرد بذكر الطيور التي حلقت فوق رأس الوليد، وقول الحسن لطير منها: احمله واحفظه ورده إلينا في كل أربعين يوماً.

ويتفق الاثنان (الصدوق والطوسي) على تكلم الوليد والتشهد بالشهادتين والصلاة على النبي والأئمة السابقين والسلام على أمه وأبيه، كما يتفق الاثنان أيضاً: على ان الوليد غاب بعد ذلك واختفى، وان عمته لم تجد له أثراً ولا سمعت له ذكراً.

وكل هذه الأمور غريبة لم تعرف عن رسول الله (ص) ولا عن أحد من الأئمة السابقين (ع).. وهي من مقولات الغلاة وأساطيرهم، ولا علاقة لها بالشيعة الجعفرية أو الإمامية الذين جعلوا النص طريقاً للتعرف على الإمام الجديد، ولم يذكروا شيئاً من تلك الأمور الخارقة لللاطبيعية.

وقد ذكر الله عز وجل قصة تكلم النبي عيسى (ع) في المهدي أمام الناس بصورة إعجازية لكي ينفي عن أمه قمة الزنا، ويثبت ولادته بصورة غير طبيعية، وليست هناك حاجة لإحداث المعجزة والأمور الخارقة للعادة مع ولادة (الإمام الثاني عشر). وإذا كان لا بد للمعجزة ان تحدث.. فلا بد ان تحدث أمام الناس لكي يطلعوا عليها ويؤمنوا برسالتها.. ولا يمكن أن تحدث بصورة سرية لا يطلع عليها أحد.. فما الفائدة منها؟

لقد كان هناك شك في أساس ولادة ابن للحسن العسكري، وإذا كانت

هناك إمكانية لحدوث أمر خارق للعادة، فإنه كان يمكن أن يحدث لإثبات أمر الولادة.. وحفظ الوليد من السوء مثلاً.. وهذا ما لم يحدث.

ويلاحظ ان جميع الروايات التي تتحدث عن ولادته سراً وغيبته بين أجنحة الطيور التي هي الملائكة، لم تشر إلى وجود خوف من السلطة، وإلى انه المهدي المنتظر.. ولو كان قد ولد حقاً لكان من الأفضل ان يعلن الإمام العسكري عن ولادته بحيث يراه جميع الناس ويتأكدوا من وجوده وخلافته لأبيه.. وإذا حاولت السلطة العباسية ان تلقي القبض عليه أو تقتله فإنه يختفي بقدرة الله وبصورة إعجازية..

وتقول الرواية المنسوبة إلى حكيمة: ان الإمام الحسن العسكري كان يعلم بصورة غيبية بجنس الجنين وانه ذكر.. كما تقول: انه كان يعلم غيبياً بما تفكر به أخته حكيمة التي شكت في قوله، وقال لها: لا تعجلي يا عمة. كما تشير إلى علم الإمام الحسن باقتراب اجله وقوله لأخته: "عن قريب تفقدوني" وكذلك علم الإمام المهدي بالغيب وإجابته على أسئلة حكيمة قبل أن تبدأ بها.. وكل هذه أمور تخالف عقيدة الشيعة الجعفرية والإمامية وتتفق مع نظريات الغلاة والمنحرفين عن أهل البيت، إذ ان هناك حديث مشهور لدى الشيعة عن أئمتهم: يأمر بضرب أي حديث يتعارض مع القرآن عرض الجدار.

إذن فإن كل هذه التساؤلات والإشكاليات والمآخذ تضعف الرواية المنسوبة إلى حكيمة، وتسقطها عن الحجية والثوق وتقرب من كونها أسطورة حاكها الغلاة والمتطرفون.

رواية أبي الأديان البصري

وهي رواية انفرد بها الصدوق في: (إكمال الدين) عن رجل مختلق أو موهوم لم يذكر اسمه ولا اسم أبيه ولا عشيرته: (أبو الأديان البصري) وقال انه أحد خدام الإمام وحامل كتبه ورسوله إلى الأمصار وجامع أمواله.. ومع ذلك فلم يعرفه أحد ولم يشر إلى وجوده أي مؤرخ آخر. وبالرغم من المكانة العالية التي يعطيها إياه الصدوق، لكي يسوق كلامه، فإن الراوي (أبا الأديان) يعترف في نفس الرواية: بأن الإمام العسكري لم يخبره بهوية الإمام من بعده، وجهله بوجود ابن للإمام،

ويقول أيضاً: بأن عامة الشيعة بما فيهم عقيد والسمان (عثمان بن سعيد) والبصري نفسه عزوا جعفر بن علي وهنتوه، ولم يكونوا يعرفون من هو الإمام بعد العسكري، وأرادوا ان يصلوا خلف جعفر.

وتعتمد الرواية من بدايتها إلى نهايتها على عنصر (علم الإمام بالغيب) حيث يقول الراوي في البداية: ان الإمام الحسن قال له: "امض إلى المدائن، فانك ستغيب خمسة عشر يوماً، وتدخل إلى (سر من رأى) يوم الخامس عشر، وتسمع الواعية في داري، وتجديني على المغتسل". وكل ذلك من علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، حيث يقول القرآن الكريم: "وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما تدري نفس بأي ارض تموت" (لقمان 34).

وتقول الرواية: ان الإمام القادم المجهول سوف يطالب البصري، دون أن يعرفه من قبل، بجواب كتب الإمام العسكري، كما تقول: بأنه سوف يخبر بما في الهميان. وان صبياً خرج بعد تكفين العسكري ودفع جعفر وصلى على أبيه، ثم قال للبصري: هات جوابات الكتب التي معك، فدفعها إليه. وفي تلك الأثناء جاء وفد من شيعة قم والجبال فسألوا عن الإمام العسكري فأخبروهم بوفاته، فقالوا: من نعزي؟ فأشار الناس إلى جعفر بن علي، فسلموا عليه وعزوه وهنتوه..

ولم يوضح البصري لماذا لم يدلم هو إلى الإمام الجديد؟ ولماذا لم يشر قادة الشيعة الذين صلوا، لتوهم، خلف الصبي، إليه، إذا كان قد حدث ذلك حقاً وفعلاً؟.

وعلى أي حال فإن الراوي (أبا الأديان البصري) يقول: ان وفد قم لم يعترضوا على تعيين جعفر كإمام بعد أخيه، ولم يحتجوا بضرورة الورثة العمودية، وإنما قالوا بأن معهم كتباً وأموالاً، وطلبوا من جعفر ان يخبر بصورة غيبية من هي الكتب والأموال.. فقام جعفر ينفذ أثوابه ويقول: تريدون منا ان نعلم الغيب؟! فخرج الخادم (؟) وقال: معكم كتب فلان وفلان وهميان فيه ألف دينار وعشرة دنانير مطلية، فدفعوا إليه الكتب والمال وقالوا: الذي وجه بك لأخذ ذلك هو الإمام.

ولم يقل الصدوق في هذه الرواية: ان وفد قم عرفوا هوية الإمام أو رأوه أو

التقوا به. ولكنه يقول في رواية أخرى: ان الوفد سار مع الخادم ودخل على الإمام القائم وهو قاعد على سرير، كأنه فلقة قمر عليه ثياب خضر، فسلم الوفد عليه، ورد عليهم السلام، ثم قال: جملة المال كذا وكذا.. حمل فلان كذا وحمل فلان كذا.. ولم يزل يصف حتى وصف الجميع، ثم وصف رجال الوفد وثيابه وما كان معه من الدواب.

وبالرغم من أن المسألة ليست عسيرة جداً.. حيث يمكن لأي شخص ان ينلس بين الوفد ويطلع على حاله، أو يتفق مع رئيس الوفد ويخبر البقية بالتفاصيل.. فإن رواية أبي الأديان البصري تعتبر ذلك من علم الغيب، وانه يشكل دلالة على إمامة الرجل (أو الصبي) القاعد على السرير، وإمامته، دون أن تقول كيف تعرف الوفد على هوية الرجل، وهل قال لهم انه ابن الإمام العسكري؟ أم لا؟.

وكما هو واضح.. فإن هذه الرواية لا تذكر شيئاً عن الخوف والإرهاب المحيط بالشيعية والإمام الجديد، بل تقول ان الخليفة العباسي المعتمد، وقف إلى جانب الوفد في خلافهم مع جعفر، وانه أرسل لهم حرساً يحمونهم في الطريق. وتنسى الرواية التي تقول: ان السلطات العباسية كبست دار الإمام العسكري وفشتته بحثاً عن وجود ولد له.

وإذا كان الإمام فعلاً خائفاً ومتكئاً ومستوراً فلماذا يخرج للصلاة على أبيه؟ ولماذا يجلس في بيته في سامراء، ويستقبل الوفود على مقربة من عيون السلطة؟

هذا وان المعروف والثابت تاريخياً ان أبا عيسى المتوكل هو الذي صلى على جثمان الإمام العسكري وشيعته عاصمة الخلافة (سُر من رأى) التي أغلقت أبوابها عن بكرة أبيها وضحت بالبكاء والعويل.

ويدو ان هذه الحكاية قد نشأت في قم في مرحلة متقدمة، لإثبات وجود خلف للإمام العسكري.. قبل أن تتطور وتنشأ نظرية مهذوية ذلك الخلف.. وذلك لأن مسألة إثبات الخلف تختلف وتسبق زمناً مسألة إثبات صفة المهذوية له، وقد كان الناس مشغولين في البداية بإثبات المسألة الأولى، ولم تنشأ المسألة الثانية (المهذوية) إلا في وقت متأخر بعد سنين طويلة، انطلاقاً من حالة الغيبة وعدم الوجدان للإمام، فاعتبر البعض ذلك علامة من علامات المهدي وقال: إذن فإنه المهدي المنتظر.

ومن هنا فإن واضعي الحكاية لم يأخذوا في حسابهم الخوف من السلطات وتفتيش الشرطة عنه، فتحدثوا عن خروج الصبي للصلاة على أبيه، واستقبال الوفود في داره.

وقد ذكرنا إلى جانب تلك الرواية، روايتين أخريين، هما رواية إسماعيل بن علي النوبختي، الذي يقول: انه زار الإمام العسكري قبيل ساعة من وفاته، فطلب الإمام من خادمه (عقيد) ان يأتيه بابنه، وانه جاء به اليه، فقال له: "أبشر يا بني فأنت صاحب الزمان"... ورواية: المجموعة من الأصحاب الذين قالوا: ان الإمام العسكري عرض عليهم ابنه وقال لهم: "هذا إمامكم من بعدي وخليفتي عليكم.. أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا".

والرواية الأولى تتناقض مع رواية أبي الأديان البصري، الذي يقول فيها: ان (عقيد) كان يجهل وجود ولد للإمام العسكري، ولذلك طلب من أخيه جعفر ان يصلي عليه، بينما تقول الرواية الأولى: ان (عقيد) جاء بالصبي لأبيه أمام إسماعيل بن علي النوبختي.

ومن الجدير بالذكر ان النوبختي لا يشير بنفسه إلى هذه القصة ويقول: انه عرف بوجود ابن للحسن عن طريق الاستدلال النظري.⁷³

أما الرواية الثانية فتتناقض أيضاً مع رواية أبي الأديان البصري التي تنفي معرفة كبار الأصحاب بوجود ابن للحسن العسكري، بما فيهم السمان (عثمان بن سعيد العمري) و(حاجز الوشاء) الذي تساءل من جعفر: من الصبي لنقيم عليه الحجة؟ فقال: والله ما رأيته قط ولا أعرفه!

ومن المعروف.. ان السمان العمري وحاجز الوشاء ادعيا (النيابة الخاصة والوكالة عن الحجة ابن الحسن) بعد ذلك، فمتى رأوه؟ ومتى اخذوا الوكالة منه؟ وهناك نقطة أخرى: هي ان الرواية الثانية تقول: ان الإمام العسكري قال لأصحابه بعد ان عرض عليهم ابنه: "أما إنكم لا ترونه بعد يومكم هذا".. فكيف ظهر بعد ذلك وصلى على جثمان أبيه واستقبل الوفود؟

73. كما ينقل عنه الصدوق في، إكمال الدين، ص 92 عن كتاب النوبختي: (التنبه).

وكل هذه الروايات تتناقض مع الرواية الأولى المروية عن حكيمة، والتي يقول فيها الإمام العسكري: إنها لن تراه بعد يوم ولادته، حيث تعود كل رواية فنقص الرواية السابقة.

وهذا ما يدل على ان الفريق الذي اخترع وجود ولد للإمام العسكري، خلافا للظاهر والحقيقة.. وبناء على مقولات فلسفية واهية، كعدم جواز انتقال الإمامة إلى أخوين بعد الحسن والحسين وضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب.. ان هذا الفريق راح يختلق القصص والحكايات والأساطير عن مولد ابن الحسن، واللقاء به في حياة أبيه ومشاهدته عند وفاته.

ولما كانت الروايات مختلفة، ولا تعبر عن الحقيقة، ومصنوعة من قبل رجال مختلفين، فقد جاءت متناقضة ومختلفة في أدق التفاصيل، وتعبر كل واحدة منها عن أفكار واضعها النفسية الخاصة، كما جاءت مخفوفة بالمعاجز والأمور الخارقة للعادة، ومنطوية على دعوى علم الأئمة بالغيب، وهذه دعوى تناقض القرآن الكريم الذي يصرح: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل 65)، ويقول: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ﴾ (الجن 27).. وتحاول تفسير ظاهرة الغيبة المحيرة والمناقضة لنظرية الإمامة الإلهية واللفظ الإلهي.

إن الرواية التاريخية الظاهرية تقول: ان الإمام الحسن العسكري لم يشر إلى وجود ولد له، وعندما أحسّ بالوفاة استدعى القاضي ابن أبي الشوارب، وأوصى أمامه بأمواله وممتلكاته إلى أمه (حديث)، وقد ادعت، بعد وفاته، جارية له اسمها (نرجس) بأنها حامل منه، أملا في عتقها، لأنها كانت مستصحب (أم ولد) وتعتق من نصيب ابنها.. وربما كانت الدورة الشهيرة قد تأخرت عليها فظننت نفسها أنها حامل.. وقد أرجأ القاضي قسمة التركة واهتم بالجارية، ونقلها إلى نساء الخليفة المعتمد، وأمر باستيرائها، أي التحقق من ادعائها الحمل.. ثم لم يتبين عليها أي شيء.

وكان بعض الشيعة الإمامية الذين لم يقولوا بإمامة جعفر بن علي، قد أصيبوا بأزمة فكرية وحيرة، فتشبث بعضهم بـ: "قشة نرجس"، وقال: إنها ولدت بعد

ذلك.. وقال بعضهم: إنما لم تلد ولم نَرَ ذلك.. ولكنها سوف تلد عندما يأذن الله في المستقبل، وإن الجنين بقي في بطنها مدة طويلة بصورة إعجازية.. وقال بعض آخر: إنما ادعت الحمل للتغطية على ولدها الذي ولدته من قبل.. وقال آخرون أقوالاً أخرى مشابهة.

وراح الذين ادعوا وجود الولد من قبل، ينسجون الإشاعات والأساطير، بصورة سرية خافتة، ليضلوا بها البسطاء ويستفيدوا من ورائها الأموال.. ولم يصدق العلماء والمحققون الأوائل بتلك الإشاعات.. ثم جاء الشيخ الصدوق بعد مائة عام، والشيخ الطوسي بعد مائتي عام، ليسجلوا تلك القصص والأساطير، دون أن يحققوا بمصادرها وإسنادها، ودون أن يعتمدوا عليها كثيراً.. وكانوا يشعرون بضعفها وهزائها، فقالوا في البداية: إننا نعتمد على الدليل العقلي (الفلسفي) لإثبات وجود (ابن الحسن) ونأتي بتلك القصص من باب المعاضدة والتأييد..

ثم جاء من بعدهم من المؤرخين (الاجتهاديين) فنقلوا تلك القصص الأسطورية كأنها حقائق تاريخية لا تقبل المناقشة والحوار.

ومع أن الله سبحانه وتعالى يطالبنا بالأخذ بالرواية الظاهرية النافية لوجود ولد للإمام الحسن العسكري، ولا يحاسبنا ولا يسألنا بالأخذ بالرواية السرية الباطنية المتناقضة والمحفوفة بالخرافات والأساطير..

وإننا لسنا بعد ذلك، وبعد ما تبين ما فيها من ضعف كبير، بحاجة إلى دراسة سندها ومعرفة الرواة الناقلين لها.. فإننا بالرغم من ذلك سوف نلقي نظرة على سندها، لننظر من أين جاء بها الأموي المؤرخون، ولتزداد معرفة ويقينا بضعف هذه الروايات التي لعبت دوراً كبيراً في التاريخ الإسلامي وفي بناء الفكر السياسي الشيعي عبر التاريخ.

المطلب الثاني: تقييم سند الروايات التاريخية

قبل أن ندخل في دراسة سند تلك الروايات التاريخية، لا بد أن نشير إلى أن بعض العلماء الذين كتبوا حول (الإمام المهدي) أهملوا تلك الروايات ولم يعتمدوا عليها، كما فعل الشهيد السيد محمد باقر الصدر في كتابه (بحث حول المهدي)

ولكنه اعتمد على دعوى (النواب الأربعة) الذين ادعوا النيابة الخاصة والوكالة عن (الإمام المهدي) واستبعد ان يكذب هؤلاء في دعواهم اللقاء بالإمام، وبني، بناء على ذلك، على صحة وجود وولادة الإمام المهدي، وراح يفسر بعد ذلك، فلسفة الغيبة، ويثبت إمكانية العمر الطويل.

وهناك من يعتمد على المشايخ الكبار الذين رووا تلك الروايات، كالشيخ الكليني والصدوق والطوسي والمفيد، ويستبعد كذبهم أو اعتمادهم على رواية ضعاف وروايات ضعيفة.

وبالرغم من وجود عمليات تزوير وتلاعب في الكتب القديمة والحديثة، فلم أر من يتوقف لكي يدرس تلك الكتب ويتأكد من صحتها..

وعموماً اعتقد: ان من الضروري في البحث العلمي التأكد:

أولاً: من صحة نسبة الكتب التاريخية المعروفة كـ: (الغيبة) و(إكمال الدين) و(الإرشاد) و(الفصول المختارة) إلى أصحابها، والتأكد من عدم إضافة أو نقصان أو تحوير أي شيء منها.. وهذا أمر عسير غير ممكن.. حيث لا توجد في التراث الشيعي من الكتب (الصحيحة)، أي ما صح نسبتها إلى مؤلفيها، سوى كتب الحديث الأربعة: (الكافي)، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار) التي رواها العلماء واحداً عن واحد.

ثم لا بد ثانياً: من دراسة مؤلفيها ومدى دقتهم وضبطهم. وهذا أمر ممكن وليس بعسير.

ثم لا بد من دراسة سلسلة الرواة الذين ينقلون عنهم، والتأكد من وجودهم وصدقهم وضبطهم.. فإن بعض الرواة لا وجود لهم، أي أنهم أشخاص وهميون مختلقون، وبعضهم غلاة كذابون وضاعون، وذلك حسبما يقول علماء الرجال الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، كالطوسي والنجاشي والكشي وابن الغضائري وغيرهم.

وهناك بعض الرواة الذين اجمع علماء الرجال (الإماميون الاثنا عشريون) على وثاقهم وصدقهم والأخذ عنهم.. ولكن بقية الفرق الإمامية والشيعة والإسلامية

لا تعترف بذلك، وتشك بصدقهم، وذلك كالنواب الأربعة، وغيرهم ممن ادعى رؤية (الإمام المهدي) واللقاء به واخذ الوكالة عنه.

وان أية دراسة لسند الروايات التاريخية، التي تثبت ولادة ووجود (الإمام المهدي)، ينبغي ان تدرس الظروف الموضوعية المحيطة هؤلاء (النواب)، وتعيد النظر في وثائقهم وصدقهم.. كما أعاد الشيعة النظر في كثير من أصحاب الإمام الكاظم، الذين وقفوا عليه وقالوا بغيبته ومهدويته، رغم وثائقهم وصدقهم.. وتوقفوا على الأقل في رواياتهم التي يتحدثون فيها عن استمرار حياة الإمام الكاظم.. بعد ان أقمواهم بحر النار إلى قرصهم، والاستفادة ماديا من دعوى مهدوية الإمام الكاظم وغيبته واللقاء به.

وقد اعتاد المؤرخون والمؤلفون عن (الإمام المهدي) ان يسلّموا بوثاقة (النواب الأربعة) ويصدقوا برواياتهم عن مشاهدة (الإمام المهدي) واستلام (التواقيع) منه.. وهذا نوع من الانحياز المسبق والتسليم الأعمى والتصديق الساذج، لرجال متهمين باختلاق القصة من أساسها، واستغلالها لتحقيق مكاسب مادية شخصية.

ولقد كان الشك موجودا في حياتهم.. حيث كان الشيعة يشكون بصدق دعواهم في (النيابة) ويتساءلون عن مصير الأموال التي يجيئونها باسم (الإمام المهدي)، وكان بعض أدعياء النيابة يكذب بعضا، ويتهم كل فريق منهم الفريق الآخر بالدجل والشعوذة.

ولا يوجد ما يثبت صحة دعوى (النواب الأربعة) من بين أكثر من عشرين شخصا كان يدعي (النيابة الخاصة) في تلك الأيام، سوى مجموعة إشاعات عن قيام النواب بالمعاجز وعلمهم بالغيب، وهذه أمور ذكرها المؤرخون (الكليني والصدوق والطوسي والمفيد) في كتبهم وصدقوا حدوثها بالنسبة لبعض (النواب) ورفضوا تصديقها بالنسبة إلى البعض الآخر.

وإذا رفضنا قبول حكايات المعاجز والعلم بالغيب، التي ادعاهها (النواب الأربعة) أو روجها عنهم أنصارهم.. فلا يبقى لدينا ما نستدل به على صدقهم وتمييزهم عن سائر المدعين الكذابين، لأن الجميع متهم بحر النار إلى قرصه.

ومن هنا سوف ندرس سلسلة رواة القصص التاريخية التي تتحدث عن ولادة ووجود ومشاهدة (الإمام المهدي محمد بن الحسن العسكري) دراسة محايدة، ونعتمد أساساً على تضعيف علماء الرجال الشيعة الإمامية الاثني عشرية.. وإذا كان لدينا رأي خاص حول رجل معين فسوف نقدم أدلتنا الخاصة حوله.

رواية حكيمة

ينقل الصدوق قصة ولادة (صاحب الزمان) عن محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن يحيى العطار، قال: حدثنا أبو عبد الله الحسين بن رزق الله، قال: حدثني موسى بن محمد القاسم، قال: حدثني حكيمة...⁷⁴

والحسين بن رزق الله، شخص مجهول، أو مختلق لا وجود له في تراجم الرجال، أما موسى بن محمد فهو مهمل.

وفي بعض النسخ يوجد (الحسين بن عبيد الله) بدلاً من (أبو عبد الله الحسين)، وهو من يطعن فيه النجاشي ويتهمة بالغلو.

وفي رواية أخرى، ينقل الصدوق القصة عن الحسين بن أحمد بن إدريس، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل، قال: حدثني محمد بن إبراهيم الكوفي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الطهوي، عن حكيمة...

وتختلف النسخ الموجودة من (إكمال الدين) في اسم الطهوي، ففي بعضها: الظهري، وفي بعضها الزهري، وفي بعضها: المطهري، وفي بعضها: الطهري.. ولا يوجد أي ذكر لهذا الرجل في تراجم الرجال، مما يحتمل اختلاقه من قبل بعض الرواة، وعلى أي حال.. فهو مجهول.

أما الشيخ الطوسي فينقل القصة في (الغيبة) عن عمه الإمام العسكري، ويسميتها (خديجة) بدلاً من (حكيمة).⁷⁵

وينقل القصة مرة أخرى، عن ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن الصفار محمد بن الحسن القمي، عن أبي عبد الله المطهري عن حكيمة، التي

74. الصدوق، إكمال الدين، ص 424.

75. الطوسي، الغيبة، ص 138 - 146.

تذكر ان اسم والدته ابن الحسن (سوسن) وليس (نرجس) كما في رواية الصدوق.
وينقل القصة أيضاً برواية ثالثة، عن ابن جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد،
عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن حمويه الرازي، عن الحسين بن رزق الله،
عن موسى بن محمد..

وفي رواية رابعة، ينقلها الطوسي عن أحمد بن علي الرازي، عن محمد بن
علي، عن علي بن سميع بن بنان، عن محمد بن علي بن أبي الداري، عن أحمد بن
محمد، عن أحمد بن عبد الله، عن أحمد روح الاهوازي، عن محمد بن إبراهيم، عن
حكيمه، بمثل معنى الحديث الأول، إلا انه قال: قالت بعث الي أبو محمد، ليلة
النصف من رمضان، وليس من شعبان.

وفي رواية خامسة، ينقلها الطوسي عن أحمد بن علي الرازي، عن محمد بن
علي، عن حنظلة بن زكريا، قال: حدثني الثقة عن محمد بن بلال عن حكيمه..

وفي رواية سادسة، ينقلها الطوسي عن جماعة من الشيوخ، عن حكيمه.
وفي هذه الرواية الأخيرة، لا يذكر الطوسي اسم أحد من الشيوخ الذين
يرسلون الرواية إلى حكيمه من دون ذكر أي سند. وهذا ما يسقطها عن الحجية
والاعتبار.

وفي الرواية التي قبلها لا يقول حمزة بن زكريا (الذي يضعفه النجاشي) من
هو (الثقة) الذي حدثه؟. أما محمد بن علي بن بلال، فهو أحد أدعياء الوكالة عن
المهدي، وقد اختلف مع محمد بن عثمان العمري. وأما أحمد بن علي الرازي، فإن
الطوسي نفسه يضعفه في كتب الرجال، وكذلك يضعفه النجاشي وابن الغضائري،
ويتهموه بالغلو.

ومن هنا يتبين حال الرواية الرابعة، التي ينقلها الطوسي عن أحمد
بن علي الرازي (الضعيف الغالي) الذي ينقلها عن مجهول هو (أحمد
الاهوازي).

أما الرواية الثالثة.. ففيها (محمد بن حمويه الرازي) وهو مجهول أيضاً،
بالإضافة إلى (الحسين بن رزق الله) المجهول كذلك.

وفي الرواية الثانية يتبدل اسم (محمد بن عبد الله الطهوي) الذي ذكره الصدوق إلى (أبي عبد الله المطهري).. وهو مجهول في كلا الحالين.

أما الرواية الأولى فتقول عمة الإمام فيها: أنها لم تعين مولد ابن الحسن، وإنما سمعت بذلك خيراً كتب به أبو محمد إلى أمه في المدينة.

إذاً فإن رواية حكيمة عن مولد (ابن الحسن) يرويها المتأخرون عن غلاة عن ضعاف عن مجاهيل عن مختلفين.. ولا يمكن الاعتماد عليها مطلقاً.

رجل من أهل فارس

ينقل الكليني والصدوق والطوسي والصدر، قصة (رجل من أهل فارس) ذهب إلى (سّر من رأى) ولزم باب أبي محمد الحسن العسكري يعمل مع الخدم.. وشاهد يوماً غلاماً أبيض، فقال له الإمام الحسن: "هذا صاحبكم".⁷⁶

وهذه رواية ضعيفة جداً، لا حاجة للتوقف عندها، حيث لا تذكر اسم الراوي وتكتفي بالقول: انه (رجل من أهل فارس)!.. وهذا أسلوب غير مقبول في الحديث مطلقاً.

يعقوب بن منقوش

وأما رواية يعقوب بن منقوش، التي يقول فيها: انه سأل الإمام العسكري يوماً: من صاحب هذا إعلان؟ فقال له: ارفع ستراً مسبلاً على باب بيت، فخرج منه غلام خماسي فقال: "هذا صاحبكم". والتي ينقلها الصدوق عن أبي طالب المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي السمرقندي، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه محمد بن مسعود العياشي، عن آدم البلخي، عن علي بن الحسن بن هارون الدقاق، عن جعفر بن محمد بن عبد الله بن القاسم، عن يعقوب بن منقوش.. فهذه رواية ضعيفة جداً..

أولاً: لعدم وجود شخص باسم المظفر السمرقندي في تراجم الرجال.

وثانياً: لأن العياشي يروي عن الضعفاء كثيراً، كما يقول النجاشي، وهو يقول بتحريف القرآن في تفسيره بصراحة.

76. الكليني، الكافي، ج1، ص 329، والصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغيبة، ص 140، والصدر، الغيبة، ص 285.

وثالثاً: لقول آدم البلخي بالتفويض، وهو من الغلاة الذين كانوا يقولون بأن الله خلق محمداً وفوض إليه خلق الدنيا، وهو الخلاق لما فيها، ثم فوض إعلان إلى علي (راجع رجال النجاشي)

ورابعاً: لإهمال الدقاق واختلاف اسم والده بين الحسن والحسين.

وخامساً: لمجهولية جعفر بن محمد بن عبد الله.

وسادساً: لإهمال يعقوب بن منقوش، واضطراب اسم والده بين منقوش ومنقوش ومنقوش.

عثمان بن سعيد العمري

أما الرواية التي ينقلها الصدوق في: (إكمال الدين) (6) والطوسي في (الغنية) (7) عن جماعة فيهم عثمان بن سعيد العمري ومعاوية بن حكيم ومحمد بن أولئك، وقول الإمام لهم: "هذا إمامكم من بعدي".⁷⁷ فإن الصدوق والطوسي يرويانها عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وهو كذاب شهير وضاع للأحداث، يقول عنه ابن الغضائري: "كذاب متروك الحديث جملة، وكان في مذهبه ارتفاع (غلو) ويروي عن الضعفاء والمجاهيل، وكل عيوب الضعفاء مجتمعة فيه.. روى في مولد القائم أعاجيب". ويقول عنه النجاشي: "كان ضعيفاً في الحديث، وقال أحمد بن الحسين: كان يضع الحديث وضعاً، ويروي عن المجاهيل، وسمعت من قال: كان أيضاً فاسد المذهب والرواية، ولا أدري كيف روى عنه شيخنا النبيل الثقة أبو علي بن همام وشيخنا الجليل الثقة أبو غالب الرازي".

أما رواية (نسيم) و(طريف أبو نصر) الخادمين عند الإمام العسكري، فينقلهما الصدوق عن المظفر السمرقندي (المهمل) عن العياشي (الضعيف) عن آدم البلخي (الغالي المفوض).

وأما رواية إسماعيل التوبختي، التي يرويها الطوسي عن أحمد بن علي الرازي، فهي ضعيفة جداً، لأن الطوسي نفسه لا يوثق الرازي ويتهمه بالضعف والغلو، إضافة إلى اتهام ابن الغضائري والنجاشي له بذلك.

77. الصدوق، إكمال الدين، ص 435، والطوسي، الغنية، ص 217.

ويروي الطوسي رواية أخرى عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وعن أحمد بن علي الرازي عن كامل بن إبراهيم المدني، الذي يقول: انه دخل على الإمام العسكري فجاءت الريح وكشفت سترا مرخى على باب، فشهد فتى وراءه، فعرفه الفتى وناداه باسمه، ثم رجع الستر إلى حاله فلم يستطع كشفه، فإنها واضحة الضعف بعد روايتها عن الفزاري والرازي الغالين الضعيفين.

أبو الأديان البصري

وأما رواية (أبي الأديان البصري) التي ينفرد بنقلها الصدوق، ويرسلها دون أي سند، حيث يقول (وحدث أبو الأديان...) بالرغم من ان بينهما حوالي مائة عام.. ولا يعرف أحد شخصاً بهذا الاسم مما يؤكد اختلاقه من قبل بعض الغلاة.

وأما تكملة القصة، وهي مجيء وفد قم والجبالي إلى (سر من رأى)، التي ينقلها الصدوق.. ففي سندها (أحمد بن الحسين الآبي العروضي) و(أبي) الحسين (ابن) زيد بن عبد الله البغدادي، عن سنان الموصلي عن أبيه.. فكلهم مجاهيل لا وجود لذكرهم في تراجم الرجال، بالإضافة إلى اضطراب اسم البغدادي.

سعد بن عبد الله القمي

وأما رواية سعد بن عبد الله القمي، التي يقول فيها انه دخل مع أحمد بن إسحاق، على الإمام العسكري، فرأى على فخذه غلاماً وهو يلعب برمانة ذهبية، والتي ينقلها الصدوق عن النوفلي الكرمانى، عن أحمد بن عيسى الوشاء البغدادي، عن أحمد بن طاهر القمي.. فيوجد في سندها أربعة من المهملين أو المجهولين، وأما الراوي الخامس (الشيبياني) فهو من الضعاف والغلاة المفوضة، كما يقول الكشي وابن الغضائري والطوسي والنجاشي.

وقد سلب العلامة الحلي في (الخلاصة) الثقة من سعد بن عبد الله القمي، على أثرها. وقال الشهيد الثاني: "ان إمارات الوضع عليها لائحة"، وذلك لما تتضمن من لعب الغلام (المهدي) بالرمانة الذهبية!

إذن فإن الضعف الكبير في سند كل رواية يسقطها جميعاً عن الحجية والوثوق.. وإذا ما جمعنا الضعف في السند إلى الضعف في المتن.. وإلى تناقض

الروايات مع نفسها، وتناقضها مع الرواية الظاهرية.. فإنها تصبح مجرد إشاعات وهمية أسطورية، لا تثبت مولد إنسان عادي.. فكيف يمكن أن نعتمد عليها في إثبات مولد أمام من الأئمة وبناء عقيدة دينية على أساس ذلك؟

وأما خير محاولة القبض على المهدي الذي رواه الطوسي والمجلسي والصدر، فإنه خير مرسل إلى (رشيق) الشرطي المجهول، والمشكوك بعادته، وهو ضعيف لعدم التصريح بهوية ذلك الرجل الذي كان يصلي على الحصر، واحتواء الرواية أمورا غريبة منها: بقاء المهدي في بيت أبيه وفي سامراء طوال فترة الغيبة، وهذا أمر بعيد جداً، وقد كان بإمكانه ان يسبح في الأرض ويختبئ في أماكن أخرى. ومنها: احتواء الرواية على معاجز غيبية لا ضرورة لها، وهي تنسجم مع روايات الغلاة وأساطيرهم.

هذا وقد كان المعتضد العباسي يميل إلى التشيع، وقد عزم على لعن معاوية على المنابر، وأمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس حول ذلك، كما يقول ابن الأثير.⁷⁸ مما يبعد صحة الرواية المرسلة التي تتحدث عن محاولته اعتقال (الإمام المهدي)، أو يرجح اختلاقه لقصة اختفاء المهدي في السرداب.

المطلب الثالث: التحقيق في شهادة (النواب الأربعة)

ان الرواية التاريخية الظاهرية للأحداث بعد وفاة الإمام الحسن العسكري تقول: ان الإمام لم يخلف ولدا لا ذكرا ولا أنثى، وانه أوصى بأمواله لأمه: (حديث)، ولذلك فقد ادعى أخوه جعفر الإمامة وتبعه قوم من الشيعة، أما رواية (النواب) فتقول: انه كان ثمة ولد مخفي مستور للإمام العسكري، وقد ادعوا النيابة عنه والوكالة له. وان تصديقهم يجرّ إلى التصديق بوجود (الحجة بن الحسن) ولكن التشكيك بقولهم لا يثبت شيئا من الرواية السرية بوجود ولد للإمام العسكري، فهل كانوا صادقين حقا؟ وهل اجمع الشيعة على وثاقتهم؟ وكيف صدقوهم؟ وما هو الدليل على صحة كلامهم؟.. وهل هناك ما يدعو إلى التشكيك بهم، والريب في دعواهم النيابة عن (الإمام المهدي) والشك في وجوده؟

78. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 6، ص 85.

قبل ان نقيم تلك الروايات التي وردت بمدحهم وتوثيقهم، لا بد ان نشير إلى ظاهرة ادعاء النيابة عن (الإمام المهدي) هذه لم تكن أول ظاهرة في تاريخ الشيعة، حيث سبقتها وسبقت هؤلاء (النواب الأربعة) ظواهر أخرى ادعى فيها كثير من الأشخاص النيابة والوكالة عن الأئمة السابقين الذين ادعت لهم المهدوية، كالإمام موسى الكاظم، الذي ادعى كثير من أصحابه استمرار حياته وغيبته ومهدويته، وكان منهم محمد بن بشير، الذي ادعى النيابة عنه، ثم ورث النيابة إلى أبنائه وأحفاده.

وقد ادعى النيابة عن (الإمام محمد بن الحسن العسكري) بضعة وعشرون شخصا، كان منهم الشرعي والنميري والعيرتائي والحلاج وغيرهم، وذلك لأن دعوى النيابة كانت تجر مصالح مادية ومكانة اجتماعية سياسية للمدعي، خاصة وان المدعي كان يهمس بها في السر وينهى عن التحقيق في دعواه، ويستغل علاقته السابقة بالإمام فيدعي استمرار حياته أو وجوده، والنيابة عنه. وكانت دعواه تنطلي على البسطاء ويرفضها الأذكياء المحققون الواعون. وقد رفض الشيعة الإمامية دعوى أكثر من عشرين مدعٍ للنيابة عن (الإمام المهدي ابن الحسن العسكري) واقصمهم بالكذب والتزوير، كما شككوا بصحة دعوى الأموي (النواب الأربعة) واختلفوا حولهم، ولم يكن في الروايات التي أوردها المؤرخون، دليلا علميا قويا على صدقهم وصحة دعاوهم، وهذا ما يجعل هؤلاء قسما من المدعين الكاذبين المتاجرين بقضية (الإمام المهدي).

لقد اعتمد الشيخ الطوسي في توثيق عثمان بن سعيد العمري على عدة روايات، وكان بعضها، كرواية أحمد بن إسحاق القمي، ينص على توثيقه من قبل الإمام الهادي والإمام العسكري، في الحيا والممات، وانه الوكيل والثقة المأمون على مال الله. وليس فيها ما ينص على نيابة العمري عن الإمام (المهدي). ولكن بعض الروايات كان ينص بصراحة على أصيب الإمام العسكري خلافة العمري للإمام المهدي، إلا ان سند هذه الرواية ضعيف جداً وذلك لاشتماله على (جعفر بن محمد بن مالك الفزاري) الذي يقول عنه النجاشي وابن الغضائري: "انه كذاب متروك الحديث وكان في مذهبه ارتفاع (غلو) ويروي عن الضعفاء والمجاهيل وكل عيوب

الضعفاء مجتمعة فيه، وقد روى في مولد القائم أعاجيب، وكان يضع الحديث وضعا، وانه كان فاسد المذهب والرواية".

أما الرواية السابقة التي تتحدث عن وثاقة العمري وأمانته ووكانته فإنها مجهولة، ويوجد في سندها الغالي (الخصبي) وهي تنطوي على دعوى علم الإمام العسكري بالغيب، ومعرفته بوفد اليمن قبل أن يراهم.⁷⁹ وهذه الدعوى من مفاهيم الغلاة. وان الرواية الأولى تقول: ان العسكري أخير باستقامة العمري في المستقبل بعد وفاته، وهذا ما لا يعلمه إلا الله، وهو من علم الغيب أيضاً.

ومن هنا، وبعد سقوط هذه الروايات لضعفها متنا وسندا، فانا نكاد نخصل على نتيجة واحدة، هي: ان العمري الذي كان وكيلا للإمامين المهادي والعسكري في قبض الأموال، قد استصحب الوكالة وادعى وجود (ولد) للإمام العسكري، ليدعي الوكالة له، دون أن يقدم دليلا واضحا وأكيدا على ما يقول. ولذلك لا يؤكد المؤرخون بصراحة على توكيل (المهدي) له، وهذا الطبرسي الذي كان حريصا على تدوين كل ما وصل إليه لا يقول في كتابه (الاحتجاج) أكثر من: (ان العمري قام بأمر صاحب الزمان، وكانت توقعاته وجوابات المسائل تخرج على يديه).⁸⁰

ولم يذكر المؤرخون الشيعة أية (معجزة) له تثبت دعواه في النيابة، بالرغم من قول السيد عبد الله شير في: (حق اليقين): "ان الشيعة لم تقبل قول النواب إلا بعد ظهور أية معجزة تظهر على يد كل واحد منهم، من قبل صاحب الأمر، تدل على صدق مقالاتهم وصحة نياتهم".⁸¹

أما (النائب الثاني: محمد بن عثمان بن سعيد العمري) فلم يذكر المؤرخون الشيعة أي نص مباشر عليه من (المهدي) بتعيينه نائبا عنه، وقال الطوسي: "انه قام مقام أبيه بنص أبي محمد (الحسن العسكري) عليه ونص أبيه عثمان بأمر القائم".⁸²

79. الطوسي، الغيبة، ص 215 - 216.

80. عن المجلسي، بحار الأنوار، ج 51، ص 362.

81. شير، حق اليقين، ص 224.

82. الطوسي، الغيبة، ص 218.

وذكر الطوسي رواية عن عبد الله بن جعفر الحميري القمي، انه قال: "ان المهدي قد أرسل إلى العمري (توقيعاً) يعزیه فيه بوفاة والده عثمان بن سعيد، ويحمد الله على قيامه مقامه، ويدعو له بالتوفيق. وان الكتب أتنا بالخط الذي كنا نكتب به بإقامة أبي جعفر مقام أبيه"، كما نقل الطوسي رواية أخرى عن محمد بن إبراهيم بن مهزيار الاهوازي، وأخرى عن إسحاق بن يعقوب، عن الإمام المهدي، يشهد بوثاقته ويترضى عليه. وكل هذه روايات تنقل بواسطة العمري نفسه، وهو ما يضعف الرواية.

ولا يوجد أي طريق لإثبات دعوى ان العمري عثمان بن سعيد، قد نص على ابنه محمد بأمر القائم، ويبدو انه تخمين من قبل الطوسي، كما لا يوجد في الحقيقة أي دليل لإثبات النص من الأب على الابن سوى الوراثه والادعاء.

إن المشكلة الكبرى تكمن في صعوبة التأكد من صحة (التواقيع) التي كان يخرجها العمري وينسبها إلى (الإمام المهدي) وخاصة التوقيع الذي رواه الحميري القمي، حيث لم يذكر طريقه إلى (الإمام الغائب) مما يحتمل قويا ان يكون العمري قد كتبه بيده، ونسبه إلى (المهدي) خاصة وانه يكيل المدح والثناء لنفسه فيه، مما يلقي بظلال الشبهة عليه لو كان الإمام ظاهراً، فكيف وهو غائب؟ ولا يوجد أي راوٍ للتوقيع سوى العمري نفسه، ولم يقل الحميري كيف سارع إلى تصديق التوقيع مع وجود الجدل في ذلك الزمان بين الشيعة حول صدق العمري في دعوى النيابة؟ مع احتمال اختلاق الحميري القمي نفسه للتوقيع ونسبته إلى (المهدي).

وأما رواية محمد بن إبراهيم بن مهزيار الاهوازي، فهي ضعيفة لأنه يعترف بأنه كان يشك في وجود المهدي في البداية، وقد ادعى الوكالة بعد ذلك في أعقاب لقائه بالعمري في بغداد، وبالتالي فإنه مشكوك في أمره، ولا يقول هنا كيف خرج التوقيع إليه مباشرة أو عبر العمري؟ فإن كان يدعي انه وصله مباشرة، فكيف؟ وهل رأى المهدي بنفسه؟ وهو لا يدعي ذلك؟ أم عن طريق العمري؟ وهذا ما يثير الشك أيضاً.

وأما الرواية الثالثة (رواية اسحق بن يعقوب) التي تصرح بأنها واردة عن طريق العمري، فإنها ضعيفة لوجود الشك باختلاق العمري لها، ولجهولية وضعف

إسحاق بن يعقوب، وعدم تصريحه بكيفية التعرف على خط المهدي، علماً بأن الطوسي يقول: ان الخطوط التي كانت تخرج بها التوقعات هي نفس الخطوط التي كانت تخرج في زمان العسكري.⁸³

وأخيراً فإن حكاية رؤية محمد بن عثمان العمري للمهدي في الحج، هي دعوى مجردة عن الدليل، وهو لم يقل كيف تعرف على المهدي الذي لم يره من قبل؟ وربما كان قد اشتبه به مع رجل آخر.

ومن هنا فقد توقف أحمد بن هلال العيرتائي (شيخ الشيعة في بغداد)، الذي نقل الفزاري عنه انه شهد مجلس عرض العسكري للمهدي وتعيين العمري خليفة له، وشكك في صحة دعوى العمري الابن في النيابة الخاصة عن المهدي، وأنكر ان يكون سمع الإمام العسكري ينص عليه بالوكالة، ورفض الاعتراف به بوكالته عن (صاحب الزمان).⁸⁴

وكان العيرتائي قد لعب دوراً كبيراً في دعم دعوى عثمان بن سعيد العمري بالنيابة، وكان يأمل ان يوصي إليه من بعده، فلما أوصى إلى ابنه محمد، رفض ذلك وادعى هو النيابة لنفسه، مما يكشف عن التواطؤ والمصلحية في دعاوى (النيابة الخاصة).

ونتيجة لغياب النصوص الصحيحة والمؤكدة على نيابة محمد بن عثمان العمري، فقد شك الشيعة في دعواه، وروى المجلسي في (بحار الأنوار): ان الشيعة كانوا في حيرة، ولم يكونوا يثقون بدعاوى النيابة الكثيرة، وقال ان أبا العباس أحمد السراج الدينوري سأل العمري عن الدليل الذي يؤكد صحة ادعائه، وانه لم يؤمن به إلا بعد ان اخبره شخص بالغيب وقدم له (معجزة).

وقد اشتهر عند الشيعة تلك الأيام حديث عن أهل البيت يقول: "خدامنا وقوامنا شرار خلق الله". مما دفعهم للتشكيك بصحة دعاوى النيابة الخاصة، وقد أكد الشيخ الطوسي صحة ذلك الحديث، ولكنه قال: "انه ليس على عمومهم، وإنما

83. الطوسي، الغيبة، ص 217.

84. الخوئي، معجم الرجال، ج 2، ص 251، والطبرسي، خاتمة المستدرک، ص 556، والنجاشي، الرجال.

قالوا، لأن فيهم من غير وبدل وخان".⁸⁵

وقد ندم بعض الشيعة على إعطاء الأموال إلى العمري، كما شكوا بوجود المهدي والتواقيع التي كان يخرجها العمري وينسبها إليه، وكان منهم قسم من أهل البيت. وهذا ما دفع العمري إلى أن يصدر كتاباً على لسان المهدي يندد بالشاكين والمنكرين لوجود المهدي. كما شك قسم آخر بصحة وكالة النوبختي، وتساءل عن مصرف الأموال التي كان يقبضها باسم الإمام المهدي، وقال: إن هذه الأموال تخرج في غير حقوقها. ويقول الصدوق والطوسي: إن النوبختي استطاع أن يقنعهم عن طريق المعاجز والإخبار بالغيب، كتحديد وفاة بعض الأشخاص مسبقاً، والتقاطه للدرهم من صرة شخص على مسافة بعيدة.⁸⁶

وفي الحقيقة إن المؤرخين الشيعة يذكرون قصصاً كثيرة عن شك الناس بالمدعين للنباة وتكذيب بعضهم للبعض الآخر، ولكن عامة الاثني عشرية يميزون الأموي (النواب الأربعة) عن بقية المدعين المذمومين، بقدرة الأموي على اجتراح المعاجز وعلمهم بالغيب. وقد ذكر الكليني والمفيد والطوسي عشرات القصص التي تتحدث عن قيام النواب الأربعة بفعل المعاجز الخارقة للعادة، وإخبارهم بالمغيبات. ونقل الطوسي عن (هبة الله) حفيد العمري: "إن معجزات الإمام ظهرت على يديه وأنه كان يخبر عن الغيب".⁸⁷ وذكر الطوسي خبراً عن علي بن أحمد الدلال: إن العمري أخبره بساعة وفاته من يوم كذا وشهر كذا وسنة كذا، فمات في اليوم الذي ذكره من الشهر الذي ذكره من السنة التي ذكرها، وكان ذلك في آخر جمادى الأولى من سنة 305 هـ.⁸⁸

ولكن هذا القول كان يخالف مبادئ التشيع وأحاديث أهل البيت (ع) الذين كانوا ينفون علمهم بالغيب أو استخدام الطريقة الإعجازية الغيبية لإثبات إمامتهم. يقول الشيخ الصدوق: "الإمام لا يعلم الغيب، وإنما هو عبد صالح يعلم الكتاب

85. الطوسي، الغيبة، ص 244.

86. الصدوق، إكمال الدين، ص 516 - 519 والطوسي، الغيبة، ص 192.

87. الطوسي، الغيبة، ص 236.

88. المصدر نفسه، ص 221.

والسنة، ومن ينحل للأئمة علم الغيب فهذا كفر بالله وخروج عن الإسلام عندنا،
وان الغيب لا يعلمه إلا الله وما ادعاه لبشر إلا مشرك كافر".⁸⁹

وقد قال الإمام الصادق: "يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب! والله لقد
همت بضرب جاريتي فلانة فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي".⁹⁰

وجاء أبو بصير ذات مرة إلى الإمام الصادق وقال له: "أنهم يقولون... أنك
تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب،
فقال: سبحان الله! سبحان الله! لا والله ما يعلم هذا إلا الله".⁹¹

وسأل يحيى بن عبد الله الإمام موسى الكاظم فقال: "جعلت فداك أنهم
يزعمون أنك تعلم الغيب؟ فقال: سبحان الله! ضع يدك على رأسي، فوالله ما
بقيت شعرة فيه وفي جسدي إلا قامت. لا والله ما هي إلا ورائة من رسول الله".⁹²

وفي رواية أخرى ينقلها الحر العاملي، يقول فيها الإمام: "قد أذانا جهلاء
الشيعية وحمقاؤهم ومن دينه جناح البعوضة أرجح منه... إني بريء إلى الله وإلى
رسوله ممن يقول أنا نعلم الغيب".⁹³

إذن فلا يمكننا أن نصدق بدعوى الأموي النواب بالنيابة عن الإمام المهدي،
ونعتبر قولهم دليلاً على وجود الإمام، استناداً إلى دعاوى المعاجز أو العلم بالغيب،
ولا يمكننا أن نغيز دعواهم عن دعوى أدعياء النيابة الكاذبين الذين كانوا يتجاوزون
الأربعة والعشرين.

وإذا كنا نتهم أدعياء النيابة الكاذبين بجر النار إلى قرصهم، وبالحرص على
الأموال والارتباط بالسلطة العباسية القائمة فأجابه، فإن التهمة تتوجه أيضاً إلى
الأموي (النواب الأربعة) الذين لم يكونوا بعيدين عنها.

يقول محمد بن علي الشلمغاني الذي كان وكيلاً عن الحسين بن روح النوبختي

89. الصدوق، إكمال الدين، ص 106 و109 و116.

90. الحر العاملي، إثبات الهداة، ج 3، ص 748.

91. المصدر نفسه، ص 772.

92. المصدر نفسه، ص 767 والمفيد، الآمال، ص 23.

93. الحر العاملي، إثبات الهداة، ص 764.

في بني بسطام، ثم انشق عنه وادعى النيابة لنفسه: "ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح في هذا الأمر، إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كنا نتهارش على هذا الأمر كما تتهارش الكلاب على الجيف".⁹⁴

وإذا لم نستطع إثبات دعاوى (النواب الأربعة) وشككنا في صحة أقوالهم، فكيف نستطيع إثبات "وجود" (الإمام محمد بن الحسن العسكري)، بناء على شهادتهم باللقاء به والوكالة عنه؟

وإضافة إلى هذا الشك، هناك دليل آخر على كذب أدعاء النيابة، وهو عدم قيامهم بأي دور ثقافي أو فكري أو سياسي لخدمة الشيعة والمسلمين، ما عدا جباية الأموال والادعاء بتسليمها إلى (الإمام المهدي).

وكان المفترض بالنواب الذين يدعون وجود صلة خاصة بينهم وبين (الإمام المهدي) أن يحلوا مشاكل الطائفة، وينقلوا توجيهات الإمام إلى الأمة، ولكننا نرى (النائب الثالث): الحسين بن روح النوبختي، مثلاً، يلجأ إلى علماء قم ليحلوا له مشكلة السلمغاني الذي انشق عنه، ويرسل كتابه (التأديب) إلى قم، ليبين علماؤها له الصحيح والسقيم، كما يقول الشيخ الطوسي في (الغيبة).⁹⁵

إن في ذلك دلالة على عدم وجود أي اتصال بينه وبين (المهدي) وإلا لكان عرض الكتاب عليه وسأله عن صحته.

ومما يعزز الشك في عدم وجود (المهدي محمد بن الحسن العسكري) هو عدم قيام أدعاء النيابة بملاً الفراغ الفقهي وتوضيح كثير من الأمور الغامضة التي كان يجب عليهم تبيانها في تلك المرحلة، ومن المعروف أن الكليني قد ألف كتابه (الكافي) في أيام النوبختي، وقد ملأه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة التي تتحدث عن تحريف القرآن وأمور أخرى باطلة، ولكن النوبختي أو السمرري لم يعلقا على الموضوع ولم يصححا أي شيء من الكتاب، مما تسبب في أذية الشيعة عبر التاريخ وأوقعهم في مشكلة التعرف على الأحاديث الصحيحة من الكاذبة.

94. الطوسي، الغيبة، ص 241.

95. المصدر نفسه، ص 240.

ولقد أبدع السيد المرتضى نظرية (اللطيف) التي يقول فيها: ان الإمام المهدي يجب ان يتدخل ليصحح اجتهدات الفقهاء في عصر الغيبة ويخرب إجماعهم على الباطل، وبناء على ذلك كان الأجدد والأولى والأيسر ان يصحح (الإمام المهدي)، لو كان موجوداً، كتاب الكليني، أو يترك وراءه في (عصر الغيبة الكبرى) كتاباً جامعاً يرجع إليه الشيعة. وهذا ما لم يحصل، ولم يقدم أدعاء النيابة أي شيء يذكر في هذا المجال، وهذا ما يدفعنا للشك في صدقهم، وفي دعواهم بوجود (أمام غائب) من ورائهم.

ولذا تعجب الشيخ حسن الفريد (زميل الإمام الخميني) في كتابه: (رسالة في الخمس) واستغرب بحيرة، وتساءل عن السر وراء عدم سؤال الكليني من (صاحب الزمان) عبر وكيله النوبختي عن حكم مسألة الخمس في (عصر الغيبة).⁹⁶

المطلب الرابع: التحقيق في رسائل (المهدي)

اتخذ المؤيدون لنظرية وجود (الإمام المهدي) الرسائل، التي قالوا انه قد بعث بها إلى عدد من الناس، دليلاً إضافياً على صحة نظريتهم بوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري). ولكننا بعد دراسة هذه الروايات والتحقيق في سندها نكتشف ضعفها بدرجة كبيرة، وإنما ليست إلا إشاعات روّجها أدعياء الوكالة. فإن رواية الطوسي الأولى يرويها عن جماعة لم يسمهم، عن أبي محمد التلعكبري، عن أحمد بن علي الرازي، الذي يقول عنه علماء الرجال الشيعة: انه ضعيف غالي، بالإضافة إلى ان أحمد بن إسحاق القمي لم يذكر كيفية مراسلة (صاحب الزمان) ومن هو الذي أوصل إليه الجواب، مما يحتمل اختلاقه للرسالة بنفسه.

أما الرسالة الثانية فإن الطوسي ينقلها أيضاً عن أحمد بن علي الرازي (الضعيف الغالي) عن عدد من المجهولين، بالإضافة إلى أنها تتضمن أمراً غير معقول هو الاحتكام إلى شخص غير معروف متنازع في وجوده ليثبت هو وجوده! مع احتمال صدور الجواب من أحد أدعياء النيابة. علماً بأن الشك بوجود (ابن الحسن) يقتضي الشك بصدق النواب، فكيف يمكن العودة إلى واحد منهم

96. الفريد، رسالة في الخمس، ص 87.

والوثوق به قبل التأكد من صدقه، والتصديق بما يقدمه من أوراق يدعي أنها صادرة عن المهدي؟

أما رواية الصدوق المعروفة بـ: (التوقيع) فهي ضعيفة لمجولية وضعف إسحاق بن يعقوب، وعدم ذكر السابقين كالكليني لها، ولتضمن الرواية عدة أمور غير صحيحة هي:

أولاً: مدح الناقل للرسالة وهو (النائب الثاني محمد بن عثمان العمري) لنفسه وأبيه، وهو ما يقوي احتمال ان تكون الرسالة من وضعه.

ثانياً: إباحة الخمس في عصر الغيبة إلى وقت الظهور، وهذا ما يخالف استمرارية أحكام الإسلام في كل حين، وقد عدل علماء الشيعة مؤخراً عن الأخذ بهذه الإباحة لمنافاتها مع مبادئ الإسلام.

ثالثاً: المطالبة بالكف عن السؤال عن علة الغيبة، مع ان فلسفة الغيبة من الأمور الدينية الضرورية التي لا بد من معرفتها على طريق الإيمان بالمهدي. ومن هنا تصبح تلك الرواية (الرسالة) ضعيفة جداً وغير قابلة للاعتماد.

وكذلك حال رواية الصدوق الثانية عن العمري، التي ينقلها عن أبي عبد الله جعفر، الذي يقول انه وجدها مثبتة عن سعد بن عبد الله، أي انه لم يروها مباشرة، وإنما وجدها في كتاب، ومن المعروف في علم الرواية: ان الوجدان في الكتب من اضعف أنواع الرواية، وإضافة إلى ذلك لا يذكر سعد كيف انه حصل على الرسالة؟ ومن اخبره بها؟ وهو لا يرويها عن العمرين اللذين لا يصرحان بها، وإنما يذكرها عن شخص لم يحدد اسمه، ولكن يفترض انه (المهدي). وإذا صحت الرواية عن العمرين فإنها قد تكون من تأليفهما، دعما لنظريتهما القائلة بوجود المهدي، وتعزيز ادعائهما بالنباة عنه، ومن هنا فلا حجة فيها.

أما رسائل الشيخ المفيد، التي يذكرها الطبرسي وابن شهر آشوب في كتبهما، فإن المفيد نفسه لم يذكرها في أحد من كتبه، ولو صحت نسبتها إليه فهي لا تحمل في طياتها أي دليل، وذلك لأن المفيد يقول: انه استلمها من رجل أعرابي لا يعرفه، والرسالة بخط رجل غير المهدي يقول إنها من إمام المهدي عليه، وقد رفض المفيد

أن يعرض الرسائل، التي أوصلها الأعرابي إليه، على أحد من أصحابه، وقال ان ذلك بأمر المهدي، ولم يبرز إلى الناس سوى رسائل بخط يده قال ان المهدي قد طلب منه ان يفعل ذلك.

فإذا صح ذلك.. فنحن في الحقيقة أمام رسائل بخط الشيخ المفيد نفسه، يقول إنها نسخ عن رسائل سلمها إليه أعرابي مجهول لا يعرفه المفيد، يقول ذلك الأعرابي إنها من رجل لا يعرفه كتب تلك الرسائل، يقول ذلك الرجل المجهول: ان الإمام المهدي قد أملاه عليه.

أي اننا أمام خبر آحاد يرويه المفيد عن رجل مجهول عن رجل مجهول عن المهدي.

وهذا ما يثير عددا من الاحتمالات، منها: الجعل من قبل المفيد، خاصة وإنها تحمل تركية ومدحا فائقا له، ويقدم المهدي اسم المفيد في بعضها على اسمه. ومنها: الجعل من قبل ذلك الأعرابي، أو الجعل من قبل ذلك الرجل المجهول، أو الجعل من قبل رجل ثالث كذب على الكاتب وقال انه المهدي. وهكذا رواية في منطق علم الدراية غير قابلة للالتفات أو التوقف عندها قليلا أو كثيرا.

مشكلة التعرف على الخط

وأود هنا، ان الفت نظر القارئ الكريم إلى نقطة مهمة، وهي موضوع: خط الإمام المهدي، في رسائله تلك، وتواقيعه الكثيرة المنسوبة إليه. فإن الإنسان المؤمن بالمهدي، وخاصة اليوم، يتوق إلى رؤية خط الإمام، إذ لم يحظَ برؤية شخصه، ويتمنى ان يكون التاريخ قد احتفظ ولو بنسخة واحدة من تلك الرسائل والتواقيع، ويرجو ان يكون الشيعة في تلك الأيام قد أدركوا هذه الأهمية، وحافظوا على رسائل الإمام في خزائهم التاريخية، فإنها تشكل أهم مادة لدراسة تلك المرحلة والتأكد من حقيقة (الإمام المهدي) والظروف التي أدت به إلى الغيبة.

ومن هذا المنطلق حاولت ان استقصي آثار خطوط (الإمام المهدي) في رسائله، وبحث عن أية نسخة من رسائله، وأتابع (تواقيعه). وكنت احسب في البداية، أو افترض ان يكون الشيعة في تلك الأيام أو بالأخص (النواب الأربعة) أو

الفقهاء أو المحدثون، قد اهتموا بالمحافظة عليها والعناية بها، فلم أجد لذلك أثراً، ووجدت غموضاً مريباً يلف هذا الموضوع، ووجدت في (التوقيع) الذي يرويهِ الطبرسي في (الاحتجاج) عن اسحق بن يعقوب عن العمري، نصاً يقول: "... ولا تظهر على خطنا الذي سطرناه أحداً". وهو يكشف عن خلاف ما كان متوقعاً من الاهتمام بالتعرف على الخط والمحافظة على رسائل المهدي، وعدم وجود خط معين ومعروف للمهدي، يمكن الرجوع إليه ومقارنة بقية الرسائل به للتأكد من صحتها. كما وجدت الشيخ الطوسي يتحدث عن (خط المهدي) بصورة مريسة، حيث يقول: (قال أبو نصر هبة الله: "وجدت بخط أبي غالب الرازي: ان العمري كان يتولى هذا الأمر (النبأ) نحواً من خمسين سنة، يحمل الناس إليه أمواهم ويخرج إليهم التوقيعات بالخط الذي كان يخرج في حياة الحسن (ع) بالمهمات في أمر الدين والدنيا، وفيما يسألونه من المسائل بالأجوبة العجيبة".⁹⁷

ولم يقل لماذا كان العمري يفعل ذلك؟ ولماذا لم يكن يخرج التوقيعات بخط المهدي؟ ومن المعروف ان التعرف على خط الإمام الحسن بذاته كان مشكلة في حياته، إذ كان يلجأ بعض أدعياء النبأ عنه، من الغلاة، إلى تزوير خطه، وقد وقع الشيعة بسبب ذلك في مشكلة التعرف على خط الإمام العسكري والتأكد من خطه، في حياته، فكيف يمكن التعرف على خط (الإمام المهدي) الذي لم يره أحد ولم يُرَ خطه ولم يُتأكد من وجوده؟ ولا يملك عامة الناس وسيلة للتحقق منه؟

ومع وجود هذه الاشكالية الكبيرة، فإن العمري لم يكن يسلم الخطوط والتوقيعات إلى أحد، بل كان يبرزها لهم فقط أو يستنسخها بخطه. وقد لجأ الشيخ المفيد - حسب الرواية المزعومة - إلى هذه الطريقة أيضاً، فقدم نسخاً بخط يده قال إنها منقولة عن رسائل من المهدي لم تكن مكتوبة أساساً بخطه، وإنما كانت إملاء منه على كاتب مجهول.

ولو كنا قد حصلنا على نسخ من خط (الإمام المهدي) لكان باستطاعتنا

97. الطوسي، الغيبة، ص 223.

المقارنة بينها والتأكد من حقيقة نسبتها إليه أو التمييز بين الصحيح والمزور منها، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث.

ولذلك يمكننا اتخاذ (سرية الخط، أو الحرص على إخفائه) دليلاً إضافياً على عدم وجود (محمد بن الحسن العسكري) الذي ان كان موجوداً فعلاً وكان مختلفاً وغائباً لأسباب أمنية، لكان لجأ بصورة قاطعة إلى إثبات شخصيته عند الشيعة، وقيادتهم عبر الرسائل الموقعة التي لا تقبل الشك والنقاش، ويمكن معرفتها وتمييزها بواسطة التعرف على الخط، والمقارنة بينها، كواحدة من الوسائل العديدة التي يثبت بها نفسه.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الأسئلة، سؤالاً جديداً، وهو لماذا لا يستخدم الإمام المهدي الغائب وسائل الاتصال الحديثة والمضمونة، أو وسائل الإعلام الفضائية، لإيصال رسائله إلى الشيعة، مع المحافظة على أمنه وسلامته؟ كما استخدم بعض السياسيين المطلوبين أجهزة الإنترنت والقنوات الفضائية لإيصال صوتهم وتوجيهاتهم إلى أتباعهم والعالم.

المبحث الخامس

ما هي حقيقة حكايات المعاجز؟

من الملاحظ ان معظم تلك (المعاجز) التي يدعيها القائلون بوجود (المهدي محمد بن الحسن العسكري) والتي ينقل أكثرها الطوسي، يدور حول محور (علم النواب الأربعة بالغيب) وهي تحاول إثبات صحة دعاوى النواب بالوكالة والنيابة عن (الإمام المهدي) وبالتالي (صحة وجوده).

وقد لجأ (النواب الأربعة) وغيرهم من أدعياء النيابة، الذين تجاوز عددهم العشرين، إلى سلاح (المعاجز) بعد ان أعييتهم الحيلة لإثبات دعاواهم في النيابة، في غياب النصوص والأدلة العلمية على ولادة (الإمام) أو صحة نيابتهم عنه، كما لجأ إلى ذلك، من قبل، محمد بن بشير الذي ادعى الوكالة عن الإمام موسى الكاظم، بعدما ادعى الواقفية هروبه من السجن وغيبته ومهلوته، لإثبات دعاواهم الواهية في النيابة عنه.

وإذا القينا، كمثال، نظرة على قصة (الوكيل): محمد بن إبراهيم الأهوازي، الذي يعترف بأنه كان يشك بوجود (محمد بن الحسن العسكري) في البداية، وأنه حمل الأموال التي كانت لدى أبيه، إلى بغداد، واستأجر داراً على شاطئ دجلة، وفكر بصرف الأموال على ملذاته وشهواته. ثم تحول إلى ادعاء (الوكالة) التي تدر عليه ربما مستمرا حتى آخر يوم من حياته، وذلك بتأليف قصة الاتصال الغيبي مع العمري.. إذا القينا نظرة على هذه القصة، فاننا سنكتشف العلاقة بين ادعاء (المعاجز) للإمام المهدي وادعاء (النيابة عنه).

ولسنا بحاجة ماسة لمناقشة "دليل المعجزة أو العلم بالغيب". فإن هذا الأمر لم يثبت لأحد من الأئمة الأحد عشر السابقين من آل البيت (ع) ولم يكن رسول الله (ص) الذي كانت له قابلية الاطلاع من الله على علم الغيب، لم يكن ليذعيه أو يمارسه بمثل ما كان يدعيه (النواب) ويشيعون عن أنفسهم معرفته. وقد اعتمد الرسول الأكرم على العقل و(معجزة القرآن) الخالدة، وقال للمشركين الذين طالבוهم بإتيان المعاجز والآيات الخارقة، كتفجير الزنايع من الأرض، وإسقاط السماء كسفاً، والرقى في السماء، وإنزال الكتب منها، قال لهم: "سبحان الله!..

هل كنت إلا بشرا رسولا؟" (الإسراء 93) وقال: "إنما الآيات عند الله وإنما أنا نذير مبين" (العنكبوت 50) وقال الله عز وجل: "وما منعنا أن نرسل بالآيات إلا أن كذب بها الأولون" (الإسراء 59). فإذا لم يكن الرسول الأعظم (ص) يستخدم المعاجز والآيات لإثبات رسالته، فكيف استطاع (النواب الأربعة) استخدامها لإثبات نيابته؟ ومن الذي يؤكد حصول ذلك؟ علماً بأن الطوسي الذي يذكر معظم تلك (المعاجز) الوهمية قد جاء بعد عصر النواب بمائة عام أو أكثر. وقد اعتمد على تلك الروايات وهي أخبار آحاد متهافة جداً، صادرة عن الغلاة والمشبوهين وذوي المصالح المادية في وضعها، ولا توجد رواية واحدة منها يمكن الاعتماد عليها بعد تنقيح السند، وهي تشتمل على عدة نقاط غامضة، فتروى عن المجاهيل أو عن أشخاص بدون أسماء، وتعتمد على الادعاء الفارغ بلا دليل.

وان من السهل جداً وصف تلك (المعاجز) المدعاة، بـ: "الكذب والاختلاق، أو السحر والشعوذة والمخاريق". وهو ما يسقطها عن الحجية، وعن أن تكون (معاجز) خارقة للعادة وحاسمة للجدال. وكان الشيخ الصدوق قد برر عدم لجوء الإمام أمير المؤمنين (ع) إلى سلاح (المعاجز) لإثبات حقه بالخلافة، بسبب احتمال تفسير الآخرين لها بالسحر والشعوذة والمخاريق.⁹⁸ كما رفض والده علي بن بابويه الصدوق، ادعاء الحلاج بالنيابة عن الإمام المهدي، ومعرفته للغيب، وأمر بإخراجه من دكانه ركلاً بالأرجل!⁹⁹

ان (المعاجز الغيبية) متعارضة مع القرآن الكريم الذي ينفي علم الغيب عن أي بشر، ويقول: "عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحداً، إلا من ارتضى من رسول" الجن 26 - 27، ويقول: "قل لا يعلم من في السماوات والأرض الغيب إلا الله" النمل 65، ويقول: "وما تدري نفس ماذا تكسب غداً، وما تدري نفس بأي أرض تموت" لقمان 43. ومن هنا فلم يشر السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) في (بحث حول المهدي، ص 36) إلى مسألة معاجز النواب الأربعة، كدليل على صحة نيابته، وادعائهم في وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري).

98. الصدوق، إكمال الدين، ص 109.

99. المصدر نفسه.

المبحث السادس

تهافت دعوى الإجماع

وقبل ان ندرس دعوى وجود الإجماع على وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) يجدر بنا ان نتحدث قليلا عن حجية الإجماع عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية، إذ من المعروف ان الإجماع لا يعتبر لديهم دليلا مستقلا، إلا إذا كان كاشفا عن رأي المعصوم، ولم يكن يستند إلى دليل قرآني أو روائي أو عقلي، فإذا كان يستند إلى آية من القرآن الكريم، فيمكن أن نراجع الآية وننظر في الأمر، وقد يختلف اجتهدنا عن اجتهد العلماء السابقين، الذين اجمعوا على ضوء فهمهم الخاص لها، فلا يصيب اجتهدهم، أو الإجماع الذي بنوه على أساس ذلك الاجتهاد، حجة علينا، لأن الحجة في القرآن، وهو، مثلا، لا يدل عندنا على المطلوب.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأحاديث، وحكم العقل.

الحالة الوحيدة التي قد يصبح الإجماع فيها دليلا شرعيا وحجة عند الشيعة، هي فيما إذا كان الإجماع موجودا في مسألة معينة، ولم نكن نعترف مستند الإجماع، فنحتمل انه مبني على حديث لم يصلنا، وبالتالي تقطع على انه معبر عن رأي المعصوم. وهذا النوع من الإجماع لا يمكن أن يحصل، ولم يحصل لدى الشيعة، إلا في الأجيال الأولى القريبة من عهد الأئمة، وهو ما يعبر عنه بإجماع المتقدمين، فإذا لم يكن في مسألة إجماع عند المتقدمين، وحصل فيها بعد ذلك إجماع بين المتأخرين، فإنه ليس بحجة، لأنه لا يعبر عن رأي المعصوم.. ولأن الإجماع بذاته غير حجة.

هذا هو حكم الإجماع، وطبيعته.

والإجماع حول مسألة "وجود ابن الحسن" ليست من نوع الإجماع الوارد في بعض المسائل الفقهية الجزئية، بل هو، حسب الفرض، مبني على الأدلة العقلية والتقليدية والتاريخية، وليس معبرا عن رأي أو قول غير واصل إلينا من الأئمة.

ثم ان الإجماع الذي يدعيه الاشعري القمي أو النوبختي أو الصدوق، غير

حاصل أساساً في موضوع وجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) .. إذ لم يختلف الشيعة الإمامية سابقاً في مسألة كما اختلفوا في موضوع (الخلف) حيث انقسموا بعد وفاة الإمام الحسن العسكري، إلى أربع عشرة فرقة، فقال بعضهم بمهدوية الحسن بن علي، وقال بعضهم بمهدوية أخيه محمد، وقال بعضهم بإمامة ومهدوية أخيه الآخر جعفر، وقال بعضهم بانقطاع الإمامة، ولم يقل بوجود وولادة وإمامة ومهدوية (محمد بن الحسن) إلا فرقة واحدة من تلك الفرق الأربعة عشر.

وقد اختلفت هذه الفرق أيضاً فيما بينها على أقسام، وذلك حول اسم وهوية المهدي!

وقد فصل النوبختي في كتابه (فرق الشيعة) والاشعري القمي في كتابه (المقالات والفرق) والمفيد في: (الفصول المختارة من العيون والحاسن) والطوسي في (الغيبة) أخبار تلك الفرق التي أوصلها بعضهم إلى عشرين فرقة. وقد استعرضنا خلال صفحات هذا الكتاب كثيراً من تفاصيل تلك الفرق وآرائها المختلفة، وقد نقل الصدوق والطوسي أخبار تشاجر الشيعة واحتكامهم إلى العمري حول وجود الخلف للإمام الحسن؟

كل ذلك يدل على عدم وجود الإجماع في هذه المسألة عند الشيعة الأوائل، بل يوجد النص المضاد من الإمام العسكري، الذي أوصى إلى أمه، باتفاق جميع الشيعة، ولم يوص إلى أحد غيرها، وإذا كان له ولد، حتى في الرحم، لكان أوصى إليه، وهذا ما لم يحدث.

من هنا يمكننا القول، إذا استثنينا شذمة قليلة، ان إجماع الشيعة في القرن الثالث والقرن الرابع كان قائماً على عدم الإيمان بوجود (محمد بن الحسن العسكري)، وقد ذكر ذلك عامة مؤرخي الشيعة كالنوبختي والاشعري والكليني والنعمان والصدوق والمفيد والطوسي، الذين أطلقوا على ذلك العصر اسم: "عصر الحيرة".

كيف نشأت نظرية المهدي الثاني عشر؟

المبحث الأول

تناقض (الغيبة) مع فلسفة الإمامة

لكي نفهم موضوع (الغيبة) على حقيقته، لا بد أن نفهم أولاً نظرية (الإمامة الإلهية) كما كان يقول بها المتكلمون الإماميون الأوائل الذين أسسوا لها. تقول نظرية (الإمامة): إن الأرض لا يجوز أن تخلو من إمام (أي من حكومة ودولة) وإن الإمام، (أي الرئيس أو الخليفة أو القائد الأعلى)، يجب أن يكون معصوماً ومعيناً من قبل الله، وإن الشورى باطلة ولا يجوز انتخاب الإمام من قبل الأمة، وتقول النظرية الموسوية (المتفرعة عن الإمامية والموازية للقطحية): إن الإمامة تتسلسل بشكل وراثي عمودي في ذرية علي والحسين إلى يوم القيامة.

ومن هنا فقد افترض المتكلمون الإماميون وجود وولادة (ابن) للإمام الحسن العسكري، بالرغم من عدم وجود أدلة تاريخية كافية، ورفض بعضهم الإيمان بإمامة جعفر بن علي الهادي، لعدم جواز الجمع بين أخوين بعد الحسن والحسين، وقالوا: لا بد أن يكون قد ولد الإمام الحجة بن الحسن العسكري، وإن أباه قد أخفاه عن أعين الناس.

ولكن السؤال الكبير الذي فرض نفسه هو: إذا كانت الإمامة محصورة في هذا الشخص، ولا تجوز لغيره من الناس العاديين غير المعصومين وغير المعينين من قبل الله تعالى، فلماذا يغيب ويختفي ولا يظهر ليقود الشيعة والمسلمين، ويؤسس الحكومة الإسلامية التي لا بد منها؟ ما دام أن الأرض لا يجوز أن تخلو من إمام،

والإمام الغائب لا يمكن أن يمارس إمامته وقيادته للناس؟ وما هو السر في الغيبة؟ وإلى متى يغيب؟ وما هو واجب الشيعة في حالة الغيبة؟

لقد كانت النتيجة الطبيعية واللازمة لذلك الفكر هو مبدأ (الانتظار) وتحريم النشاط السياسي في (عصر الغيبة) وهو المبدأ الذي ساد قرونا طويلة من الزمن، ولا يزال بعض آثاره مستمراً، بالرغم من القول بنظرية (النيابة العامة وولاية الفقيه) حيث انتهت نظرية المتكلمين المثالية إلى غيبة الشيعة عن الحياة وافتقارهم للإمامة، لعدم ظهور (الإمام المعصوم). وهذا ما شكل تناقضاً صارخاً مع فلسفة الإمامة التي تقول بوجود الإمام في الأرض، ووجوب كونه معصوماً، ووجوب تعيين الله له في كل زمان ومكان، من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وقيادة المسلمين والإفتاء لهم وحل مشاكلهم التشريعية.

وكان الشيعة الإمامية (الموسوية) قد خاضوا تجربة مرّة مماثلة مع (الحركة الواقفية) التي ادعت غيبة الإمام موسى الكاظم، ووقفوا منها موقفاً رافضياً، وذلك لتناقض الغيبة مع فلسفة الإمامة، حيث قال لهم الإمام علي بن موسى الرضا: "سبحان الله!.. يموت رسول الله ولا يموت موسى!.. قد والله مضى كما مضى رسول الله".¹ واتهم الواقفية الذين زعموا أن أباه لم يموت، بالكذب والكفر بما أنزل الله عز وجل على محمد (ص) وقال: "لو كان الله يمد في أجل أحد من بني آدم حاجة الخلق إليه، لمدَّ الله في أجل رسول الله (ص)".²

واخذ الإمام الرضا يناقش (الواقفية) في معنى "الإمام" وفائدة قولهم بالإمامة، إذا كانوا يعلقون التزامهم بإمام غائب لا وجود له في الحياة، وينبههم إلى ضرورة التفاعل مع الإمام الحي الظاهر، وينقل عن آبائه قولهم: "إن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حي يُعرف. ومن مات بغير إمام مات ميتة جاهلية.. إمام حي يعرفه. وقد قال رسول الله (ص): من مات وليس له إمام يسمع له ويطيع مات ميتة جاهلية. ومن مات عليه إمام حي ظاهر مات ميتة جاهلية.. إمام

1. الكليني، الكافي، ج 1، ص 380

2. الكشي، الرجال، ص 378.

حي³. مما يكشف عن رفض الإمام الرضا لنظرية الغيبة في أيام الإمام، وذلك لسقوط الحجة عن الناس في حالة الغيبة، وضرورة حضور الإمام بينهم ومعرفتهم له، والاستماع إليه وطاعته، والتفاعل معه، إذا كان يجب على الله أن يبعث إماماً من قبله.

إذاً فإن الغيبة تشكل تناقضاً صارخاً مع (ضرورة وجود الإمام) الذي يفترض أن يتصدى لقيادة المسلمين، ولا يجوز له أن يغيب عن الساحة. فإذا قلنا مثلاً أن الدولة يجب أن تعين ضابطاً للمرور في التقاطع الفلاني، وأيناه غائباً والمرور مشتبكاً، فإن غيابيه يشكل تناقضاً مع قولنا (لا بد أن تعين الدولة ضابطاً)، ولا يفيد وجوده خلف ستار الغيب، لأن المرور أصبح مشتبكاً ومعقداً وفوضوياً. وهذا أمر عقلي بديهي وواضح، لا يمكن التفاوضي عنه، أو تجاهله أو تبريره ببعض الأخبار الضعيفة. ولكن أركان نظرية (الغيبة) رفضوا استخدام العقل هنا بالرغم من استخدامه في تثبيت المقدمات الأولى: (ضرورة وجود الإمام، وضرورة كونه معصوماً، وضرورة كونه معيناً من قبل الله) وقد أخرج أحمد بن إسحاق القمي (أحد أركان نظرية الغيبة) كتاباً عن (الإمام الحجة ابن الحسن) قال: انه أرسله إليه، جواباً عن رسالة كان قد بعثها إليه، واستفسر فيها عن علة الغيبة، وقد جاء في ذلك الكتاب (التوقيع): "لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم!" وبناء على ذلك فقد قال الشيخ الصدوق: "ان الله لا يُسأل عما يفعل وهم يُسألون. ولا يقال له: لم؟ ولا كيف؟. وهكذا إظهار الإمام، إلى الله الذي غيبه، فمتى أراد أن يبعث فيه فظهر".⁴

وقال أيضاً: "لا يصح إيمان عبد حتى لا يجد في نفسه حرجاً مما قضى، ويسلم في جميع الأمور تسليماً، ولا يخالطه شك ولا ارتياب، والإسلام هو الاستسلام والانقياد. ومن يتنغم غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين".⁵

3. الكشي، الكافي، ج 1، ص 177 والحميري، قرب الإسناد، ص 203.

4. الصدوق، إكمال الدين، ص 88.

5. المصدر نفسه، ص 531.

وروى الصدوق حديثاً عن الإمام الصادق يعتذر فيه عن بيان وجه الحكمة في (غيبه صاحب الأمر) وذلك لأمر لم يؤذن له بكشفه للناس، ويقول: "إن وجه الحكمة في ذلك لا ينكشف إلا بعد ظهوره.. وأنه أمر من أمر الله، وسر من سر الله، وغيب من غيب الله".⁶

ورفض الشيخ المفيد سلوك طريق العقل والاعتبار في التحري عن سبب الغيبة، وقال: "إن المصلحة لا تُعرف إلا من جهة علام الغيوب، المطلع على الضمائر، والعالم بالعواقب، الذي لا تخفى عليه السرائر".⁷

وطالب الكراجكي الشيعة بالكف عن التفكير في هذه المسألة، بعد الإيمان بوجود الإمام وعصمته، وأنه لا يفعل شيئاً إلا بإذن الله. والتسليم لكل خطوة أو فعل أو موقف يتخذه (الإمام المعصوم) حتى مع عدم معرفة الأسباب والأغراض، وقال: "إنه ليس يلزمنا معرفة هذا السبب ولا يتعين علينا الكشف عنه، ولا يضرنا عدم العلم به".⁸ ونفى الشيخ الطوسي الحاجة إلى تكلف الكلام في سبب غيبة الإمام بعد ثبوت وجوده.⁹

وبعد اعتراف أركان نظرية (الغيبة) بعدم وجود تفسير معقول وأكد للغيبة، لا تبقى حاجة لمناقشة الروايات والنظريات المختلفة، التي قدموها لتبرير الغيبة، بالحكمة المجهولة، أو بتمحيص الشيعة وغربلتهم، أو بخوف صاحب الزمان على حياته من القتل، فإن رواها غلاة وضعاف، ومضمونها لا ينطبق على (محمد بن الحسن العسكري).

وقد اعرض معظم الكتاب الذين ألفوا حول الغيبة كالمفيد والمرتضى والطوسي، عن تبني نظرية (التمحيص) ما عدا الشيخ الصدوق الذي اهتم بها بعض الشيء، وإن لم يتبنها تبنيًا كاملاً، خاصة بعد انقراض الجيل الأول الذي تعرض للتمحيص حتى لم يبق منه أحد.

6. الصدوق، علل الشرائع، ص 246، والأمامي، ص 426.

7. المفيد، الفصول المختارة، مسألة من الغيبة، ص 266 و269.

8. الكراجكي، كثر الفوائد، ج 1، ص 371.

9. الطوسي، الغيبة، ص 3 - 4.

ولذا فمن الضروري التوقف فقط، عند نظرية الخوف، التي فسر بها بعض المتكلمين كالسيد المرتضى والشيخ الطوسي والكراچكي حالة (الغيبة). وقد اعتمد القائلون بنظرية الخوف على مجموعة روايات ضعيفة السند وعامة لا تحدد اسم القائم، وهي مروية عن زرارة عن الإمام الصادق (ع) قبل أكثر من مائة عام من وفاة الإمام الحسن العسكري.

ولم يمكن اللجوء إلى نظرية الخوف في تفسير الغيبة، إلا بعد القول بمجموعة من النقاط الافتراضية الوهمية، كتحديد هوية الإمام المهدي من قبل، وهو أمر أثبتنا في الفصل الثاني عدم صحته، وكذلك افتراض وجود توتر سياسي بين البيت العلوي والبيت العباسي الحاكم، وهذا ما سوف ننفيه في هذا الفصل، والقول أيضاً بفكرة خاتمية المهدي للأئمة الاثني عشر، وهذه نظرية لم تكن موجودة في البداية، وقد ظهرت في القرن الرابع الهجري، والقول كذلك بجرمة استعمال الإمام المهدي للتقية وإخفاء هويته حتى يوم ظهوره، وهو أمر لا ينسجم مع سياسة الأئمة السابقين ولا مبرر له.

ومع كل ذلك فقد كانت نظرية الخوف بعيدة جداً عن أخلاق أهل البيت (ع) وحبهم للشهادة في سبيل الله، وهي تثير تساؤلات كبيرة حول السر وراء عدم حفظ الله تعالى للمهدي، على فرض وجوده، كما حفظ النبي موسى وأنجاه من فرعون، وكما حفظ الرسول الأعظم (ص) المبشر به من قبل.

وبالرغم من عدم تحديد الأئمة من أهل البيت (ع) لهوية المهدي من قبل، فإن التسليم بهذه المقولة، جديلاً، يثير تساؤلاً عن السر وراء إعلان أهل البيت لإسم القائم من قبل، إذا كانوا يعرفون انه سيتعرض للضغط؟ ولماذا لم يتركوه سرّاً لحين موعد القيام، حتى يجنبوا المهدي ملاحقة الأعداء منذ الولادة والطفولة؟

وإذا صحت نظرية الخوف من الأعداء فلماذا يستتر المهدي عن أوليائه؟ ولقد قام مئات الملايين من الشيعة عبر التاريخ بانتظار (الإمام المهدي) وإعلان الاستعداد لنصرته، وقامت لهم دول تتبنى الإيمان به، فلماذا لم يظهر مع ارتفاع الخوف بالتأكيد؟

وهذا سؤال طرحه بعض رؤساء الدولة البوذية الشيعية التي قامت في القرن الرابع الهجري، على الشيخ المفيد، وطالبه بالإجابة عليه، فأحال المفيد الإجابة على الله وقال: "إن سر الغيبة لا يعلمه إلا هو"، واعترف بكثرة الشيعة في ظل الدولة البوذية، ولكنه شكك في صدقهم وشجاعتهم وتقواهم.¹⁰

والآن.. وبعد مضي أكثر من ألف عام على القول بنظرية (الخوف) في تبرير (الغيبة).. وبعد سقوط عشرات الدول وقيام أضعافها، فإن تلك النظرية تبدو بعيدة جداً عن الواقع، وعارية عن أية مصداقية، ولا تشكل سوى فرضية وهمية لتبرير فرضية وجود الإمام (محمد بن الحسن العسكري) وتناقض غيبته مع مسئولية الإمامة الملقاة على كاهله من الله. وهذا ما يثبت عدم صحة فرضية ولادة ووجود (الإمام الحجة بن الحسن). وإلا فلو كان حقاً موجوداً لكان يجب عليه الظهور والقيام عند أول فرصة تسمح له بذلك، وعدم جواز إبقاء الأمة مهملة بدون قيادة شرعية.

لقد طالب أصحاب نظرية الخوف، الشيعة، بأن يزيلوا الأسباب التي دفعت (الإمام المهدي) إلى الغيبة، وذلك بتمكينه وإعداد العدة لنصرته، أو العزم على نصرته ومعاذته والانقياد له والكف عن نصرة الظالمين، ودعوته للخروج، وقال السيد المرتضى في (الشافى): "إن المكلفين متمكنون مما إذا فعلوه زالت نقيّة الإمام وخوفه، ووجب عليه الظهور.. وقد بينا أن سبب الغيبة هو فعل الظالمين، وتقصيرهم فيما يلزم من تمكين الإمام فيه والإفراج بينه وبين التصرف فيهم، وبيننا أنهم (الشيعة) مع الغيبة، متمكنون من مصلحتهم، بأن يزيلوا السبب الموجب للغيبة ليظهر الإمام ويتفجروا بتدبيره وسياسته".¹¹

وقد زال الخوف اليوم، وأزال الشيعة الأسباب التي دفعت الإمام إلى الغيبة، وأعدوا العدة لنصرته، وعزموا على معاذته والانقياد له والكف عن نصرة الظالمين، ودعوه للخروج، ولكنه لم يخرج! بالرغم من قول السيد المرتضى بوجوب الظهور عليه في هذه الحال.

10. المفيد، الأمالي، ص 390.

11. المرتضى، الشافى، ج 1، ص 147.

وكان الشيخ الصدوق قد رفض التصديق بقول الواقفية، في غيبة الإمام
الكاظم ومهدويته، لأن عمره كان قد تجاوز يوم ذاك العمر الطبيعي المعهود، ومع
ذلك فقد روى هو والطوسي روايات تقول بأن عمر المهدي قد يطول مثل عمر
نوح، وجواز ان ينقض الله العادة لضرب من المصلحة.¹²

12. الطوسي، الغيبة، ص 76 و78.

المبحث الثاني

الوضع السياسي العام عشية (الغيبة) وغداتها

القسم الأول: النظام العباسي

امتاز العهد العباسي الثاني، بسيطرة الموالي الأتراك على شؤون الخلافة، والتدخل في تعيين الخلفاء وإزالتهم، حيث قتل (باغر) التركي المتوكل، نتيجة صراعات داخل البيت الحاكم، وخلافات بين أركان السلطة والقوات المسلحة.¹³ وورث عرش الخلافة من المتوكل ابنه محمد المنتصر، وله من العمر 25 سنة، ولكنه لم يستمر في الخلافة أكثر من ستة أشهر حتى توفي.¹⁴ ثم قام قائد الأتراك (وصيف) و(بغا) بعد وفاة المنتصر بقتل (باغر) الذي قتل المتوكل، وجاءا بالمستعين إلى سدة الخلافة، والسيطرة عليه، بحيث لم يكن له من الأمر شيء غير الاسم، حتى قال بعض الشعراء فيه: "خليفة في ققص بين وصيف وبغا، يقول ما قاله له كما يقول البغا".¹⁵

وقام المستعين باعتقال أخويه المعتز والمؤيد، ثم ارتبك عليه الوضع فانهدر إلى بغداد، فقام الموالي بإخراج المعتز والمبايعه له والانقياد إلى خلافته ومحاربة المستعين وناصره (وصيف وبغا) ببغداد، فبايعوه، وذلك في 11/محرم/251، وأحدر المعتز أخاه أحمد مع عدة من الموالي لحرب المستعين إلى بغداد، مما اضطر المستعين إلى الاستقالة من الخلافة يوم الخميس 3 محرم 252 هـ وسلم الخلافة إلى المعتز الذي بويع له، وله يومئذ 18 سنة، وعين أخاه المؤيد وليا للعهد، ولكنه سرعان ما حبسه لأنه سمع أن المؤيد يتآمر عليه، ثم خلعه.¹⁶

وقام المعتز بقتل وصيف وبغا، ومال إلى المغاربة والفراغنة، فنقم عليه الأتراك

13. السعدي، مروج الذهب، ج 4، ص 38.

14. المصدر، ص 52.

15. المصدر، ص 60 - 61.

16. المصدر.

وثاروا عليه واجبروه على الاستقالة في أواخر شهر رجب سنة 255 هـ، بعد ان حكم حوالي أربع سنين وستة اشهر، وحاول محمد بن الواثق ان يتوسط بينه وبين الأتراك، فقال له المعتز يائساً: أمر لا أطيقه ولا أقوم به ولا اصلح له. وحاول المهدي ان يتوسط أيضاً فقال له المعتز: لا حاجة لي فيها ولا يرضوني لها. وقتل في محبسه بعد ستة أيام من الاستقالة.¹⁷

وقد نصب الأتراك بعد استقالة المعتز، المهدي محمد بن هارون الواثق، وكان له من العمر 37 سنة، وحكم حوالي عام، من 29 رجب 255 هـ إلى 16 رجب 256 هـ، حيث قتل على أيدي الأتراك.

وكان موسى بن بغا الكبير، عندما قتل المعتز، غائباً، بينما كان صالح بن وصيف، يدير الأمر مع المهدي، فعاد موسى مسرعاً ودخل (سرّاً من رأى) بدون إذن الخليفة المهدي، وقتل صالح بن وصيف.¹⁸

وفي هذه الأثناء تمرد (مساور الشاري) ودنا في عسكره من سامراء، وعم الناس بالاذى، وانقطعت السابلة وظهرت الأعراب، فأخرج المهدي، موسى بن بغا، وبايكال، إلى حرب الشاري، ولكنهما عادا، ليهاجم بايكال الخليفة المهدي، وتكون بينهما حرب عظيمة قتل فيها خلق كثير من الناس. وبعد أن قتل المهدي بايكال في المعركة، انهمز أمام أصحابه، فدخل سامراء مستغيثاً بالعامة مستنصرين بالناس يصيح في الأسواق فلا مغيث، فمضى يائساً من النصر، إلى دار ابن خيعونة متخفياً، فهجموا عليه وطعنوه بالخنجر، وذلك في 16 رجب سنة 256 هـ.

وفي ظل حكم هذا الخليفة الضعيف، يقال ان (محمد بن الحسن العسكري) قد ولد، سرّاً، وكنم أبوه الخير خوفاً من بطشه.

وقد بويغ بعد ذلك للمعتمد أحمد بن جعفر المتوكل، وهو ابن 25 سنة، وبقي في الخلافة 23 سنة إلى ان توفي سنة 279 هـ، وقد كان ضعيفاً جداً مشغوباً بالطرب، والغالب عليه المعاقرة ومحبة أنواع اللهو والملاهي.. وبايع المعتمد لابنه

17. المصدر.

18. المصدر، ص 98.

جعفر وسماه المفوض إلى الله، ولكن أخاه أبا أحمد الموفق غلب على الأمور وتديرها فحظر على أخيه المعتمد وجبسه، فكان أول خليفة يقهر ويحبس ويحجر عليه، وعندما توفي الموفق قام ابنه المعتمد بأمور الناس في التدبير وخلع جعفر من ولاية العهد سنة 278، واصطبح المعتمد في 19 رجب 279 وتغدي غداء مسموما فمات.. ودخل إسماعيل بن حماد القاضي إلى المعتمد وعليه السواد فسلم عليه بالخلافة.¹⁹

وقد توفي الإمام الحسن العسكري في عهد المعتمد سنة 260 هـ، وحدثت (الغية) والحيرة، والخليفة المعتمد يبلغ من العمر حوالي ثلاثين سنة.

وتوفي المعتمد في 22 ربيع الثاني سنة 289 هـ فخلف ابنه علي المكتفي بالله، الذي بويع له بالخلافة وله من العمر 25 سنة، فكان شابا ضعيفا، فغلب عليه القاسم بن عبيد الله وفاتك مولاه، ثم غلب عليه بعد وفاة القاسم وزيره العباس بن الحسن وفاتك.²⁰

وعاش الخلفاء العباسيون بعد ذلك سلسلة من الصراعات الداخلية الدموية العنيفة على السلطة، فيما بينهم وبين الموالي والأتراك، فقد قتل المقتدر عام 320 هـ في الواقعة التي كانت بينه وبين مؤنس الخادم في بغداد، وبويع للقاهر بالله بعده، ثم خلع بعد أقل من عامين وسملت عيناه في 322/5/5 هـ وبويع للراضي بالله بعده، الذي حكم حوالي خمس سنين ومات حتف انفه في 329/3/10 هـ، ولكن عصره شهد سيطرة الموالي و(بجكم) التركي الذي ضرب الدنانير والدراهم ووضع صورته عليها وهو شاكي السلاح مع كتابة هذه الجملة "إنما العز فاعلم، للأمر المعظم، سيد الناس بجكم".²¹

وبويع بعده للخليفة المتقي بالله في 329/3/1 هـ، وظل في الخلافة حوالي أربع سنين، ثم خلع وسملت عيناه في 333/4/3 هـ، وذلك بسبب استعانتة بالحمدانيين وتفويض الملك إليهم، مما اغضب الأتراك وزعيمهم توزون الذين

19. المصدر، ص 141.

20. المصدر، ص 187.

21. المصدر، ص 245.

سيطروا على بغداد سنة 332 فتآمروا على المتقي وخلعوه وأرسلوا إلى عبد الله بن علي المستكفي وبايعوه بالخلافة في 333/2/3 هـ، ولكنه خلع بعد عام وسملت عيناه أيضاً، وذلك على يدي أحمد بن بويه الديلمي، الذي أقمه بمكتبة بني حمدان واطلاعه على أسرارهم، وولى المطيع مكانه في 23/شعبان/334 هـ جرية.

القسم الثاني: وضع المعارضة

كما شاهدنا في القسم الأول، كان من أبرز خصائص العصر العباسي الثاني: التفسخ والانحلال، وقد نشأ من ضعف الخلافة وعدم امتلاكها زمام الأمور.. فصار أي واحد من أمراء الأطراف في الدولة الإسلامية الواسعة غير مقيد بالارتباط الوثيق بالعاصمة، إن شاء كان موالياً، وإن شاء أصبح مستقلاً وناجز الآخرين، فكانت الحروب تدور في الأطراف بين الأمراء والولاة.

ومن أوضح تلك الموارد، الأندلس، التي استقلت تلك الفترة بالخلافة تحت حكم عبد الرحمن الناصر الأموي، وكان الشمال الأفريقي مستقلاً إلى حد كبير تحت إمرة آل الأغلب، وكانت بلاد فارس والعراق مسرحاً لجيوش يعقوب بن الليث الصفار وحروبه من سنة 253 إلى أن توفي سنة 265، حيث خلفه أخوه عمرو بن الليث، وفي عام 261 استقل إلى حد كبير نصر بن أحمد الساماني ببلاد ما وراء النهر حتى توفي عام 270، ولم تكن الأطراف القريبة من العاصمة (سر من رأى) بأحسن حالا من الأطراف البعيدة، فقد كانت أيضاً مسرحاً لمصالح العمال والقواد من ناحية، ومسرحاً لنشاط الخوارج والزنج ثم القرامطة من ناحية أخرى.

وكان الخليفة المعتمد الذي كان مولعاً بالطرب والملاهي وشرب الخمر، بالخصوص، ضعيفاً إلى درجة كبيرة بحيث لم تبق معه من الخلافة إلا صورتها بلا واقع.. لا حل له ولا عقد.

وشهد هذا العصر سلسلة من ثورات الشيعة والعلويين بمختلف فئاتهم وأحزابهم، رغم أن بعض الخلفاء العباسيين بدأ يميل إلى التشيع أو يتعاطف مع العلويين بصورة كبيرة، فقد كان النظام يتفسخ ويتفتت، وربما حدث الصراع داخل البيت العباسي نفسه.

الثورات العلوية عشية (الغيبة)

يقول المسعودي (مروج الذهب): "في عام 250 هـ ظهر ببلاد طبرستان الحسن بن زيد العلوي، فغلب عليها وعلى جرجان بعد حروب كثيرة وقтал شرير.. وظلت في يده إلى ان توفي سنة 270 فخلقه أخوه محمد بن زيد، إلى ان حاربه رافع بن هرثمة، ودخل محمد بن زيد الديلم في سنة 277 فصارت في يده وباعه بعد ذلك رافع بن هرثمة وصار في جملة وانقاد إلى دعوته والقول بطاعته.. وكان الحسن ومحمد يدعوان إلى الرضا من آل محمد، وكذلك من طراً بعدهما ببلاد طبرستان، وهو الحسن بن علي الحسيني، المعروف بالأطروش".²²

وفي نفس الوقت (سنة 250) ظهر بالري محمد بن جعفر ودعا للحسن بن زيد صاحب طبرستان. كما ظهر بقزوين الكركي، وهو نائر علوي آخر، ثم التحق بالحسن بن زيد. وظهر بعده بالري علوي آخر هو: أحمد بن عيسى، ودعا إلى الرضا من آل محمد، وسيطر على الري. كما ظهر بعد ذلك بعام الحسين بن محمد العلوي بالكوفة، وأجلى عنها عامل الخليفة. وثار بعده علوي آخر هو: محمد بن جعفر. وفي عام 251 ثار علي بن عبد الله الطالبي المسمى بالمرعشي في مدينة آمل. كما ثار الحسين بن أحمد الأرقط بقزوين، وظل مستولياً عليها حتى عام 252، كما استولى على الري أيضاً.²³

وقد تم كل ذلك في ظل تدهور الأمور أيام الخليفة المستعين الذي اختلف مع أهل بيته، وانحدر إلى بغداد، فاضطرب عليه الموالي وحاربوه واجبروه على خلع نفسه، وتمت البيعة للمعتز.

وفي عام 252 هـ، في ظل خلافة المعتز، الشاب الذي لم يكن قد تجاوز العشرين من عمره، ثار العلوي: إسماعيل بن يوسف، في المدينة. وخلقه بعد وفاته أخوه محمد بن يوسف، ثم سار إلى اليمامة والبحرين واستولى عليها، وخلف بها عقبه المعروف ببني الأخضر.²⁴

22. المسعودي، مروج الذهب، ج4، ص 68.

23. المصدر.

24. المصدر، ص 91.

وفي خلافة المهدي سنة 255 ظهر صاحب الزنج في البصرة.
وفي عام 256 هـ خرج في مصر، العلوي إبراهيم بن محمد، المعروف بابن الصوفي. كما ثار علي بن زيد في الكوفة، وقاتل بعكبرا، حتى قتل سنة 257 هـ.
وفي سنة 257 ظهر القرامطة في البحرين وامتدوا إلى البصرة والعراق والجزيرة.
وقد تفجرت في الري ثورة شيعة بقيادة أحمد بن الحسن المادرائي الذي سيطر عليها في عهد المعتمد، في عام 275، وظهر فيها التشيع وأقام حكومة شيعة.²⁵

الثورات الإسماعيلية في اليمن وشمال أفريقيا

وكان (الحسين بن حوشب) قبل ذلك، وبعد سنوات قليلة من وفاة الإمام العسكري، وذلك في سنة 266 هـ قد استطاع ان يؤسس في اليمن، أول حركة إسماعيلية ناجحة، ويجمع حوله عددا كبيرا من قبائل اليمن، ويظهر بينهم الدعوة ل: (المهدي الإسماعيلي) الذي كان يعيش مستترا في مدينة سلمية في سوريا، ويؤسس أول دولة إسماعيلية في التاريخ. ثم أرسل ابن حوشب: الداعي (أبا عبد الله الشيعي) الذي كان قد انسحب من الفرقة القائلة بوجود (محمد بن الحسن العسكري) والتحق بالإسماعيلية، وكان يعمل محتسبا في بغداد، أرسله إلى شمال أفريقيا للدعوة إلى الإمام الإسماعيلي المستتر (عبيد الله المهدي). واستطاع أبو عبد الله في ظل ضعف الدولة العباسية، ان يكسب تأييد قبيلة كتامة، ويسيطر على المغرب ويكتسح نفوذ بني الأغلب، ويقضي على دولتهم في القيروان في تونس عاصمة أفريقية، ويؤسس الدولة الفاطمية، التي امتدت بعد ذلك إلى مصر وسوريا والحجاز، وذلك في سنة 296 في عهد الخليفة العباسي المعتذر، الذي بويع وله من العمر 13 عاما، وكان الإمام المهدي الإسماعيلي يقود نشاطاته المعارضة للدولة العباسية ويعمل على إسقاطها، وبعد نجاحه في تفجير الثورة في اليمن على يدي الداعي بن حوشب، استطاع ان يفجر الثورة في واسط في العراق، على يدي أحد أتباع المذهب الإسماعيلي: (حمدان بن قرمط) الذي اكتسح جنوب العراق والجزيرة العربية وامتد إلى سوريا.

25. الحموي، ياقوت، معجم البلدان، أحداث سنة 275 هـ.

تعاطف الخلفاء العباسيين مع العلويين

ونتيجة لذلك، فقد كانت سياسة المعتضد لينة مع العلويين كسياسة من سبقه من الخلفاء العباسيين، بالرغم من خروج الداعي في طبرستان واستقلاله بالسلطة هناك. يقول المسعودي: ان الداعي العلوي بعث بمال إلى عاصمة الخلافة لكي يوزع على آل أبي طالب فيها، فعلم الخليفة المعتضد بذلك، فلم يستطع، أو لم يشأ ان يعارض ذلك، بل أرسل إلى الرجل المكلف بالتوزيع وأحضره، وأنكر عليه إخفاء ذلك، وأمره بإظهاره، وقرب إليه آل أبي طالب، وادعى الخليفة المعتضد انه كان قد شاهد الإمام علي في الرؤيا قبل أن يصل إلى الخلافة وقال له: ان هذا الأمر سيصل إليك فلا تتعرض لولدي ولا تؤذهم، فقال: السمع والطاعة.²⁶

ويروي المجلسي عن محمد بن جرير الطبري: ان المعتضد، الذي ولي الخلافة بعد المعتضد، عزم على لعن معاوية بن أبي سفيان على المنابر، وأمر بإنشاء كتاب يقرأ على الناس.²⁷

واخفق المعتضد في مسعاه لمقاومة الحركة القرمطية، إذ أرسل جيشاً لقمعها فهزم واسر قائده، وكان القرامطة يزحفون على البصرة تارة وعلى بغداد تارة، وعلى الحجاز تارة أخرى. ونودي بزعيم لهم هو (صاحب الناقاة أبو عبد الله محمد) خليفة وتسمى بأمر المؤمنين، ثم هجموا على الشام وظهروا فيها سنة 289 هـ، وظل خطرهم جاثماً على المنطقة حتى نهبوا الكعبة وسرقوا الحجر الأسود وقتلوا آلافاً من الحجاج سنة 317، ثم نهبوا البصرة واحتلوا الكوفة، واضطر الخليفة المعتضد ان يعقد معهم الهدنة ويؤدي لهم (مائة وعشرين ألف دينار) كل عام.

وفي عهد الخليفة الطفل، المقتدر بالله، أصيبت الدولة العباسية بالضعف الشديد داخلياً وخارجياً، واحتل الروم ساحل الشام ومدينة اللاذقية سنة 298، وظهر محسن بن جعفر بن علي الهادي في دمشق سنة 300 هـ، ولكنه هزم وقتل بعد ذلك.

ومنذ ذلك الحين شهد العصر العباسي سيطرة البويهيين (الشيعة) على مقاليد

26. المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 91.

27. المجلسي، بحار الأنوار، المجلد الثامن من الطبعة الحجرية، ص 523.

السلطة في عاصمة الخلافة العباسية بغداد، حيث كانوا ينصبون الخلفاء ويعزلونهم.²⁸

إذا، فإن الظروف المحيطة بـ: (الغيبة) من قبل ومن بعد، لم تكن تنطوي على أي مبرر للخوف والتقية، بحيث يخفي الإمام الحسن العسكري مولد ابنه ويكتمه بالمرّة، ولم يكن من العسير على (محمد بن الحسن العسكري) لو كان موجوداً فعلاً، ان يظهر هنا وهناك. وحتى لو كان قد أعلن عن نفسه منذ البداية انه (المهدي المنتظر) لم يكن يصعب عليه اللجوء إلى أطراف الدولة العباسية ويختبئ بالجلال والغابات، وان يتحدى السلطات العباسية الضعيفة جداً ويقم دولته المعهودة، ويؤدي مسؤولياته في إمامة الشيعة والمسلمين. ومن المعروف ان الحكام البويهيين (الشيعة المؤمنين به) طالبوا الشيخ المفيد ان يخرج ويحكم بدل الخليفة العباسي، كما خرج (المهدي الفاطمي) وحكم في شمال أفريقيا، بعد ان كان مستترا، فلم يجر المفيد جواباً، بعد تمأفت حكاية التقية والخوف على نفسه من القتل.

28. المسعودي، مروج الذهب، ج 4، ص 277.

المبحث الثالث

ماذا في علامات الظهور؟

إضافة إلى عدم وجود مبرر حقيقي للغيبة، فإن القائلين بها يتحدثون عن محاولات السلطة العباسية للتفتيش عن (الإمام المهدي) والقبض عليه، ومع ذلك فإنهم يتحدثون عن اختباء (المهدي) في بيت أبيه في عاصمة الخلافة (سامراء) ولمدة طويلة، وهو ما يناقض فلسفة الغيبة المفترضة: (الخوف والتقية)، حيث كان ينبغي لو صح وجوده، ان ينأى عن قبضة السلطة بالاختباء في نواحي البلاد البعيدة.

وبما ان الغيبة مناقضة لفلسفة الإمامة، خاصة بتلك الصورة الطويلة، فقد كان القول بها في البداية يتأرجح بين ستة أيام أو ستة شهور أو ست سنين، ثم تطور إلى ثلاثين عاماً أو أربعين عاماً أو مائة وعشرين عاماً، حسبما تقول روايات كثيرة ينقلها الطوسي.²⁹

ولم تكن مدة الغيبة تتصور أكثر من عمر الإنسان الاعتيادي، ولذا فقد رفض الشيخ الصدوق قول (الواقفية) بغيبة الإمام موسى الكاظم، لأنه كان قد تجاوز العمر الطبيعي في القرن الرابع الهجري، أي أصبح له من العمر حوالي مائتي عام.

وعلى أي حال، فإن الروايات التي تتحدث عن علامات الظهور، تشكل دليلاً إضافياً على عدم صحة نظرية (المهدي محمد بن الحسن العسكري) وذلك لأنها تتحدث عن علامات ظهور مضى عليها الزمان، كالظهور بعد سقوط الدولة الأموية، والانتقام من الأمويين. أو الظهور في العهد العباسي، أو نهايته عند اختلاف ولد بني العباس فيما بينهم، أو في أعقاب قتل (ذي النفس الزكية) كما تقول روايات أخرى يذكرها الطوسي والنعماني والكليني.

ويشير بعض الروايات إلى ان (المهدي) سيفتح القسطنطينية التي استعصت على المسلمين قروناً طويلة، وانه سيفتح الديلم والسند والهند وكابل والخزر. وكل

29. الطوسي، الغيبة، ص 76 - 78.

هذه العلامات أو المهمات قد حدثت ولم يظهر المهدي الموعود، مما يدل على عدم صحة الروايات أو ارتباطها بأشخاص آخرين.

ويتحدث بعض الروايات عن علامات تعجيزية لا تحدث إلا يوم القيامة أو بعد زوال الدنيا، كركود الشمس وسط السماء وطلوعها من المغرب، وامتداد اليوم إلى 240 ساعة، وخروج أموات من قبورهم.

أو يتحدث عن معاجز تقنية كالحديث مع القائم ورؤيته عن بعد، مما يشبه جهاز (البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية) وقد حدث هذا الجهاز مؤخراً، ولكن ليس على يدي القائم، مما يحول دون اعتباره معجزة من معاجز (المهدي). أو حدوث بعض العلامات الغريبة التي تتنافى مع سنة الله في الحياة كولادة الذكور دون الإناث بالآلاف للشخص الواحد، كما يقول المفيد.

ومن الجدير بالذكر ان جميع الروايات الواردة في هذا الشأن هي مرسلة أو مروية عن مجاهيل وغلاة ووضاعين، وهي لا تذكر هوية القائم المهدي بالتحديد، وإنما تشير إليه بصورة عامة، مما يحتمل وضعها أو اختلاقها من قبل الحركات المهديّة السابقة في القرون الهجرية الأولى، وبالتالي فإنها تشكل دليلاً على تطور النظرية المهديّة، وتطبيق أصحاب نظرية (المهدي محمد بن الحسن العسكري) تلك الأحاديث عليه.

المبحث الرابع

دور الغلاة الباطنيين في صنع الفرضية (المهدوية)

بعد تمآفت الأدلة العقلية والنقلية والتاريخية التي قدمها أصحاب نظرية (وجود المهدي محمد بن الحسن العسكري) واتضح ان ذلك القول لم يكن إلا "فرضية اجتهادية ظنية سرية" افترضها جماعة من الناس، يأتي السؤال المحير الكبير: من كان وراء ذلك القول الغريب الافتراضي؟.. وكيف استطاع أولئك الناس إحداثه؟ وما هي مصلحتهم من وراء ذلك؟ وما هي أحوالهم الثقافية والعقلية؟ ولماذا اختاروا القول بوجود ولد للإمام العسكري، بالخصوص، من بين الخيارات العديدة التي كانت تواجه الشيعة الإمامية بعد الحيرة؟ وكيف نجحوا في تسويق نظريتهم؟

لا يمكن الإجابة على هذه الأسئلة ومعرفة حلولها بدقة، إلا بالرجوع إلى الورا، وقراءة التاريخ الشيوعي العام خلال القرون الثلاثة الأولى، والإطلاع على جذور الحركات المهدوية السابقة وعلاقتها بالفرق الباطنية الغالية التي كانت تحاول إصااق نفسها بأهل البيت (عليهم السلام).

العلاقة بين الغلو والمهدوية في التجارب السابقة

كنا قد استعرضنا في الفصل الثاني من هذا الجزء، قصة نشوء حوالي عشرين حركة مهدوية، وكان معظمها وليد الحركات المغالية، وقد رأينا ان أول نظرية مهدوية في التاريخ الشيوعي كانت تدور حول الإمام أمير المؤمنين (ع) وقد اختلقها الغلاة (السيئية) الذين كانوا يغالون في شخصية الإمام علي ويرفعونه إلى درجة الربوبية.³⁰

أما النظرية الثانية فقد كانت حول محمد بن الحنفية، وقد اختلقها الكيسانية المتأثرين بالسبيئية الغلاة، وخاصة (الكربية) منهم. وكان رجل من الكيسانية الغلاة اسمه (حمزة بن عمارة البربري) قد طور نظرية مهدوية ابن الحنفية، فقال بألوهيته وبنبوة ابن كرب، وجعل من نفسه إماماً مرتبطاً بالسماء.³¹

30. النوبختي، فرق الشيعة، ص 22، والأشعري القمي، المقالات، ص 20.

31. النوبختي، فرق الشيعة، ص 27، والأشعري القمي، المقالات، ص 33.

وقد تناسلت تلك الحركة المغالية، بعد ذلك، إلى عدة فرق، وقالت فرقة منهم تعرف بـ: (اليانية) بزعامة (بيان النهدي) قالت: بمهدوية أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية، وغلت فيه، وادعى (بيان) النبوة عن أبي هاشم.³²

كما قال قسم آخر من الكيسانية الغلاة يعرف بـ: (الجناحية). بمهدوية الثائر الطالبي عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر الطيار.³³

وقد انتقلت عدوى الغلو من الكيسانية إلى بعض الزيدية الذين قالوا بمهدوية (ذي النفس الزكية: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن) حيث رفض قسم منهم الاعتراف بوفاته وقالوا بغيبته، وحدث فيهم ما حدث في الحركة الكيسانية، عندما قام رجل يدعى (المغيرة بن سعيد) بتطوير النظرية المهدوية وادعى الإمامة لنفسه في ظل (غيبة) ذي النفس الزكية، ثم ترقى به الأمر إلى أن ادعى أنه رسول نبي، وأن جبرائيل يأتيه بالوحي من عند الله، كما يقول النوبختي والأشعري.³⁴

وتسربت روح الغلو بعد ذلك من (المغيرة) إلى (الخطابية) أصحاب أبي الخطاب محمد بن أبي زينب الأجدع، الذين كانوا يغالون في الإمام الصادق، ويؤثرونه، وقد قالوا بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق ورفضوا الاعتراف بوفاته في حياة أبيه، وقالوا بمهدويته وغيبته.³⁵

وبالقرب من أجواء الغلو اللامنتظية تلك، قال فريق آخر من الشيعة الإمامية الفطحية، بمهدوية (محمد بن عبد الله الأفطح بن جعفر الصادق) وكان هذا أغرب قول بالمهدوية في ذلك الزمان، حيث نسب ذلك الفريق (المهدوية) إلى شخص موهوم ليس له وجود، نتيجة المرور في أزمة نظرية بعد وفاة (الإمام عبد الله الأفطح) دون عقب يخلفه في الإمامة، وذلك بسبب إيمانهم بضرورة استمرار الإمامة في الأعقاب وأعقاب الأعقاب إلى يوم القيامة، وعدم جواز الجمع بين أخوين في الإمامة.³⁶

32. النوبختي، فرق الشيعة، ص 29 و 31 و 34، والأشعري القمي، المقالات، ص 34 و 37.

33. النوبختي، فرق الشيعة، ص 35، والأشعري القمي، المقالات، ص 44.

34. النوبختي، فرق الشيعة، ص 63، والأشعري القمي، المقالات، ص 77.

35. النوبختي، فرق الشيعة، ص 68 - 69، والأشعري القمي، المقالات، ص 81.

36. الأشعري القمي، المقالات، ص 88.

وقد كان القول بوجود (محمد بن عبد الله الأفطح) في البداية، مجرد فرضية فلسفية، ولكنهم قاموا بعد ذلك بجياكة مجموعة من القصص الأسطورية حول اللقاء به ومشاهدته هنا وهناك، واختلقوا بعض المعاجز للاستدلال الغيبي على وجوده.

والى جانب هؤلاء وأولئك.. كان فريق آخر من الشيعة الإمامية المتأثرين بالغلاة وهم (الواقفية) يقولون بمهدوية الإمام موسى الكاظم (ع) وغيبته واستمرار حياته إلى أمد غير منظور. وكان بعضهم يزعم ان الكاظم مات ثم قام بعد موته، واختفى في موضع من المواضع السرية.³⁷

وكما حدث في الحركتين الشيعيتين الكيسانية والزيدية، من استغلال بعض أقطابهما لفكرة المهدوية، وادعاء الإمامة أو النبوة، قام واحد من (الواقفية) اسمه (محمد بن بشير الكوفي) بادعاء الخلافة و(النيابة الخاصة) عن الإمام الكاظم (الغائب)، والالتقاء به في (غيبته). وذلك من أجل الحصول على منافع مالية وسياسية ضخمة، ثم نقل الخلافة إلى ولده (سميع) وإلى من أوصى إليه سميع من بعده. وقال: "انه الإمام المفترض الطاعة على الأمة إلى وقت ظهور موسى، فما يلزم الناس من حقوقهم في أموالهم مما يتقربون به إلى الله عليهم أداؤه إليه إلى قيام القائم".³⁸

ويقول النوبختي والأشعري: ان محمد بن بشير كان على قدر كبير من الغلو والقول بالتناسخ والتفويض والإباحة.³⁹

التفسير الباطني

إلى جانب القول بالمهدوية والغلو في الأئمة، الذي طبع قسماً من المنتسبين للحركة الشيعية العريضة، كان يوجد أيضاً القول بالتفسير الباطني. وفي الحقيقة ان كثيراً من المقولات الباطلة لم تكن تستقيم إلا بهذا التفسير الباطني المقلوب

37. النوبختي، فرق الشيعة، ص 80، والأشعري القمي، المقالات، ص 90.

38. النوبختي، فرق الشيعة، ص 83 - 84، والأشعري القمي، المقالات، ص 91.

39. المصدران..

للأحداث والأقوال، ورفض الاعتراف بالحقائق التاريخية الظاهرية، أو اختلاق حوادث وأشخاص لا وجود لهم، كعدم الاعتراف بوفاة الإمام أمير المؤمنين، أو وفاة محمد بن الحنفية، أو وفاة ابنه أبي هاشم، أو وفاة ذي النفس الزكية، أو وفاة الإمام الصادق، أو وفاة ابنه إسماعيل، أو وفاة الإمام الكاظم، واختلاق ولد لعبد الله الأفضح الذي مات دون خلف ظاهر، والقول بوجود ولد له في السر أخفاه للتقية.

وقد كان (الخطابية) أتباع (محمد بن أبي زينب الأجدع) ينسبون إلى الإمام الصادق معاني الغلو الفاحشة ويقولون انه الله، وقد حج جماعة منهم إلى بيت الله الحرام ولبوا هكذا: (لييك يا جعفر لبيك) فارتعش الإمام الصادق من قولهم وخرّ ساجداً إلى الأرض، واستنكر قولهم أشد استنكار، ثم لعن أبا الخطاب، فذهب أصحابه إليه واخبروه بلعن الإمام الصادق له، فأجابهم بأن الإمام لا يلعنه شخصياً، وإنما يلعن رجلاً آخر يحمل نفس الاسم في البصرة، وقد كان هو يعيش في الكوفة. فعاد أصحابه إلى الإمام الصادق في المدينة واخبروه بمقالة أبي الخطاب الكوفي، فحدده الإمام بالاسم واللقب والمكان وجميع المواصفات الخاصة، وكرر لعنه والبراءة من قوله. وعندما اخبره أصحابه بذلك لم يتراجع وظل مصراً على دعواه بالانتماء إلى الشيعة وإلى الإمام الصادق، ونسبة أقواله إلى الإمام سرا، وقال: ان الإمام لم يلعنه بهذه الصورة الدقيقة العلنية إلا لكي يحافظ على بقية الشيعة من آثار قول الألوهية، تماماً كما فعل الخضر الذي حرق السفينة لينقذها من الغصب والمصادرة، وقرأ قوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (الكهف 79).⁴⁰

وكان الباطنيون ينسبون كثيراً من الأقوال والآراء إلى أئمة أهل البيت، سراً وخلافاً لما كان يعن به أهل البيت ويقولوه أمام الملأ من الناس، وبشكل يتعارض مع مواقفهم الحقيقية، ولما كان الأئمة ينفون تلك الأقوال الغريبة ويستهجونها أو يرفضونها، كان الباطنيون يتشبثون بأقوالهم ويفسرون نفي الأئمة لادعاءاتهم بالتقية

40. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 51.

وبخوف الأئمة من إعلان الحق والتحدث بما لا يحتمله الناس!

وبغض النظر عن مناقشة دعوى (التقية) ونسبتها إلى أهل البيت، بهذه الصورة المناقضة لأمانة الكلمة والحفاظة على الرسالة، فإن الباطنيين استطاعوا لعب أدوار كبيرة في التاريخ الشيعي وتحريف الناس عن خط أهل البيت، في كل زمان، حتى جاء عهد الإمام الحسن العسكري، الذي توفي عن دون ولد ظاهر، وأوصى بأمواله إلى أمه (حديث) ولم يتحدث عن وجود ولد له في حياته. وقد قبل جميع المسلمين هذه الحقيقة كما قبلها معظم الشيعة الإمامية وذهبوا إلى القول بإمامة جعفر بن علي الهادي، أو القول بانقطاع الإمامة، أو القول بالشورى.. ولكن فريقاً من الغلاة والباطنيين رفض التسليم بهذه الحقيقة الظاهرية، وأصر على اختلاق قصة سرية وجود ولد مكتوم ومخفي لم يعلن عنه الإمام العسكري خوفاً عليه من القتل، وتقية. وارتد قسم منهم عن القول بإمامة الحسن العسكري، وراح يقول بمهدوية محمد بن علي الهادي الذي كان قد توفي في حياة أبيه، ويرفض الاعتراف بهذه الحقيقة، ويصر على اختفائه واستمرار حياته إلى يوم الظهور، تماماً كما فعل قسم من الإسماعيلية الذين رفضوا التسليم بوفاة إسماعيل بن جعفر الصادق، وفسروا عملية الدفن التي قام بها الإمام الصادق بأنها مسرحية من قبل الإمام!

وقد رفض مشايخ الطائفة الإمامية الاثني عشرية كالشيخ المفيد والمرتضى والطوسي منهج الفرق الشيعية الأخرى الباطنية، التي ترفض الاعتراف بوفاة الإمام علي، أو ابنه محمد بن الحنفية أو ابنه أبي هاشم، أو وفاة الإمام الصادق أو ابنه إسماعيل، أو وفاة الإمام موسى الكاظم، أو وفاة الإمام العسكري أو أخيه محمد، وذلك لمخالفة منطقها الباطني للظاهر، الذي يشكل حجة الله على الناس. ولكن جميع القائلين بوجود (الإمام محمد بن الحسن العسكري) ينتهجون بدورهم المنطق الباطني حيث يعترفون بعدم إعلان الإمام العسكري لولادة (ابنه) ووصيته لوالدته عند وفاته، ويفسرون ذلك بالخوف والتقية. وبغض النظر عن مناقشة هذه الدعوى والتأكد من حقيقة الظروف المحيطة بوفاة الإمام العسكري، فإن القول بوجود ولد له في السر، هو إذن قول باطني سري يخالف للظاهر.

وقد رأينا أيضاً: ان معظم الروايات التي تتحدث عن ولادته ومشاهدته في حياة أبيه تتضمن معاني الغلو الفاحشة والعلم بالغيب وما إلى ذلك، من مقولات الغلاة المتطرفين، ويجدر بنا ان نتوقف قليلا عند الحركة المغالية (النميرية) التي كانت قد نشأت حول الإمام علي بن محمد الهادي، على يدي محمد بن نصير النميري، الذي كان من أقطاب الشيعة في البصرة. وكان هذا قد رفع الإمام الهادي إلى درجة الألوهية، وادعى لنفسه مرتبة النبوة والرسالة من قبل الإمام، وكان يقول بالتناسخ.⁴¹

وقد التف هذا الغالي (النميري) بعد وفاة الإمام الهادي، حول ابنه الإمام الحسن العسكري، وكان بعد وفاته من أبرز القائلين بوجود (ولد) له في السر، هو: (محمد بن الحسن العسكري) وقد ادعى البابية و(النيابة الخاصة) عنه، ثم ادعى النبوة وأورثها إلى عدد من أصحابه.

وإلى جانب النميرية كان يوجد في تلك الأيام تيار آخر من الغلو والغلاة في صفوف الشيعة الإمامية، هم: (المخمسة) الذين يعتقدون، كما يقول سعد بن عبد الله الأشعري القمي: "ان الله عز وجل هو محمد، وانه ظهر في خمس صور مختلفة.. ظهر في صورة محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وان أربعة من هذه الصور الخمسة تلبس لا حقيقة لها، والمعنى شخص محمد وصورته لأنه أول شخص ظهر وأول ناطق نطق، لم يزل بين خلقه موجودا بذاته يتكون في أي صورة شاء، يظهر نفسه لخلق في صور شتى من صور الذكران والإناث والشيوخ والشباب والكهول والأطفال، يظهر مرة ولدا ومرة ولدا وما هو بوالد ولا بمولود، ويظهر في الزوج والزوجة، وإنما اظهر نفسه بالإنسانية والبشرانية لكي يكون لخلق به انس ولا يستوحشوا بهم.

"وان محمداً كان آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى لم يزل ظاهراً في العرب والعجم.. وانه كان يظهر نفسه لخلق في كل الأدوار والدهور، وانه تراءى لهم بالنورانية، فدعاهم إلى الإقرار بوحدانيته فأنكروه، فترأى لهم من باب النبوة

41. الحلي، الخلاصة، ص 273، والشيخ الأقدم ابن أبي الثلج البغدادي، تاريخ الأئمة، ص 20، والطوسي، الغيبة، ص 2444، والأشعري القمي، مقالات والفرق، ص 101، والمجلسي، بحار الأنوار، ج 51، ص 367.

فأنكروه، فترأى لهم من باب الإمامة فقبلوه، فظاهر الله عز وجل بالإمامة وباطنه الله الذي معناه محمد يدركه من كان من صفوته بالنورانية، ومن لم يكن من صفوته بدرجة بالبشرانية اللحمانية الدمية، وهو الإمام... وان كل من كان من الأوائل مثل أبي الخطاب وبيان وصائد والمغيرة وحزمة وبزيع والسري ومحمد بن بشير، هم أنبياء أبواب بتغيير الجسم وتبديل الاسم، وان المعنى واحد، وهو سلمان وهو الباب الرسول يظهر مع محمد في كل صورة ظهر، وهو رسول محمد متصل به، ومحمد الرب".⁴²

ويقول الأشعري القمي: "انهم (لعنهم الله) اظهروا دعوة التشيع واستبطنوا المجوسية، فرغموا ان سلمان (رحمه الله) هو الرب، وان محمدا داع إليه، وان سلمان لم يزل يظهر نفسه لأهل كل دين. وذهبوا في جميع الأشياء مذهب المجوس". وقد كان شيعة الكرخ في تلك الأيام من (المخمسة) وانه لا أحد يشك في ذلك. كما يقول الشيخ الطوسي.⁴³

وكان شيخ الشيعة بالكرخ يوم ذاك: (أحمد بن هلال العبرتائي) وهو من أعظم الغلاة - وقد اخرج الحسين بن روح النوبختي (النائب الثالث) توقيعا بلعنه بشدة والتبرؤ ممن لا يلعنه - وقد كان قطبا رئيسيا في عملية اختلاق نظرية (وجود ولد مخفي) للامام الحسن العسكري، ومن اقرب المساعدين لعثمان بن سعيد العمري (النائب الأول) وقد أيدته في دعوى (الوكالة عن المهدي) ثم اختلف مع ابنه محمد (النائب الثاني) وادعى النيابة لنفسه.

والى جانب أولئك الغلاة النمرية والمخمسة، كان يوجد في صفوف الشيعة تلك الأيام صنف آخر من الغلاة هم (المفوضة) الذين كانوا يعتقدون: "ان الله أقام شخصا واحدا كاملا لا زيادة فيه ولا نقصان، ففوض إليه التدبير والخلق، فهو محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وسائر الأئمة، ومعناهم واحد، والعدد يلبس، وان هذا (الواحد الكامل) - أي محمد - هو الذي خلق السماوات

42. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 58.

43. الأشعري القمي، ص 62، والطوسي، الغيبة، ص 256.

والأرضين والجبّال والإنس والجن والعالم بما فيه.⁴⁴

وقد اضطر هؤلاء (المفوضة) بعد وفاة الإمام الحسن العسكري إلى افتراض (وجود ولد) له في السر، لكي تستمر نظرية (الواحد الكامل) الذي يدبر الكون ويخلق ويرزق.. ولكن عامة الشيعة لم يكونوا يؤمنون بأفكارهم الغالية، وقد حدث بين الفريقين نوع من التنازع والاختلاف، وقاموا بالاحتكام إلى محمد بن عثمان العمري، باعتباره (نائباً عن صاحب الزمان) وطلبوا منه أن يحسم النزاع، فأخرج لهم (توقيعاً) يتضمن رفض نظرية (التفويض الكامل)، ويؤكد تدخل الأئمة في السؤال من الله أن يخلق فيخلق، أو يرزق فيرزق.⁴⁵ ولم يخل جواب العمري لهم، في الواقع، من درجة مخففة من القول بالتفويض، وهو ما يدل على ارتباطه وارتباط القول بوجود (ابن الحسن) بالغلاة.

وهذا ما يؤكده الحسين بن روح النوبختي في حديثه عن اختلاف الشيعة في ذلك الزمان حول مسألة التفويض، وذهابه إلى أبي طاهر ابن بلال (أحد أقطاب النظرية المهدوية) ومناقشته في الموضوع، وإخراجه حديثاً عن أبي عبد الله (ع) يذكر فيه: "إن الله إذا أراد أمراً عرضه على رسول الله، ثم أمير المؤمنين، ثم الأئمة واحداً بعد واحد.. إلى أن ينتهي إلى صاحب الزمان، ثم يخرج إلى الدنيا. وإذا أراد الملائكة أن يعرفوا إلى الله عز وجل عملاً عرضه على صاحب الزمان ثم يخرج على واحد واحد من الأئمة إلى أن يعرض على رسول الله ثم يعرض على الله عز وجل، فما نزل من الله فعلى أيديهم، وما عرج إلى الله فعلى أيديهم، وما استغنوا عن الله عز وجل طرفة عين".⁴⁶ وهو ما يوحي بمشاركة الأئمة مع الله في إدارة الكون، وهذا نوع من (التفويض) غير الكامل.

وكان محمد بن الحسن الصفار القمي، الذي كان معاصراً لفترة الحيرة، وكان أحد أقطاب (النظرية المهدوية الاثني عشرية)، يعتقد بنوع من التفويض للأئمة في التشريع وإدارة الحياة، وهو يقول: "وجدت في كتاب قديم في نوادر محمد بن

44. الأشعري القمي، المقالات والفرق، ص 61.

45. الطوسي، الغيبة، ص 178.

46. النوبختي، فرق الشيعة، ص 238.

سنان، قال قال أبو عبد الله: "لا والله ما فوّض الله إلى أحد من خلقه، إلا إلى رسول الله والأئمة، فقال: (انا أنزلنا الكتاب لتحكم بين الناس بما أراك الله) وهي جارية في الأوصياء".⁴⁷

ومن الواضح ان هذه النظرية تحتوي على درجة من الغلو، وان لم تصل إلى درجة القول بالتفويض في الخلق والرزق وإدارة الكون. وقد كان الصفار يتطرق في الغلو في الأئمة، يشهد على ذلك كتابه (بصائر الدرجات) المليء بالأفكار المرفوضة من الشيعة اليوم.

وكان بعض أهل نيسابور من الشيعة على درجة كبيرة من الغلو والارتفاع والتفويض، كما يقول الكشي في ترجمة الفضل بن شاذان. وعموما فقد كان الغلو بمختلف مدارسه ومذاهبه ينتشر بين الشيعة في منتصف القرن الثالث الهجري، كما يقول السيد هبة الدين الشهرستاني في مقدمته لكتاب الشيخ المفيد: (أوائل المقالات).

وقد لعب جعفر بن محمد بن مالك الفزاري، وأدم البلخي، وأحمد الرازي، والحسين بن حمدان الخصيبي، دوراً كبيراً في نشر نظرية (وجود الإمام المهدي) ونسج الروايات الأسطورية حول مولده واللقاء به، وكان هؤلاء من أعظم الغلاة الذين يجمع علماء الحديث الشيعة على رفض أحاديثهم.

47. الصفار، بصائر الدرجات، ص 376.

المبحث الخامس

دور الإعلام في تكريس الفرضية المهدوية

السؤال الذي يفرض نفسه الآن.. بعد وضوح تأليف نظرية (المهدي محمد بن الحسن العسكري) من قبل الغلاة والمتكلمين وأدعاء النيابة المستفيدين، وتبين عدم وجود رصيد لها من الواقع والحقيقة، وأنها لم تكن إلا فرضية وهمية اخترعت في عصر (الحيرة) التي أعقبت وفاة الإمام العسكري دون ولد يرثه في الإمامة.. السؤال هو: كيف إذاً شقت هذه النظرية أو الفرضية طريقها إلى عقول وقلوب ملايين المسلمين من الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وغيرهم عبر التاريخ؟ وكيف أصبحت عقيدة راسخة وقوية؟

في الإجابة على هذا السؤال لا بد ان نقول: أولاً: إن الشيعة الأوائل في عصر الأئمة من أهل البيت (ع) لم يعرفوا هذه النظرية بتاتاً، كما لم يعرفها الشيعة بعد وفاة الإمام الحسن العسكري مباشرة، وقد احتار الإمامية في أمرهم عندما لم يجدوا له خلفاً ظاهراً، وكان المهدي مجهولاً لديهم بالمرّة، وغامضاً غير محدد في شخص معين، وقد قالت فرقة واحدة من أربعة عشر فرقة بنظرية وجود ولد للإمام العسكري، مما يعني ان الشيعة لم يجمعوا على هذه النظرية في فترة (الغيبة الصغرى) وربما مال إليها بعض الشيعة الإمامية.

ثم.. ان عامة الشيعة تراجعوا عن هذا القول بعد حوالي خمسين عاماً، وقد سجل الكليني في (الكافي) والخصيبي في (المهذبة الكبرى) ظاهرة التراجع عن القول بوجود الولد عند قوم من أهل المدينة من الطالبين.⁴⁸

وقال تلميذ الكليني: محمد بن أبي زينب النعماني (توفي سنة 340 هـ): "انا رأينا طوائف من العصاة المنسوبة إلى التشيع ممن يقول بالإمامة.. قد تفرقت كلمتها وتشعبت مذاهبها.. وشكوا جميعاً إلا القليل في إمام زمانهم وولي أمرهم وحجة ربهم... فلم يزل الشك والارتياب قادحين في قلوبهم... حتى أدامهم ذلك

48. الكليني، الكافي، ج1، ص 518، والخصيبي، المهذبة الكبرى، ص 370.

إلى التيه والحيرة والعمى والضلالة، ولم يبقَ منهم إلا القليل التّزّر. وقال في موضع آخر من كتابه: "أي حيرة أعظم من هذه الحيرة التي أخرجت من هذا الأمر الخلق الكثير والجمل الغفير؟. ولم يبقَ ممن كان فيه إلا التّزّر اليسير، وذلك لشك الناس".⁴⁹

وروى النعماني مجموعة من الروايات التي تتحدث عن وقوع الحيرة بعد الغيبة، ووصف حالة الحيرة التي عمت الشيعة في ذلك الوقت، فقال: "إن الجمهور منهم يقول في (الخلف) أين هو؟ وأنى يكون هذا؟ وإلى متى يغيب؟ وكم يعيش؟ هذا وله الآن نَيْفٌ وممانون سنة؟ فمنهم من يذهب إلى أنه ميت، ومنهم من ينكر ولادته ويحجد وجوده بواحدة، ويستهزئ بالمصدق به، ومنهم من يستبعد المدة ويستطيل الأمد". وقال: "شذّ الأكثر ممن كان متقدماً وطار يمينا وشمالاً.. وتفرق الناس عنه (الخلف) ويأسهم منه واستهزأهم بالمعتقد لإمامته ونسبتهم إليهم إلى العجز. ووصف القائلين بوجود (الإمام الثاني عشر) ب: الشُرذمة المنفردة عن هذا الخلق الكثير المدعين للتشيع الذين تفرقت بهم الأهواء.. واستوحشوا من التصديق بوجود الإمام مع فقدان شخصه وطول غيبته".⁵⁰

كما أشار الشيخ محمد بن علي بن بابويه الصدوق (توفي سنة 381 هـ) في مقدمة كتابه: (إكمال الدين وإتمام النعمة) إلى حالة الحيرة التي عصفت بالشيعة، وقال: "وجدت أكثر المختلفين إلى من الشيعة قد حيرتهم الغيبة ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة وعدلوا عن طريق التسليم إلى الآراء والمقاييس.. وورد إلينا شيخ من بخارى من أهل الفضل والعلم والنباهة ببلد قم، فبينما هو يحدثني ذات يوم إذ ذكر لي عن رجل قد لقيه ببخارى من كبار الفلاسفة والمنطقيين كلاماً في القائم قد حيره وشككه في أمره". "وقد كلمني رجل بمدينة السلام (بغداد) فقال لي: إن الغيبة قد طالّت، والحيرة قد اشتدت، وقد رجع كثير عن القول بالإمامة لطول الأمد".⁵¹

وقد ذكر الكليني والنعماني والصدوق مجموعة من الروايات التي تؤكد وقوع

49. النعماني، الغيبة، ص 20 و186.

50. المصدر، ص 157 و113.

51. الصدوق: إكمال الدين، ص 2 و16.

الحيرة بعد غيبة صاحب الأمر واختلاف الشيعة وتشتتهم في ذلك العصر، واثام بعضهم بعضاً بالكذب والكفر، والتفل في وجوههم ولعنهم، وانكفاء الشيعة كما تكفأ السفينة في أمواج البحر، وتكسّرهم كتكسر الزجاج أو الفخار، وقولهم بموت صاحب الأمر، وارتدادهم وعدم البقاء على أمره إلا يسيراً منهم.⁵²

وبغض النظر عن مناقشة هذه الروايات المختلفة أو المستوردة من الفرق الشيعية والحركات المهدوية القديمة، فإن نقل الكليني والنعماني والخصيبي والصدوق وغيرهم لها، وتطبيقهم لها على الشيعة في القرن الرابع، يكشف عن تراجع عامة الشيعة، في ذلك الوقت، عن القول بوجود (محمد بن الحسن العسكري) بعد قول فئة منهم بذلك فترة من الزمن.

وإذا كانت النظرية قد أصبحت في وقت لاحق عند قسم من الشيعة الإمامية وهم (الاثني عشرية) أشبه بالعقيدة الراسخة التي لا تقبل الجدل أو النقاش، فليس ذلك إلا بسبب عملية إعلامية كبرى قام بها أدعياء النيابة وأعوانهم، وامتدت آثارها إلى اليوم.

كانت الحملة الإعلامية تتألف من عدة أمور، هي:

1. التلفيق الروائي، واختلاق الأحاديث المختلفة حول (الاثني عشرية والمهدي). وقد مرّ عرضها ونقدها في الفصل الخاص بالأدلة النقلية حول إثبات المهدي.
 2. الإرهاب الإعلامي، وقد استخدم أصحاب النظرية، بالإضافة إلى ذلك، قسماً آخر من الروايات الهجومية التي تتهم من لا يؤمن بالمهدي المفترض: (محمد بن الحسن العسكري) بالكفر والردة والفسق والضلال، والتي تساوي بين إنكار (وجود) المهدي وإنكار الرسول الأعظم، وتكذيبه والجحد بنبوته.⁵³
- واعتمدت الحملة الإعلامية على بعض الأحاديث القديمة التي تعتبر من يموت ولا يعرف إمام زمانه كأنه قد مات ميتة جاهلية، وفسرتها بمعرفة (صاحب الزمان وإمام العصر المهدي المنتظر) واعتبرت كل من لم يعرفه ومن لم يؤمن

52. الكليني، الكافي، ج 1، ص 336 و338 و340، والنعماني، الغيبة، ص 89 و206 و208، والصدوق، إكمال الدين، ص 408 وعيون أخبار الرضا، ص 68.

53. الصدوق، إكمال الدين، ص 338 و361 و409 و410 و412 - 413.

به بأنه سوف يموت ميتة جاهلية، وذلك بالرغم من عدم وجود طريق إلى معرفته والالتفاف حوله ونصرته والانقياد إليه. حيث قال محمد بن عثمان العمري (النائب الثاني): انه سمع الحسن العسكري يقول: "من مات ولم يعرف ابني مات ميتة جاهلية".⁵⁴

وذهب العمري شأواً بعيداً جداً في هجومه الإعلامي، حيث اعتبر المشككين بوجود المهدي مفارقين للدين ومرتابين ومعاندين للحق، وأخرج (توقيعاً) باسم المهدي يندد بمن لا يؤمن به ويهدده بالويل الوخيم. وقد ساعد الشيخ أبو عبد الله جعفر الحميري القمي، وسعد بن عبد الله الأشعري القمي على نشر تلك الرسالة في صفوف الشيعة.

3. الأدعية والزيارات، وربما كانت الأدعية والزيارات أهم عمل إعلامي ساهم في ترسيخ نظرية (المهدي محمد بن الحسن) بين الشيعة، وذلك لما لهذه الأدعية والزيارات من دور حيوي مؤثر في حياة الناس، حيث يدأب الشيعة على قراءة الأدعية عقيب كل صلاة وفي جميع المناسبات الدينية، ويحرصون على زيارة قبور الأئمة دائماً وفي الجمعات.

والأدعية والزيارات المتداولة بين الشيعة حول المهدي والقائم تنقسم إلى

قسمين:

أ. أدعية عامة وغير محددة بمحمد بن الحسن العسكري، وإنما تدور حول القائم أو المهدي المطلق، كدعاء صاحب الأمر، أو الدعاء في غيبة الإمام، وهي مروية عن الأئمة السابقين كالباقر والصادق والكاظم والرضا، مما ينسجم مع العمومية التي كانت تلف موضوع المهدي نفسه وعدم تحديد هويته في زمن الأئمة، الأمر الذي بحثناه في الفصول الماضية، وهو ما يوحي بأن هذه الأدعية والزيارات مستوردة من التراث الشيعي القديم، أو الفرق الشيعة المختلفة، كالواقفية التي كانت تقول بمهدوية الإمام الكاظم، وقد طبق الشيعة المتأخرون تلك الأدعية والزيارات على المهدي (محمد بن الحسن) الذي افترضوا وجوده،

54. المصدر نفسه.

حتى لم يعد لها من مفهوم سوى هذا (الإمام المهدي)، ولم يعد أحد ينتبه إلى
عمومية الروايات وعدم تحديد المصداق الخاص بها.

ب. أدعية خاصة محددة بمحمد بن الحسن العسكري، كأدعية شهر رمضان ودعاء
الافتتاح والاختتام واليوم الثالث عشر منه، ودعاء العهد والندبة، والزيارات
المختلفة لمراقد أهل البيت (ع) وزيارة سرداب الغيبة في سامراء. وهي أدعية
وزيارات مؤلفة بصورة مستقلة، أو ملفقة من مجموعة روايات، أو أدعية عامة
مضاف إليها اسم المهدي.

ومما يميز هذه الأدعية والزيارات التي تتحدث عن المهدي وتذكر اسمه
بالتحديد، بعد أن تسرد أسماء الأئمة السابقين واحدا واحدا، أنها تخلو من ذكر
السند، وتعتمد على الإرسال التام، وهي صادرة عن عثمان بن سعيد العمري
(النائب الأول) أو ابنه محمد بن عثمان العمري (النائب الثاني) أو الحسين بن روح
التوبختي (النائب الثالث) أو محمد بن جعفر الحميري الذي كان أحد مساعدي
العمري في مدينة قم.

وقد روى السيد ابن طاووس في (مهج الدعوات) دعاء يقول انه يصلح لأيام
الغيبة، يقول انه رأى في المنام من يعلمه إياه!⁵⁵ وروى المجلسي بالإسناد إلى علي
بن محمد بن عبد الرحمن البشري، قال: دخلت مسجد صعصعة (في الكوفة) وإذا
برجل عليه ثياب الحجاز وعمته كعمتهم قاعد يدعو بهذا الدعاء: "اللهم يا ذا المنن
السابعة..." ثم سجد طويلا وقام وركب الراحلة وذهب، فقال صاحبي: هو والله
صاحب الزمان.⁵⁶

4. الطقوس والقصص المرتبطة برؤية المهدي

وبالإضافة إلى الأدعية والزيارات الواردة حول (المهدي) هناك بعض الطقوس
المتعددة التي تلعب هي الأخرى دورا إعلاميا مهما في تكريس الاعتقاد بنظرية
(وجود المهدي) وتحويلها إلى "حقيقة راسخة" في أذهان الشيعة، وذلك مثلا،

55. راجع: محمد تقي الموسوي الاصفهاني، مكياج المكارم في فوائد الدعاء للقائم، ص 101.

56. الكاشاني، الصحيفة المهدية، ص 138.

كالقيام وأداء التحية والانحناء عند سماع اسم (القائم) وهو ما يفعله عامة الشيعة المتدينين اليوم ومنذ زمن طويل، الأمر الذي يبعث على الاحترام والخشوع والرهبة والتحسس بوجود المهدي، والتعامل معه كأنه حي وحاضر في الأوساط.

وتلعب القصص الكثيرة التي يتداولها العامة والخاصة من الشيعة، حول رؤية بعض الناس أو العلماء للمهدي، ولقائهم به، وهي قصص يسرد المجلسي كمية كبيرة منها في موسوعته: (بحار الأنوار/الجزء 51).. تلعب دوراً كبيراً أيضاً في تعزيز نظرية المهدي، وتحويلها إلى قصة قريبة من الواقع، خاصة وانها تروى عن مجموعة من الزهاد والعباد والعلماء البارزين.

وهناك مسجد شهير في الكوفة في العراق يعرف بمسجد السهلة يشتهر بأنه مسجد الإمام المهدي، وان من يدأب على الصلاة فيه أربعين ليلة أربعاء فإنه يحظى برؤية المهدي، وتوجد بعض المساجد هنا وهناك في العراق تعرف بـ (مقامات المهدي) حيث يقال انه قد شوهد (الإمام) في تلك الأماكن وهو يصلي فبني فيها مساجد، كما هو الحال في مسجد جمكران في قم، الذي اشتهر بعد قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. ان هذه المساجد أو المقامات تلعب هي الأخرى دوراً إعلامياً في تعزيز الإيمان بالنظرية المهدوية (الاثني عشرية) وتحويلها من فرضية إلى واقع مادي يعيشه الناس وينظرون إليه بأعينهم.

وهكذا يلعب الإعلام المهدوي بكل فقراته وفروعه دوراً كبيراً في تعزيز نظرية "وجود الإمام المهدي" وترسيخها بين أوساط الشيعة، وتحويلها من فرضية وهمية إلى "حقيقة بديهية" لا تقبل الجدل!

الخاتمة

نستخلص من كل ما مضى: أن الشيعة كانوا يشكلون حزب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مقابل حزب معاوية والأمويين، وأنهم في القرن الأول الهجري، لم يكونوا يعرفون نظرية الإمامة الإلهية القائمة على العصمة والنص، حيث كانوا يؤمنون فقط بأولوية وأحقية أهل البيت بالحكم والخلافة من الأمويين. وعندما اختلف أهل البيت في القرن الثاني الهجري، بين عباسيين، وطالبيين، وعلويين، وكيسانيين، وحسينيين، وحسينيين، وإسماعيليين، وموسويين، نشأ من الشيعة فريق يؤمن بحق خط معين منهم، هو الخط العلوي الحسيني الموسوي، بالإمامة والخلافة إلى يوم القيامة. ولكن هذه النظرية وصلت إلى طريق مسدود، مع وفاة الإمام الحسن العسكري، سنة 260 للهجرة، دون خلف يرثه في الإمامة، مما سمح للتيارات الشيعة الأخرى الزيدية والإسماعيلية أن تواصل معركتها ضد الخلفاء العباسيين، وتنجح في إقامة دول لها في اليمن وطبرستان وأفريقيا والحجاز، حتى كادت أن تقضي على الدولة العباسية في بغداد، في منتصف القرن الخامس الهجري.

وكان من المحتمل جداً، أن يطوي التاريخ حديث التيار الإمامي الموسوي، لولا مبادرة بعض أركانه إلى اختلاق قصة وجود ولد مستور وغائب للإمام العسكري، وتأليف النظرية الإثني عشرية في القرن الرابع الهجري، مما سمح لها بالبقاء في أذهان فريق من الشيعة، ظل ينتظر خروج ذلك الإمام أكثر من ألف عام، ولم يجن ذلك الفريق من انتظاره للإمام الغائب، سوى العزلة والتلاشي والانكفاء والغيبة عن مسرح الحياة.

واضطرب هؤلاء الشيعة، في نهاية الأمر، إلى الثورة على نظرية الانتظار التي كانت تكبلهم وتمنعهم من النشاط السياسي، وتأليف نظرية جديدة هي "فرضية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام المهدي الغائب" وتطورها من بعد ذلك إلى "نظرية

ولاية الفقيه". ومع أن هذه النظرية قد حررهم تماماً من نظرية الإمامة الإلهية المثالية، القائمة على اشتراط العصمة والنص في الإمام، إلا أنها ظلت في أذهانهم تشكل امتداداً لها، وترتبط بها ببعض الخيوط الرقيقة، مثل الاعتقاد بأن الفقهاء منصوبين ومعينين من قبل الإمام الغائب، بالنيابة العامة. وهو ما أضفى هالة قدسية على الفقهاء المراجع رفعتهم فوق مستوى الشعب، وحالت دون مراقبتهم ومحاسبتهم ونقدهم. وهذا ما أدى إلى قيام ديكتاتورية باسم الدين، هنا وهناك، في بعض الأحيان.

ولكن مسيرة الفكر السياسي الشيعي لم تتوقف عند هذه النقطة، حيث واصل الفقهاء سعيهم من أجل تقديم فكر سياسي أفضل وبناء نظام سياسي أكثر حرية وعدلاً، فرفض كثير منهم فرضية النيابة العامة، وكذلك نظرية الولاية العامة المطلقة للفقهاء، وقالوا بمبدأ الشورى وولاية الأمة على نفسها، ولم يتردد بعضهم عن إعلان تأييده للنظام الديمقراطي على أسس إسلامية. (كما هو حاصل اليوم في العراق).

كل هذا التطور الجذري في الفكر السياسي الشيعي، يجعلنا نعيد النظر في التسمية الموروثة والشائعة: "الإمامية" ومدى انطباقها على شيعة اليوم، الذين يمكن أن نقول عنهم أنهم "جعفرية" باعتبارهم يتبعون فقه الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، كما يتبع بعض المسلمين المذهب الحنفي أو الشافعي أو المالكي أو الحنبلي أو الإباضي، ولكن لا يمكن أن نصفهم بالإمامية أو الإثني عشرية. وهو، كما قلنا قبل قليل، اسم أطلق على فريق صغير من الشيعة في القرون الأولى، في حين لم يكن أحد من الشيعة يعرف هذا الاسم في القرن الأول الهجري. وفي الواقع لا يعرف معظم الشيعة المعاصرين شيئاً عن نظرية الإمامة، سوى الحب والولاء لأهل البيت (عليهم السلام)، وهو أمر يشترك فيه عامة المسلمين، وبالتالي فلا يجوز نعتهم بالرافضة، كما يفعل بعض السلفيين.

ولا يجوز مؤاخذه الشيعة، أو محاسبتهم على ما قاله أو يقوله الغلاة والمتطرفون، كما لا يجوز محاكمة أمم وطوائف وشعوب على ما يقوله ويفعله الغلاة منهم.

إن من الخطأ الكبير تصوير الخلاف بين السنة والشيعة وكأنه خلاف عقدي لا ينتهي حتى يوم القيامة، والتشبث بالأقوال الشاذة والنادرة التي تفوه بها بعض الغلاة والمتطرفين عبر التاريخ، لأنه خلاف كان يدور في الإطار السياسي، وهو موضوع فرعي اجتهادي، وقد انتهى اليوم، ولم يبق منه سوى أوهام أو رواسب وطقوس ومخلفات قشرية.

وإذا كانت هنالك من عقدة تعكر صفو العلاقات الشيعية مع الآخرين، فهي تكمن في قضية الموقف السليبي من الشيخين أبي بكر وعمر، والصحابة عموماً (رضي الله عنهم) وذلك بسبب اعتقاد الإمامية بـ "اغتنصاب" الشيخين للخلافة من الإمام علي، الذي "نصَّ عليه رسول الله وعينه خليفة من بعده".

وبعد وضوح فكر أهل البيت السياسي القائم على الشورى، وتخلي الشيعة عن نظرية الإمامة التي وصلت إلى طريق مسدود في القرن الثالث الهجري، وانقرضت، وتخليهم كذلك عن نظرية الانتظار للإمام الغائب (محمد بن الحسن العسكري) الذي ثبت أيضاً أنه لم يكن سوى فرضية وهمية لا تمت بصلة إلى أهل البيت، حان الوقت للتخلص من كل رواسب التاريخ، وتصحيح الموقف وإعادة النظر بإيجابية إلى الشيخين الجليلين أبي بكر وعمر، وعموم الصحابة الكرام الذين كانوا على علاقة طيبة وحميمة مع أهل البيت.

وهذا أمر كفيل بتعزيز علاقة الشيعة بأخوتهم المسلمين، وإزالة ما في قلوبهم من أحقاد وأدران.

وأجدي مضطراً لتكرار: أن ليس كل الشيعة، قديماً وحديثاً، يؤمنون بنظرية الإمامة، ويلتزمون بكل حذافيرها، وبالتالي فإنهم لم يتخذوا.. ولا يتخذون موقفاً سلبياً من الصحابة والشيخين، بصورة حتمية. ولذا فإن نظر الآخرين إليهم يجب أن يكون واقعياً، ودقيقاً، ومميزاً بين فرقهم المختلفة وتياراتهم العديدة. ولا بد أن يلاحظ المسلمون التطورات الجذرية الكبيرة التي حدثت وتحدثت في صفوف الشيعة بصورة عامة.

وربما كان أهم درس يأخذه المسلمون من التطور الديمقراطي عند الشيعة،

هو ضرورة التخلص من الفكر الاستبدادي، الذي رُوِّج لهم فقهاء السلاطين في ظل الدولة العباسية، والذي يشكل اليوم عقبة كأداء أمام مسيرة الأمة الإسلامية من أجل إقامة نظام سياسي موحدٍ وحرٍّ وعادل.

وإذا ما توصل المسلمون جميعاً إلى فكر الشورى والحرية والعدالة، ورفض الاستيلاء على السلطة بالقوة، فإنهم يمكن أن يبدعوا طريق النهوض، وإعادة صياغة حضارتهم من جديد، ويطوروا صفحة الصراع على السلطة، ويوحدوا أمتهم الممزقة من جديد.

أحمد الكاتب

25 شوال 1425هـ

8 كانون الأول 2004

المصادر

- القرآن الكريم
- الإمام علي: نهج البلاغة
- ابن أبي الحديد: شرح نهج البلاغة
- النوبختي: فرق الشيعة.
- الأشعري القمي، سعد بن عبد الله: المقالات والفرق.
- الحميري: قرب الإسناد.
- الخصيبي: الهداية الكبرى
- الصدوق، علي بن بابويه: الإمامة والتبصرة من الحيرة.
- الصفار القمي، أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ (المتوفى سنة 290هـ):
بصائر الدرجات. نشر مكتبة آية الله المرعشي النجفي، سنة 1404 هـ، في
قم إيران.
- البرقي: المحاسن.
- العياشي: التفسير.
- تفسير فرات ابن ابراهيم الكوفي
- الكليني: الكافي، والروضة.
- كتاب سليم بن قيس الهلالي
- النعماني، محمد ابن أبي زينب: الغيبة.
- الصدوق، محمد بن علي: اكمال الدين، والأمثالي، وعيون اخبار الرضا،
والهداية، وعلل الشرائع والخصال.
- الخزاز: كفاية الأثر في النص على الأئمة الإثني عشر.

- الطبري: دلائل الإمامة.
- الطبري، تاريخ الرسل والملوك.
- ابن قتيبة: الإمامة والسياسة.
- المسعودي: مروج الذهب.
- ابن الأثير: الكامل في التاريخ.
- ابن عساكر: التهذيب.
- ابن كثير: البداية والنهاية.
- تاريخ اليعقوبي
- الاصفهاني: مقاتل الطالبين.
- والمسعودي: التنبيه والاشراف
- البلاذري: أنساب الأشراف.
- الحموي، ياقوت: معجم البلدان.
- الاسفراييني: الفرق بين الفرق.
- الشهرستاني: الملل والنحل.
- الحافظ أبو بكر بن أبي الدنيا: مقتل الإمام أمير المؤمنين، تحقيق مصطفى القزويني، مركز الدراسات والبحوث العلمية، بيروت.
- الشيخ الأقدم ابن أبي الثلج البغدادي: تاريخ مواليد الأئمة ووفياتهم.
- المفيد: المقنعة، والأمال، والارشاد، وأوائل المقالات والاختصاص، المسائل الجارودية، والإفصاح في إمامة علي بن أبي طالب، وشرح عقائد الصديق، والنكت الاعتقادية، وعدة رسائل، والرسائل العشر، مختصر من الكلام على الزيدية، والفصول المختارة من العيون والمحاسن، والمسائل الجارودية في تعيين الخلافة والإمامة في ولد الحسين بن علي، والثقلان.

- الشريف الرضي: خصائص الأئمة.
- المرتضى: تثبيت دلائل النبوة، والشافي.
- الطوسي: الغيبة، والنهاية، والمبسوط، الفهرست، ومسائل كلامية/المسائل العشر، وتلخيص الشافي.
- النجاشي: الرجال.
- الكشي: معرفة الرجال.
- الكراچكي: البرهان على صحة طول عمر صاحب الزمان، والاستتصار في النص على الأئمة الأطهار، المطبعة العلوية في النجف سنة 1346 هـ، وكتر الفوائد.
- الطبرسي: الاحتجاج.
- القطب الراوندي: الخرائج والجرائح
- النيسابوري: روضة الواعظين.
- الديلمي: أعلام الدين في صفات المؤمنين.
- ابن ادريس الحلبي: المختصر النافع.
- إبراهيم القطيفي: السراج الوهاج لدفع عجاج قاطعة اللجاج.
- المقدس الاردبيلي: تعليقات على خراجية المحقق الثاني.
- المجلسي: بحار الانوار.
- النجفي محمد حسن: جواهر الكلام.
- نعمة الله الجزائري: شرح غوالي الثالي.
- ابن بطريق الحلبي: رسالة نهج العلوم.
- الأردبيلي الحائري، محمد بن علي: جامع الرواة.

- العلامة الحلي، الحسن بن المطهر: الباب الحادي عشر، والخلاصة، ونهج الحق وكشف الصدق، ومنهاج الكرامة في إثبات الإمامة، وكشف المراد.
- الحر العاملي: إثبات الهداة.
- النوري الطبرسي، خاتمة مستدرک وسائل الشيعة.
- النراقي، أحمد: عوائد الأيام.
- الهمداني: مصباح الفقيه.
- الأنصاري، مرتضى: المكاسب
- الخميني: كتاب البيع، والحكومة الإسلامية
- الفريد، حسن: رسالة في الخمس.
- الخوئي: التنقيح في شرح العروة الوثقى/كتاب الاجتهاد والتقليد، ومعجم الرجال.
- العطاردي: مسند الرضا.
- القرشي، باقر شريف: حياة الإمام موسى بن جعفر، وحياة الإمام الحسن العسكري.
- الجزائري، نعمة الله: الأنوار النعمانية.
- شير: حق اليقين.
- الاصفهائي، محمد تقى الموسوي: مكيال المكارم في فوائد الدعاء للقائم.
- الكاشاني: الصحيفة المهدية.
- الحسيني، هاشم معروف: بين التصوف والتشيع.
- الزين، محمد حسن: الشيعة في التاريخ
- الأميني: الغدير.

- الصدر، محمد صادق: الشيعة الإمامية.
- الصدر، محمد: الغيبة الصغرى.
- صحيفة كيهان، العدد رقم 13223 المؤرخ 16 جمادى الأولى 1408هـ.
- طلال مجنوب: إيران من الثورة الدستورية إلى الثورة الإسلامية.
- تاريخ الشاه إسماعيل، طبع مركز تحقيقات فارس إيران وباكستان، إسلام آباد.
- راجر سيوري: إيران في العصر الصفوي.
- التنكابني: قصص العلماء
- حميد عنایت، تفكير نوین سياسي إسلام.
- حسين عطوان: الشورى في العصر الأموي.
- كاشف الغطاء، محمد حسين: اصل الشيعة وأصولها.

صدر للمؤلف

1. الفكر السياسي الوهابي.. قراءة تحليلية
2. المرجعية في مواجهة التحديات، تجربة الإمام السيد محمد الشيرازي
يصدر قريباً بإذن الله تعالى:
3. الفكر السياسي السني.. نحو خلافة ديموقراطية

تطور الفكر السياسي الشيعي

من الشورى إلى ولاية الفقيه

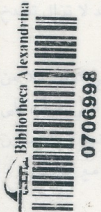
- هل يوجد مبرر واقعي وجدي للتمايز بين المسلمين اليوم؟
- وهل يوجد معنى حيوي للفرق بين الشيعة والسنة؟
- وهل يوجد مفهوم حقيقي ومعاصر لمصطلحي: «الشيعة» و «السنة»؟

أم إن هذه مفاهيم ومصطلحات تاريخية قديمة وجوفاء؟ وإن الأمة الإسلامية اليوم قد تجاوزت الخلاف التاريخي القديم الذي حدث بين المسلمين في القرون الأولى حول شروط الخلافة ومواصفات الخليفة ومن هو أحق بها. وذلك بعد مضي أربعة عشر قرناً على ذلك الخلاف، وعدم وجود مصاديق خارجية لأهل البيت أو الأئمة المعصومين الذين قال الشيعة الإمامية بانحصار الحق الشرعي في الخلافة بهم، من جهة، وكذلك انقراض الخلفاء العباسيين أو العثمانيين الذين قال السنة بحقهم في الخلافة، من جهة أخرى.

وإذا كان ثمة في التاريخ السحيق معنى معقول للخلاف الذي حدث بين المسلمين الأوائل حول الخلافة، فإن ذلك الخلاف، لاشك، قد انطوى مع الزمن، ولم يعد له أي معنى جدي أو حيوي معاصر، ولم يعد يتمثل اليوم سوى في بعض المخلفات والقشور والعادات والطقوس والرواسب التاريخية.

ومن هنا فإن الأمة الإسلامية - شيعية وسنة - بأمس الحاجة اليوم لمراجعة ذلك الخلاف التاريخي ودراسته بدقة من أجل التخلص من رواسبه السلبية، والتحرر من مخلفاته التي الوحدة النفسية للمسلمين.. أو تؤجج بعض المعارك الوهمية بينهم.

وفي الحقيقة إن كلا من الشيعة والسنة بحاجة إلى دراسة الأسس والعناصر والمذاهب السياسية التاريخية «التشيع» و «التسنن» وملاحظة التطورات الجذرية المذهبية عبر التاريخ، ومعرفة العناصر المنقرضة والمظاهر المتبقية.. لعلهم يدركون اليوم سوى بأسماء وهمية وشعارات فارغة.. وأن الخلاف الجوهرى بينهما قد ذهب



ISBN 9953-29-872-6



مكتبة مجبولى

Madbouli Bookshop

6 ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: 756421

توزيع
الدار العربية للعلوم
Arab Scientific Publishers

www.asp.com.lb

ص. ب. 13-5574 شوارب 2050-1102 بيروت - لبنان
هاتف: 785107/8 فاكس: (+961-1) 786230
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

